

فيض المفتاح

على حواشي شريفة تلخيص المفتاح

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق. وحوى من براعة المباحث أماسن التدقيق. على مواد المطول شرح تلخيص المفتاح. في علم البلاغة الذي هو لتصديق قطب دائرة الفلاح. تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض لها العلامة عبد الحكيم. وتعتبر ما في الحواشي عليه من صحيح وسليم. لحضرة صاحب الفضيلة عمدة المحققين. وعلامة الزمان على اليقين. الأستاذ الأكبر. شيخ مشايخ الجامع الأزهر

عبد الخضر الشبلي

المصري حفظه الله

—

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف بمطبعة مدرسة المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

تنبيه -- قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية التلخيص عبد الحكيم مضمونه عنه جملة من ثم بالتقرير كذلك ولا تفراد التقرير بالكلام على المطبعة انتهى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

(الطبعة الاولى — حق إعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الخلية)

(القائمة :)

مطبعة مدرسة الشريعة والادب

سنة ١٣٢٣ هجرية — ١٩٠٥ ميلادية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءاً من علم البلاغة ، ومحتاجاً اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من التوابع ، (وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد ، بطرق مختلفة في وضوح

(قوله الفن الثاني علم البيان) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الحل بما لا مزيد عليه (قوله من علم البلاغة) أي من علم له . مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر في المقدمة (قوله ومحتاجاً اليه الخ لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لتغير العرب العراء الا بهذا العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليعتزل عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علم يعتزل به عن الخطأ وعلم يعتزل به عن التعقيد المعنوي لئلا يمتزج

البلاغة فوضعه والمثل ذلك على المعاني والبيان وسميها علم البلاغة فما قيل انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لا انه لا يتم بلاغة الكلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشيء . لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولا شك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لا يخفى ان المراد من علم البيان في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد فاذا أريد بقوله علم يعرف به الملكة أو ادراك القواعد لا بد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله بطرق مختلفة) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن إيراد عبارات مختلفة

(قول الشارح) لكونه جزءاً من علم البلاغة أي من مدلول هذا اللفظ المتقدم في قول المصنف فلما كان علم البلاغة الخ والمراد بالبلاغة فيه بلاغة المتكلم

(قول المعنى) له مزيد اختصاص الخ والا فلم البلاغة يشمل اثني عشر علماً

(قول المعنى) لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ الخ أي يجب وجوده ليوجد للمأخوذ في مفهومها اذ المأخوذ فيه المألوف عن التعقيد المعنوي الذي هو جزء مفهوم فصاحة الكلام المأخوذة في مفهوم البلاغة وقد تقدم في الشارح ان معنى كون تمييز الفصح من غيره مرجعاً للبلاغة انه يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها (قول المعنى) لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الخ بمعنى انه لو لم يعرف البيان لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير خال عن التعقيد وهذا الاحتمال موجود وان اتفق الاداء بدلالات مطابقة

الدلالة عليه) ، أراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو نفس الاصول والقواعد المعلومة على
ماحقته في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد ، أي ادراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا ،

في الوضوح (قوله أراد بالعلم الخ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة
اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ، ووسيلة اليه في البقاء ، وهو الملكية كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله
على المعنيين الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق وما قيل انهم لم يتصدوا تقدير المضاعف اليه بل بيان حاصل المعنى فان
لفظ العلم ، يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشي لان ذلك الاطلاق في اسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم
قال السيد في حواشي شرح المفتاح النور يطلق على القواعد الخصوصية وعلى ادراكها وعلى الملكية التابعة لادراكها مرة بعد اخرى
وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكية استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل
المعلومة عن الادلة أو الملكية الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا
لاعلماء . فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين ، ولا علم أرباب السابقة على التقدير الثالث (قوله أي
ادراكها) ، على ان يكون المادي التصورية داخلية في العلم أو الاعتقاد بها على تقدير عدم دخولها * قال قدس سره
ومع ذلك قد ساعد القوم الخ * دفع لما يترآى من انه اذا لم تكن مباحث المجاز المفرد تساعد ، فكيف حمله على ذلك
بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك * قال قدس سره ينبغي ان يتأخر الخ * قيل تأخير علم البيان عن
علم المعاني في الاستعمال واجب قطعاً لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على
مقتضى الحال والجواب ان ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستثنائي والا فهو عبارة عن ايراد المعنى الواحد مطلقاً
بمباراة مختلفة الدلالة ألا ترى ان أكثر المجازات والكنيات انما هي في المعاني الاول * قال قدس سره فان هذه الخ

(قول الشارح) على ادراكات جزئية أي الادراكات المتعلقة بانفروع المستخرجة بتلك الملكية من المسائل
(قول المحشي) ووسيلة اليه في البقاء فالمراد ملكية الاستحضار لانها المعتبرة في العلم بمعنى الملكية كما مر
(قول المحشي) يطلق بمعنى التصديق بالقواعد فيكون المتعلق وهو بالقواعد من جملة مدلول لفظ العلم وقوله لان ذلك
الاطلاق أي اطلاق العلم على التصديق بالقواعد انما هو في اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف والبيان اما لفظ العلم فانما
يطلق على المعلوم سواء كان مفرداً أو قواعد وعلى ادراكه كذلك لا على خصوص القواعد أو ادراكها كما ادعاه القائل وقوله
قال السيد الخ تأييد لما ذكره حيث قل أولاً النحو يطلق على القواعد الخصوصية وعلى ادراكها وثانياً وكذا لفظ العلم يطلق
على المعلوم وعلى ادراكه ولم يقيد بالقواعد
(قول المحشي) فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين يعني انهما يدركان تلك القواعد وليس
ادراكهما الهاولاهي من حيث انها مدركة لما علم البيان وانما أورد علم الواجب وجبريل على التقديرين الاولين لانه لا يقال فيها ملكية
(قول المحشي) ولا علم أرباب السابقة الخ أي لان ملكيتهم ليست حاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة بل هي
جبرية وانما أورد علمهم على اثبات قطعاً لانهم لا يدركون تلك القواعد حتى يرد على ادراكها أو غلبها من حيث هي مدركة لم
(قول المحشي) على ان يكون المادي التصورية الخ وادراكها الادراك للقواعد بواسطة (قول المحشي) فكيف
حمله أي حمل المعنى الواحد على ما ذكره (قول المحشي) في المعاني الاول أي لا في الخواص مع احتمال التركيب

وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه أى فى المعنى

أى رعاية المطابقة كالأصل فى المقصودية لأن المقصود إفادة المعانى التى روعى فيها المطابقة وتلك أى رعاية مراتب الدلالات فى الوضوح والخفاء فرع لها لأنها اعتبرت لأجلها . قال قدس سره عن إفادة التراكيب لخواصها * ، أى للمعنى المشتملة على الخواص إلا أن المعانى الأولى . لما كانت ماقطة على نظرم قصرهم الإفادة على الخواص قل العلامة فى شرح قوله إيراد المعنى الواحد الخ وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كإقتضائها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضافاً . جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة أو أوضع أو خفية أو أخفى (نحو أن زيدا مضاف أو لكثير الرماد أو لمزول الفصيل أو لجبان الكلب ، وبما ذكرنا اندفع ما قبل أن الشائع فى اعتبار البلاء المجازات والاستعارات والكنايات فى المعانى الأصلية للتراكيب البليغة ، وذلك مما يبحث عنه فى البيان لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة وسرجع البلاغة منحصر فى العلمين بل نقول لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه والكناية والاستعارة كالتشبيه فى الخواص (قوله وأراد

عليها نحو أن زيدا لاسد أو لجبان الكلب فإن المجاز أو الكناية ليس فى الخاصية أعنى التوكيد لدفع الإنكار بل فى معنى الشجاع أو الكريم ولا معنى لوجوب تأخره إلا إذا كان مستعملاً فى تلك الخاصية وليس بلازم كما ذكره القول القائل لأن علم البيان باحث عن كيفية إفادة الخواص أن أراد ظاهره فممنوع لما سر وان أراد أنه باحث عن كيفية إفادة المعنى المشتمل على الخواص فسلم لكنه استحسن أن يقطر لأن أكثر المجازات والكنايات إنما هى فى المعانى الأولى ولا فرق بين ما اشتمل على الخاصية وما لم يشتمل فى ذلك

(قال السيد) وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال (أقول) إنما قال على ما ذكره القوم إشارة إلى ما سيذكره من أن هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكرنا ومن أن

كلامهم فى مباحث المجاز المفرد لا ينشأ عنه ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكرنا بما أورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول

وفما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك أن رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فإن هذه كالأصل فى المقصودية وتلك فرع وتمة لها فلا بد أن يراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً وإن لم يكن هذا أمراً لازماً وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة أو القواعد أو أدراكها لا يتوقف على علم المعانى بأى معنى أخذ من تلك المعانى لكن لما كان علم المعانى يبحث عن إفادة التراكيب بخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الأصل فلذلك أخرج عن علم المعانى (قول المحشى) أى للمعنى المشتملة الخ فلم البيان يبحث عن كيفية إفادة التراكيب للمعنى المشتملة على الخواص سواء كان مستعملاً فى تلك الخواص أيضاً أولاً (قول المحشى) لما كانت ساقطة أى وحدها بخلافها مع الخواص فقالوا علم البيان باحث عن كيفية إفادة الخواص لأنها العمدة فى بحثه عن كيفية إفادة المعانى المشتملة عليها سواء استعمل فى تلك الخواص أولاً (قول المحشى) جملة مفيدة الخ قدمنا أن مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخاصية أو تلك الخاصية (قول المحشى) نحو أن زيدا لمضيف الخ لا خفاً أن الاختلاف فى الوضوح والخفاء ليس فى الدلالة على رد الإنكار قائماً بالعلم أن فى الشكل وإنما هو فى معنى الكريم الذى هو معنى أصلى لكن العلامة تعتبر الوضوح والخفاء فى رد الإنكار لعدم الاعتداد بالمعنى الأصلية بدون الخاصية فكان الوضوح والخفاء فيهما (قول المحشى) وبما ذكرنا أى من أن المراد بالخواص المعانى المشتملة عليها لأنفسها كما دل عليه عبارة العلامة (قول المحشى) وذلك مما يبحث عنه أى جريان

الواحد للاستغراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب وبال دلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة أو اصول ، يقتدر بها ، على ايراد ، كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم و ارادته بتركيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما ب علم البيان وتقييد المعنى بالواحد دلالة على انه لو أورد معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء ، وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشمار بانه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والمبارة دون الوضوح والخفاء مثل ، ان يورده بالماظ مترادفة مثلا ، لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح

(الح) قال الملا وانما وجب تفجير المعنى الواحد ، بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحل بحسب المقام . لكون علم البيان أخص من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك ايراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو فسر بما هو أعم من المعنى الذي يقتضيه الحل لما بقي . أخص لوجوده حينئذ بدون المعاني (قوله يقتدر بها الح) صفة لملكة وأصول على سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة تصريح بما علم ضمنا بقوله أراد بالمعنى الملكة التي يقتدر بها الح (قوله على ايراد الح) أي على معرفة ايراد بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة الح ، وفيه اشارة لان معرفة الابرار المذكور لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى الدالة الحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك . اندفع ما قبل ان الاولى ان يقول يعرف بدل يقتدر لوافق المتن وان القدرة على الابرار المذكور ليست ب لازمة لما مر ان كثيرا من معرفة هذا الفن لا يقدر على تأليف كلام يبلغ (قوله كل معنى الح) يعني ان اللام في المعنى للاستغراق العرفي اذ لا عهد وامتناع الحقيق وهو ظاهر والجنس الزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله أن يورده بالماظ مترادفة) . أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها الفاظ مترادفة (قوله لا يكون ذلك الح) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع الفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت

المجازات واخبرها في المعاني الاصلية مما يبحث عنه في البيان لانه مما يوجب البلاغة ومرجعها للعلمان ولا يبحث عن ذلك في المعاني فلزم البحث عنه في البيان اذ لا مرجع سواهما

(قول الشارح) ايراد معنى قولنا زيد جواد الح أي مثلا فله كل معنى دخل في قصده حيث لا ملكة (قول المحشي) بمعنى من المعاني التي يقتضيه الحال أي بمعنى من المعاني المشتملة على ما يقتضيه الحال لكنه اقتصر على المعنى الذي يقتضيه الحال لما تقدم قريبا عنه (قول المحشي) لكون علم البيان اخص أي بعد اعتبار تأخره الاستحقاق كما مر (قول المحشي) اخص لان الابرار بالطرق المختلفة اخص من مطلق الذكر (قول المحشي) على سبيل التنازع أي اللغوي (قول المحشي) وفيه اشارة أي في كون متاع الاقتدار المعرفة (قول المحشي) اندفع ما قبل الح اما الاول فلما ذكره من أن المعرفة الفعلية غير لازمة واما الثاني فلان متاع القدرة المعرفة لا الابرار فيكون ان يعرف ايراد غيره في الطرق المختلفة بضم الصغرى لما عنده من القاعدة وان لم يقدر هو على الابرار (قول المحشي) للاستغراق العرفي أخذه من قوله في قصد المتكلم (قول المحشي) أي يورد الح دفع به ان الترادف

الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الموضوع ان بعضها واضح والدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء والتفسير المذكور للمعنى الواحد، يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارة مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والمارث على ان الاختلاف في الموضوع مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا، أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد كما في المفتاح (ودلالة اللفظ) يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتل الموضوع والخفاء، وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والمعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كال دخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازاً عن الدلالة اللفظية والعلمية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولا

مدخل فيها احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعلمية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولا
الواقع بينها باعتبار الالف ببعض الالفاظ وكثرة دورها يوجب التفاوت . في تذكر الوضع وكذا اشتراك بعضها بوجوب
الاحتياج فيه الى دفع مضادة الغير في تعيين المراد لاني الفهم (قوله ومعنى اختلافها الخ) ، فيه اشارة الى ان ملكة ايراد
المعنى الواحد في تراكم متساوية في الوضوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب البلاغة (قوله
يخرج ملكة الاقتدار الخ) . أي، فيخرج عن ان يكون داخلة في علم البيان وجزءاً منه والا فملكته بالنسبة الى معنى واحد
خارجة عن كونه ماصداق عليه بعموم المعنى (قوله أولى من تعريفه الخ) لان المعرفة المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من
القول بذكر المسبب واردة السبب (قوله يلزم من العلم به) ، أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه حضور شيء
آخر والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم بشيء آخر دليلاً (قوله كدلالة الخطوط الخ) أشار بإيراد
المثالين الى انحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعلمية وبما صرح السيد في حواشي شرح المطامع وقال المحقق الدواني ان

وصف المفردات وتلاصقها في المعاني التركيبية

(قول المحشي) في تذكر الوضع أي لاني الوضوح

(قول المحشي) فيه اشارة الخ رد على الاطول حيث اعترض بخروجها مع انها من البيان

(قول المحشي) داخلة في علم البيان وجزءاً أي لا ماصداق له بان تكون تمام معناه فانها من هذه الجهة خارجة بعموم المعنى

(قول المحشي) أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه فليس المراد من العلم به وبالشئ الآخر تحصيله بعد ما كان

مجهولاً حتى يلزم ما ذكره بل حضور كل منهما والاتفات اليه سواء كان ذلك في المرة الاولى أو فيما بعدها ثم انه أشار بلفظ

الحضور الى ان المراد بالعلم الادراك تصوري أو تصديقي (قول المحشي) منها أي من غير اللفظية

(قول المحشي) في الوضعية والعلمية الوضعية ما العلاقة بينهما جعل الجاهل اياه له والعقل ما يجد العقل بين الدال

والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كالأثر على المؤثر والطبيعي العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاولى عند عروض

فالأولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية ، أما أن تكون

الطبيعية، منها أيضاً متحققة كدلالة بعض الأوضاع العارضة لوجه المتألم وحاجيته على شدة الألم ودلالة حرمة الوجه على الخجل والصفرة على الوجع وحركة النبض على المزاج الخصوص إلى غير ذلك ولعله قدس سره أراد ، أن تحققها للفظ قطعي فإن تلفظ أخ لا يصدر عن الوجع وكذا الأصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها إلى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل إنما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فإنه يجوز أن تكون تلك العوارض منبثقة عن الطبيعة بواسطة ، الكيفيات النفسانية والمزاج الخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز أن تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية فإن العلاقة في الأولى التأثير وفي الثانية الإيجاب والتأثير أقوى من الإيجاب ، واندفع ما قيل أن الدلالة الغير الوضعية تحتاج إلى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلا وجه لإخراج الطبيعة من العقلية (قوله أما أن يكون بحسب مقتضى الطبع) الطبع والطبيعة والطباع بالكسر في اللغة السجية التي جبل عليها الإنسان كما في القاموس وفي الاصطلاح أطاق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ . سواء كان بشعور أولاً وعلى الحقيقة فإذا أريد به طبع اللفظ فالمراد به المعنى الأول فإن صورته النوعية أو نفسه تقتضي التلفظ به عند عروض المعنى وإذا أريد به طبع اللفظ أى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني وإذا أريد به طبع السامع فإنه يتأدى إليه عند سماع اللفظ من غير احتياج إلى الرضخ فالمراد به مبدأ الإدراك أى النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة

الثاني كذا في الدواني وقوله علاقة ذاتية هي اللزوم بينهما

(قال السيد) وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ما يمكنه الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد (أقول) فإنه

ليس معنى واحد بالتفسير المذكور لأن مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال هو المعاني الترتيبية كما ينبغي أن يكون به فيما سيورده على ما ذكره القوم

(قول المحشي) ولعله قدس سره حيث قال أن الطبيعة لا تكون اللفظية

(قول المحشي) أن تحققها للفظ قطعي أى تحقق دلالة لفظ أخ مثلاً على الوجع بحسب مقتضى طبع اللفظ فإنه يقتضي تلفظه بهذا اللفظ عند عروض المعنى قطعي للقطع بأن صدره عن مقتضى الطبع بخلاف غير اللفظ فإنه يحتمل أن يكون مقتضى الطبع وأن يكون أثراً لغيره فالخلاص أنه استقطبت الطبيعة الغير اللفظية لعدم الجزم بكونها مقتضى الطبع بخلاف اللفظية (قول المحشي) الكيفيات أى الألم والخجل والوجع

(قول المحشي) التأثير أى الأحداث إن تكون تلك الكيفيات هي المحدثات للصفرة والحرمة مثلاً وقوله وفي الثانية الإيجاب يعنى أن الكيفيات العارضة لم تؤثر فيما ذكر وإنما أوجبت انبعاثه عن الطبيعة ومثل ذلك يقال في لفظ أخ فيقال أنه صادر عن الطبيعة بواسطة المرض فهو بطريق الإيجاب وكذا دعاء الحيوانات بعضها بعضاً لكن في كون صدور أخ بطريق الإيجاب شياً إلا أن يكون عند الاضطراب إليه

(قول المحشي) واندفع ما قيل الخ لأن إخراجها من العقلية لكون علاقتها مغايرة لعلاقتها لا لعدم العلاقة فيها وقد ظهر بما قاله من الفرق بطلان القول بأنه أن نظر إلى التأثير فالدلالة عقلية أو إلى أحداث الطبيعة وقطع النظر عنه فطبيعية

(قول المحشي) سواء كان بشعور أولاً أى سواء كانت الآثار حاصلة بشعور أولاً وهذا رد على من خص الدال

بجسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية ، كدلالة أخ على الوجود فإن طبع اللفظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجود له أو لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ والمقصود بالنظر هنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعة والعقلية لاختلافها باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التفسير مشعراً بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع

في حواشي المطالع واقتصر الشارح رحمه الله على الوجه الاول لانه اظهر (قوله كدلالة أخ) بفتح الهمزة وتشديد الميم في حاشية شرح الشمسية وبضم الهمزة وتشديد الخاء على مافي حواشي المطالع وأما اح اح بالخاء المهملة وفتح الهمزة أو ضمها فلاذى الصدر في قول السيد لا بدلالة اللفظ أى فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة بجامع العلم الواقع بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين حينئذ أو اصلاً ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستغاد من الدليل ، فقوله في حواشي الشمسية الطريقتين حينئذ أو اصلاً ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستغاد من الدليل ، فقال السيد ان الفهم صفة السامع) بناء لتظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى اشكارا شدن وعلى الثاني بمعنى يدا شدن (قال السيد ان الفهم صفة السامع) بناء

الطبيعي بما يكون منشؤه قوة عديدة الشعور وقوله المعنى الاول أى مبدأ الآثار وهو الصورة النوعية أو النفس وقوله المعنى الثاني أى الحقيقة فان حقيقة مدلول اللفظ يقتضى التلفظ به عند عروضه وقوله فالمراد به مبدأ الادراك هو راجع المعنى الاول الا ان المراد بالآثار في الاول التلفظ به عند العروض وهذا الادراك

(قول السيد) كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ (أقول) انما قال من وراء الجدار لان

وجود اللفظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ (قول الشارح) لاختلافها باختلاف الطبائع اذ بعض الطبائع يقتضى ان يقول عند الوجود آه أو وى وقوله والافهام

فان بعضهم ذكي والآخر غبي (قول الشارح) ثم عرفوا الدلالة اللفظية الخ قول في شرح المطالع عرفها بذلك صاحب الكشف

(قول المحشي) فلاذى الصدر بخلافه بالجملة فلهذا طاق الوجود (قول المحشي) قوله في حواشي الشمسية أى تمايلاً لا اعتبار الشارح التقييد عن وراء الجدار وقوله على الاول أى قوله فقط وقوله بمعنى اشكارا شدن أى صيرورة الشيء لا خفاء فيه فانه اذا علم وجود اللفظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه وقوله يدا شدن أى صيرورة الشيء موجوداً (قول السيد قدس سره) على الوجه المشهور أى وأما الشارح فقد زاد في الاعتراض احتمال ان الفهم صفة المعنى

وابطل التعريف عليه أيضاً

(قول السيد) اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى أى اضافة عارضة لها ممّا قائمة بجموعهما تابعة لاضافة أخرى عارضة لها قائمة بجموعهما أيضاً هي الوضع كذا في حاشيته على المطالع ثم قل وتماثل ان يقول لا يخفى ان الوضع حالة قائمة بالواقع متعلقة باللفظ والمعنى باعتبار تعلقه باللفظ صار منشأاً لحالة قائمة به متعلقة بالمعنى هي كونه موضوعاً وباعتبار تعلقه بالمعنى صار منشأاً لحالة أخرى قائمة به متعلقة باللفظ هي كونه موضوعاً له واما ان هناك وضماً هو اضافة بينهما قائمة بهما ممّا مترتبة على فعل

واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان

على ان المتبادر هو المصدر المبني للفاعل (قال السيد بان الدلالة الخ) يعني ان الدلالة ، رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي الوضع الا ان الاولى قائمة بجموعهما والثانية بالواضع (قال السيد اذا قيدت الخ) فان النسبة بين المنتسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما) (قال قدس سره اذا قيدت الى اللفظ كانت مبدأ وصف له) ليس في عبارة المحقق كانت مبدأ وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قبل انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قبل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منهما عند اطلاقه

الواضع فليس بديهياً وليس مبرها عليه ثم ان كون اللفظ موضوعا سبب لكونه دالا على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعا له سبب لكونه مدلولاً أى كونه بحيث يفهم من اللفظ فلكل واحد من اللفظ والمعنى حينئذ حالة أخرى قائمة به متعلقة بصاحبه واما ان هناك اضافة ثانية قائمة بجموعهما مبدأ لصفيتين لازمتين لها ومسماة بالدلالة كما ذكرتموه فما لا يقود اليه دليل بل الظاهر ان الحالة الثانية للفظ بواسطة كونه موضوعا مسماة بالدلالة هي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا كالتناسب القائم بالمنتسبين اه

(قال السيد) واعترض بان الدلالة صفة اللفظ الى آخره (أقول) تقرير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ. فينتايفان في الصدق قطعا فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر أصلا وقد أجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة أخرى هي الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل

الوضع أعني الدلالة اذا قيدت الى اللفظ كانت مبدأ وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قيدت الى المعنى كانت مبدأ وصف آخر له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز أيضاً باللازم الذي هو وصف المعنى أعني انتباهه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى المفعول فهو مصدر من المبني للمفعول ووصف للمعنى فيكون تعريف الدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى كما ان قولكم هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها بالقياس الى اللفظ. والشارح رد هذا الجواب بان المفهومية صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة للسامع فاذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاهمية لم يجز أيضاً بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وان كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ. واسناد الدلالة اليه فالجواب هو التأويل الذي سنذكره نحن

(قول المحشى) رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى أى نسبة بينهما قائمة بهما كما سيأتي قريباً لان النسبة تقوم بالمنتسبين ففيه رد لاعتراض السيد الاول وكذا الثاني لان المراد بالاضافة الرابطة سواء كانت قائمة بهما كالاولى أو لا كالثانية

(قول المحشى) ليس في عبارة المحقق هو شارح المطالع والحاشية الآتية منبهة له على شرحه ومراد المحشى بهذا الكلام رد ما قاله السمرقندى من ان الدلالة على كلام المحقق اذا كانت قائمة بجموعهما لم يصح تعريفها بانفهام المعنى ولا يكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لانها صفة اللفظ والمعنى جميعا ومبدأ لهما فهما لازمان غير محمولين فلا يدفع ما ذكره

وكلا المعنيين ، لازم لهذه الاضافة اه وانما أخذه السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن كتب ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت الخ الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد من المنتسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى يكون مدلولاً وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالاً وكلاهما لازم للدلالة فامكن ان يعرف بأيهما كان اه وهذا هو الحق اذ لو كانتا مغايرتين لتلك النسبة بالذات لايتمكن التعريف بشي منهما لعدم صحة الحمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان يراد كان مبدأ وصف مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع (قال السيد واذا قست الخ فان النسبة بين المنتسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما قل قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة) محمول عليها لكونهما في الحقيقة تلك النسبة فيقال الرابطة المخصوصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وتكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ (قل قدس سره بان المحقق الاشكال بل يزيده قوله ولا شك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد أى فهي واحدة تختلف باعتبار انتسابها الى كل واحد من طرفيها فاذا عرفت باعتبار كونها بينهما ذكر الاعتبار ان جميعاً كما سيذكره المحشي

(قول المحشي) لازم لهذه الاضافة أى لزوم الجزء للكل لما سيأتى ان هذين اللازمين هما في الحقيقة تلك النسبة الا انها اذا قست الى احدهما أى الى اللفظ أو المعنى صح وقولنا لانها حينئذ لانها حينئذ مأخوذة بالاعتبارين جميعاً لكونها منتسبة اليهما معاً كانت أحد اللازمين ويكون محمولا عليها لكن كونه من لزوم الجزء للكل انما هو بعد اعتبار انتسابها الى الطرفين كما مر أما هي في ذاتها فشيء واحد يختلف بالاعتبار وهذا الاختلاف الاعتباري لازم ضرورة تعلّقها بالطرفين تعلّقاً مختلفاً فليتأمل (قول المحشي) لعدم صحة الحمل اذ لا يمكن حمل المعلول على العلة

(قول المحشي) مغاير بالاعتبار مغايرة الجزء للكل
(قول المحشي) رده في حاشية المطالع حيث قل ولا يخلو في وهمك ان الدلالة صفة واحدة قائمة بهما يوصف بها اللفظ تارة ويوصف بها المعنى أخرى فانه باطل قطعاً ألا تري الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فقد جعل كلا منهما لازماً للدلالة لا عينها اه وقد علمت رده بانه من لزوم الجزء للكل والدلالة مجموع اللازمين
(قول المحشي) فيقول الرابطة المخصوصة بينهما الخ فاذا أخذت تلك الرابطة من حيث كونها بينهما حملاً عليها معاً واذا أخذت مقيسة الى واحد منهما حمل عليها أحد اللازمين فقط لانه حينئذ عينها
(قول السيد) اذا قست أى نسبت

(قول السيد) فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أى الذي اختاره المعارض حيث قل فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ الخ

(قول السيد) والفهم المذكور الخ عبارة شرح المطالع لاننا لم انسخ ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد وهو ممنوع بل بطريق التعاق فان معناه كون المعنى منفهما من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني زيد فان كان زيدا فاعلا يكون معناه أعجبني كون زيدا ضارباً وان كان مفعولاً يكون معناه أعجبني كون زيدا مضروراً فهنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى مفهوماً من اللفظ ولا شك انه ليس صفة السامع (قول السيد) رد هذا الجواب أي حيث ادخل في الاعتراض المذكور كون الفهم صفة للمعنى وابطله زيادة على ما هو المشهور في الاعتراض

المفهومية الخ) بمعنى لاناسلم انه تعريف بلازمها بالتباس الى المعنى فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه ، لا المفهومية فانها صفة للمعنى كما ان الفاعمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني للمفعول المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال (قل السيد قدس سره فالجواب هو ما ذكره) هذا انما يتم لو كانت المفهومية عين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ ، اما اذا كانت غيره فلا يتم (قال السيد قدس سره وان كانت نسبة الخ) لا ينبغي ان القائم باللفظ هو الدلالة المحصورة اعني الدلالة المقيسة الى اللفظ ، لا الدلالة مطلقا (قال السيد قدس سره كما يدل عليه اشتقاق الدال الخ) ، كما انه يشتق من الدلالة الدال بمعنى القيام كذلك يشتق منه المدلول بمعنى الوقوع وكما يسند لدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يسند الى المعنى بصيغة المجهول هكذا يستفاد من كلام ذلك الحق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لا نسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد فان الفهم من حيث الاسناد أى القيام صفة الفهم ومن حيث التعلق أى الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب من حيث الاسناد صفة الضارب ومن حيث الوقوع والتعلق صفة المضروب (قل قدس سره فظهر البطلان) لان صفة الشيء لا تصير صفة الآخر باعتبار تقيدها بقيد والجواب ان تعلقه باللفظ غيره عن الوصف الحقيقي الذي كان للسامع أو المعنى وجمله صفة اعتبارية للفظ اصيلورته بعد اعتبار التعلق وصفاله بحال متعلقه وهو أمر اعتباري قال الشارح الجاني في شرح قوله وبوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه أى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا (قال قدس سره نعم يفهم من تعلقه الخ)

(قول المحشى) لا المفهومية أى كون الشيء مفهوما من اللفظ فانها صفة للمعنى لا للفظ وقوله والحاصل الخ أى التوصل من ذلك هو المفهومية التى هى صفة للمعنى لا كونه بحيث يفهم من اللفظ الذى هو صفة للفظ فان الكون بحيث يفهم من اللفظ عائد الى اللفظ بان يكون للفظ تعلق به فان ذلك معنى الجينية بخلاف المفهومية من اللفظ بالفعل فتدبر

(قول المحشى) اما اذا كانت الخ وهذا هو الحق فلا يتم الجواب

(قول المحشى) لا الدلالة مطلقا أى غير المقيدة بالقياس الى اللفظ وحده ولا بالقياس الى المعنى وحده بل الدلالة من حيث هى وهى نسبة قائمة باللفظ والمعنى جميعا والمقيدان بالقياس الى اللفظ أو المعنى جزءاها

(قول المحشى) كما انه يشتق الخ اعترض آخر على السيد وهو انه كما مر ان الدل مشتق من الدلالة بالقياس الى اللفظ فكذلك المدلول مشتق منها بالقياس الى المعنى وكما انه يسند الدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يسند الى المعنى بصيغة المجهول فلا يدل ما ذكره على انها نسبة قائمة باللفظ وحده بل النسبة مجموع الامرين القائمة باللفظ والمعنى جميعا

(قول المحشى) بمعنى الوقوع أى موقع عليه الدلالة

(قول المحشى) من كلام ذلك الحق قد عرفت ان شارح المطالع قاله في منتهياته على الشرح المذكور

(قول المحشى) وصفاله أى للفظ وقوله بحال أى وهو الفهم وقوله متعلقه أى متعلق اللفظ وهو السامع أو المعنى وقوله وهو أى الوصف بحال المتعلق وقوله أمر اعتباري أى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لما عرفت ان الوصف الحقيقي انقلب الى الاعتباري وقوله اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وهذا الكون هو معنى حسن غلامه فالوصف معنى فى الموصوف حتى في النعت الربى لانه فيه ملزوم المعنى الذي في الموصوف خلافا للربى كما سيأتى التنبية عليه

كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل أعني الفاعلية فهو ، صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول أعني
المفعولية فهو صفة المعنى وإيا ما كان فلا يصح حمل على الدلالة وتفسيرها به فالأولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المبنى عند الاطلاق للمعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة لفظ فان معنى فهم

يأبى عن هذا التأويل جملة الوصف بحال المتعلق قسما من التثنية فانه ما يدل على معنى في متبوعه لا ما يدل على معنى
هو ملزوم لما في متبوعه (قوله صيغة) في كثير من النسخ صفة من الوصف والنسخة التي عليها خطه رحمه الله تعالى صيغة من

(قال السيد) وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة لفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى (أقول يريد أن الفهم وحده صفة السامع والان فهم وحده صفة للمعنى لكن فهم
السامع المعنى من اللفظ صفة لفظ وكذا ان فهم المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من
المبنى للفاعل أو المفعول وقوله غاية ما في الباب جواب عما يقال لو كان الفهم على ما ذكرتموه صفة لفظ وعبرة عن الدلالة
لصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال المحمول عليه وتقريره ان منه الفهم وحده ليس صفة
لفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما في الدلالة ونحن نقول لا ينبغي عليك ان فهم السامع صفة قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى
بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلاثة أشياء الفهم وتعلقه بالمعنى
وتعلقه باللفظ والأول صفة للسامع والآخران صفتان للفهم فان أراد هذا المحجب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف
بالثلاثين صفة لفظ فهو ظاهر البطلان وان أراد ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المستفاد من
عبارة التعريف هو الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان أراد ان تعلق الفهم بالمعنى
أو باللفظ صفة لفظ فباطل أيضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هي كونه مقبولا ومن تعلقه باللفظ صفة له هي كونه مقبولا
منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يأول بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكرها لكنهم يتسامحون في ذلك اذ لم يقصدوا به
معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة لفظ أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتقدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة
صفة لفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر في تعريفها معنى هو صفة ثم ان دلالة فهم المعنى من اللفظ على
كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبه قلنصود من قولهم فهم المعنى الى آخره هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى فاستقام الكلام واتضح المراد وتبين ان قولك اللفظ من فهم منه المعنى ليس في الحقيقة وصفا لفظ بان فهم المعنى
منه فان ان فهم المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ أولا نعم ان فهم المعنى منه يدل على كونه بحيث يفهم منه المعنى
وهذه صفة لفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلمه فان قيام الالف ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة
له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما (قول الشارح) وجوابه انا لا نسلم الخ أي ليس الجواب بمجرد انه مصدر المبنى للمفعول
لما تقدم من عدم جدواه بل جوابه ان فهم السامع المعنى من اللفظ وان فهم منه كلاهما صفة لفظ اعتبارية لان قوله من
اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ أي كونه بحيث
يفهم منه المعنى فللدلالة على هذا شيء واحد بسيط غير مركب بخلافها على ما مر

(قول المحشي) يأبى عن هذا التأويل أي جملة صفة لفظ باعتبار لازمه وقوله فانه أي النعت وقوله لا ما يدل الخ

السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او ان فهمه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابط مثل ان يقال اللفظ منهم منه المعنى ألا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بان فهم المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون لا موضع مدخل فيها (اما على تمام) (ما وضع له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (ويسمى الاولى) يعني الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهمي الدلالة المنسوبة الى الوضع (و) يسمى (كل من الاخيرين) أي الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة علمها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان الوضع مدخلا فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرناه (وتقيد الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له

الصوغ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) أي على تقدير كون التعريف على ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه ان الحصول حقيقة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه بالجواب بان الحصول وان كان صفة الصورة يمكن حصول الصورة في العقل صفة العالم (قوله على تمام ما وضع له) ذكر لفظ العلم للاحتياط ولحسن مقابلة الجزء والا فيكون على ما وضع له (قوله من جهة ان العقل الخ) أي من جهة هي منشأ الحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل أولا (قوله وتخص الاولى الخ) قل عنه أي تقيد الاولى بالمطابقة أي بالتقيد الاضافي لا الوصفي اهـ، ويعلم منه أن لفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص

أي حتى يصح ما قاله السيد من انه وصف الملزوم باعتبار لازمه بل الوصف في الالتماس السببي أيضا هو حال الموصوف الذي هو الامر الاعتباري الغير عن الامر الحقيقي

(قول الشارح) غاية ما في الباب الخ اعتذار عن انه اذا كان كذلك فلم لا يقال ان اللفظ قائم كما قيل اللفظ دال

(قول المحندي) على ظاهره أي بدون تأويله بالصورة الحاصلة وقوله اضافة أي نسبة بين الصورة والعقل

(قول المحشي) ذكر لفظ العلم الخ رد لما قيل ان المتن تام لا يحتاج لزيادة لفظ تمام وانه يقتضي ان المطابقة انما تكون فيما له اجزاء

(قول المحشي) من جهة هي منشأ الخ وهي العلم بدلالته على تمام معناه وباللزام بينه وبين لازمه ومراده دفع ما قيل

ان دلالة اللفظ على الجزء واللازم لا تتوقف على ذلك الحكم وانما الموقوف عليه العلم بها

(قول المحشي) أي تقيد الاولى بالمطابقة أي يقيد لفظ الدلالة المراد منه القسم الاول بالمطابقة لان لفظ الدلالة عام

فيخص بهذا التقيد وليس المراد من الاولى مجموع قولنا دلالة اللفظ على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية اذ لا حاجة لها الى التقيد

(قول المحشي) ومنه يعلم الخ أي من تقدير تخص بتقيد يعلم ان تخص من الخصوص الذي هو التعيين والتقيد لا من

فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل وأريد به الكل واعتبر دلالة على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا أريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالة على اللازم بالانضمام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ يفتقد تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وإنما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزء

فانه حينئذ معناه يختص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله وأريد به الكل واعتبر الخ) انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالة على الجزء بالتضمن ، ليعلم في كونها مطابقة وثبوت كونها تضمنا، فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالة على الجزء بالتضمن يصدق على دلالة على الجزء، انها تضمن ومطابقة معا بجهتين (قوله فالجواب الخ) هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لابد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر ان قيد الحثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرته وانسياق الذهن اليه فلهذا ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في

الاختصاص الذي هو القصر فانه اذا كان من الاختصاص بمعنى التعسير يكون معناه يختص الاولى بالمطابقة أى بالتسمية بهذا الاسم ولا يطلق على غيرها وليس الغرض التسمية فانه ليس باسم بل تقييد وبما حرره المحشي يندفع جميع ما في الاطول فانظره (قول المحشي) ليعلم في كونها أى الدلالة على الجزء مطابقة لانه أريد باللفظ الكل لا الجزء مطابقة وثبوت كونها تضمنا لا اعتبار دلالة عليه بالتضمن لامن حيث انه موضوع له بالاشتراك

(قول المحشي) فانه حين عدم ارادة الكل الخ لان اللفظ عند عدم الارادة يدل على الكل بوضعه له وعلى الجزء تضمنا أى اجمالا في ضمن الكل ويدل على الجزء أيضاً بمطابقة لوضعه له ولا مانع من اجتماع دالتين بجهتين مختلفتين فلا يظهر حينئذ في كونها تضمينية لكون ذلك باختلاف الجهة بخلاف ما اذا لم يكن للمطابقة جهة أصلا والمراد بقوله ليظهر الخ انه يظهر بلا شبهة

(قول المحشي) وعدم اعتبار دلالة على الجزء بالتضمن أى بل اعتبر بمجرد دلالة عليه سواء كان بالتضمن أو بالمطابقة وقوله انها تضمن أى لانه يدل عليه في ضمن الكل ووحده بوضع المشترك واندفع بما قاله المحشي ان الارادة ليست معتبرة في الدلالة كما سيأتي

(قول المحشي) وكثيرا ما يترك هذا القيد أى في التعاريف فيفيد جواز تركه فيها فيناقض ما افاده هذا الجواب من انه لا يجوز الترك له في التعاريف والجواب الذي ذكره المحشي ضعيف لان الكلام ليس الا في هذا القيد

والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان

(قال السيد) وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة باردة اللفظ. ارادة جارية على قانون الوضع الى آخره (أقول) هذا الكلام أعني توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطاق العبارة متنازلة للدلالة لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء أو اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل أو الملزوم فان الجزء أو اللازم مفهوم قطعا ولا يتوقف فهمهما على ارادتهما بل على ارادة الكل أو الملزوم والمقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطابقة فكان الناقل نظر الى ان الدليل عام في الدلالات الثلاث لانها لما كان الوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخرى ان بمشاركة العقل مما لا يسمن ولا يفنى من جوع فتخصيص المطابقة بذلك دونها تحكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة لما كانت بمجرد الوضع لا لعلاقة عقلية تقتضى الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعي فيها التوقف على الارادة المذكورة وبعد اعتبار الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الباقيتين لحصولهما بمجرد الارادة المتبصرة في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوما من اللفظ كان الجزء كذلك ولما وكذا الحال في الملزوم واللازم فدخيلة الوضع في الدلالة على معنى لا تقتضي الا توقف الدلالة على ارادة جارية على قانون الوضع فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة متعلقة به نفسه وان كان جزءا منه أو لازما له كانت الارادة متعلقة بالكل أو الملزوم فاذا فهمنا من اللفظ كان الجزء واللازم مفهومين بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لتقله ههنا فائدة أصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمنا مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولا ينعى ههنا ان الدلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة مطلقة مترتبة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة ويدل عليه أيضا قوله فيما بعد لاسيما في التضمن والالتزام كان له نفع في دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لانهم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء بالتضمن بل لادلالة له حينئذ على الجزء أصلا اذ ليس مرادا وكذا لادلالة له على اللازم حين اطلاقه على الملزوم واما انتقاض حدى التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على التضمن الجزء أو اللازم فباق على حاله لان تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقة على زعمه لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل أو الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة فيتبينان أيضا ولا يجدى في دفع النقص ان اللفظ أبدا لا يدل الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي تأمل واعلم انه حرف هذا الكلام عن موضعه وبيانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمنا لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة لا تضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللازم التزاما لا مطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالة عليه مطابقة لا التزاما واعترض عليه بعضهم باننا لانهم ان اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمنا لا مطابقة بل يدل عليه حينئذ دالتين احدهما تضمن والاخرى مطابقة ولا استحالة في ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولانهم أيضا انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالة عليه مطابقة

دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة اللفظ إرادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر

في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحيثية معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف فما أورد عليه من انه حينئذ لا يحصل تعيين الدلالة المتغيرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم لانه ضم القيود المتخالفة واذا لم تراعى تلك القيود على ما ينبغي يخل ، وهم ، وكذا ما قيل ان اعتبار الحيثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث لان دلالة اللفظ الموضوع للتضايين على أحدهما بواسطة انه لازم للآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس خارجا عن الموضوع له ، لان المتضايين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل أحدهما بواسطة انه لازم للآخر على ان المقسم الدلالة الوضعية ، فلا بد من اثبات لفظ وضع للتضايين (قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة) بإرادة اللفظ اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية ، انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم وليس بشئ لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلا معنى لقوله فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد والثاني ما ذكره صاحب المحاكمات وهو ان الفرض من اللفظ تأدية مافي التضمير وذلك يتوقف على ارادة اللفظ فما لم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الفرض تأدية المعاني التركيبية فيتوقف على ارادتها لا على ارادة معاني الالفاظ المفردة

فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا كذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق تتوقف على الارادة وأجاب عنه بما نقله هنا وهذا الكلام صحيح لا غير عليه عند ذي فطرة سليمة (قول المحشي) والترك في اللفظ أى دون الاعتبار (قول المحشي) في التعريف أى تعريف فن البيان يعلم يعرف به الخ

(قول المحشي) وهم اى لان القيد انما تركه من اللفظ دون الارادة

(قول المحشي) وكذا ما قيل الخ أى وهم أيضاً لما يأنى لا لما سبق

(قول المحشي) لان المتضايين أى من حيث انهما متضايان يعقلان معا وأيضاً لما كان فهم أحدهما في ضمن فهم

مجموعهما الذى هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزما لفهم الآخر فلا يتحقق الدلالة

(قول المحشي) فلا بد من اثبات لفظ وضع الخ قد يقال يكفى الوضع النوعى ويتحقق ذلك في لفظهما اذا كان راجعاً

الى الابوة والبنوة مثلاً كما قاله في حواشى القطب واما ما قيل انه يرد عليه الاعتراض المذكور في الشرح فانه لم يوجد لفظ

مشترك بين الكل والجزء واللازم بل هو فرض محض فرضه في لفظ شمس فوهم لان الشارح انما تعرض لاتقاض المطابقة

بالتضمن والالتزام وعكسه وترك انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه قال المحشي في حواشى القطب لانه لم يوجد لفظ مشترك

بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام أو بالعكس

(قول المحشي) انما هي بتذكر الوضع والفهم بتذكر الوضع ليس فهما من اللفظ بل من أن الواضع قال متى اطلق هذا

اللفظ فافهموا منه هذا المعنى

(قول المحشي) فلا معنى لفهمه من اللفظ لحصوله قبل سماعه الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم لانه كونه مراداً لم

ولو أريد به أيضاً لم تكن تلك الإرادة على قانون الوضع لأن قانون الوضع ان لا يراد بالمشارك إلا أحد المعنيين فاللفظ أبداً لا يدل إلا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان

(قوله لان قانون الوضع الخ) فيه أنه لو كان قانون الوضع ما ذكره لما ذهب الشافعية الى جواز استعمال المشترك في المعنيين ولما ذهب السكاكي رحمه الله الى ان مدلول المشترك ان لا يتجاوز المعنيين (قوله فاللفظ أبداً لا يدل إلا على معنى واحد الخ) هذا الكلام نص على ان مطلق الدلالة مشروط عند هذا المجيب بالإرادة قال قدس سره منقولاً عن الشفاء ه عبارته تدل على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة المدلول فانه قل في بحث تعريف المفرد لبيان أن تعريفه بما لا يدل جزؤه على شيء كواقع في التعليم الاول وتعريفه بما لا يراد بجزئه جزء معناه في المآل واحد ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك ، لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بأرادة اللفظ فكما ان اللفظ يطلقه دالاً على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون دلالة كذلك اذا اخلاء في اطلاقه عن معنى يبق غير دال واذا كان كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة على معنى آخر من شأنه أن يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالاً على شيء حين هو جزؤه بالفعل الا بالضرورة ، حين يجب الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة القائل لدلالتة اتعى فالظاهر انه اشارة الى ما سيجيء من ان دلالة اللفظ لذاته باطلة فلا بد لها من تخصص والمخصص هو الوضع وتخصص

يمكن حاصله من قبل انما الحاصل من قبل هو المعنى من حيث وضع اللفظ له

(قول المحشي) ان لا يتجاوز المعنيين أى مدلوله أحدهما لا يبينه غير مجموع بينهما لان الواضع لما وضعه تارة لهذا وتارة

لذلك فاذا نسب الى مجموع الوضعيين كان مدلوله ذلك ، كذا يحقته الشارح فيما سيأتى فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز

بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى الذى ان لا يتجاوز قاله المحشي فيما سيأتى فأيراد مذهب السكاكي غير ظاهر لما سيأتى من أن مذهبه عدم جواز استعمال المشترك في معنييه وقد يقال الكلام في دلالة اللفظ في ذاته مع قطع النظر عن الاستعمال والسمع اذا علم ان اللفظ موضوع لمان متعددة فانه عند سماعه له ينتقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالاً على كل واحد منها مطابقة سواء أراده اللفظ أولاً وعلى هذا فهو محل آخر لكلام السكاكي لا ينافيه عدم تجويزه استعمال المشترك في معنييه فتدبر

(قول المحشي) على اعتبار ارادة الدلالة الخ تمهيد لما سيذكره واخذ هذا من قوله فكما ان اللفظ يطلقه دالاً ومن

قوله فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل ومن قوله ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة

(قول المحشي) لبيان ان تعريفه بما لا يدل الخ أى رد على من قل انه يجب أن يراد في تعريف الالفاظ المفردة

بما لا يدل اجزاءها على شيء قولنا من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ على معان لكنها لا تكون اجزاء معنى الكل

فقال الشيخ لا حاجة لهذه الزيادة وآلهما واحد لما ذكره

(قول المحشي) لكان لكل لفظ حق من المعنى أى يناسبه بحسب ذاته لا يتجاوز الى معنى آخر خصوصاً اذا كان

منافياً لذلك المعنى المناسب وهذا باطل كما في المشترك بين المعاني المتنافية كالقمر

(قول المحشي) حيث نجد الخ أى الدلالة بالقوة توجد وتحقق حين تجب الاضافة المشار اليها التي هي مقارنة ارادة

جزءاً فتضمن والا فالالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضى ان تكون تابعة للارادة بل للوضع

وضعه لهذا دون ذلك ارادة الواضع فالمراد من اللفظ الواضع لانه اللفظ أولاً ، وفيه اشارة الى ان الوضع يستفاد من ارادة دلالة اللفظ على المعنى باستعماله فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوحاً منه وهذا حق وما ذكره صاحب شرح الاشارات أورد عليه صاحب المحاكمات ما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر الخ قال قدس سره واطاق ه أى العلامة الطوسى لكن آخر كلامه يدل على ان المراد الدلالة المطابقة كالا يخفى على الناظر فيه ه قال قدس سره لكن بعض المحققين ه وهو صاحب المحاكمات ه قال قدس سره فكان الناقل الخ ه انت خير بانه لو اعتبر الارادة في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوضعية في الثلاث لانه حين اطلاق اللفظ على الكل والمعلوم يفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شيئاً من الدلالات الثلاث لعدم الارادة فالحق أن من اطلق الدلالة اراد منه اعتبار الارادة أعم من أن يكون اصالة أو تبعاً ومن قيدها بالمطابقة اراد منه اعتبارها اصالة فآل القوانين واحد والاختلاف في العبارة وما فهمه ، الناقل المجيب توهم ه قال قدس

القائل دلالاته على معنى آخر عند انفراده وذلك كما في لفظ ابكم معناه العاجز عن النطق ولا دلالة لاب على شيء بالفعل ولا لكم كذلك لكنهما يدلان باقوة على ذات الالب ومعنى الاستفهام لمقارنة ارادة القائل دلالتهم على ذلك عند الانفرد لاستعمالهما في المعنى التركيبى وانما سمي المقارنة اضافة لانها نسبة بين الارادة المقارنة واللفظ المقارن شبيهاً

(قول المحشى) وفيه اشارة أى في قوله فكما ان اللفظ يطلق الخ فانه يستفاد منه اذا أريد به الواضع انه يعلم الوضع للمعنى بمجرد اطلاق الواضع على شيء بلا قرينة لان طريق علم الوضع النص من الواضع بان يقول وضعت كذا لكذا قوله وليس ذلك منصوحاً منه أى ليس علم الوضع اشئ بطريق النص من الواضع بل باطلاقه عليه (قول المحشى) لم تنحصر الخ اجاب عنه بعض حواشى شرح المطالع بان مرادهم حصر الدلالات القصدية وبان الكلام في الدلالة الانظية وهذه عندهم عقلية

(قول المحشى) أو تبعاً فانه لو لم يرد الكل لما كان جزئه ولازمه

(قول المحشى) نآل القوانين واحد قل الزاهد والدوائى في حواشى التهذيب ذهب أهل العربية الى ان الدلالة مطلقاً تابعة لاستعمال اللفظ وقصد اللفظ فان استعمل في المدلول المطابقي كانت مطابقة وان كان في التضمنى والالتزامى كانت تضمنية والتزامية والاستعمال في المدلول التضمنى والالتزامى لا يستلزم الاستعمال في المدلول المطابقي فالتضمن والالتزام عندهم لا يستلزم المطابقة وانما يستلزم تحقق الموضوع له المطابقي حتى يتحقق جزؤه ولازمه فاللفظ المستعمل في لازم موضوع له أو جزئه مجاز عندهم بخلاف المناطقة فانهم انما يعنون بدلالة التضمن والالتزام ان يفهم الجزء أو اللازم تبعاً لا مع قرينة والا كان من دلالة المطابقة وذهب أهل المنطق الى ان الدلالة مطلقاً ليست تابعة للاستعمال والقصد بل دلالة المطابقة فقط فان مدلول المطابقة هو المقصود بالذات وهو المستعمل فيه اللفظ ومدلول التضمن والالتزام ليس مقصوداً بالذات ولا مستعملاً فيه اللفظ فالتضمن والاستلزام عندهم يستلزمان المطابقة على سبيل التحقق فحل الخلاف هو دلالة التضمن والالتزام فقط وبه يعلم ان ليس مآلها واحداً وان ما ساكبه الشارح بخالفهما جميعاً

(قول المحشى) أيضاً فآل القوانين واحد أى على ان القوانين المذكورين هنا للمناطقة فلا يرد ما نقلناه عن الزاهد قوله فتوهم كما سينبه عليه السيد (قول المحشى) الناقل المجيب أى لا الناقل الطوسى

فأنا قاطعون بأننا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتمثل معناه سواء اراده اللفظ أولا ولا ننفي بالدلالة

سره ان حمل كلامه على التقييد * قد عرفت ان عبارة المحيىب نص في الاحتمال الثانى فذكر هذا الاحتمال لتبكيته وبيان انه يمكن ان يحىب ، بتغير العبارة السابقة * قل قدس سره لان تلك الدلالة الخ ، لا ينفى ان اللازم احد الامرين اما بطلان الاستلزام المذكور أو انتقاض حدى التضمن والالتزام فجعل أحدهما لازما والآخر دليلا على اللزوم لوجه له * قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة المطابقة ، فيه انه يجوز أن يكون استلزامهما للمطابقة باعتبار ان الدال باحدهما صالح لهذه الدلالة أيضاً في الجملة كما أشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرح التسمية * قال قدس سره واعلم انه حرف الخ * حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض باجتماع الداليتين غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله تعالى حرف الكلام فجعل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جوابا عن الانتقاض * قال قدس سره تتوقف على الارادة * فلا نسلم قوله بل يدل عليه داليتن أحدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا

(قول الشارح) فانا قاطعون الخ لان دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مراد المتكلم أولا

(قول المحشى) بتغير العبارة السابقة بان يشترط الارادة في المطابقة فقط فان ذلك لا ينفع لما ذكره السيد

(قول المحشى) لا ينفى ان اللازم احد الامرين الخ أى فكان تلواجب ان يقول ويلزم احد الامرين اما انتقاض

حدى التضمن والالتزام واما بطلان استلزامهما المطابقة

(قول المحشى) فيه انه يجوز الخ أى فتكون هذه الدلالة تضمننا والتزاما فلا ينتقض حدهما بها وقد عرفت ان هذا

تضمن والتزام آخر غير ما أراده المناطقة فالحق ان هذا المقام وقع فيه الاشتباه من عدم تمييز احد المذهبين عن الآخر

(قال السيد) لمختولما بمجرد الارادة الخ أى عقلا كما سيقول انهما يقهمان بالضرورة

(قال السيد) يجب أن تكون مطابقة على زعمه أى زعمه ان الارادة لازمة في الدلالة

(قال السيد) لاستلزامهما الدلالة المطابقة قد عرفت انهما على هذا القول انما يستلزمان تحقق الموضوع له لا الدلالة

المطابقة وانما الاستلزام عند المناطقة لان التضمن والاستلزام عندهم دلالة في ضمن المطابقة ففى التجوز الذى ذكره المحشى ما لا ينفى

(قال السيد) ان ذلك اللفظ أى المشترك (قال السيد) واعترض عليه بعضهم هو شارح المطالع

(قول السيد) ثم اعترض على نفسه أى بقوله لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا أريد ذلك المعنى

ارادة جارية على قانون الوضع والالكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز

(قال السيد) واجاب عنه بما نقله هنا حيث قال لانا نقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن لا يلزم منه أن

تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة أن من علم وضع اللفظ لمعنى تعقل معناه سواء كان مرادا أولا

ففراد بما نقله هنا هو قوله وفيه نظر الخ الا ان الشارح غير قوله من تعقل الخ بقوله اذا سمعنا الخ والسمع انما هو عند الاستعمال

وقد علمت ان الاستعمال لا بد فيه من الارادة والكلام في الدلالة الثابتة للفظ في ذاته واجاب عنه الزاهد بان الدلالة

بمجرد تحيل اللفظ دلالة غير لغوية لاستنادها الى صورة خيالية من اللفظ لا الى نفسه السموعة الملموسة

(قال السيد) وهذا كلام صحيح لا غبار عليه فان حاصله انهم قالوا اذا اطلق لفظ مشترك على الكل كان دلالة على

الجزء تضمننا لا مطابقة الى آخر ما ذكره قبل وحاصل ما اعترض به ذلك البعض على نفسه محييا به عن اعترض عليهم

سوى هذا فالتقول بكون الدلالة موقوفة على الإرادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير

الحال في اللزوم وأما قوله ولا نسلم أيضاً أنه إذا أطلق فقام لتحقيق إرادة المعنى المطابقي (قوله لا سيما في التضمن والالتزام) فإن توقفهما على الإرادة أظهر بطلاننا بصيرورتها عند تعاقب الإرادة بهما مطابقة وإنما قال كثير لأن بعضهم ذهب إلى أنهما

كما بسطه قدس سره في حواشي المطالع أن المطابقة إذا كانت موقوفة على الإرادة الجارية على قانون الوضع فإذا أطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزء بالمطابقة لعدم كونه مراداً بل بالتضمن فقط وإذا أطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لأنه ملزوم لدلالة المطابقة على الكل وهي متفية لعدم الإرادة وانتفاء اللزوم يستلزم انتفاء الملزوم وقس على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فإنه حال إطلاقه على الملزوم يدل على اللازم بالالتزام دون المطابقة وحال إطلاقه على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذي اتفق لازمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام وإنما قيد المعنى بالمطابقي لأن الدلالة على التضمن والالتزام لا تتوقف على الإرادة المتعاقبة به بل على الإرادة التي تعلقت بالمعنى المطابقي لأنه إذا تحققت الدلالة على الموضوع له تحققت الدلالة على ما يكون جزءاً أو لازماً له بالضرورة سواء كان مراداً أولاً أو لا فاشتراط الإرادة في الدلالة المطابقة الذي ذكره هذا المعترض في معرض الجواب عنهم بقوله لا يقال الخ نافع في جواب اعتراضه عليهم باجتماع الدالتين المطابقتين على الكل والجزء أو الملزوم واللازم كما عرفت غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات كما قال قدس سره أن حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لقله ههنا فائدة أصلاً لأن اللفظ إلى آخر ما ذكره بناء على هذا الاحتمال فتدبر فقد تحير هنا بعض الناظرين

(قول الشارح) حتى ذهب كثير من الناس الخ يحيط الغاية قوله لا تضمننا أو التزاماً وهو الذي نازع فيه السيد أما كون

اللفظ يدل على الجزء أو اللازم مطابقة فسلم تدبر

(قول السيد) حتى ذهب كثير من الناس إلى أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم (أقول) هذا حق وأما قوله وأنه إذا قصد باللفظ الجزء إلى آخره فباطل لأن اللفظ الموضوع للكل إذا لم يكن موضوعاً للجزء وأطلق عليه كان مجازاً ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فإن النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه إلى المعنى الموضوع له في فهم جزؤه في ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك أنه ليس بمراد وأن المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه ليس مراداً في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وإرادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني وإذا أطلق اللفظ على الجزء اتفقت الثانية أعني إرادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تلتقي لها بالفهم بل بالإرادة وما ذكره من ضرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لا تضمننا أو التزاماً مبني على مقدمتين أحدهما أن اللفظ موضوع بإزاء المعنى المجازي وضماً نوعياً والثانية أن اللفظ إذا دل على معنى بالمطابقة التي هي أقوى لم يدل عليه في تلك الحالة بأحدى الباقيتين وكلتا المقدمتين ممنوعتان أما الأولى فلأن الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بإزاء المعنى لا تعيينه بإزائه مطلقاً كما صرح به في المفتاح ولا شك أن تعيين اللفظ بإزاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازي لا وضماً شخصياً ولا نوعياً وأما الثانية فلأنه لا استتمالة في اجتماع الأقوى والأضعف من جهتين متخالفتين

(قول المحشي) فقام لتحقيق الخ فيه أن التضمن لا يكون إلا في ضمن إرادة الكل مطابقة وهي ممتعة لإرادة الجزء

من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا التزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمناً والتزاماً وعلى ما ذكره هذا القائل

فهم الجزء واللازم بعد فهم الكل وفهم الملزوم كما سيجي . بيانه (قوله في ضمن الكل الخ) فان الكل يتمتع حصوله في الذهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الخاص ، لا يمكن حصوله في الذهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان الحاصلان الضمانيان هما التضمن والالتزام (قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة) ان قلنا ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فمعناه صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بينهما مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة أخرى لان المعنى التضمني والالتزامي صار ملتصقا اليه مرة أخرى بعد تعاقب الارادة فمعناه حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك ظهران الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ الخ فباطل الى آخره مندفع لانه ان أراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بمعني لم يتغير أصلاً فباطل لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمناً وان أراد انه باق على حاله من حيث الذات فسلم لكنه لا ينفع في كونه دلالة تضمنية والتزامية لاتتواءم كونه ضمناً ، على انا لانسلم بقاء أصل الفهم أيضاً لانه حصل بعد تعاقب الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضمناً وكذا يرد على قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لاتتفق لها بالفهم انه ان اراد انه لاتتفق لها بالفهم قصداً فمتنوع لان صفة القصد انما حصل لها بالقرينة وان أراد انه لاتتفق لها بأصل الفهم فسلم ولا ينفع ، لان الفهم القصدى هي المطابقة وبما ذكرنا

مطابقة كما عرفت مما نقلناه عن السيد في حواشي شرح المطالع فهو غير تام أيضاً تدبر

(قال السيد) وعلى ما ذكره هذا القائل (أقول) أي القائل بتوقف الدلالة مطلقاً على الارادة

(قول المحشي) لا يمكن حصوله في الذهن الخ الاولى قلب هذه العبارة كما يدل عليه مله قبله

(قول المحشي) فهذان الحاصلان أي في ذهن السامع هما التضمن والالتزام أي دلالتهما

(قول المحشي) صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بينهما الخ معنى كونها بينهما انها ليست دلالة أخرى كما في

الاحتمال الثاني لا انها باقية على انها فهم الجزء في ضمن الكل أو اللازم تبعاً للملزوم لان مقارنة القرينة للفظ تمنع ذلك وتجعل المعنى مفهوماً مستقلاً لا معنى العبارة صار الفهم الذي كان تبعاً قصدية لزول وصف التبعية عنه كما يدل عليه قوله بعد لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمناً

(قول المحشي) على انا لانسلم الخ هذا هو الاحتمال الثاني المذكور بقوله وان قلنا الخ

(قول المحشي) لان الفهم القصدى هي المطابقة أي ولا يوجد مع مقارنة القرينة فهم تبقى لدلائلها على ان الكل ليس

مراداً لا بد من فهم العبارة هكذا والا فلا يجدي ما ذكره شيئاً وبعد ذلك فكلامهم متاف الاستعمال كما هو أصل البحث المذكور سابقاً بقول الشارح فان قبل الخ لقوله واريد الخ الا ان يكون قيد الارادة زائداً فيكون البحث من جهة نفس الدلالة ويكون الجواب المذكور بقوله وقد يجاب ناظراً لانه لا اشتباه في الاستعمال لوجوب الارادة فيه وحينئذ يرد النظر لان البحث انما هو بصدق تعاريف الدلالات لا بالاشتباه في الاستعمال وحاصل كلام المحشي هنا انه عند الاستعمال في المعنى المجازي يتمتع دلالة اللفظ الثابتة بالوضع لوجود القرينة المانعة فأمل

(قال السيد) وبين فهم الجزء الخ يعني ان الشارح فهم ان ابتناء التضمن والالتزام لعدم ارادة الجزء في ضمن الكل

ظهر ان القرينة في المجاز انهم المعنى المجازي أعنى فهم الجزء، واللازم من حيث انه مراد ، فعلى جزء، المتقضي ولولا القرينة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع المراجعة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق المتقضي وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع المانع وهو ليس جزءاً من المتقضي وسيجيء هذا الفرق في بحث المجاز مفصلاً في كلام السيد . قال قدس سره وما ذكره الخ . بيان لاطلاق اللازم في نفسه بعد ابطال الملازمة المستفادة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم صارت الدلالة عليهم ما مطابقة لاتضمننا أو التزاما يعنى ان صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لاتضمننا أو التزاما باطلة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقعها على المتقدمين المتنوعتين لتحقيق المطابقة على المقدمة الاولى وانتفاء التضمن والالتزام على المقدمة الثانية . قال قدس سره موضوع باراء المعنى المجازي . وضماً نوعياً فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للملاقة المعصية له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع . قال قدس سره فلان الوضع المعتبر . ، أى في تعريف الحقيقة والمجاز تعيين اللفظ بنفسه أى لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجاز لانعينه بازائه مطلقاً سواء كان بنفسه أو بالقرينة . قال السيد قدس سره بل بقرينة شخصية . أى في المجاز الشخصي كالاستعمال في الشجاع بقرينة في الحمام أو نوعية أى في المجاز النوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل والجواب منع بنائه على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة على الوضع النوعي فلان من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى أى ماعنى باللفظ وفقد به صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء أو اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمننا أو التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى أى ماعنى باللفظ . وقصد به لكن ابتناء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي مصرح به في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح رحمه الله تعالى فالجواب ان القرينة الشخصية أو النوعية إنما هي شرط الاستعمال ، وليست بمعتبرة في الوضع فان الوضع النوعي ، على ما فسرته السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة واما منع بناء نفي كونها تضمننا أو التزاما على المقدمة الثانية فلانه مبنى عنده ، على عدم كون فهم الجزء أو اللازم في ضمن فهم الكل أو اللزوم لا على انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تضمننا أو التزاما فتدبر فانه قد خفي كلام الشارح رحمه الله تعالى في ضمن اللزوم لا انتفاء قصد الكل والملزوم باللفظ وهذا باطل لان التضمن والالتزام فهم الجزء اللازم من دلالة اللفظ على الكل والملزوم وان لم يكن مراداً وباطلاق اللفظ على الجزء والملزوم انما تنفي ارادة الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لانهم ما من مدلول اللفظ والثاني هو التضمن والالتزام دون الاول تدبر
 (قول المحشي) فهو جزء المتقضي أي لفهم الجزء الآخر العالم بالوضع
 (قول المحشي) أى في تعريف الحقيقة والمجاز فالوضع المعتبر ثبوته في الحقيقة هو الوضع بنفسه والمعتبر نفيه في المجاز هو ذلك أيضاً ايتقابل تعريفهما
 (قول المحشي) وليست بمعتبرة في الوضع أي ليست جزء الموضوع بل شرط للاستعمال فدلالة اللفظ انما تستند لوضعه في الجملة فانه بعد وضع المجاز وقبل استعماله لاقريته على المعنى حتى يدل عليه
 (قول المحشي) على ما فسرته السيد وهي العبارة التي نقلها المحشي فيما سبق
 (قول المحشي) على عدم كون فهم الجزء أو اللازم الخ أى لمنع القرينة لذلك ولا يلزم منه انه اذا دل اللفظ الخ فتدبر

يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلامنا
التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزئ
والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما أخذت يصدق عليه تعريف الآخر
وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر انه التقييد بالحقيقة مما لا بد منه (وشرطه) اي شرط الالتزام
(اللزوم الذهني) بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له

الله والسيد قدس سره في هذا المقام فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله وقد صرحوا الخ) الراو للعال وهو بيان
لبطلان اللازم قوله سلمنا جميع ذلك) أي سلمنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة وان التضمن والالتزام ليس فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لاتصير الدلالة عليهما مطابقة وامتناع اجتماع الدلالات
مع مخالفته لما صرحوا به من الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتقاض فاندفع ما قبل ان من جملة الاعتراضات السابقة
امتناع اجتماع الدلالات ، فما ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع مع ما ذكره القوم من استلزام التضمن والالتزام للمطابقة
فان المسلم ماهو المنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ)
أي نظرا الى نفس الاطلاق وتعريفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى استلزامها للمطابقة فاندفع

(قول الشارح) لكنه مما لا يفيد في هذا المقام أي لا يفيد فائدة قيد الحقيقة من دفع انتقاض تعريفات الدلالات
فانه انما يدفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام عند اطلاق اللفظ وارادة الكل أو الملزوم واما عند اطلاقه على
الجزء أو اللازم فان كانت دلالاته مطابقة فينتقض حد التضمن والالتزام بها وان كانت تضمننا أو التزاما فينتقض حد المطابقة
بها هذا ان حمل كلامه على توقف الدلالة مطلقا على الارادة وان خص بالدلالة المطابقة فلا تقع له أصلا لان المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء تضمننا مع صدق تعريف المطابقة عليها واذا اطلق على الجزء
كان دلالاته عليه مطابقة من حيث أنه موضوع له مع صدق تعريف التضمن عليها وكذا الحال في الملزوم واللازم كذا في
السمعندي وفيه زيادة ينبغي الاطلاع عليها قوله وان كانت الخ هذا مخالف لما قرره السيد من وجوب كونها مطابقة الا
اذا اعتبر الصلاحية (قال السيد) لا يظهر انها مطابقة أم تضمن (أقول) قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان تكون
تضمننا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم

(قول الشارح) بحيث يلزم من حصول الموضوع له أي ولو بواسطة القرينة ليدخل ما ليس لازما ذهنا لذات المسمى
وانما لزومه للقرينة بان اللازم قد يكون ثبوته للملزوم بينا لا يتوقف على وسط في التصديق بل يحصل بمجرد تصور الملزوم
وهو البين بالمعنى الاخص أو مع تصور اللازم وهو البين بالمعنى الاعم وقد يكون غير بين بان يكون بواسطة قرينة ظنية
الدلالة على تعيين المراد كافي المجزآت والكنايات المبينة على العرف والمادة والادعاء والمراد هنا ما يعم الاقسام الثلاثة
(قول المحشى) فما ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع الخ حاصله ان المسلم ما ذكره القوم لانه لم يدخل في الاعتراضات
فهذا التسليم مخالف له وحاصل الجواب انه ليس المسلم امتناع اجتماع الدلالات فقط حتى ينافي هذا المسلم ما ذكره القوم بل
المسلم هو امتناع الاجتماع المخالف لما ذكره القوم ولاشئ وراء هذا ينافيه

في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كذسبة
سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك ترجيحاً بلا مرجح (ولو لاعتقاد المخاطب
بعرف أو غيره) أي ولو كان ذلك لزوم الذهني مما يشبه اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم
من اطلاق العرف أو غيره كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص
وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم
لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب
اللزوم بينهما ذهناً أو بغيره من قرائن الاحوال والا ظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول

اعتراض السيد على ان الالتزام عنده ، باعتبار الصلاحية كما مره قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ
فيه ان ، عبارته صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى والاتصال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم
الذهني أو بغيره من القرائن كما في الاستعارة التهكمية والتلميحية واليه ذهب الفاضل التستري ومثله ، باطلاق المظمن من

(قول الشارح) بسبب اللزوم بينهما ذهناً أي سواء كان بينا أو غير بين وقوله أو بغيره من القرائن أي بغير اللزوم
من أصله وحاصل كلام العلامة حينئذ ان بعضهم يشترط اللزوم الذهني الشامل للبين وغيره وبعضهم لا يشترطه بل يكفي
عنده اللزوم بحسب القرائن

(قول الشارح) والاظهر الخ يعني الاظهر ان محمل اختلاف اللزوم الذهني بالمعنى الاخص وهو ما يكفي فيه تعقل
اللزوم فبعضهم يشترطه وبعضهم لا يشترطه بل يكفي عنده اللزوم ولو القرينة كما تقدم ذلك للشارح في محل كلام المصنف
(قال السيد) والاظهر ان مراده الى آخره (أقول) يعني مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة
هو هذا أيضاً فلا معنى لقول كلامه وتعليقه بالاظهار اللهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تفصيل المقصود
(قول الشارح أيضاً) والاظهر ان مراده الخ فعلى هذا الخلاف انما هو هل يشترط اللزوم الذهني بمعنى عدم الانفكاك
في التعقل أولاً يشترط بل اللازم هو اللزوم في الجملة

(قول المحشي) باعتبار الصلاحية أي صلاحية اللفظ المناسبة بان يكون موضوعاً للمعنى المطابق فيكون قابلاً للدلالة
عليه لكن في الجملة لا في وقت دلالته بالالتزام أو التضمن كما مر
(قول المحشي) عبارته صريحة الخ لان قوله بسبب اللزوم الذهني يشمل البين وغيره وقوله أو بغيره من القرائن أي

بغير القرائن
(قول المحشي) كما في الاستعارة التهكمية والتلميحية أي كاطلاق الاسد على الجبان تنزيلاً للتقابل منزلة التاسب
(قول المحشي) بواسطة تلميح أو تهكم فان كان المقصود مجرد الملاحظة والظرافة فهو تلميح وان كان المقصود الاستهزاء
فتهكم فالمثال صالح لهما

(قول المحشي) باطلاق المظمن الخ أي فلا لزوم ذهني في كل ذلك بل يكفي فهم المعنى المجازي من اللفظ بواسطة
القرينة فقط بدون علاقة عقلية بين المتقول عنه والمتقول اليه قال في شرح سلم العلوم لا تلزم العلاقة العقلية في المجازات وسيأتي

الالتزام عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولها التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا

الارض وارادة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بان يحمل اللزوم الذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رحمه الله والظاهر وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من اللزوم في الذهن في الجملة ليدل الذهن من مسمى اللفظ اليه ولا نه موافق للشهور من ان اللزوم البين شرط في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند أهل العربية والاصول (قوله مثل هذا اللزوم) أى هذا اللزوم وما يؤدى مؤداه (قوله لخرج كثير من معاني المجازات) وهى ما عدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص . قال قدس سره اعلم ان من فسر الح . أى التحقيق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فن اخذ في تفسيرها متى اطلق الدلالة على الكلية اشترط اللزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك في التعقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدلالة على الجزئية لم يشترط ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة . قال قدس سره بل الدال عليها المجموع . والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع . قال السيد ومن قرائنها الحالية أو المقالية . التى باخ بسببها المعاني الالتزامية لمرتبة امتناع الانفكاك عن المسمى . قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية . لانهم يبحثون عن المجازات والكنايات التى فيها الانتقال باسند وجه . قال قدس سره والاول انبى لقواعد المعقول . فان قواعده كلية وانما قال انبى لان مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها لقواعد في الجزئية والكلمية (قوله

في الشارح ان العلاقة العقلية أي اللزوم الذهني بمعنى الانتقال من اللازم الى اللازم ولو في الجملة لا بد منه كالملازمة العرفية بين الخارج والمكان المطبقين لجرىبان العادة بقبض الجارية فيه وكيلين المنزل بمنزلة الشجاعة في قولنا للبيان هو أسد فوجه الشبه انما هو الجراءة لكن باعتبار التلميح أو التهمك ووجه الشبه اخص أوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لاحتالة وسيأتي كل ذلك في الشارح قدس سره

(قال السيد) وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات الى آخره (أقول) اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عند المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية ومن فسرهما بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انبى لقواعد المعقول

(قول الشارح) لخرج كثير من معاني المجازات الخ صريح في ان دلالة المجازات التزامية لا مطابقة مع ان المقصود بها الجزء أو اللازم لوجوب الارادة في الاستعمال الذى هو شرط في كل من الحقيقة والمجاز فلعل علماء البيان لا يقولون بالوضع النوعي للمجازات كما يؤخذ من قوله سابقا حتى ذهب كثير الخ وما سيأتى من أن الاختلاف في الوضوح والغماء لا يتأتى في الوضعية أو ان المراد لا يتأتى في الوضعية التى لا يلزم فيها القرينة بكونها حينئذ طابقة لا يضري وجود الوضوح والغماء تدبر (قال السيد) بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والغماء (أقول) فيه بحث لان لازم لازم الشئ . وان كان لازما له لكن دلالة لفظه على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (والإيراد المذكور) أى إيراد المبنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء) أى بالطريق الذى قرره وهو ما سيجى، من أنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون أوضح لزوما له، فاندفع ما قبل أن مراد الشارح رحمه الله بقوله بل لم تكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهبى بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذى أورده السيد بقوله فيه بحث لأن لازم الخ على أن عدم تأتى الوضوح والخفاء فى الالتزام الذى بلا واسطة لا يضرنا لأن المقصود أنه يتأتى الوضوح والخفاء فى الدلالة الالتزامية لا فى الدلالة الالتزامية التى بلا واسطة * قال قدس سره لأن لازم لازم الشيء المراد به اللازم البين بالمبنى الاخص لأن الكلام فيه حيث فسره الشارح رحمه الله بقوله أن لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى * قال قدس سره وإن كان لازما له * أى على تقدير فرض كونه لازما للشيء، وإنما قال ذلك لأن المستلزم لتصور اللازم الثانى إنما هو تصور اللازم الاول، فمفاد الالتزام من تصور المسمى هو تصور اللازم الاول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللازم الثانى لازماً للشيء. وفي أن الوساية إشارة الى أنه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازماً للشيء بل اللازم كانت دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الاولى * قل قدس سره تفاوت الدلالات * فيه أنه إن أراد تفاوتها، بوجود الوسطة وعدمها فسلم لكن لا ينعى وإن أراد تفاوتها فى الوضوح والخفاء فلا نسلم ذلك لأن التفاوت فى الوضوح والخفاء بالسرعة والبطء وهما فهم المسمى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم الثانى، فى زمان واحد نسلم نعم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات مترتبة فى الزمان * قل قدس سره وايضاً ينتقض هذا الحكم الخ * وذلك لأن كل واحد من الجزأين جزء الجزأين لازماً

للزوم أولاً وإلى ملاحظة اللازم ثانياً وإلى ملاحظة لازم اللازم ثالثاً فيسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات تفاوت الدلالات وإيضاً ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام مستذكره وستقف على ما يرد عليه

(قول المحشى) فاندفع ما قيل الخ أى بأن اعتراض الشارح إنما هو على الطريق الذى قرره فى الوضوح والخفاء وهم قد اعتبروا الوسطة وإذا اندفع هذا القيل انتفى اندفاع اعتراض السيد به وإنما يدفع بما يأتى المحشى وقوله على أن الخ ترقى فى الاندفاع بأنه متى ثبت الوضوح والخفاء فى بعض الدلالة الالتزامية كفى فى مراد القوم ولا يرد اعتراض الشارح (قول المحشى) خطراً على وزن اسم المفعول أى قصداً وقوله بطريق الاولى لأن لازم اللازم حينئذ ليس لازماً للشيء بخلاف الاول

(قول المحشى) بوجود الوسطة وعدمها أى مجرد أن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة ولا وضوح ولا خفاء (قول المحشى) فى زمان واحد أى وترتب الملاحظات ترتباً ذاتياً لازماً كما ذكره السيد لا يضر شيئاً (قال السيد) قد بينا أنها مطابقة أى بقوله فيما سبق لأن تلك الدلالة يجب أن تكون مطابقة على زعمه الخ أقول والظاهر أن مراد العلامة هو هذا أى فيقتصر قوله بسبب اللزوم بينهما ذهناً على اللزوم البين وقوله أو بغيره من القرائن يحمل على اللزوم الغير البين

(قول السيد) لم يحمل تلك المجازات والكتابات دالة الخ أى والدلالة التى عرفها بهذا التعريف هى الدلالة اللفظية والدال هنا مجموع اللفظ والقربة والمختصر فى الدلالات الثلاث دلالة اللفظ فقط (قال السيد) بل الدال الخ، بنية إنما توجد عند الاستعمال وحينئذ لا تكون الدلالة تابعة لجرد الوضع

بالوضعية) أى بالدلالة المطابقة (لأن السامع أن كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا إذا قلنا خذ يشبه الورد فالسامع أن كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا خذ يشبه الورد أو أخفى لانا إذا اتقنا مقام كل كلمة منها ما يراد بها فالسامع أن كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المترادفات كفهمة إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى أصلا وإنما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون أن يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فتقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من أن لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا أو يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل أن يكون بعض منها دالا فليتأمل وإيما كان لا يجرى فيها الوضوح فإن قات لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى

لهم الكل بالمعنى الاخص مع انكم قلتم انها يتأني فيها الوضوح والخفاء قال قدس سره وله فيها كلام هـ أى فى تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قوله قلنا لا يجرى كذلك لكن القوم الخ (قوله لان السامع ان كان الخ) وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا يرد انه يجزى أن يكون عالما بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والخفاء فى الكلام بواسطة التقيد اللفظي الحاصل من تقديم بعض المعمولات على الآخر لان ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأني بالدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام (قوله لتوقف الفهم على العلم بالوضع) فان قيل الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة قلت المراد بالدلالة فى قوله لم يكن دالا عليه لم يكن المعنى مفهومًا بالفعل كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى بقوله وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) أى السلب الكلى والسلب الجزئى يصدق رفع الإيجاب الكلى فلذا قل لا يكون كل واحد دالا وقوله ويحتمل أن يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل أن يكون بعضها دالا فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله وعلى التقديرين أى على التقيد والمقيد لا على المقيد اذا احتمال على شيء من التقديرين لتعيين السلب الكلى والجزئى والمقصود منه اثبات قوله دون أن يقول لم يكن واحد منها أى قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل أن يكون بعضها دالا بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالا والاولى تركه انما المقصود بدونه (قوله فليتأمل) امل هذا اشارة الى انه انما يتبع على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل اذا اخر يفيد سلب السوم واما على مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخر عن ادائه النفي وما فى معناها يفيد النفي عن الكل مع

(قول الحاشى) لا على المقيد أى حتى يكون قوله وعلى التقديرين مساطا على المعطوف فيكون التقديرين على التقديرين يحتمل الخ

لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لاعلى فهم المعنى من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى النفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب المهدي بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى النفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفترق في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل اطول المهدي بها وقلة تكرار الالفاظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في الوازم القريبة وقد تكون خفية كما في الوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات (ويتأني بالعقاية) اى والايراد المذكور يتأني بالدلالات العقلية (لجواز ان تختلف مراتب لزوم في الوضوح) اى مراتب لزوم الاجزاء لكل في التضمن ومراتب لزوم الوازم للزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون أوضح لزوم له فيمكن تأدية ذلك المعنى المزوم بالالتناظر الموضوع لهذه الوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه لبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة

بقاء أصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر (قوله وقريب منه) اى الجواب الاول بحسب التباير بالاطلاق والتقييد والثاني بحسب التباير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحس) اى الخيال (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الخ) لا يخفى ان اللازم من حيث انه لازم لدلالة له على المزوم وان دلالة الالتزام هو الانتقال من المزوم الى اللازم دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك الوازم ملزومات في الذهن وحينئذ يكون دخلا في قوله وكذا اذا كان الشيء ملزوما فالاولى الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالمزوم واللازم ههنا المتبوع والتابع فمع كونه خروجاً عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى المتعارف

(قول المحشي) لادلالة له لجواز كونه أعم (قول المحشي) المتبوع أي في الوجود والتابع في الوجود كطول النجاد وجوده تابع لوجود طول القامة والانسان وجوده تابع لوجود رأسه ورقبته وهذا لا ينافي كونه ملزوما (قول المحشي) المعنى المتعارف هو المزوم بمعنى ما لا ينفك عنه اللازم واللازم بمعنى ما لا ينفك عن المزوم لا بمعنى

الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة متمدة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا أو اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب وهزول التفصيل فيه يمكن تأدية هذا المعنى تلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وأما في النضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من

لا فائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وإنما يفيد في الفرق بين الكناية والمجاز (قوله هو ان يكون الخ) فانه الذي يتأتى فيه الوضوح والخفاء دون ما هو عند الميزانيين كما مر (قوله فلانه يجوز الخ) انما اعتبر المعنى الواحد جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر ليتأتى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح والخفاء (قوله ينبغي ان يكون الامر بالعكس) نقل عنه يعني قد لزم من كلامه ان دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لزم أن يكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة على الجسم لان المساوى للأوضح أوضح لكن الامر بالعكس انتهى فمعنى قوله بالعكس بعكس ما هو مفهوم منه ويجوز أن يحمل على ظاهره

ما لا ينفك عنه الملازم بأن يكون هو أيضا ملزوما

(قال السيد) فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل (أقول) فيكون فهم جزءا لجزء سابق عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء (قول المحشي) لا فائدة لهذا التفصيل أي المذكور في الشرح حيث صور باللازم أولا والملازم ثانيا وقوله في الفرق بين الكناية والمجاز أي على رأي السكاكي فان الانتقال في الكناية عند من اللازم أي التابع الى الملازم والمجاز بالعكس وفيه نظر سيأتي ان شاء الله في الشرح

(قول المحشي) مثلا اذا كان الخ بيان لوجه اللزوم من كلامه ووجهه هو قوله لان المساوي الخ (قول المحشي) لان المساوى للأوضح فان الانسان بالنسبة للحيوان كالحيوان بالنسبة للجسم ودلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لانه جزء الاول وجزء الثاني فيلزم أن تكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة على الجسم (قول المحشي) بعكس ما هو مفهوم أي بطريق اللزوم وهو كون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة على الجسم لآعكس ما في الشرح بان تكون دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك جزؤه اذ على تقدير سبق فهم الجزء يكونان متساويين

(قول المحشي) ان يحمل على ظاهره الخ أي ان المراد بالعكس عكس المذكور لآعكس المفهوم وذلك العكس هو

الانسان اولاهو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له

وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه اوضح من دلالاته على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء ، سواء كانا مفهومين من لفظ واحد أو لفظين (قوله الامر كذلك) لما تقرر ان الجزء سابق على الكل في الوجودين والابطال الجزئية (قوله لكن القوم الخ) يعنى ان تعليلهم التبعية بما ذكر يدل على ان المراد التبعية في الوجود فيكون التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فتصح ما ذكرنا ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالاته على جزء الجزء المتأخر عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المقالع عن القوم وقال هذا هو المسطور في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في التبع بالعكس وقال في بيان اشتراط التزم الذهن ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له أو بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه واعترض عليه بانه ينتقض بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فلم من تلامذته ان القوم معر حرن بالتبعية بالمعنى المذكور وبما لا لون لما باذكره فكل كلام الشارح رحمه الله تعالى تام على ما ذكره القوم وقال قدس سره قد صرحوا الخ التصريح المذكور يجوز أن يكون باعتبار الصلاحية كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية قال قدس سره على ان المقصود الاصل الخ هذا المعنى تأويل للتبعية وصرف

ن دلة اللفظ الذي هو جزء من جزئه عليه اوضح من دلالة اللفظ الذي هو جزء منه عليه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكون الجزء من حيث هو جزء كلا بالنسبة لجزء الجزء لاشتراكه عليه والخم في دلالة الحيوان عليه وقع جزء في فهمه من حيث انه كل لان الجزء من حيث أن جزء كل لجزء جزئه ويفهم في دلالة الانسان من حيث انه جزء جزء فهو في دلالة الانسان سابق على نفسه في دلالة الحيوان لكونه من دلالة الحيوان في مرتبة الكل وفي دلالة الانسان في مرتبة جزئه والحاصل انه من حيث فهمه جزء جزء سابق على نفسه من حيث فهمه جزء لان الجزء من حيث هو كل لجزء الجزء من حيث هو وان كانا متعديين اما اذا فهما من لفظ واحد فظاهر واما اذا فهما من لفظين فلان الكل يفهم عند اطلاق كل في درجة واحدة فيكون قد سبقه فهم الجزء وجزء الجزء وفهم جزء الجزء أسبق من فهم الجزء ضرورة بناء على تلك الدعوى فتدبر فانه مما تحوير فيه الناظرون

(قول المحشي) وهو ان يكون دلالة الخ النسخة الصحيحة وهو ان يكون دلالة ما هو جزء من جزئه اوضح من دلالة ما هو جزء منه وفي بعض النسخ وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه اوضح من دلالاته على ما هو جزء منه وهو خطأ منشؤه التصحيح بغير فهم لان هذا هو عكس المفهوم لاعتكاس المذكور

(قول المحشي) سواء كانا مفهومين الخ راجع لقوله كلا بالنسبة لجزء الجزء يعنى ان الجزء من حيث هو جزء كل لجزء الجزء من حيث هو جزء جزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد كالانسان وهو ظاهر أو من لفظين كالحيوان والانسان لان الجسم وقع في الحيوان جزءا والجزء في نفسه كل لجزء الجزء فهو مفهوم من الحيوان ومن الانسان جزءا له والجزء سابق في الفهم على الكل فلم تتساو الدلالات

(قول المحشي) التبعية في الوجود فلا توجد الا بعد المطابقة لافي القصد كما ذكره السيد وان كانت توجد قبل المطابقة

عن الظاهر ارتكبه من قال ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اما معاير لفهم الكل بالذات أو بالاعتبار ، كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب لانه حكم به القوم وقال الشارح رحمه الله في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع المطابقة وهذا يقتضي الاثنية بل التأخر عن المطابقة

وقوله بالمعنى المذكور أى التبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه وقوله نقله شارح المطالع حيث نقل عن القوم ان التضمن والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع واعتراضه بعد ذلك بان الامر بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل يفيد ان مرادهم بالتبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه

(قول المحشي) كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عبارته ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئها دلالة تضمن قال العضد في شرح الدلالة الوضعية اللفظية ان ينتقل الذهن من اللفظ الى المعنى ابتداء وهي واحدة لكن ربما تضمن المعنى الواحد جزئين فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فالدلالة على الكل لا تغاير للدلالة على الجزئين مغايرة بالذات بل بالاضافة والاعتبار فالفهم واحد يسمى باعتبار النسبة الى الكل مطابقة والى الجزء تضمنا وواقفه الشارح في حواشيه حيث قال ليس هنا الا فهم وانتقل واحد يسمى باعتبار الاضافة الى مجموع الجزئين مطابقة والى أحدهما تضمنا وليس في التضمن انتقال الى معنى الكل ثم منه الى معنى الجزء اه

فهم الجزء في ضمن الكل أى فهمه مجعلا في ضمن الكل أى في ضمن فهمه الكل لاحتياج فهم الكل اليه أو لكونه بعينه فهم الكل ولذا اختلف في هذا الفهم فقيل انه سابق على فهم الكل بالذات فيكون معايرا لفهم الكل بالذات وقيل ان التغاير اعتباري وهو ما نسبته لابن الحاجب وقوله فقيل انه سابق قائله صاحب شرح المطالع وتبعه السيد (قال السيد) في المركبات أى المعاني المركبة كدلول الانسان بخلاف البسائط فانها لا جزء لها

(قال السيد) وملاحظة الجزء أى التى هى التضمن على ما ذكره الشارح لا تلزم فهم الكل اذ قد يلاحظ السامع الجزء بعد فهم الكل وقد لا يلاحظه فهو مخالف لتصريحهم باللزوم

(قال السيد) وقد حكوا الخ اعتراض ثان على الشارح بان القوم فسروا التبعية بمعنى التبعية في المقصد الاصلى لان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى دلالاته عليه وأما دلالاته على جزئه أو لازمه فمقصودة بالتبع وهذا لا ينافي ان دلالة التضمن سابقة على دلالة المطابقة

(قال السيد) وردوا على من قال الخ اعتراض ثالث بان القوم صرحوا بان التضمن ليس فيه انتقال من الموضوع له فلا يصح قوله لان المعنى التضمنى الخ وقوله فالجواب الخ أى اذا بطل جواب الشارح لهذه الامور الثلاثة فالجواب عن اعتراض الشارح الخ وقوله موضوعا للكل أى كلفظ انسان وقوله كما في الالفاظ المركبة فتوزيد قائم وهذا راجع للمعنى وقوله وهذا الفهم الاجمالى أى السابق على فهم الكل أخذنا مما بعده وقوله فيتعلق أولا أى يتعلق التحليل أولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء وحاصله انه عند اعتبار التركيب يكون فهم جزء الجزء سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم الكل وعند اعتبار التحليل يكون فهم الكل سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم جزء الجزء فلا اعتراض مبنى على الاعتبار الاول والجواب الذى ذكره السيد مبنى على الاعتبار الثانى واللزوم والتبعية على الاعتبار الاول والاعتبار فى الوضوح والخفاء على الاعتبار الثانى وقوله ففهم جزء الجزء مقدم أى الفهم الاجمالى باعتبار ما قبل التحليل وقوله لكن فهمه الخ أى باعتبار ما بعد التحليل وقوله على ملاحظته أى ملاحظة جزء الجزء وقوله فيكون أى فهم جزء الجزء

عن المطابقة ، مع القطع بان فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكروا التسمية وارادوا ان فهم الجزء ليس بمقصود اسلي وانما يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء . قال قدس سره وردوا الخ . هذا الرد ليس من القوم وانما اورده شارح المطالع على ما ذكره القوم ، وهو مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا محتاج الى فهم الجزء في نفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل او فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراض آخر وهو انه لو كان التضمن فهم الجزء القصدى المتأخر عن فهم الكل يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاث ، لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئا منها ، لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ أولا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه . قال قدس سره لقواعد القوم . المذكورة من الاستلزام وتفسير التسمية وتقدم الجزء على الكل . في الوجودين . قال قدس سره كما في الالفاظ المركبة ، فانها موضوعه باعتبار تفاصيل اجزائها ودلالاتها ليست الادلالة اجزائها من الالفاظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة . قال قدس سره في المركبات . أى في المعاني المركبة . قال

(قول المحشي) مع القطع بان فهم الجزء سابق أى من حيث الاعتبار أى اعتبار كونه جزءا بان يكون التوجه للاجزاء اذلا يفهم الكل الا بها وان كان فهمها بعينه فهم الكل كما قال العضد فيما نقلناه سابقا فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فلا ينفى ان التناظر على مذهب ابن الحاجب الذى يصدد شرحه العضد اعتبارى لكن سيأتى عن المحشي ان هذا في فهم الكل في ذاته لامن اللفظ الذى الكلام فيه وهذا كله انما يحتاج اليه فيما قاله السعد في شرح الشارح اما العضد نفسه فلم يقل بالسبق اصلا وانما اجاب بهذا الجواب لان كلام القوم يقتضي تأخير التضمن عن المطابقة وكلام ابن الحاجب يقتضي اتحادهما بالذات

(قول المحشي) وهو مدفوع بان فهم الجزء الخ هذا الدفع نقل عن الشارح حيث ان فيما قالوه نظرا لان فهم الجزء من اللفظ الموضوع للكل ليس سابقا على فهم الكل من ضرورة ان الفهم تابع للوضع وهو ما يحصل الا بالنسبة الى الكل اذ ما يبادر الى الذهن عند سماع اللفظ انما هو المعنى الموضوع له لللفظ لا غير وقوله فهم الجزء سابق على فهم الكل يريدون به انه يجب أن تكون الاجزاء مقصودة من الالفاظ الموضوعه بازائها أولا ثم يتصور الكل من اللفظ الموضوع بازائه ثانيا اه وما قاله المحشي من ان سبق فهم الجزء عند فهم الكل لازم لكن لامن لفظ الكل بيان لقول الشارح وقولهم فهم الجزء الخ تدبر (قول المحشي) بل فهم الجزء من اللفظ أى بواسطة لانه يفهم منه بواسطة وضعه للكل

(قول المحشي) لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بخلاف الجزء بعد تحليل مدلول اللفظ فانه جزء المدلول فيرد هذا على مثل ابن الحاجب لانه لم تدخله في الدلالة اللفظية

(قول المحشي) في الوجودين أى الذهني والخارجي وقد عرفت بما سبق له ان ان فهمه من اللفظ ليس واحدا منهما وحاصله ان فهم الجزء في ذاته سابق على الكل سواء الوجود الخارجى والذهنى اما الفهم من اللفظ فتأخر في الوجود عن فهم الكل قال المحشي في حواشي القطب وهذا سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كما في شرح مختصر الاصول المضدى او قلنا بتغايرهما بالذات اهوعلى التغاير الاعتبارى يكون التقدم والتأخر لذلك الاعتبار كما هو ظاهر (قول المحشي) فانها موضوعه باعتبار تفاصيل اجزائها أى وضما هو وضع اجزائها قال في حواشي القطب الواضع ابتداء

فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل ه تقدمها على فهم الكل مطلقا مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء. سواء كان تصور الكل بالكنه ، أو بالوجه ، وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ. فمجموع وما ذكره في حاشية المطالع من انه مالم يفهم الجزء من اللفظ أولا يتنع فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانحفاظ المعنى في الفسر فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء أولا ولا معنى به تذكر الجزء ، مفصلا فخطأ بل تذكره اجمالا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء مطلقا كما لا يخفى على المتأمل كيف وتذكره من اللفظ. وموقوف على تذكر وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ ، غير فهم كل جزء منه اجمالا كما اختاره الشيخ ابن الحاجب ، اما تقدمه عليه بالذات فهو موقوف على اثبات تعابرها بالذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه ودونها خراط القناد ه قال قدس سره وبالجمل الاختلاف في المدلولات التضمنية الخ ه ولا يمكن حمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل أي فهم الجزء المراد وانما ترك التصريح بقيد الارادة ، لما تقرر عندهم ان مالم يبراد ليس بمدلول لان ترتيبه على ما قبله بالماء في قوله فكانهم بنوا الخ آب عنه كل الإيا (قوله فكانهم بنوا الخ) أي باللفظ. كأن لعدم تعريضهم

انما وضع اللفظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به قدس سره ومنها الهيئة التركيبية وهي موضوعة بالوضع النوعي

(قول المحشي) لو بالوجه فالوجه اذا كان مركبا كان فهمه متوقفا على فهم اجزائه كذلك في حاشية السيد على المطالع سواء كان العلم بالوجه علما بالوجه أو علما للشيء من ذلك الوجه تدبر

(قول المحشي) وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ الخ قوله من اللفظ متعلق بتقدمها لا بفهم الكل فان فهمها في ذاتها متقدم على فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا كما في الحاشية السابقة

(قول المحشي) مفصلا أي متميزا عن غيره وقوله مجعلا أي غير متميز بالتعليل

(قول المحشي) غير فهم كل جزء منه اجمالا أي تعابير اعتباري كما تقدم وهذا بيان لمذهب ابن الحاجب في ذاته والا فالمحشي لا يعلم ان هذا الفهم الاجمالي من اللفظ كما سبق فراده انا حتى اذا جرينا على مذهب ابن الحاجب فهو لا يساعد السيد فان ابن الحاجب انما يقول بالتعابير الاعتباري ولا يقول باحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه وانما يؤخذ هذا من جواب الرد عن القوم وهو غير مسلم تدبر

(قول المحشي) أما تقدمه عليه بالذات الخ خص التقدم بالذات لانه الذي في كلام السيد وقد عرفت مما نقلناه عن حواشيه على التظن ان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير بالاعتبار أو قلنا بتعابيرهما بالذات فتأمل

(قول المحشي) لما تقرر عندهم ان مالم يبراد ليس بمدلول مبني على اعتبار الارادة في الدلالة

(قال السيد) فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة بينهما في هذه الحال امكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا تلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق للمعنى الحال وهو

بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك ما في المفتاح من ان اللفظة متى كانت موضوعاً لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع متى كان المفهوم متاعاً بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بواسطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخل في مفهومه الاصلى أو خارجاً عنها ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبت العقل بل ان كان مما يثبت اعتقاد المخاطب اما اعرف أو اغير عرف امكن للتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك في صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى الى الآخر بواسطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالاتصال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كالزوم أحدهما للآخر بوجه من الوجوه انتهى ولا خفاء في دلالة كلامه على ان في الدلالة العقلية انتقالاً والثاني متأخر عن الاول (قوله ان الجنس مالم يخطر الخ) الجمل الثلاث معطوف بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لان الجزء مترتب على مجموع الجمل الثلاث أى اذا لم يكن الجنس مخطراً أى ملتصقاً اليه قصداً ويكون النوع مخطراً ولم تراعى النسبة بينهما يكون

التفات الى آخره (أقول) قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لانظم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لا فهم جزئه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له اليه بأنه لا يجزى في التضمن أصلاً فالجواب المطابق لقواعد القوم ان يقال ان اللفظ اذا كان موضوعاً للكل من حيث هو كل أى لا باعتبار تفاصيل أجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة أجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالاً وهذا الفهم الاجمالى هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذى يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤكد بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالاً انما هي بطريق التحليل فيتعلق أولاً بالاجزاء ثم بالاجزاء ففهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ متميز متأخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مراداً باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقعة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه والجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقاً

(قول الحشى) انتقالاً من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى الجزء والاول مأخوذ من قوله امكن ان تدل عليه بحكم الوضع والثاني من تفسير الدلالة العقلية بالاتصال من معنى الى معنى آخر فالاول انتقال من اللفظ والثاني من المعنى (قول الحشى) معطوف بعضها على بعض مع تأويل في الاولين كما يؤخذ من حله وقوله مرتب على مجموع الثلاث أى لا على الاولى مقيدة بالآخرتين وقوله أى ملتصقاً اليه قصداً قيد بذلك لانه حاصل في ضمن النوع ولانه عند رعاية النسبة بينهما يكون مخطراً ايضاً لكن من حيث أنه طرف النسبة لا لذاته فكانه قال ان لم يكن ملتصقاً اليه لذاته ولا لعارض وحله يفيد ان ما شرطية جوابها امكن والجملة خبر ان

لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التأدية بالمبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من أمثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكننا للمساعدة القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أن يكون بسبب أن بعض اجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركبي بتركيب بعض

أحدهما جزءا للآخر أمكن في هذه الحالة ان لا يخطر الخنس في الذهن (قوله لا محالة يكون معنى تركيبيا الخ) لان المطابقة لمقتضي الحل لا يمكن في المعنى الافرادي . قال السيد حينئذ يتصور اختلاف الخ . فيه ان اللازم من اختلاف الشروط قوة وضما اختلاف المطابقة قوة وضما وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطء والقوة والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول وعدم رجحانه الا يرى انهم قالوا ان الدلالة العقلية أقوى من الوضعية وهي أوضح منها . قال السيد وما تقدم الخ . جواب سؤا ك مقدور وهو ان هذا الاعتراض متدفع بما مر من ان المراد بالاختلاف في وضوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة أي يكون الانتقال من اللفظ الى المعنى سريعا أو بطيئا كما في الدلالة العقلية فان الانتقال من اللفظ الى اللازم اصرع من الانتقال الى لازم اللازم والانتقال الى الجزاء اسرع منه الى جزء الجزاء . وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه بوجوب سرعة حضور المعنى وبطئه لاسرعة الانتقال من اللفظ اليه (قال السيد) وكثيرا من أمثلة الكناية (اقول) احترز بقوله كثيرا عن أمثلة الكناية في النسبة فانها لا تتصور الا في

المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف أو الصفة فانها في المعاني الافرادية

(قول المحشي) لا يمكن في المعنى الافرادي لان تصور الخصوميات انما تكون في التصديق

(قول المحشي) رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول يعني بمحتمل جواز تخلف علم السامع بالمدلول من اللفظ وبمحتمل عدم جواز تخلفه والثاني هو الراجح فذلك الرجحان هو قوة الدلالة ثم ان عدم جواز التخلف صادق مع التأخر كما يدل عليه قوله ان الدلالة العقلية أقوى مع ان فيها التأخر فاحمل اعتراضه هنا أن اللازم لاختلاف الشرط قوة وضما اختلاف المطابقة أي الانتقال من اللفظ الى المدلول قوة وضما بالمعنى الذي ذكره فهو يفيد ان اختلاف الشرط قوة وضما يفيد في نفس الدلالة أي الانتقال من اللفظ قوة وضما واما الدفع الآتي فخالصه ان قوة العلم بالوضع وضعفه انما يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه من جهة قوة العلم بالوضع وضعفه لامن جهة الانتقال من اللفظ بان يكون عند قوة العلم بالوضع يسرع الانتقال من اللفظ الى المعنى وعند وضعفه بطئه في الانتقال منه وجواب السيد عن هذا الدفع نافع فيه اما اعتراض المحشي فلا دافع له وكأنه لا يسلم ما تضمنه هذا الدفع من ان اختلاف الشرط قوة وضما يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه ويفرق بين قوة الشرط وضعفه وبين ما تقدم من الف النفس وقرب العهد وما معها والا لما تم قوله فيه ان اللازم من اختلاف الشرط الخ لانه يحتمل قول السيد حينئذ على الاختلاف في الوضوح والخفاء بحسب اختلاف الشرط فيكون الوضوح والخفاء باعتبار سرعة الحضور وبطئه لا باعتبار الدلالة في نفسها ويتم لما ذكره من عدم اشعار التعريف بهذا التقييد ولا ينفع قول المحشي وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة وبطل على عدم تسايجه ما ذكر تعريف المسند اليه حيث قال فيه ان اللازم الخ فانه يفيد الحصر فتدبر

منرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة

فاتصاف الدلالة بالوضوح والخفاء فيه باعتبار سرعة حضور المعنى وبعثه لا بالنظر الى نفسها فانها ، بل العلم بالوضع غير حاصل وبعدمه حاصلة البتة من غير تفاوت في ذاتها كما في صورة الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال ليس التفاوت بالوضوح والخفاء في نفس الانتقال من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة تذكر الوضع وبعثه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا مجدى نفعاً في دفع المناقشة المذكورة لو كان في التعريف أشعار به وليس كذلك بقي شيء وهو انه ، على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقاً بقوله فان قيل لانسلم الخ ، والتغاير بينهما باعتبار السند ، وانما لم يقل فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعفاً حتى يكون مناقشة أخرى ، بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه لانه خلاف الواقع اذ لا اختلاف في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام . قال قدس سره وربما يقال الخ أى في الجواب عن المناقشة ، بتغيير الدليل . قال السيد الا بحسب الاختلاف الخ . سواء كان الاختلاف المذكور ناشئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع أو من الف النفس أو قرب العهد أو كثرة الورد على الخيال أو غير ذلك . قال قدس سره وذلك امر الخ . أى الاختلاف المذكور لا ينضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحاً وخفاءً باعتبار اختلاف اللزوم في كونه بيناً وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه امر منضبط للمكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعى لمراتب الوضوح والخفاء . قال قدس سره يمكنه رعاية اختلاف الخ . لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى

(قول المحشي) قبل العلم بالوضع هذا مسلم في العلم بالوضع وعدمه كما في الصور المذكورة أما في قوة العلم وضمه فاصل العلم حاصل والتفاوت حينئذ انما هو بقوة الدلالة وضعها لا بسرعة حضور المعنى وبعثه وانما سكنت عنه المحشى لانه يصدد تقرير كلام السيد وقد افاده فيما سبق بتعريف المسند اليه كما مر

(قول المحشي) على تقرير السيد أى تقريره لمناقشة الشارح بقوله أقول فحينئذ الخ

(قول المحشي) والتغاير بينهما باعتبار السند فالسند هناك جواز الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال في بعض الالفاظ دون بعض والسند هنا هو اختلاف شرطها قوة وضعفاً

(قول المحشي) وانما لم يقل الخ أى لانه لو كان مراد الشارح ما قاله لما احتاج الى كفاية الظن في الوضع اذ قديين التفاوت سابقاً على وجه يوجد في العلم الجازم

(قول المحشي) بعد تقييد الاختلاف بما ذكر أى بعد تقييد اختلافها بقوله بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً فيكون اختلافها بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً اختلافها في نفس الدلالة بخلاف الاختلاف بالف النفس وما معه

(قول المحشي) بتغيير الدليل أى دليل عدم تأتى الاختلاف وضوحاً وخفاءً في المطابقة والدليل المغير دليل المصنف والمغير اليه هو عدم انضباط مراتب علم المخاطب عند المتكلم

(قول المحشي) سواء كان ذلك الاختلاف أى اختلاف العلم ناشئاً من اختلاف مراتبه أو عوارضه

(قال السيد) لا ينافي اعتبارها مع غيرها أي فيكون لما دخل في الابراد بطرق مختلفة

في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر

المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ المشترك عليها بعد العلم بالوضع قال قدس سره وأيضاً لو سلم الخ هـ اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قل قدس سره وأما ثانياً فلان الوضوح الخ هـ أى ما ذكرت سابقاً من بيان الوضوح والخفاء في الدلالة التضمنية مبنى على ان التضمن فهم الجزء، فخطراً بالبال بعد فهم الكل وان التبعية معناها التبعية في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجمالاً في ضمن الكل فالجزء، وجزء الجزء، متساوية في ذلك لوجوب تصور

(قال السيد) هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر (أقول) قل فيما نقل عنه في بيانه اما أولاً فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتماد الجازم غير مشروط بل الفن كاف فيه وهو قابل للشدة والضعف أقول فحينئذ يتصور الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً وما تقدم من أن المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا يحدى نفعا اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة أو باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور في المطابقة الاختلاف وضوحاً وخفاءً الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وهذا أمر لا يضبط للكلام وليس له اطلاع على مراتب علم الخطاب بالوضع فلا تيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان يمكنه رعاية الاختلاف في المطابقة بحسب اختلاف مراتب القرائن المعلومة له وأيضاً لو سلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا يتحصل منها الايراد المذكور وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك للخير لا بد بان تكون هي مرتبة من مراتب الوضوح وقالوا ما ثانياً فلان الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل وكون التضمن تابعاً للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التأخر الزمني أقول قد بينا ان المدلولات التضمنية تختلف وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية وموادة بها ولا يقدح في ذلك ان الاجزاء متصورة عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل أقرب من ارادة جزء الجزء وأوضح وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنياً ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لأم من أن المتعبّر فهم المراد وقالوا ثالثاً فلان تقييد المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام أقول وذلك لان الالفاظ المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على مالا اشعار لها به وقول ومباحث اخرى تجرى مجرى ما ذكرنا أقول لعلمها اشارة الى ما فصلنا في تضعيف ما ذكره منذ شرع في تعريف علم البيان الى هنا

(قال السيد) نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان الخ يعني انه اذا كان هناك لفظ مشترك فلا بد له من قرينة تعين المراد وهذه القرينة تارة تكون واضحة وتارة تكون غير واضحة فاذا عبر به عن معنى مع قرينة واضحة ثم عبر به عن هذا المعنى بعينه مع قرينة غير واضحة تأتي الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً

(قال السيد) وأيضاً لو سلم الخ عطاف على قوله مما يمكن المناقشة فيه

(قول المحشى) فخطراً بالبال بعد فهم الخ أى لا مراداً باللفظ كما قدمه السيد لما مر من ان عبارة الشارح آية عنه

والله اسم ، للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ،

أي بسبب العلم والشجاعة أي من حيث العلم والشجاعة (قوله والله اسم) لا صفة . على ما ذهب إليه البعض من أنه في الأصل صفة . صار دلماً بالغلبة وتفصيله في التفسير (قوله للذات) أورد المرف باللام إشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علماً ثم ذكر من صفاته ،

الذات الشكر هو مجموع الثلاثة على ما وهم فقبل ان كلمة أو بمعنى الواو على انه لا يصح مع قوله سواء ثم ان المراد بالاعتقاد هنا ما يعم الحالة الشبيهة به لنصهم على ان مدائح الشعراء لا تصديق ولا اعتقاد فيها بل تصوير وتخيل تدبر (قول الحشي) أي من حيث العلم والشجاعة أشار به الى ان الباء في قوله بالعلم والشجاعة سببية لا صلة للوصف حتى يرد ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم والشجاعة محموداً به لا محموداً عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة وحاصل الجواب ان الباء سببية وكل منهما محمود عليه فيتحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة ويحتمل ان قوله من حيث العلم الخ بيان للمحمود عليه يعني ان الحمد بالعلم والشجاعة وقع لاجلها فيكون المحمود به اسناد العلم والشجاعة له والمحمود عليه اتصافه بهما فلا فرق إلا بحسب الحكاية والحكي وعلى كل يندفع الاشكال تدبر ثم ان كلا من العلم والشجاعة فعل اختياري باعتبار تخصيصه أو أثره وانما ان بين الحمد العرفي والشكر كذلك عمومًا مطلقاً لان المنعم في تعريف الحمد العرفي لم يقيد بكونه منعماً على الخامد أو غيره بخلاف الشكر العرفي إذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله سبحانه ونعم واصله منه الى عبده الشاكر وأيضاً فعل القلب أو اللسان وحده مثلاً يكون حمداً وليس بشكر أصلاً إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وأيضاً الشكر بهذا المعنى لا يتعاقب بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين انما تصح بحسب الوجود دون الحمل الذي كلامنا فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر أجزائه فقاط من باب التشابه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محمولاً على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمل أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعماً لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه انه فعل واحد لأننا نقول هو فعل واحد تمدد متعلقه كما يقال صدر عن زيد فعل واحد هو ضرب القوم وتحقيقه ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد والاعتبارية كسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضاً اذا قيدت التعمية في اللغوي بوصفها للشاكر وإلا كانا مقندين ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربعة انما هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المطالع

(قول الحشي) على ما ذهب إليه البعض كالبيضاوي وقوله صفة أي من آله يالله بفتح العين فيهما بمعنى عبد فهو فعال بمعنى مفعول وقيل غير ذلك

(قول الحشي) صار علماً بالغلبة بان استعمال بادخال لام العهد عليه في ذاته تعالى لكونه أولى من يوله أي يعبد حتى صار منزهاً به فانظر الله قبل الادغام وبعده مختص بذاته تعالى لا يطلق على غيره أصلاً الا انه قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعده من الاعلام الخاصة هذا ما اختاره الحشي تبعاً للفاضل اليمني والزمي مخالفاً للشارح والسيد ووجهه —

ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما ، مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف

ما هو مختص به لفظاً ومعنى إشارة الى طريق احضاره . والى اشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم كخاتم بالبود (قوله ولذا لم يقل) . أي لكونه اسماً للذات المعينة من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازق أو المخلوق أو غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة . حتى المتصف بجميع صفات الكمال (قوله مما يوهم اختصاص) .

قبل الادغام الى ثارن الغلبة وهي بدل عن العالمية الوضعية ومثلاً الاضافة كلبن عباس ثم قال المحشي فما ذكره العلامة التفاراني من أن الاله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق والله علم لذاته تعالى وما ذكره السيد السند من أن الاله قبل حذف الحيزة وبعبده علم لذاته تعالى الا انه قبل الحذف قد يطلق على غيره تعالى وبعبده لا يطلق على غيره أصلاً مما لا يظهر وجهه ولا يوافق ما نقلت من كلام الثقة

(قول المحشي) ما هو مختص به لفظاً أي ذكر من صفاته مما لفظه مختص به لا يستعمل في غيره وكذلك معناه وإذا اختص به كذاك صح أن يكون طريقاً لاحضاره بخلاف ما إذا لم يختص به كذاك فإنه لا يصلح طريقاً لاحضاره مع التعيين للاشتراك فيه

(قول المحشي) واشتهاره الخ : فهو بيان لتمام المدلول بحسب الشهرة ولا مدخل له في علة الحمد (قول المحشي) أي لكونه اسماً للذات المعينة أي المقنض أن لا يكون الحمد في مقابلة وصف مختص أتى به ولم يقل

الرازق والخالق بدله (قول المحشي) حتى المتصف عطف على الاسما أو غيرهما وإنما غيابه لانه الذي يتوهم منه ان الاستحقاق ليس بوصف دون وصف لشموله جميع الاوصاف فما قيل ان الابهام فيه أشد لانه لا يتبادر عدم الاختصاص في الاله بعد التأمل وهم لان ذلك انما هو بعد فهم ان هذه صفة واحدة لجميع الصفات وليس الكلام إلا فيه فانه وان تبادر منه الاختصاص الا أنه اختصاص بجميع الصفات تأمل

(قول الشارح) مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف يفيد أن المختص بوصف دون وصف هو الاستحقاق وذلك لان تعريف المسند اليه يفيد قصره على المسند واللام تفيد الاستحقاق وهو معمل بأمر خاص فيرجع له الاختصاص فإذا قيل الحمد للخالق كان المعنى الحمد مختص بثبوت استحقاقه بالله لكونه خالقاً وتحقيقه أن معنى الاله ان الحمد لا يتجاوز الثبوت لله على وجه الاستحقاق لكونه خالقاً لشيء آخر وإذا لم يتجاوز الثبوت له على وجه الاستحقاق لكونه رازقاً مثلاً افتاد اختصاص استحقاقه الحمد بكونه خالقاً وهو المطلوب والله در الشارح حيث قال استحقاقه بالخير هذا والله اعلم مراد التاخر المحشي وهو منه رحمه الله توطئة لبحث الشريف الاتي آخر الكتابة على قوله وبهذا يظهر حيث قال بقي فيها بحث الشريف وهو أن قوله على ان صاحب الكشاف الخ انما يقبه لو كان المراد بقوله الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به خاص تفسيراً للاختصاص به الخ فغنى قول الشارح على هذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر أي مما يوقع في الوهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر لان الاختصاص مفاد بال والاستحقاق مفاد باللام وهو جهة الاختصاص فيرجع الاختصاص الى ثبوته فاذا عاى ذلك بوصف كان المفاد اختصاص ثبوت الاستحقاق

وأنت خير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكنائية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي أوردها في صدر هذا المن (التشبيه) أى

كمال الدين البحراني . تأييد لما ذكره من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى الوجودي وان اللفظ فيه مستعمل في المعنى الوجودي لينتقل منه الى لازمه المقصود بالذات بالاثبات والذي لا ان المقصود الاصلى فيه هو المعاني الوجودية فقط على ما قبل . وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح ، فاقبل ان قوله والحق الح بيان للعق على مختار الشارح رحمه الله وما نقله من الفائدة بيان لما اختاره فلا مغالعة بين كلاميه في كتابيه وهم ، لان سوق كلامه قدس سره بيان ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق انه اصل ، برأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل قال قدس سره كنسبة الكناية الخ * في جواز ارادة المعنى الاصلى في كل منهما * قال قدس سره من الجهة الاخرى الخ *

(قال السيد) وانت خير بما فيه من الاضطراب (أقول) اشارة الى ما سبق من الانظار والى ان ما ذكره السكاكي في التشبيه يقتضى جملة مقدمة وينافي كونه مقصداً من المقاصد البيانية لان كثرة مباحث المقدمة لانتجائها داخلية في المقاصد ثم الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت واللائف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالة مطابقة وحيدته يضمنحل ما ذهب اليه من أن الابرار المذكور لا يتأني بالدلالة الوجودية أى المطابقة * فائدة قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدن لم ترد به ما هو مفهومه وضما بل أردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاتنافي ارادة المفهوم الوجودي كافي الكناية وحيدته ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في أربعة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط أن يقال ان اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له أولاً وعلى كل تقدير فاما أن يبنى ارادته منه على التشبيه أولاً فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه أصلاً مقصوداً مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي أقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل

(قول المحشى) كمال الدين هو شيخ السيد واسمه ميثم بن ميم مفتوحة بعدها ياء ساكنة وبعد الياء مثثة مفتوحة بعدها ميم ساكنة كما رأيته مضبوطاً كذلك بالقلم في حواشي شرحه للمفتاح
(قول المحشى) تأييداً لما ذكره الخ أى هذا القول من الشيخ كمال الدين قوله تأييداً لما ذكره هو قبل ذلك كما نقله عنه السيد في شرح المفتاح من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى وليس المعنى ان هذا تأييد لما ذكره السيد قبل من أن له مراتب مختلفة مع ان دلالة مطابقة كما يتوهم من العبارة لفساده
(قول المحشى) وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح أى المذكور فيه ان بعض الافاضل قل هذا القول تأييداً لما ذكره هو من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم معناه لا ان المقصود هو المعاني الوجودية فقط على ما قبل فهذا كله مقالة بعض الافاضل

(قول المحشى) فما قبل قائله القدرى وقوله على مختار الشارح أى في شرحه للمفتاح ان دلالة التشبيه وضمية
(قول المحشى) لان سوق كلامه الخ يعنى ان سياق كلامه ليس لبيان مختار الشارح كما زعم القدرى بل لرد كلام السكاكي بان الحق انه اصل برأسه على الوجه الذي ذكره السيد وأما مقاله بعض الافاضل فذكره تأييداً لكونه أصلاً برأسه الذي

هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان

وهي كونه بمنزلة المفرد من المركب (قوله هذا بحث الخ) ، بيان للعامل والتشبيه اما مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه أو وقوف
الاخر على سبيل التعداد ، والتشبيه مطلقا مبنى الاستعارة مطاقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصروفة فقط
قال العلامة في شرح المفتاح في مبحث تعريف الاستعارة ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على
لوازمه اما الاول فان يشترك شيان في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقق
ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسد وانت تريد الشجاع واما الثاني فان يشترك شيان في وصف وانما يثبت كماله في
المشبه به بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت المية اظفارها وانت
تريد بالنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئا غير سبع فيثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وبما ذكرنا
ظهر لك ، ان ما قبل ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى والمبحوث عنه اعم فاسد وما أجيب عنه
من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى متعطل وان ابتناء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضى ابتناءها
على كل فرد منه مع كونه تكلفا بناء الفاسد على القاسد (قوله ولما كان هو أخص الخ) لوجه لابرار الغصير الا ان يقال
انه تأكيد للمستتر ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث
وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى ، الذي هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما

رد به على السكاكي لاعلى انه يختاره كما زعم القنري بل يختاره هو الاول فراد المحشي الاعتراض على القنري بان جوابه عن
السيد غير نافع وفي ضمنه الاعتراض على السيد بان التأييد غير تام للاختلاف المذكور وان بين كلاميه مغالطة لاختياره هنا
ان دلالة التشبيه وضعية كما هو سياق كلامه وفي شرحه للمفتاح ما قاله بعض الافاضل حيث قال والصواب في هذا المقام
ما حققه بعض مشايخنا وساق عبارته وقد اعترض الغصام وغيره ما قاله بعض المحققين بان المفهوم الوضعي لقولنا وجهه كالبدن
هو ان وجهه كالبدن في جميع جهات اثنان وهو لا يقصر عن قولنا هو في غاية الحسن حتى يجعل كناية عنه وانه لوجه
حينئذ لجمله قسما رابعا بل هو داخل في الكناية وقد يجاب عن الاخير بانه تميز عنها بان اللازم فيه انما يتفرع على خصوص
المشابهة بين الطرفين

(قول المحشي) بيان للعامل فيأتى الوجهان المذكوران في اعرابه لايان الاعراب حتى يتبين كون التشبيه قائما

مقام الخبر أعني ببحث التشبيه

(قول المحشي) والتشبيه مطلقا سواء كان وجه الشبه أقوى في المشبه به أولا مبنى الاستعارة مطلقا مصروفة أو غيرها
والكلام على التوزيع قوله وانما يثبت كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر أي وهو اللازم كالانظار فهذا يفيد أن الوصف
في المشبه به كالانغتيال ليس أقوى وقوله في المستعار هذا على رأى السكاكي من أن لفظ النية مستعار للسبع الادعائ

(قول المحشي) ان ما قبل أي اعتراضا على قول الشارح ان التشبيه في الترجمة اخص من مطاق التشبيه لان المراد
به خصوص ما تنبئ عليه الاستعارة وحاصله ان المترجم له المبحوث عنه اعم مما تنبئ عليه الاستعارة لانها تنبئ على
ما يكون وجه الشبه فيه أقوى والفساد في المبني والمبنى عليه ظاهر

(قول المحشي) الذي هو مدلول الكلام صفة للاشتراك فيكون البحث عن التشبيه بحثا عن أحوال مدلول اللفظ

هو أخص من مطابق التشبيه أعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشارة أولا الى تفسيره بقوله (التشبيه) أى مطابق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير اشارة يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول للبعد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر

يدل عليه قوله وهو الاستعارة التى كان أصاها التشبيه الخ والتشبيه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فينبغي مابينة لكن المصنف رحمه الله تعالى لما فسر التشبيه الاصطلاحي أيضاً بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوي كان أخص منه فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتماق به من الطرفين ووجه التشبيه واداته والمرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصاها التشبيه انها فرعه يترتب عليه لا انها مسبوبة منه ولذا قل فذكر المشبه به وارىد به المشبه دون لحذف المشبه وارىد منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه او الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر فعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما سيجي من قوله لانه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشابة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال فى كلامهم ويستقون منه المشبه لفاعله والمشبه به للطرفين ويقولون وجه الشبه والمرض منه واداته ولا يصح شئ من ذلك اذا ارىد به الكلام الدال واهل السكاكي رحمه الله تعالى لاجل هذا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت والاطنائف ما يوجب للكلام حسنا وبلاغة لا ندرك غايته ، جعل البحث عما يتماق به من المقاصد (قوله اشارة أولا الخ) لتكون الفائدة اتم بالعلم بالمقول عنه والمناسبة بينهما ، وليس مراده ان معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر تفسير التشبيه اللغوي أولا حتى لا يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتي الخاص وان المقصود معرفة الخاص بالكنه (قوله أو غير ذلك الخ) أى التشبيه الضمى كما فى بعض صور التجريد وكما فى قوله * وان تقى الانام وانت منهم * فان المالك بعض دم الغزاله كما سيجي . (قوله فاللام الخ) اشارة الى التشبيه المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما يبنى على التشبيه (قوله فليس على اطلاقه) بل مقيد بما اذا لم يكن فى المقام ما يدل على التغاير فالاصل ومقتضى الظاهر الاتحاد واذا دل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متغايرين واورد له أمثلة كثيرة فى التلويح (قوله هو مصدر قولك الخ) أى من الدلالة التى هى صفة المتكلم لامن الدلالة التى هى

وقوله أو الكلام الخ فيكون البحث عن أحوال نفس اللفظ وقوله كما يدل الخ راجع لثانى

(قول المحشي) ويستقون منه عطف على قوله لانه المعنى الحقيقي علة ثانية أى ولانهم يستقون الخ

(قول المحشي) واهل السكاكي الخ بهذا التوجيه سقط الاعتراض السابق على السكاكي

(قول المحشي) جعل البحث عما يتماق به وهى اركانه كما سيأتى فى قول الشارح أى البحث فى هذا المقصد الخ

(قول المحشي) وليس مراده ان معرفته الخ عبارة عن معرفته قوله ولما كان هو أخص من مطابق التشبيه أقول كان ينبغي أن يقول بعد قوله من مطابق التشبيه وكان المطلق ذاتيا له والمقصود تصور كنهه اه قوله حتى يحتاج الخ تفريع على قوله وليس مراده الخ فأنى بعض النسخ من ذكر لا بعد حتى تحريف

(قول المحشي) كفى بعض صور التجريد أى البعض المشتمل على التشبيه وهو ما ليس تجريدا لشيء من نفسه نحو

قبنى من زيد اسد فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد ففيه تشبيه مضمحل فى النفس بخلاف ما هو تجريد لشيء

فولك دلت فلانا على كذا اذا هديته له يعنى هو ان يدل (على مشاركة امر لامر آخر فى معنى) فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل

صفة اللفظ فانه لا يصح حمله على التشبيه لكونه فعل المتكلم وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دون اللازمة كما سبق الى الوهم لان الدلالة لم تجب. لازما فاما هو صفة اللفظ ايضا متعد الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه اى دلالة اللفظ السامع (قوله ان يدل) اى المراد من الدلالة المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر ، فانه لا يصح حمله على التشبيه واعلم ان التشبيه فى اللغة جعل الشئ شيئا بآخر والجمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسر بالدلالة وضمير يدل المتكلم المدلول عليه باننا. فى دلت (قوله على مشاركة) اى اشترك كما وقع فى شرح العلامة فالمقابلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت (قوله فى معنى) اى وصف احتراز عن المشاركة فى عين نحو شرك زيد عمرا فى الدار فانه لا يسمى تشبيها (قوله وظاهر الخ) انما قال ذلك لانه لو اريد بالكاف ونحوه اندفع التقض لكنه خلاف الظاهر ، ولم يقل ههنا فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم شائع عند اهل العربية (قوله لنحو الخ) اى للدلالة

وليس دلالة المتكلم على أحدهما بمستلزمة لدلالته على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا

(قال السيد) وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو (أقول) فيه بحث لان قولك جاءنى زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى المجيء. فالتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم لم يدل به المخاطب على مشاركة امر لامر فى معنى فلا يندرج فى التفسير المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصد به لم يضرب اندراجا فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرا فى المجيء أو تشارك فى فيكون تشبيها فلهذا قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متمملا بعمره صريحا وعكسه ممنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب اندراجا كالمؤقت شارك أحدهما الآخر فى القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعاقب ضمنى والاشتراك لازم وما قبل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك تفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومى تقاتل زيد وعمرو وتشارك فى قتل أحدهما الآخر فى زمان واحد فان محمول الكلامين وان كان واحدا الا أن مفهوميهما متخالفان قطعا واعلم ان الدلالة على المشاركة فى مثل قولك شارك زيد عمرا انما هى بجوهر اللفظ واما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل واحد منهما متمملا بالآخر ويلزم منه المشاركة فى الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة فى مصدره الاصلى لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين أحدهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم ايضا أن منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وان استلزمها عن نفسه نحو لم فيها دار انخلد فانه لا يتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا تشبيه بها

(قول المحشى) فانه لا يصح حمله الخ لان التشبيه فعل المتكلم والحاصل بالمصدر ليس فملا له بل اثره

(قول المحشى) فلذا فسر بالدلالة فالدلالة هى المتكلم بما يدل

(قول المحشى) ولم يقل ههنا ولا بد الخ اى لم يتعرض لذلك فى تفسير التشبيه اللغوى بخلافه فى التفسير الاصطلاحي الآتى

زيد عمراً وجاني زيد وعمرو وما اشبه ذلك (والمراد ههنا ما لم يكن) أي المراد بالتشبيه المصطاح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستمارة التحقيقية) نحو رأيت أسداً في الحمام (ولا) على وجه (الاستمارة بالكناية) نحو انشبت المنية أظفارها (ولا) على وجه (التجريد) نحو لقيت بزيد أسداً ولقيني منه أسد على ما سيبي في علم البديع فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً في الاصطلاح خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسداً ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى لا على وجه الاستمارة التحقيقية والاستمارة بالكناية والتجريد وينبغي أن

على الاشتراك المستفاد منهما، فإن فيهما دلالة على شركة زيد وعمرو في القتل وشركتهما في المعنى، وليس شيء منهما تشبيهاً وإن قصد بهما معنى الاشتراك لأن التشبيه ليس مجرد الاشتراك في وصف بل لابد فيه من ادعاء بمماثلة أحد الأمرين لآخر في وصف ومساواته أياه في القاموس شبهه مثله وفي التاج التشبيه ما تند كردن ولذا نفاه الشاعر في قوله • ما أنت مادحها يامن تشبهها • بالشمس والبدر لابل أنت هاجبها • من أين للشمس خال فوق وجنتها • الخ وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بأنه إذا قصد من نحو جاني زيد وعمرو وقاتل زيد عمراً الدلالة على المشاركة لا يضر اندراجها في التشبيه • قال قدس سره يدل صريحاً على ثبوت المعنى لكل واحد منهما • فيه أن الواو، للجمع المطلق فيدل على ثبوت المعنى، لهما لا على ثبوته لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر • قال قدس سره بناءً على ما ذكره من معنى الدلالة • فإنه اعتبر فيه النسبة إلى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري إلى الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصداً بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فما قيل أنه يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم • قال قدس سره فيكون تشبيهاً لغة • قد عرفت أنه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة أيضاً • قال قدس سره فإن محصول الكلامين وإن كان واحداً • فيه أن معنى قاتل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً لقتل ومفعولاً له ومعنى تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً للشركة ومفعولاً له، وهذا المعنى يقتضي أن يكون شخص ثالث أيضاً فاعلاً ومفعولاً لقتلها حتى يكونان فاعلين للشركة • قال قدس سره واعلم أن الدلالة على المشاركة الخ • فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعاقبة بالآخر ويلزمه

(قول الشارح) فمعنى التشبيه عند المصنف الخ يعني أن هذا قيد في التعريف مأخوذ من المقام (قال السيد) وينبغي أن يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه (أقول) قد عرفت مما قررناه أننا لا حاجة إلى هذه الزيادة لإخراج نحو قاتل زيد عمراً وجاني زيد وعمرو

(قول المحشى) فإن فيهما دلالة أي في القولين دلالة وقوله ليس مجرد الاشتراك أي ليس هو الدلالة على مجرد الاشتراك (قول المحشى) للجمع المطلق أي فتدل على اجتماعهما في الحكم وهو المعنى، لا على ثبوته لكل مع قطع النظر عن الآخر وفيه أن السيد لم يقل مع قطع النظر عن الآخر وإنما عبر بكل لانه مقتضى العطف وثبوته المعنى، لهما غير مشاركة أحدهما الآخر فيه (قول المحشى) وهذا المعنى يقتضي أن يكون شخص ثالث لأنه حيث كان كل منهما فاعلاً للشركة بدون الآخر كان قتل زيد وعمرو على سبيل الشركة لا يتحقق إلا إذا كان هناك شخص ثالث فاعلاً معه لقتل عمرو وكذا قتل عمرو

يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظاً او تقديرأليخرج عنه نحو قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستمارة التحقيقية والاستمارة بالكناية لان الاستمارة التخيلية وهى اثبات الاختلاف للهيئة فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة آخر لآخر عند المصنف لان المراد بالاختلاف عنده مناهها الحقيقى على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى (فدخل فيه) اى فى التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول (نحو قولنا زيد اسد و) الثانى (نحو قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف المبتدأ اى ثم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيهاً بلينما لا استمارة لان الاستمارة فيما تطلق حيث يطوى ذكر المستمار له بالكناية ويجمل الكلام خلوا عنه صالحاً لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فخرى الكلام وسيجي لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى (والنظر ههنا فى أركانه) اى البحث فى

ثبوت الشركة للآخر ضمناً ، وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد عمراً المشاركتين (قوله وانما قال الخ) ، اى اكتفى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستمارة التخيلية (قوله عند المصنف) لانها عنده ، اثبات لوازم المشبه به للمشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا فى الاستمارة بالكناية (قوله اوفى حكم الخبر) ، فى افادة الاتحاد وتناسى التشبيه من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف ، كجبن الماء ويكونه مبيناً له كقوله تعالى (حتى يتبين لكم الخطيب الابيض من الخطيب الاسود من الخمر) (قوله لولا دلالة الحال ونحوى الكلام) اى لولا القرينة الحالية أو المقالية المعينة لأرادة المنقول اليه فانه اذا اتفق القرينة المعينة اتفق أثره اعنى تعيين

لزيد على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلامه لقتل زيد وقوله ومفعولا الاولى حذفه وحينئذ فلا يكون محصول الكلامين واحداً خلافاً للسيد وقد يقال ان كلا منهما فعل الشركة فى فعل صاحبه ولا ضرورة الى اعتبار آخر لان التشارك انما هو فى مفهوم قتل أحدهما صاحبه فتأمل

(قول المحشى) وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة اى بل مدلول الهيئة فقط ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وليس مدلوله مناه وليس ثبوت الشركة للآخر مدلوله حتى يكون الجوهر دالاً على المشاركة وقوله ومدلول الهيئة كلام مبتدأ اى فالدل على المشاركة هو الهيئة فقط

(قول المحشى) اى اكتفى الخ اوله بذلك ليعصح التعليل تدبر

(قول المحشى) اثبات لوازم المشبه به اى على طريق المجاز العقلى

(قول المحشى) فى افادة الاتحاد وتناسى التشبيه اى فى الظاهر لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المراتع كان الكلام

فى الظاهر لإثبات معنى المشبه به للمشبه وهو ممتنع على الحقيقة فيجمل على اثبات شبه منه له كما سيأتى فى الشارح

(قول المحشى) كجبن الماء فانه فى معنى لجبن هو الماء

قال

ورد

ق

فيه

و

ح

ن

ة

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح (وهي) اربعة (طرفا) يعنى المشبه والمشب به (ووجهه واداته
وفي الغرض منه وفي انفسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة إما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه
لانه هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيراً
ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة (طرفاه اما حسيان)
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر
احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشب به اما منسوبان الى الحس
(كالخلد والورد) في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) في المسبوعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء
الهم (والنكبة) وهى ربح الهم (والمنبر) فى المشبومات

ارادة المقول اليه وامتناع ارادة المقول عنه ، فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان
كان بالنظر الى وجود المتقاضى اعنى كون المقول عنه موضوعاً له متعيناً ارادته فاندفع انه اذا اتقى القرينة المعينة تعين ارادة
المقول عنه وامتنع ارادة المقول اليه فلا يصح كونه صالحاً لهما عند انتفاء القرينة وقول الشارح رحمه الله في شرح الكشاف
ان صحة ارادة المقول اليه تبنى على دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له كإصلاح لافراد
الحقيقية واشترط بنى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعنى ان قوله لولا دلالة لم يلح متعلق بآرادة المقول عنه لاسـ
المقول اليه وهو مع كونه بعيداً من حيث اللفظ يرد عليه ان نفي القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان
صحة ارادته تبنى على كونه موضوعاً له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لعدم احتمال الارادة، وصلاحيها
اذ قد تقرر ان كل حقيقة فتمثل المجاز وان كان احتمالاً مرجوحاً غير ناشئ عن دليل وفيه ان المقصود ههنا صلاحية الكلام
لارادتهما لا احتمالهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة فتمثل المجاز ولذا قالوا انه احتمال غير ناشئ عن دليل (قوله)
واطلاق الاركان الخ) مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذى هو الدلالة (قوله ان التشبيه كثيراً الخ) فنى قوله اركاناً استخدم
(قوله ولان ذكر أحد الطرفين واجب) اى فى الكلام الدال على المشاركة فلا يرد انه يقال نعم فى جواب هل زيد

(قال السيد) فالطرفان اعنى المشبه والمشب به اما منسوبان الى الحس كالخلد والورد الخ (اقول) انتساب جزئيات
هذه الامور الى الحس فى غاية الظهور واما انتساب كليتها فباعتبار انتزاعها من الجزئيات المنسوبة اليه

(قول المحشى) فجاز ارادة كل منهما أى بالنظر للكلام فى ذاته خلوه عن القرينة لا الاحتمال العقلى وبهذا اندفع
الاعتراض بان كون اللفظ صالحاً لارادة المقول اليه وهو المعنى المجزئى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم لان المجاز
مشروط بالقرينة المانعة وقوله وقال الشارح الخ اى فى الجواب عن هذا الاعتراض وكذا قوله وقد يجاب الخ

(قول المحشى) صلاحية الكلام أى بالنظر لذاته من حيث خلوه عن القرينة لا بالنظر لاحتماله عند العقل

(قول المحشى) فلا يرد انه يقال نعم الخ أى لانها كلمة قامت مقام الكلام الدال على المشاركة وليست كلاماً دالاً على المشاركة

(والريق والحمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحري) في المدوسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والنعكة وذلك لان المدرك بالبصر مثلاً انما هو لون الخد والورد وبالشحم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والحمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحري ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها أجساماً لكنه قد استمر في الريف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الحمر ولمست الحري (أو عقليان) عطفت على قوله اما حسيان (كالمعلم والحياة) وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقلياً والمشبّه به حسيّاً أو على العكس فالاول (كالمنية والسبع) فان المنية اعنى الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي (د) الثاني مثل (الطار وخلف) رجل (كريم) فان العطار

يشبه الاسد فقد حذف الطرفان (قوله والريق والحمر في المذوقات) على زعم المولعين بشربها كذا في شرح المتاح الشريف وفيه دفع لما يقال من ان طعم الحمر مكروه فليس لها لذة طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه الشبه بينهما الطعم وليس كذلك بل وجه الشبه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم * كأن خبيثة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء * على انيابها أو طعم غص * من التفاح هصره اجتناء (قوله وجه الشبه الخ) تعرض لبيانها لكونه خفياً مع الاشارة الى ان المراد بالعالم الملكة لا الادراك (قوله عما من شأنه الحياة) وهو الموافق لقوله تعالى * كنتم أمواتاً فاحياكم * ولما تقرر عند أهل السنة ان البنية ليست بشرط للحيوة.

(قال السيد) لانه عدم الحياة عما من شأنه (أقول) وقيل عدم الحياة عن اتصف بها وهو الاظهر (قول المحشي) كأن مخيطة الخ عبارة الامير على المعنى قوله كأن سبية من بيت رأس سبات الحمر أشبوها اشتريتها ويروى خبيثة المحبأة المصونة ويروى سلامة وهي أول ما يسيل من الحمر وينت الرأس ووضع بالاردن معروف بالحمر وقبل أراد رئيس الحارين والقصيدة لحسان قبل نحر يها والغص الطرى من كل شىء وهصره اجتناء امال اغصانه للقطف والمهصر الجذب وقال في موضع آخر سبية بالهمز الحمر المشتراة وأما المحولة من بلد الى بلد فبالياء على ما صرح به الجوهري وبيت رأس قرية بالشام وخبر كان قوله على انيابها وقوله في نعت رسول الله أى في قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها أيضاً هجوم ابى سفيان فن فيها، اتهمجه ولست له بكفو، فشر كالحير كما فداء الى ان قال وجاء النفع وانكشف الغطاء وحاصل الكلام كان الحمر الموصوفة بما ذكر كائنه على انياب المحبوبة ومن المعلوم أن الذى على انيابها الريق فاذا انه شبه ريقها بالحمر والتشبيه ليس في الطعم بدليل انه شبه طعم ريقها بعد ذلك بالتفاح حيث قال أو طعم غص من التفاح فاذا ان ريقها مشبه بطعم التفاح فقوله أو طعم غص عطفت على سبية ومن التفاح عطفت على قوله وانيابها وابتدأ القصيدة بالفرزل على عادة الشعراء.

(قول المحشي) عما من شأنه الحياة أي شأن شخصه أو نوعه أو جنسه على ما هو معنى العدم والملكة الحقيقيين (قول المحشي) وهو الموافق الخ أى بخلاف التعريف الذى استظهره السيد فانه لا يوافق هذه الآية اذ لم تزل الحياة عن اتصف بها بالفعل وانما قال السيد فيه انه الاظهر لان المتبادر الى الفهم من الموت زوال الحياة وبدل عليه كل نفس ذائقة الموت (قول المحشي) وكنت أمواتاً أى نطفة وقوله ان البنية هو جسم مؤلف من العناصر الاربعية ومن مزاج معتدل

ث
ل
م
ر
ل
ر
-
-
م
-
-

وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلية وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جملا لفرع أصلا والاصل فرعاً وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كاللحمة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول وأما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوساً ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من التشبه والمشبّه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد ان يدخلها في الحسي والعقل تقليلاً للاعتبار وتسهيلاً للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطاً فأشار الى تعميم فالجزء الذي لا يتجزأ أيضاً قابل لحيوة عندهم وكونه متعارفاً في زوال الحيوة لا يقتضي ان يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغاب استعمال الكل في فرد كالجود في الوجود الخارجي وقال الشارح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من أمره وصفته الحيوة بالفعل فرجع المرغبين الى معنى واحد وحينئذ اطلانه على مالا حيوة فيه مجاز (قوله كيفية نفسانية)، الظاهر ملكة تصدر عنها أي دليلاً عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فن نسبها الى الضدين على السواء ولا يله في الحكمة والكلام (قوله وقيل) امر جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقاً وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقاً إلا ما جاء في الشعر بمجمله على تنزيل منزلة المحسوس (قوله واذا كان المحسوس أصلاً للمعقول الخ) فكان المحسوس أي محسوس أوضح من المعقول، أ. قال تشبيه المحسوس بالمعقول يكون جملاً لما هو فرع في الوضوح أصلاً في الوضوح والاصل في الوضوح فرعاً وغير جائز فاندفع ما قيل ان المشبه به يجب أن يكون أصلاً في وجه الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلاً من وجه واحد من وجه ولا خلاف فيه لا اختلاف جهتي الاصال والفرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور بخلاف مالهو حاول محاول المبالغة في وصف الحجة بالظهور وقال الشمس كاللحمة بان يكون التشبيه مقولاً كان جيداً من القول (قوله مثل الخياليات) أي، المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال، فانها داخلة في الحسيات والوهميات، أي المعاني

مناسبة لنوع من الحيوانات حتى تفيض عليه صورة نوعية حيوانية مستتبعة للحياة

(قول المحشي) والجزء الذي لا يتجزأ الخ فهو من شأن جنسه الحياة

(قول المحشي) الظاهر ملكة ليفيد انها راسخة وقوله احتراز به عن القدرة يفيد انها ملكة

(قول المحشي) أي معقول سواء كان وجه الشبه أو غيره وهذا مبني على دفع الآتي تدبر

(قول المحشي) المركبات الخيالية أي الممدومات المفروض اجتماعها كاعلام الباقوت على رماح الزبرجد والمراد بالخيال

القوة المفكرة من حيث استعمال الوهم ايها (قول المحشي) فانها داخلة في الحسيات لتأديها الى الخيال من الحس المشترك

(قول المحشي) أي المعاني الجزئية الخ بقيت الوهميات بالمعنى الآتي فكان الاولى ذكرها اذ الاولى لا كلام في

كونها عقلية بهذا المعنى كما سيأتي

تفسير الحسي والعقلي بقوله (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أى بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل فى الحسي (الخيالى) وهو الممدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كذا) أى كالمشبه به (فى قوله وكأن حجر الشقيق) هو من باب جرد قطيعة أراد به شقائق النعمان وهو ورد أحمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك (اذا تعوب) أى مال الى السفلى من صاب المطر اذا نزل (او نعمد) أى مال الى العلوى (اعلام) جمع علم وهى الراية (يا قوت نثرن على رماح من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية تما لا يدرك الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التى تتركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر (وبالعقل ما عدا ذلك) أى المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) الذى لا يكون للحس مدخل فيه

الجزئية المتعلقة بالحواس المدركة بالوهم والوجدانيات أى ما ندركه ، لا بنفوسنا مثل الجوع والعطش والنعم والفرح (قوله أو مادته) ، أى اجزاؤه التى يتركب منها (قوله الخيالى)سمى بذلك ، لكونه مركبا من الصور المجتمعة فى الخيال (قوله كل واحد منها) مما يدرك بالحس فلو ادرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا بل وهما كانياب الاغوال فان الناب يدرك بالحس دون القول (قوله من باب جرد قطيعة) والاصل شقيق حجر وصفه بالاحرار مع كونه احمر للبالغى فى احمراره ولانه قد يكون غير محمر (قوله أراد به شقائق النعمان) ورده ، الى المفرد المقدر لضرورة الشعر والا فالشقائق تطلق للواحد والجمع (قوله الذى لا يكون الخ) بل هو من مخترعات التخيلى ويرسم فيها من غير وجود له فى الخارج . واما الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالحواس كصدقة زيد وعداوته فلا كلام فى كونه

(قال السيد) وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك (أقول) قال فى الصراح شقائق النعمان معروف واحده وجمعه سواء وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك وقال أيضاً نعمان بن المنذر ملك العرب يذهب اليه شقائق النعمان وقال ابو عبيدة كاتب العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان خيرهم ونعمان ، بالفتح واد فى طريق الطائف ويقال له نعمان الاراك

(قول المشي) لا بنفوسنا وتقولنا اما ما يدرك بهما فعلى لا يتوقف على التفسير المذكور

(قول المشي) أى اجزاؤه يعنى انه ليس المراد بالمادة ما هو المعنى الحقيقي

(قول المشي) لكونه مركبا الخ لان ما ركب هو التخيلى

(قول المشي) الى المفرد المقدر أى لم ينطق بالشقيق بل المفرد والجمع شقائق

(قول المشي) واما الوهمى الخ رد لما قال السمرقندي انه ايضا لم يكن داخل فى العقلى ودخل فيه بهذا التفسير

فكان ينبغي التعرض له

لكونه غير متزعم منه بخلاف الخيال فانه متزعم منه ولهذا قال (اى ما هو غير مدرك بها) اى باحدى
الحواس المذكورة (و) ولكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله)
أى كالمشبه به فى قول امرئ القيس * أيقننى والمشرقى مضاجمى (ومسئونة زرق كأياب أغوال) يقول
أيقننى ذلك الرجل الذى توعدتنى فى حب سالى والحال ان مضاجمى وملازمى سيف منسوب الى مشارف
اليمين وسهام معدة النصال يقال سن السيف اذا حده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها
بجولة فان أياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما
يجب التنبيه له فى هذا المقام ان ليس المراد بالخيالات الصور المترسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق
الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان
الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان أياب
عقليا بهذا المعنى كذا فى شرحه للفتاح (قوله لكونه غير متزعم منه) لعدم كونه حاصلًا من اجتماع أمور محسوسة بخلاف
الخيالى فانه ، وان كان من مخترعات التخيلة لكنه متزعم من الحس لكونه مجتمعا من أمور كل واحد منها محسوس ولاجل
هذه المناسبة ادخله فى الحسى دون الوهمى (قوله ولهذا قال الخ) أى لكون معناه ما ذكر لا المعنى المتعارف قال غير مدرك
بها ولم يقل ما يكون مدركا بالوهم (قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ) ، يعنى لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس
لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام فى صورة شبيهة بالتحاب والنايب (قوله يتميز عن العقلى) أى العقلى الصريف
(قوله والحال ان مضاجمى الخ) اشارة الى ان الجملة حال وان المضاجمة كناية عن الملازمة ، وان فى البيت قلبا لان المقصود
الاسلى أيقننى والحال ان معنى ما ينعماك عن قلبى دون ان ما ينعماك عن قلبى مبي (قوله ومما يجب التنبيه له الخ) لما حمل الخيال
والوهمى على غير المتعارف بين وجه عدم الحمل على ذلك ووجه الحمل على غير المتعارف (قوله الصور المترسمة فى الخيال) لانها
داخلة فى الحسى ولا حاجة فى دخوله الى قيد أو مادته (قوله ولا بالوهميات الخ) لدخولها فى العقلى المفسر بما ذكر كما
عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله أى غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان مدركا بها (قوله لان الاعلام الخ) يعنى
ان المتأخرين الذين ذكرهم لا يصدق عليهم الخيال والوهمى بالمعنيين المذكورين فما ذكره الشارح رحمه الله وجه ان لم
(قال السيد) سيف منسوب الى مشارف اليمين (أقول) قل فى الصحاح مشارف الارض اعاليها والمشرقية سيوف
قال ابو عبيدة نسبت الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرقى ولا يقال سيف مشارفى
لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال جمعافرى

(قول الحشى) وان كان من مخترعات التخيلة أى كالخيال فكلاما مخترعا لما هنا

(قول الحشى) يعنى لو وجد الخ دفع به اتحاد الشرط والجزاء

(قول الحشى) وان فى البيت قلبا لان المقصود الاخبار عن مضاجمه بالمشرقى لانه المانع لامطابق المضاجع

(قول الحشى) وجه انى لانه استدلال بعلة ذهنية هى مآول خارجى وقوله وما ذكرناه أى من قوله لانها داخلة فى

الحسى وقوله لانها داخلة فى العقلى وكان لمبى لانه استدلال بعلة ذهنية خارجية وقوله والاولى التعرض لهما أى الانى واللى

أما الحس فكادراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها وكل كتكيف الذائقة بالخلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسماعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهم بصورة شئ ترجوه أو تنفره وكذا البواق فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليعينية وانها تدرك هذا الكمال وتلذبه وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالام فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالام وهذا ظاهر وأما اللذة والالام الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وايضا من العقليات الصرفة لكونها من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والنم والنعيب والخوف وما شاكل ذلك (ووجهه ما يشتركان فيه)

فالحسية احساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله فكادراك القوة الغضبية الخ) أى ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التى شأنها دفع المنافر وتوسط القوة الشهوية التى شأنها جذب الملائم ما هو خير عندها وهو الغلبة فى القوة الغضبية وجذب الملائم فى القوة الشهوية فى الاشارات كمال القوة الشهوية مثلا ان يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة وكذلك الشموم والملموس ونحوهما وكمال القوة الغضبية ان تتكيف النفس بكيفية غلبة فقوله كتكيف الذائقة بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذة حسية وكذا الحال فى البواق (قوله والمتوهم بصورة الخ) أى وكتكيف الواهمة بصورة شئ مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة فى حصوله كوصال المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصال الذى هو معنى جبرتي متعلق بالمحسوس كمال للواهمة وادراكه لذة حسية وهيمية (قوله فهذه مستندة الى الحس) أى حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن فى شرح الاشارات ما حاصله ان الكلمات التى تتعلق بها اللذة منها ما يتعلق بالقوة الشهوية أعنى الحواس الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة (قوله وهو ادراكها المجردات اليعينية) بالرفع صفة ادراكها أى ادراكها للمجردات أى الواجب تعالى والمعتول الصادرة عنه الواقعة فى ترتيب الوجود على وجه يطابق الواقع من غير شبهة وخمس المجردات وان كان ادراكها للذات مطلقا وادراكها للذات الفاضلة كالاتها لان اجل الكلمات ادراكها للمجردات على ما تقر فى موضعه فما ذكره تصوير اللذة العقلية فى أجل افرادها وليس المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وبما حررنا اندفع الشكوك الستة

الا بعد حصوله له فالليل مأخوذ من هذا التعريف أيضاً كما فى حاشية المواقف

(قول الشارح) وهو اللذة مرجع الضمير قوله وانها تدرك هذا الكمال فاللذة هى ادراك الادراك (قول الشارح) لكونها من الجزئيات المستندة الى الحواس بخلاف المجردات العقلية فانها مستندة للقل كالعقليات كالحس (قول المحشى) بكيفية غلبة أى بكيفية هى تصور غلبة للمغضوب عليه كذا فى شرح الاشارات (قول المحشى) كتكيف الذائقة أى انصافها بكيفية الحلاوة (قول المحشى) على وجه متعلق بادراكها (قول المحشى) وادراكها لذة حسية هذا هو الموافق للتعريف لكن فى المحاكات ان اللذة ليست نفس الادراك بل حالة تنبئه اذ من البين انا اذا أدركنا ملائما حصل لانفسنا حالة اخرى بحسبه هى اللذة (قول المحشى) ما يتعلق بالقوة الشهوية

أي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه (تحقيقاً أو تخيلاً) والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه

التي انتهج بها بعض الناظرين فتدبر (قوله تحقيقاً أو تخيلاً) أي شركة تحقيق أو تخيل أو محققاً أو تخيلاً (قوله مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه) أي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة لا أنه لا يصلح شيء منها أن يكون وجه شبه (قوله والمراد المعنى الذي له مزيد الخ) أراد بالمعنى ما يقابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزءاً أو خارجاً وبالاختصاص الارتباط والتعلق اذ الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والتقصان ، والمقصود انه لما كان التشبيه كتكليف العضو الذاتي بكيفية الخلاوة والوهم بصورة شيء يرجو ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية كتكليف النفس الحيوانية بكيفية هي تصور غلبة المغضوب عليه

(قول الحاشي) التي انتهج بها بعض الناظرين هو المعصام فانه قال يرد على ما ذكره الشارح أمور احدها ان المتبادر من اللذة والالم ما هو جسماني سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس أو ادرك بوجه كلي فيكون عقلياً صرفاً وهذا مندفع بان الاعتبار في اللذة والالم نيل المدرك ووجدانه وهذا ليس كذلك اذ لا ينال الاسرائلكي بل جزئياته نعم ادراك حصول هذه الادراكات وجداني عقلي كسباني ثانياً ان ادراك القوة الغضبية أن اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية وان اريد النيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حساباً كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى

جزئياً متعلقاً بحسوس وهذا مندفع بان المراد العلم مع النيل الا ان المراد علم النفس بتوسط القوة الغضبية بان تكيف النفس بنفسه بكيفية الغلبة فهو ادراك مع النيل لما هو متعلق بحسوس اعني غلبة زيد مثلاً ثالثاً ان تكيف الواهية بصورة شيء يرجو ثمالاً يعقل لانه انما يدرك معنى جزئياً متعلقاً بحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه جزئي بل تعقله قبل الوجود انما هو بوجه كلي فهو من مدركات العقل وهو مندفع بان الوصال المرجو حصوله معنى جزئي وقد تكيفت الواهية بصورته الجزئية أيضاً رابعاً ان كمال القوة العاقلة لا ينحصر في الادراكات البهيمية ولا في ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات أيضاً كمال لها كالظنون ومن كالاتها ادراكها للملكات الفاضلة كالجاعة وفيه ان تخصيص المجردات لان ادراكها أجل الكمالات وسكت الحشئ عن ذكر الظنون لتخصيصهم هذا الكمال بالادراك اليقيني كما ذكره الحشئ وهو في شروح الاشارات وحواشيها خامساً ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق هذا الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس وفيه أن معنى استناد هذه الادراكات للحس انها حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن كما نقله الحشئ عن شرح الاشارات ولا يخفى ما في عبارته بعد ذلك من التساهل سادساً أن نيل ما هو خير لا ينخص نيل المدرك ما هو خير بل نيل ما يحبه المدرك أيضاً من قبيل اللذة كادراك شخص حسن ابنه فانه لذة مع انه انما نال الحسن ابنه لاهو وفيه ان هذا ادراك بالشج وليس بالذة بل تخيلها كما نقله الحشئ سابقاً عن شرح الاشارات وان لم يصرح بعزوه فتدبر

(قول الحاشي) ما يقابل العين أي الشخص الخارجي وقوله سواء كان تمام ماهيتهما الخ كما في تشبيه ثوب بأخرى نوعه أو جنسه أو فصله (قول الحاشي) والمقصود الخ يريد أن زيادة الاختصاص بالمشبه به ليست مأخوذة من المتن

فكأنه أراد بكثرة النحر استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام (وهو) أى وجه التشبيه (إما غير خارج عن حقيقةهما) أى حقيقة الطرفين وذلك بأن يكون عام ماهيةما النوعية أو جزئيا منها مشتركا بينهما وبين ماهية أخرى أو تميزا لهما عن غيرها (كفاى تشبيه ثوب بأخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) كما يقال هذا الهميص مثل ذلك فى كونهما كراباسا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال (صفة) وتلك الصفة (أما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية (إما حسية) أى مدركة بالحس (كالكينيات الجسمية) أى المختصة بالأجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى المصبتين المحوطين اللتين تتلافيان فتفترقان الى العنيتين (من الألوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهائيتين كشكل نصف الدائرة

التنذية) أى على وجه الكمال (قوله فكأنه أراد الخ) أى أراد بكثرة النحر فى الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية أو لانه حصل الكثرة بسببها فى النحر وحينئذ يكون المراد بقلة النحر فى الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه (قوله ونحو ذلك) كاجتماع الوجوه القوية الموجبة للتعقيد اللغوي المحل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له (قوله كراباسا) الكراس بالكسر ثوب من القطن الايض معرب فارسيته بالفتح كذا فى التاموس (قوله يكون معنى قائما بهما) اذ لابد من وجود وجه الشبه فى الطرفين (قوله متقررة فيها) أى ليس حصولها فى الذات باقيا على غيرها (قوله مرتبة) أى مثبتة من رتب رتوبا اذا ثبت (قوله من الانوان) لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات أيضا فكأنه جعلها داخلية فى الألوان كما زعم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهاية الخ) سواء كانت

من هذين التشبيهن على حدة ولم يفرع أحدهما على الآخر ويمكن ان يعكس التفرع الا ان ما ذكره المصنف أقرب (قال السيد) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة (أقول) الظاهر ان يقال بالمقدار ليتناول اشكال الجسمات والمسطحات وتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما ان يقال لفظ بالجسم وقع موقع بالمقدار سهوا واما ان يجعل قوله كالدائرة نظيرا وتشبيها لامتثالا فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهائيتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الى آخره لكان أوضح وأفيد

(قول الشارح) وانشكل الخ هو من الكينيات المعارضة للكميات كالاستدارة والتثايب والتزييع وهو هيئة احاطة الحد أو الحدود بالسطح أو الجسم والحدود على الاول خطوط وعلى الثاني سطوح وهذا الحد هو المراد بالنهاية والكمية المعروضة بالذات للشكل هو الحدود المحيطة أو السطح أو الجسم المحاط فيه تردد كذا فى شرح المقاصد بقول المحشى سواء كانت أى تلك الهيئة فى المحاط أو المحيط أى سواء كان مرادها الاول أو الثانى بناء على ذلك التردد وفى شرح الهداية ان الهيئة فى مثل المثلث والمربع حاصلة فى المحاط أعنى السطح وفى الكرة والمحروط حاصلة فى المحيط أعنى سطح الكرة وسطح المحروط فراد المحشى شمول التعريف لما يدفع به ما قبل أنه لا يصدق الا على الحاصل فى المحاط وقوله فتخرج الزاوية وهى هيئة احاطة خطين بسطح أو احاطة سطحين بجسم يلتقيان فى الاول على نقطة وفى الثانى على خط والاولى زاوية سطحية والثانية زاوية جسمية وانما أخرجهما لانها من الكميات على ما قال بعضهم لقبولها القسمة بالذات ودفع بان قبولها ليس بالذات

أو ثلاث نهايات كثلث أو أربع كالمربع أو غير ذلك (والمقادير) والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضاً يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط (والحركات) والحركة عند المتكاملين حصول الجسم في مكان بحد حصوله في مكان آخر أعني أنها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الاينية وعند الحكماء.

في المحيط أو المحيط والمراد الاحاطة التامة لأنها المتبادرة فتخرج الزاوية، والعبارة من صنعة الاحتباك كقوله تعالى (جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لبصراً لتبتغوا فيه من فضله فيقدر بالسطح بقربة كالدارة ويقدر كالكرة بقربة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدارة والكرة (قوله اعني أنها عبارة الخ) حمل التعريف الاول على التسامح بحمل الجزء شرطاً وفي شرح العقائد النسفية حمل التعريف الثاني على التسامح بحمل الشرط جزئاً ولعله متردد في ذلك اذ يرد على كل واحد اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول، يلزم ان لا يكون الانتقال متبهما في الحركة بل شرطاً لها وان جمعت مجموع الكونين يلزم ان لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا جعل في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى مكان آخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركاً بين الحركة والسكون (قوله يختص بالحركة الاينية) مبنى على تركيب الزمان من الآتات المتتالية

بل بواسطة معروضها وهو السطح أو لانهما من الكيفيات الا انها ليست شكلاً لا اعتباراً للاحاطة التامة فيه

(قول الشارح) جسم تعليمي هو حشوما بين السطوح فان بين السطوح شيئين أحدهما الجسم الطبيعي المنتهى الى السطوح وثانيهما البعد النافذ في أقطاره الثلاث السارى فيها الواقع حشوها اه سمرقندي

(قول المحشى) والعبارة من صنعة الاحتباك يريد الجواب عما قيل لو قال بالمقدار لتناول اشكال المجسمات والسطحات

جميعاً حد مشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون بعينه نهاية لاحدهما وبداية للآخر أو نهاية لها أو بداية لها على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فاذا قسم الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح الى جزئين

فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم التعليمي فالمشترك السطح اه سمرقندي

(قول المحشى) يلزم أن لا يكون الانتقال الخ أى وهو خلاف العرف والامة

(قول المحشى) يلزم أن يكون الكون الثاني الخ فان هذا الكون مع الكون الاول حركة لكونهما كونين في آئين

في مكانين ومع الكون الثالث سكوناً لكونهما كونين في آئين في مكان واحد فلا يمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون المتحرك في آن حركته أعني الآن الثاني شارعاً في السكون وذلك مما لا يقول به أحد فتدبر فقد اخطأ بعض الناظرين

(قول المحشى) على تركيب الزمان من الآتات المتتالية هو مذهب المتكلمين ان كانت آتات حقيقية ومذهب الفلاسفة

أيضاً ان كانت فرضية واختلاف الحركات فرضي أيضاً والا فالوجود حركة واحدة هي التوسط بين المبدأ والمنتهى بناء على مذهبهم من بطلان الجزء الذي لا يتجزأ فانه يلزم من وجود آتات متتالية تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ وتفصيله

هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي جمل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم أعني الذي يقتضي التسمية لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها نسبة ولا نسبة فكانه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما (وما يتصل بها) أي بالمذكورات

(قوله هو الخروج الخ) ويقع في المقولات الأربع الكيف والكم والابن والوضع بالاتفاق (قوله والحركة من الاعراض النسبية) أي على التعريف الاول لانه، الابن المسبوق ومن قبل الانفعال على التعريف الثاني ممن الكيف على تعريف ارسطو وهو، كال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة والى هذا أشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبل الابن وقيل من قبل ان يفعل وقيل من قبل الكيف (قوله فكانه أراد بالمقادير الخ) فيه بحث اما أولا فلانه لا يصح

في شرح المواقف وليس هذا الاختلاف عين الاختلاف في أن العرض يقي زمانين أولا على ماوم (قول الشارح) الخروج من القوة الى الفعل أي خروج الشيء كالجسم مما هو بالقوة أي بالامكان الى ما هو بالفعل كالوصول الى مكان آخر مثلا واحتراز بالتدرج عن مثل تبدل الصورة النارية بالموائية فانه انتقال دني وليس بحركة بل كون وفساد قوله الكيف كدخن الماء البارد والكم كالثقل والذيل والابن كالاتقال من مكان الى مكان والوضع هو ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يفارق كل واحد من اجزاء مكانه ويلزم كله مكانه فقد اختلفت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدرج

(قال السيد) وفي جمل المقادير والحركات من الكيفيات نظر (أقول) يمكن ان يقال انه أراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لا المتعلقات بالمكان المقول فكانه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر أو غيره من الحواس وانما عد هذه الاشكال من المحسوسة بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكيفيات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقا نعم من ان يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات وأما المقدير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف واما قوله فكانه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال ان تكون هذه الاوراضات محسوسة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا ككيفية مستلزمة للاضافة حتى يصح ما ذكره

(قول المحشي) الابن المسبوق لعله مبني على ابقاء التعريف الاول على ظاهره اما على ما حمله عليه الشارح من أن معناه انها عبارة عن مجموع الحصولين فعلى من مقولة الفعل تدبر

(قول المحشي) كمال أول الخ توضيحه ان الجسم اذا كان في مكان مثلا وامكن حصوله في مكان آخر فله هناك امكانان امكان الحصول في المكان الثاني وامكان التوجه اليه وكل ما هو ممكن الحصول له فانه اذا حصل كان كماله فكل من التوجه الى المكان الثاني والحصول فيه كمال الا ان التوجه متقدم على الحصول لا محالة فوجب أن يكون الحصول بالقوة ما دام التوجه بالفعل فالتوجه كمال أول للجسم الذي يجب ان يكون بالقوة في كماله الثاني الذي هو الحصول ثم ان التوجه مادام موجودا فقد بقي منه شيء بالقوة فقوله لما هو بالقوة أي لما هو بالامكان باعتبار عارضه الثاني المقصود حصوله بالحركة وباعتبار نفس الحركة أيضا فان المتحرك مادام متحركا موصوف بالقوة باعتبار هذين الامرين وقوله من جهة ما هو بالقوة

كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضدك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعمر الداخلة تحت الشكل وغير
ذلك (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين
تدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي
بين بين والصوت يحصل من التلويح المملول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفها وبحسب

ذلك على رأي الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأي
المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم في بحث الرؤية انا نرى الاجسام ، لانا نفرق بين
العاويل والاطول ، وقالوا بالسرعة والبطء من الامور الاعتبارية اثلا يلزم قيام العرض بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف
انما تكون مبصرة بتبع المقادير والحركات فمعها من المبصرات دون معروضاتها تحكم واما ثالثا فلان الحسن والقبح والغنى
والبكاء ايضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف تحكم . قال قدس سره انه اراد بالكيفيات
الجسمية الخ . فيه انه على هذا لوجه جعلها مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة
بالبصر تبعا وواصف للجسم . قال قدس سره لاحتمال الخ . لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه الشارح رحمه
الله تعالى من انها من الكيفيات فما قبل ان التمثيل يكتفي بمجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة
للاضافة ليس بشيء . (قول كالمحسن والقبح الخ) يعني انه اذا قارن الشكل للون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء

انه حسن الصورة او قبح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع كذا
يقول عنه (قوله الداخلة تحت الشكل) لا يخفى انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بالدخول المتصل بما يتصل
به كما هو سوق الكلام (قوله تدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب التي هي غير السمع

اشارة الى ان كونه بالقوة باعتبار العارض لافي ذاته اذ لو كان في ذاته لاعمى لاعتبار الحيثية كذا في شرح المواقف
(قال السيد) وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعمر الداخلة تحت الشكل (اقول) الاستقامة والانحناء تعرضان
للخط قطعاً وكذلك التعذب والتعمر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفيه به بخلاف السطح والجسم فالاولى ان يجعل
هذه الامور متصلة بالمقادير لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه حينئذ ان الاشكال تشاركها في كونها من الكيفيات
المختصة بالمقادير فلم آخرت عنها وضمت الى الالوان هذا كله اذا روعي ما ذكر في الكتب الكلامية والا فلا اشكال
(قول المحشى) لانا نفرق الخ فلو كان الطول وما معه اوصافا لما ثبت به رؤية الجسم

(قول المحشى) وقالوا بالسرعة الخ منهم الشارح في شرح المقاصد

(قول المحشى) التي هي غير السمع وهي قوة اللس

(قال السيد) لامتناع احاطة طرفيه أى النقطتين اللتين هما طرفاه فانهما لا يجبطان به ولذا عرفوا الشكل بانه الهيئته

الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو الجسم ثم ان هذا الابراد دفعه المحشى بما ذكره فتدبر

الاختلاف في صلابة المقروع أو ملاسته كما في أوتار الاغاني الممتدة أو في قصر المنفذ أو ضيقه أو شدة التواءه كما في المزامير الملتوية تختلف حدة وثقلها (أو بالذوق) وهو قوة منبثة في المصيب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) واصولها تسعة الحراقة والمرارة والملوحة والحاموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة (أو بالشم) وهي قوة مرتبة في زائدتى مقدم الدماغ الشبهيتين بحلمتى الثدي (من الروائح) ولا حصر لانواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة كرائحة طيبة أو منقنة أو من جهة الاضافة إلى عملها كرائحة المسك أو الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة (أو باللمس) وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك الملدوسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هي أوائل الملدوسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية ويفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صموبة ذلك (والخشونة) وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة)

وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وان ترك في بعضها (قوله اوتار الاغاني) جمع اغنية في القاموس بينهم اغنية كائنية وبخفف ويكرران نوع من الغناء اطلق في العرف على آلات هي ذوات الاوتار (قوله المزامير) جمع مزمارة من زمر يزمر زمورا غنى في القصص كذا في القاموس فالزمار ما يكون ذات النفخ (قوله في البدن كله) أي في ظاهر البدن كله (قوله أوائل الملدوسات) لخصولها في العناصر الاربعة التي هي أوائل الاجسام العنصرية (قوله من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل الاول للحرارة تسهيل الرطوبات التجمدة بالبرد ثم تحليها ثم تصعيدها وتبخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلما مدخل ما فيها فذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأنها تفريق المتشاكلات الخ) كالارض تنشق بشدة البرد والظاهر ما في الشتاء وشرح المواقف ان البرودة تجميع بين المتشاكلات وغيرها

(قول الشارح) واصولها تسعة أي البسائط منها تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة الفاعل وهي الحرارة والبرودة والتوسط بينهما في ثلاثة القابل وهي الرطوبة واليبوسة والتوسط بينهما

(قول الشارح) التي بها تتفاعل الخ اسقط التوسط من الفاعل والقابل لعدم خروجه عن طريقه

(قال السيد) والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان (أقول) لما كان الفعل في الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال في الاخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات منها

(قول المحشي) جمع اغنية بضم الهمزة وكسر النون وتشديد الباء واللاقية بالاء المثناة الحجرة الذي يوضع عليه القدر ويجمع على الاثافي (قول المحشي) ثم تحليها أي فصل بعضها عن بعض ثم تصعيدها أي جعلها صاعدة الى فوق بما تحدثه فيها من الحنة وتبخيرها أي جعلها بخارا

وهي كيفية تمحصل عن استواء وضع الاجزاء (واللين) وهي كيفية تمتضي قبول الذن الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الذن الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليوسة (والصلابة) وهي تقابل اللين وتكون هذه الاربعة من الملموسات مدب يدس الحكمة (والخفة) وهي كيفية تمتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يدمه عائق (والثقل) وهي كيفية تمتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يدمه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر إذا أسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزرق المنفوخ فيه اذا حبسه يده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه (وما يتصل بها) اي بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والمهاشة والكتافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن (أو عقلية) عطف على حسية أي الصفة الحقيقية إما حسية كما مر أو عقلية (كالكيفية النفسانية) أي المختصة بذوات الانفس

فان شأنها التكيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجم . يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلخلة (قوله) وتكون هذه الاربعة الخ) واما عند البعض الاخر فالخشونة عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة استواؤه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال (قوله) وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقل في الحقيقة ليستا من الملموسات انما الملموس المدافعة التي هي اثرهما فعداهما من الملموسات قول ظاهرى قال قدس سره وهي الرطوبة أي الرطب الجاري في شرح المحض الجسم اما أن يقتضى صورته النوعية كيفية الرطوبة أولا والاول هو الرطب والثاني اما أن يلتصق به جسم رطب أولا يلتصق والاول هو المبتل ان اتصل بظاهرة فقط غير غائص فيه والمتنع ان كان غائصا فيه (قوله) واللاطافة والكتافة (أي رقة القوام وغلظه) (قوله) أي المختصة بذوات الانفس (أي لا يوجد من بين الاجسام الا فيما له نفس وهي مبدأ الآثار أو على نسق واحد أو شعور فلا ينافي

(قال السيد) كالبلة الخ (أقول) وهي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف مايقابلها والزوجة كيفية تمتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق وبها يندالشيء متصلا وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والمهاشة مايقابلها والمقصود من نقل أمثال هذه المباحث في هذه المواضع تميم ما نقله دفعا لليرة وزيادة في الايضاح (قول المحشي) ومن ذلك يلزم الجمع أي بين الاجزاء الوحدانية الطبع وهي ماعداء الرطوبات لخروج تلك الرطوبات الغريبة من بينها والتفريق بين الرطوبات وما عداها من الاجزاء في شرح المقاصد انها تحدث بتصعيدها اللطيف تكاثفا اي اجتماعا للاجزاء الوحدانية الطبع بخروج الجسم الغريب عما بينها اه فالتفريق فعلا والجمع لازم منه لافعل لها لكنه اسند اليها لمداخلتها فيه بكونه موقوفا على ما فعلته أعنى اخراج الجسم الغريب تدبر

(قول المحشي) يلزم التفريق بسبب الانغمام الحاصل بجمع المتماثل

(قول المحشي) في حيزه الطبيعي كالارض وقوله اما ان يلتصق به جسم رطب الخ فالجاري على السطح هو الراسب لا الرطوبة

(من الذكاء) أي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس ممددة لاكتساب الآراء، وقيل هو أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة (والعلم) العلم قد يقال على الإدراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لموجب وعلى إدراك الكل وعلى إدراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات مانحو غرض من الأغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يجر كم الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه (وسائر الفرائث)

وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافي لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند مثبتهم، ليسا من الكيف (قوله من الذكاء) مصدر ذكت النار اذا اشتد لها (قوله أي حدة الفؤاد) الحدة التوقد والفؤاد القلب (قوله وقيل هو أن يكون الخ) فعلى الاول خلقي وعلى هذا كسبي (قوله موضوعات ما الخ) في حواشي شرح المفتاح الشريفي أراد بالموضوعات الآلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما في الخطاطة أو ذهنية، كما في الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية أي بحسب الامكان. قال قدس سره اطلاق العلم الخ ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخضم والمقصود الاعتراض بقوله واما الملكة المذكورة الخ. قال قدس سره على ملكة الإدراك الخ أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية كما في تعريف العلوم وانما قال غير بعيد لان اطلاقه على العلوم العملية غير منصوص عليه. قال قدس سره من مناسبة للعرف فانهم يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة الإدراك. قال قدس سره على الملكة التي ذكرها أي ملكة العلوم العملية. قال قدس سره

(قول الشارح) شدة قوة للنفس ممددة الخ هذه القوة هي التي يعبر عنها بالذهن كما في المحاكات وكأن الفؤاد أعنى القلب اطلق عليها مجازا فيلزم كلام الشارح والمحشى تدبر

(قال السيد) العلم قد يقال الى آخره (أقول) اطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشيء عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكل أو المركب في مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئي أو البسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما هي في العلوم العملية أي المتعلقة بكيفية العمل كاطب والمنطق وتخصيص العلم بازاءها غير متحقق كيف وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الإدراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرها هنا شائع ذائع واطلاقها على ملكة الإدراك لا بأس به كما قيل صناعة الكلام

(قول المحشى) ليسا من الكيف أعنى الصورة الخاصة بل هو علم حضوري ليس بحصول الصورة (قول المحشى) كما في الاستدلال فان الآلات فيه هي مقدمات الادلة

جمع غريزة وهي الطبيعة وفُسرَت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية إلا ان الاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الفرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما أشبه ذلك (وإما اضافية) عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقدرا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة

مطلق ملكة الادراك هـ الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي الطبيعة) أي الغريزة في اللغة الطبيعة أي السجية التي جبل عليها الانسان (قوله وفُسرَت الخ) أي فُسرَت الغريزة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات ما يصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة تعلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة ، والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها فملكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاء ان كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للامامة الفرق بين الغريزة والخلق انه لا مدخل للاعتياد في الغريزة وله مدخل في الخلق، فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء (قوله من غير روية) أي فكر وتأمل كن لم تحصل له ملكة الكتابة فيفكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم ضد البخل واللؤم فان كان يبذل النفس فهو شجاعة وان كان يبذل المال فهو جود وان كان يكف ضرر مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان يكف ضرر لامع القدرة عليه فهو نسيان الحق قدس سره قد اطلقوا الخ هـ هذان الاطلاقان المذكوران في شرح الاشارات للمحقق الطوسي وتتميم قبودهما مما لا يتحمله المقام (قوله كما تطلق على ما يقابل الاضافي الخ) فالخلق في هذا ما يكون

(قال السيد) جمع غريزة وهي الطبيعة وفُسرَت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية الى آخره (أقول) الظاهر ان الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأنها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة هي السجية التي جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية أولا نعم قد أطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطباع أعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولى لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه أولا وبالذات من غير ارادة

(قول المحشى) أي الغريزة في اللغة الخ إشارة الى أن الاول لغوي والثاني اصطلاحى خلافا لما فهمه السيد وقوله أي السجية أي الصفة الخلقية (قول المحشى) والخلق باعتبار كونه فعلا ولكنه يخص بما للاعتياد مدخل فيه

(قول المحشى) فاندفع الخ أي بانه معنى اصطلاحى لا لغوى

(قول المحشى) على مصدر الصفة الذاتية أي على العلة الفاعلية للصفة الذاتية أي التي لا يكون للكسب فيها مدخل الاولى أي التي تكون بلا واسطة وقوله بما يصدر عنه الحركة والسكون أي مبدأ الحركة والسكون الكائنين في الشيء الذي ذلك المبدأ حاصل فيه وقوله أولا وبالذات متعلق بقوله فيما هو فيه

(قول المحشى) من غير ارادة احتراز عن النفس وتام الكلام في شرح الاشارات للطوسي في صحيفة ثمانين وشرح

الرازي في صحيفة ١١٣

بالشمس) فانها ليست هيئة متحركة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على مايقابل الاعتباري الذي لا يتحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخشب أو الزاب للمنية والى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقتي كالكميافيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو المدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان أمثال هذه التقسيمات التي لا تنفرع على اقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلهذا در الامام عبد القاهر واحاطته بأسرار كلام الرب وخواص تراكيب البلاغ. فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق

متحققا في ذات الموصوف لا بالنظر الى غيره فيدخل الاعتباري. الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف بدون تعلقه بشيء. في الحقيقي (قوله كذلك تطلق الخ) فالحقيقي على هذا ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه عند الحكماء. بعض الاضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا يدخل شيء منها فيه عند المتكلمين. اقدم قولهم بوجودها (قوله والى كليهما الخ) أي الى كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال الخ. فانه جعل الحقيقي مقابلا للاعتباري والنسبي واورد مثالين لما على سبيل الالف والنشر الغير المرتب فالحقيقي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومنقرا في ذات الموصوف وهذا هو ما اختاره الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي أي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبة لان النسب والاضافات بأسرها لا وجود لها في الخارج عديم عطف النسبي على الاعتباري. عطفنا قريبا من العطف التفسيري انتهى. ولعله اختار ذلك لاجل ادخاله في مفهومه لفظة بين على الاعتباري والنسبي ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض) مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والانظلام

(قول المحشي) الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف كالحلول والاتصاف

(قول المحشي) بعض الاضافات فانهم لم يقولوا بوجود جميعها بل قالوا ان منها اضافات لا تتحقق لها في الخارج بل يعتبرها العقل أي يعتبرها وينزعها عن أمور موجودة في الخارج ولولا الانتزاع لم تكن تلك الاضافات موجودة بل مبدأ انتزاعها كمية الواجب وقبلية وبعديته وكالحلول والاتصاف كذا في شرح المواقف وحاشيته للمحشي

(قول المحشي) لقدم قولهم بوجودها ومعنى كونها على رأيهم ثابتة في نفس الامر لا الخارج ان مبدأ انتزاعها موجود فيه اما وجودها التفصيلي فباعتبار العقل كذا في المحشي على المواقف فالفرق بينها وبين الوهمي المحض انه لا وجود لمبدأ انتزاعه دونها أما وجودها نفسها فاعتباري فهما على حد سواء في ذلك فتدبر فقد زل فيه بعض الاقدام

(قول المحشي) فانه جعل الحقيقي مقابلا الخ أي فالواو في ونسبي بمعنى أو

(قول المحشي) قريبا من العطف التفسيري أي ليكون اكثر الاعتباري نسبيا فكأن الاعتباري نسبي تدبر

(قال السيد) بما يصدر عنه الحركة والسكون قال الشيخ في الهيات الشفاء الدلة الفاعلية الطبيعية لاتنفيذ وجودا غير

التعريك باحد انحاء التعريكات اه فانظر ما مراده قدس سره بالسكون

اللعائف المودعة فيها (وايضاً) وجه التشبيه (إما واحد وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد) إما تركيباً حقيقياً بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتبسة من أمور مختلفة أو يكون تركيباً اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزعة العقل من عدة أمور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة (حسي أو عقلي وإما متعدد) عطف على إما بمنزلة الواحد أى وجه التشبيه إما واحد أو غيره وغير الواحد إما بمنزلة الواحد وإما متعدد بأن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل بمنزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتبسة وذلك المتعدد (كذلك) أى إما حسي أو عقلي (أو مختلف) أى بمعنى حسي وبمعنى عقلي والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد أيضاً إما حسي أو عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه التشبيه

وبهذا التمثيل ظهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمى كما تناوله في الطرفين (قوله إما واحد) فى شرحه للمفتاح وجه الشبه إما أن يكون أمراً واحداً فى نفسه بأن يكون عيناً من الاعيان أو معنى من المعانى بسيطاً كان أم مركباً وإما أن يكون غير واحد بل أموراً متكثرة وهو قسمان أحدهما ان تؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتبسة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين فى تلك الحقيقة أو الهيئة لافى كل واحد من تلك الكثرة وثانيها أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على أنه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هى الاقسام الثلاثة اه فعنى كونه واحداً أن يكون متصفا بالوحدة فى نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلاً بمنزلة الواحد أن تكون الأمور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعدد أن لا يكون موصوفاً بالوحدة أصلاً هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد فى العرف واحداً بأن وضع بازائه لفظ واحد سواء كان بسيطاً لاجزائه له أو مركباً من اجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بازائه لفظ مفرد على ما فى شرح المفتاح الشريفى فان كونه واحداً ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بازائه (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) أى بعموم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقياً ولما يكون تركيبه اعتبارياً (قوله وفيه نظر ستعرفه) وجه النظر ما ذكره فى بيان المركب الحسى بقوله وبهذا يظهر أن ما ذكر فى المفتاح الخ وحاصله أن ما يكون تركيبه حقيقياً بأن يكون حقيقة ملتبسة من قبيل الواحد دون المنزل بمنزلة واحد واعلم أن عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه إما أن يكون أمراً واحداً أو غير واحد وغير الواحد إما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبسة واما أوصافاً مقصوداً من مجموعها الى هيئة واحدة أولاً يكون فى حكم الواحد انتهى وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقياً فليحمل قوله اما حقيقة ملتبسة على كونه حقيقة ملتبسة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقاً عن شرحه للمفتاح فلا يكون داخل فى الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة انها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضاً مركباً والهيئة المنتزعة صفة عارضة لهما فيجوز أن يكونا مفردين وأن يكونا مركبين فالنظر المذكور سابقاً وامله لاجل هذا استقط هنا قوله وفيه نظر ستعرفه وفيما سيأتى قوله وبهذا يظهر أن ما ذكر فى المفتاح الخ فلم

(قال السيد) لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يانفت الى تقسيمه الى آخره (أقول) أى الى المختلف لكونه داخل فى العقلي ضرورة ان المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الامعة ولا

هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لا غير) يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لا امتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني ان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلي أعم) يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء) اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر (فان قيل هو) اي وجه التشبيه (مشارك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لا مشترك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصويره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب (فلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان أفراده) اي جزئياته (مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو

يوجد في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعاليه بنى السيد حاشيته (قوله لم يلتفت الى تقسيمه) أي تقسيم المجموع المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لا غرض لنا يتعلق باجزائه فالمجموع من حيث المجموع اما حسي أو عقلي (قوله بتمامه حسيا) سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا (قوله أو متعددا مختلفا) بان يكون واحد منه حسيا والاخر عقليا (قوله ولا يجوز أن يكون الخ) اما اذا كان بتمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلا بد من انتزاع كل واحد من الطرفين وينتزع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي والعقلي فانه عقلي وان كان بعض اجزائه حسيا فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي فتدبر (قوله والعقلي) سواء كان عقليا صرفا أو بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صنفين أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله بل كل محسوس) المناسب للترقي من عدم امتناع قيام المعقول بالمحسوس ان يدعي وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية كالحشنة والجوهرية والمرضية وينترك التمرض لكون بعض اوصافه حسيا مع ان الكلية تحتاج الى التخصيص أي كل جسم محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى (قوله واعلم ان الخ) يجوز أن يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل ما ذكره السكاكي رحمه الله بقوله والتحقيق الخ الا انه أورده بطريق السؤال والجواب فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا الخ

ان التحقيق في وجه التشبيه يأتي ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما
 ترى قوله (الواحد الحسي) شروع في تعداد أمثلة الانقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد
 أو مركب أو متعدد وكل من الاولين إما حسي أو عقلي والاخير اما حسي أو عقلي أو مختلف فصار سبعة
 انقسام وكل منها فطر فاداما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس بصير ثمانية وعشرين
 لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي (كالجرة)
 من المبصرات (والخفاء) أي خفاء الصوت من المسبوبات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسبوع وكذا في
 قوله (وطيب الرائحة) من المشبوبات (ولذة الطعم) من المذوقات (واين الملمس) من الملموسات (فيما
 مر أي في تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالمنبر والريق بالخر والجلد الناعم بالحرير
 (و) الواحد (العقلي كالمرء عن الفائدة والجرأة) هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جره الرجل جرأة
 بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب
 كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها أعم (والهداية) أي الدلالة الموصلة الى
 المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء القديم النفع بدمه) فيما طرفاه معقولان فان الوجود
 والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة أو غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في
 دلائل الاعجاز من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك أو حكما من احكامه كاثباتك للرجل
 شجاعة الاسد وللمعلم حكم النور في أنك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا علمت
 للرجل القليل المعاني هو ممدوم أي هو والعدم سواء لم تثبت له شئها من شئ بل انما تنفي وجوده كما اذا
 قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكننا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود
 كالمدوم وشئ كلا شئ ووجود شبيه بالعدم فان آيت إلا ان تعمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه (والرجل
 قوله أما حسي) أي ما يدرك بالحوس أو عقلي أي ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسيا كالركب الذي بعضه
 حسي وبعضه عقلي (قوله والاخير الخ) أي المتعدد اما حسي بتمام جزئياته أو عقلي بتمام جزئياته أو مختلف بعض جزئياته
 حسي وبعضها عقلي (قوله أو عقليان) أي مدركان بالعقل سواء كان اجزأوهما عقليين أو بعضهما عقليا وبعضها حسيا (قوله
 لكن وجوب كون طرفي الحسي) بالمعنى الذي مر وهو أن يكون بتمامه حسيا واحدا أو مركبا أو متعددا او مختلفا فسقط بكل
 واحد منها ثلاثة انقسام كونها عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد أطلت بعض الناظرين
 بلا طائل (قوله بذوات الانفس) أي الانسانية (قوله كونها صادرة) إشارة الى ان الشجاعة كما تطلق على المائكة المخصوصة
 تطلق على غيرها أيضا (قوله الدلالة الموصلة) فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رحمه الله ولانه الانسب في تشبيه
 العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شئ (قوله وبهذا يسقط الخ) أي يحل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه المرء

الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (والعلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء (والعلم بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه شعوس والمشبه به مفعول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالمرء عن المائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النجوم مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونها طريقين الى الادراك ويقترب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان أيضا صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطاعا لا يكون طرفاه الحسيين ولكنه ينقسم باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة أشياء مختلفة أو الى عدة اوصاف لشيء واحد فنزع منها هيئة وتجميعها مشبها أو مشبها به أو وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى

عن الفائدة سقط كلام الشيخ لانه انما يرد اذا أريد بمثل هذا الكلام نفي الوجود وليس كذلك بل أريد اثبات المعنى الذي في العدم وهو العراء عن الفائدة للوجود فيكون تشبيها (قوله لما فيه من شائبة التركيب) لان الاضافة داخلية في المضاف وان كان المضاف اليه خارجا لانه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منزعة من أمور متعددة عد واحدا (قوله هو العقل) لان العقل آلة الادراك كما ان الملكية كذلك وأيضا العقل يطلق على الملكية المذكورة صرح به الامام الغزالي في الاحياء (قوله مطلقا) أى واحدا كان أو مركبا أو متعددا (قوله الى عدة أشياء) فيما اذا كان الطرف مركبا (قوله أو الى عدة اوصاف) فيما اذا كان الطرف مفردا (قوله وحينئذ لا يخفى الخ) جواب عن قوله ولم خص هذا التقسيم وجه الشبه الخ (قوله في هيئة

(قال السيد) قلت يجب أن يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به الى آخره (أقول) هذا كلام يحتمل لاريب فيه ويتضح منه أن معاني المصادر كالحتم والقفل والاحياء وغيرها معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع استلزام كالاتملاء والابتداء والانهاء وغير ذلك معان مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية الواقعة فيها أن تكون تمثيلية مركبة الطرفين وعصاك تطلع فيما تنقبه على ما هو تمة لهذا الكلام

الى الحق
 (كريم)
 ساع لما
 العقل
 تدبرها
 ين إلى
 كما
 ينقسم
 ينقسم
 معنى
 لم أن
 قولنا
 سانية
 احد
 شبيه
 مخفي
 أى
 ف
 قل
 قا
 فبا
 بنة
 ب
 م
 ت
 م

عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعني بمعنى أن لا يكون معنى متزما من عدة أشياء لكل منها
 دخل في تحته لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى أعني بمعنى أن يقصد
 الى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد الى اشتراك الهيئتين في هيئة تعدهما وتشملهما انما يكون اذا كان
 وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه يكون إما امرأ واحدا أو
 غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثمة واما اوصافا مقصودة من
 مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي (فيما) أى في التشبيه الذي
 طرفاه مفردان كما في قوله (أى كوجه التشبيه في قول احيحة بن جلاح او قيس بن الاسات) (وقد لاح
 في الصبح الثريا كما ترى * كمنقود ملاحية) الملاحى يضم الميم غنبا ابيض في حبه طاول وقد جاء بتشديد
 اللام كما في هذا البيت (حين نورا اى تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة واثارت اذا
 اخرجت نورها) (من الهيئة) بيان لما في كفا في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصفار
 المقادير في المرأى) وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها (على الكيفية المخصوصة)
 منضمة (الى المقدار المخصوص) والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى
 شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في رأى العين بين
 تلك الانجم وهذا الذى ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيراً للمقدار مخصوص أى مقدار
 في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص
 مجموع مقدار الثريا والمنقود اعنى ما هما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل

تعدهما وتشملهما) عموم الكللى لجزئياته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضاً
 منتزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا اي يمكن انتزاع الهيئة أيضاً منه (قوله فليتأمل) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن
 تكون الهيئتان المنتزعتان من متعددين مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه
 (قوله وبهذا يظهر الخ) أى بما ذكرنا من ان المركب سواء كان طرفاً أو وجه شبه لا يكون الا هيئة منتزعة لاحقيقة ملثمة من اجزاء
 مختلفة (قوله محل نظر الخ) لانه جعل الحقيقة الملثمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذى ذكره فيما سبق بقوله
 وفيه نظر مستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى) الكاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون
 جملة ترى . كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعاق به هذا الجار نص عليه في الرضي والمعنى الثريا الشبيهة بالمنقود
 لاح في الصبح كما تراه وجعله حالا أو صفة للثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أى كظهور المرئي المحسوس
 وخبر مبتدأ محذوف كما قبل تكلف كما لا يخفى (قوله وعبر عنه صاحب المفتاح الخ) قيل هكذا كان في نسخة الاصل

(قول الحديث) كفاي المفرد الخ أى كما ان الكاف في المفرد تكون لتشبيه الخ فقد قاس تشبيه الجمل بتشبيه المفرد

المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجمله فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئته الحاصله منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشب به هو المنتود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيداً وانه لا يقتضى التركيب (وفيما) اى والمركب الحسي في التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار كأن مشار النقع) يقال اثار الغبار اى هيجبه (فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه) اى تساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تهاوى مخذف احدى التانيين ومن جملة ما ضياع لم يؤث لكونه مستنداً الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدتها الشاعر على ما استطاع عليه فى اثناء شرحه وقوله (من الهيئته) بيان لما فى قوله كما (الحاصله من هوى) بفتح الهاء اى سقوط (اجرام مشرفة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم) فوجه التشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بأن اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر للتأيقع فى تشبيه تفرق ويتوهم انه كمقولنا كأن مشار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يتنعم من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى

فغيره رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشمرة بان السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للمقدار وليس كذلك الا ان الشارح رحمه الله تعالى كتب فى نسخة واقفة للاصل فى الحاشية كما جمع صاحب المفتاح (قوله فقد اخل بكثير من اللطائف الخ) وذلك لان صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددى واستمرار التهاوى يشعر بالساقط فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي والتصادم فيكون مشمرآ باللطائف المشار اليها بقوله وهى تعاو وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي فانه يدل على وقوع الساقط فى الزمان الماضي ولا يشعر بكونه فى جهات كثيرة فيكون مغلا بتلك اللطائف (قوله بفتح الهاء الخ) وبالضم بمعنى الصعود كذا فى الاساس وشمس العلم وفى القاموس كلاهما بمعنى السقوط أو بالضم للسقوط وبفتح الهاء للصعود (قوله فى حكم الصلة للمصدر) سواء كان لفظ مشار مصدراً أو اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولاً للمصدر لانه مفعول معه. والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كأن ، لكنه قيد له ومقارن معه فيكون فى حكم الصلة (قوله ونصب الاسياف) يعنى ان نصب الاسياف ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيهاً مستقلاً بل باعتبار انه مفعول معه. فان السيوف مصاحبة للنقع سواء

(قول الحشى) والعامل فيه معنى التشبيه فيه رد على العصام حيث ابطال كونه اسم مفعول بانه العامل ولا يعمل الا

مع الاعتماد على موصوف ولا اعتماد هنا

لكنه قيد له ومقارن معه اما على كونه اسم مفعول فظاهر واما على كونه مصدراً فتقيده باعتبار كونه قيداً للمعوله ومقارن معه لان المقارنة المعتبرة هنا للثارة لا للثارة كما يأتي بعد

(قول الحشى) فان السيوف مصاحبة للنقع اعتبر المصاحبة للنقع لان الطبيعة انما تؤخذ من مصاحبة السيوف للنقع لا للثارة

بالجملة
المشبه
فتشبه
نعم
بعض
كثير
له كما
ان
معد
ب
انا
من
ن
اح
ط
ه
ة
ا

مع كقولهم لو تركت الفأفة وفصيلتها لرضعتها الا يرى ان ليس لك ان تقول لو تركت الفأفة ولو ترك
فصيلتها فتجعل الكلام جملتين ومما يذنبه على ذلك ان قوله تهوى كواكبه جملة وقعت في ليلة فالكواكب
مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبعدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف في أثناء المجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغادها وهي تملو
وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من
جهة واحدة وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا
وحركات بسرعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وبصدم بعضها بعضها ثم ان اشكال السيوف
مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وعى قوله تهوى فان الكواكب اذا تهافتت اختلفت جهات
حركاتها وكان لها في تهافتها تدافع وتداخل ثم إنها بالتهوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي
على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافا في حكم الصلة للمصدر معناه ان ليس عطفها على مثار النعم
بل هو مما يتماق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد يضارب عمرا وبكرا ان
بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوعم (و) المركب الحسى (فيما
طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبطونة على رؤوس اجرام خضراء مستطيلة مخروطية
فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقدر وسيجي
لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسى ما) اى وجه الشبه الذى
(يجي في الهيئات التى تقع عليها الحركة) اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة
كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى . فانه
اذا كان التقدير تقع المثار يكون في المثار ضمير النعم (قوله توقع) هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح التلخيص ولما لم
يوجد استعمال التوقع في كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة أسرار البلاغة وفيها
توقع فالشيخ اما استعماله قياسا أو وجده (قوله اى يكون وجه الشبه الخ) اشار بجملة وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية
المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئى للكلى وهذا التوجيه يحتاج الظرفية ولا يدغم الاستدراك اذ يكفي ان يقال
(قال السيد) نحل نظر (اقول) لان الحقيقة المتضمنة من قبيل الواحد كالاتسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا
النظر حيث قال وفيه نظر مستغرقه

(قول المحشى) فانه اذا كان الخ اعتبر الضمير للملا يفصل بين المعمولين

والاستقامة وغيرها ويعتبر فيها التركيب (ويكون) مايجي في تلك الهيئات (على وجهين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسجرا ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد غيرها فالاول (كما في قوله) أي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز أو قول أبي النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل) من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشرار والحركة السريعة المتصلة مع تروح الاشرار واضطرابه بسبب تلك الحركة (حتى ترى الشعاع كأنه بهم بان يفسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم

ومن بدع المركب الحسي الهيئات التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجي التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشب به ووجه الشبه هيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة مخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة أي استدارة الحركة والاستقامة وغيرها من السرعة والبطء والاتصال والاقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته لانه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني أعني تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر فيها التركيب) أي تركيب تلك الهيئة، اما من الحركة وغيرها من أوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا (قوله على وجهين) أي على طريقين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين أحدهما ذوان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف (قوله غير المصنف فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول مجموع الحركة والاوصاف المفرونة بها وعلى الوجه الثاني مجموع الحركات يدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ برينة عن جميع ذلك فانها تفيد ان الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مفرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يزداد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان وجه التغير ولا للجرح والتعديل الشارة الى ان نفس التغير كاف في جرحه وان كان في نفسه متغيرا سيما اذا صارت بالتغير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة المقصودة) سواء كانت مشبهة أو مشبها بها أو وجه الشبه (قوله ان تقترن) أي تلك الهيئة (قوله ان تجرد هيئة الحركة) من وضع المقابر موضع الضمير اعتناء بشأنه (قوله من الاستدارة الخ) أي استدارة

(قول الحشي) اما من الحركة وغيرها أي اما من الوصف التي وقعت عليه الحركة كالأستدارة ونحوها وغيره أو من الحركات لان وجه الشبه الصفة التي تقع عليها الحركة لا الحركة وحدها أو مع غيرها أو يكون هنا كما قال المصنف تسامح والمراد انه يجي في الحركات الواقعة على الهيئات كما يرشد اليه قوله بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشرار والحركة السريعة المتصلة وبالجملة القول الذي نزه قوله وليس المراد الخ أقرب لعبارة المتن لولا قوله وبلاستدارة الخ فان المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع الحركة مع غيرها بهيئة أخرى كذلك تدبر

يبدو له يقال) بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجم) من الانبساط الذي بداه (الى الانقباض) حتى كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احده الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرأة اذا كانت في يد الاشئ (و) الوجه (الثاني ان تجرد) هيئة الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد في الاول من ان يقتزن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا (خركة الرحي والسهم لا تركيب فيها) لاتحادهما (بخلاف حركة المصحف في قوله) أى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) بمحذف الهمزة أى قارىء (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة اخرى فان فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك في الحالتين أعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يميز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم أشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض * حفت بسرو كالحقان تلحفت * خضر الحرير على قوام مستدل * فكأنها والريح جاء يميلها * تبني التماق ثم يمنمها الخجل * (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله) أى كوجه الشبه الذي في قول أبي الطيب في صفة كلب يقمى (أى يجلس ذلك الكلب على أيتيه (جلوس البدوى المصطفى) بأربع مجذولة لم تجدل * أى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المقتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو (منه) أى من الكلب (في انعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الانحاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار وموقدة على الارض

الجسم واشراقه (قوله والمعنى) أى بحسب أصل الالفة (قوله فن الشمس الخ) تعاليل لما استفاد من الكلام السابق أى الهيئة حاصلة في الطرفين (قوله ليتحقق التركيب) تماق بلا بد (قوله فينطبق انطباقا) الغاء لتعاليل التشبيه المستفاد من كأن أو اعتراضية لبيان وجه الشبه (قوله في كل حالة أى جهة) إن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط ففي كل حالة حركة الى جهة وإن اعتبر حركته في الحالتين الى اليمين والشمال ففي كل حالة الى جهتين وإن اعتبر مع ذلك من العلو الى السفلى وبالعكس ففي كل حالة الى ثلاث جهات (قوله يميز ويندر) ائمة حركته الى الجهات وندرتها (قوله اكثر) أى أكثر ندرة وعزلة لأن التركيب في الامور المتباعدة اندر (قوله على قوام معتدل) بفتح الدال وهو مصدر ميمى وصف القوام به على المبالغة لا بكسر الدال لانه لا تصح القافية بمجمل فانه بفتح الجيم الا ان يكتب في القافية بمجرد الاتفاق في الروى بدون حركة ما قبله (قوله من جدل الله) أى مجذولة مأخوذة من جدل

ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب * كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى
توديع صرتمول * او قائم من نعام فيه لوثته * مواصل لمنطيه من الكسل * شبهه بالمتعطى المواصل
تقطيعه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل
بخلاف تشبيهه بالمتعطى فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه أمرا اجاليا (والمركب
العقل) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى * مثل
الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر
عقل منزه من عدة أمور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا
هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه (واعلم انه قد ينزع من
متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة) يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء
من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق ففي الاساس ابرقت لي فلانة اذا انحسرت لك
وتعرضت فالمنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم أي تعرضت لهم خذف الجار واوصل الفعل (فلما رأوها أقشمت
وتجلت) أي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب
انتزاعه من الجميع) أي جميع البيت (فان المراد التشبيه) أي تشبيه الحالة المذكورة في الايات السابقة
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقا وانكشافها (باتصال) أي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه
التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال (ابتداء مطامع بانتهاء مؤيس) لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر
الى الشيء الشديد الحاجة اليه اشارة وجوده ثم ينوته ويبقى تحسره وزيادة ترج فالباء في قوله باتصال ليست

المسند الى الله تعالى ومعناه احكم فلذا فسرهم بحكمة الخالق لان جدل المسند الى الانسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ
منه معناه المقتول ثم ان استعماله في احكام الخالق اما مجاز لان القتل يستلزم الاحكام عادة واما لغة طارئة (قوله ومن لطائف
ذلك الخ) أي ما وقع التركيب في هيئة السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه في
موقعه بهيئة القائم من النعاس المتعطى المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه والتعرض للنعاس واللوثة والكسل لتفصيل
تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشبه
في هذا التشبيه ليس بمركب حسي لان اللوثة والكسل عقليان والمركب من الحسي والعقلي عقلي ولذلك قل بعض الناظرين
قوله ذلك اشارة الى مناطق المركب (قوله مثل الذين حملوا التوراة) علموها وكانوا يعمل بها ثم لم يعملوها لم يعملوها ولم
ينفعوا بها (كمثل الحمار يحمل اسفارا) حال وانما في معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد من الحمار معينا (قوله وهو الكتاب)
وفي القاموس الكتاب الكبير وجزء من أجزاء التوراة (قوله وكذا في جانب المشبه الا ان الجهل في جانبه تنزيه قائلهم

هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحداً لان الاختصار على أحد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم فلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلاً بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالآخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهاً له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يصفو ثم يكدر لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين أحدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون هذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في

لأنهم يعملوا بها فكانهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه التشبيه حيث قال وجه الشبه حرمان الانتفاع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضي الخ) لا يخفى انه لا ورود له لان ما تقدم انه اذا كان وجه الشبه مركباً من متعدد قد يقع الخطأ فيه بان انتزع من أقل مما يجب الانتفاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه ففي قولنا زيد يصفو ويكدر وجه الشبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في حالتي الافراد والاجتماع (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون الغرض فيها الاجتماع (قوله من قبيل الاستعارة بالكناية) والقول بان الاستعارة بالكناية تتضمن التشبيه لا ينفع في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم أن يكون تشبيهاً واحداً والتشبيهات الضمنية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة (قوله في افادة ما كان يفيد الخ) وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي

(قال السيد) ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية (أقول) حيث شبه زيد في زمان انبساطه بالماء الصافي واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجمل استعارة تبعية ويكون المقصود حينئذ تشبيه انبساطه بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصود بخلاف ما اذا جمل استعارة بالكناية فان المقصود حينئذ تشبيهه بالماء فان لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعاً لا مقصوداً وسبجى الكلام في هذا المعنى في مباحث رد التبعية الى المكنى عنها كما زعمه السكاكي

الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف (والمتمدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى
 و) المتمدد (العقلي كحدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد) اى نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفاداً
 من الغراب (في تشبيه طائر بالغراب و) المتمدد (المختلف) الذى بعينه حسي وبعبارة عقل (كحسن الطلعة)
 الذى هو حسي (ونباهة الشأن) اى شرفه واشتهاره الذى هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه)
 الضمير للشأن (قد ينتزع) وجه (الشبه) اى التماثل يقال بينهما شبه بالتجريب اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه
 بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين
 فيه) اى في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) اى اتيان

في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تغيراً في افادة التشبيه بل فيما افاده واو العطف (قوله قد ينتزع الشبه) اى التماثل
 اى الاشتراك في صفة (قوله من نفس التضاد) اى من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم ينزل التضاد الخ)
 لاختفاء في أن الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل
 فاني شرحة المفتاح اى بعد انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بمضادة الآخر أو تضادها أو شبه
 التضاد منزلة التناسب محل بحث وكذا ما قاله السيد في حواشي شرح المفتاح من أن كلمة ثم للتأخر في الرتبة لان الانتزاع
 موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة
 ثانية لتعليل الانتزاع يعنى ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقاً ثم ينزل التضاد منزلة
 التناسب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقى والتنزيل ادعائي محض في الرضى
 ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى ﴿فالتى الاسباب وجعل الليل سكناً﴾

(قول المحشى) اى الاشتراك في وصف ابقى المن على ظاهره على خلاف رأى الشارح بذلك على ذلك قوله بعد
 اذ هو اى الانتزاع بادعاء ان أحدهما عين الآخر فالمنتزع هو الاشتراك اى ينتزع تماثل الشيين من نفس تضادها لانها
 اشتركا في التضاد المنزل منزلة التناسب بسبب هذا الاشتراك فيه فيحصل بينهما تماثل فوجه الشبه هو ما تماثلا فيه وهو التضاد
 المنزل منزلة التناسب فظهر معنى انتزاع الشبه اى التماثل من نفس التضاد لكن كلامه الانى يفيد خلاف ذلك وان المنتزع
 وجه الشبه وهو التضاد المنزل فيحصل ما هنا على بيان ظاهر العبارة وقوله اذ هو بادعاء على ان المعنى ان انتزاع وجه الشبه
 من التضاد أن يجعل وجه الشبه ما هو ضد وصف المشبه كالخراة كما سيذكره الشارح فتقوله بعد التنزيل اى تنزيل التضاد
 منزلة التناسب لينزل الضد منزلة الضد وقوله فيحصل بينهما تماثل اى في الوصف المنزل ضده منزله

(قول المحشى) اى من غير ملاحظة امراخ اى عند هو المراد لانه من غير تنزيل ثم ينزل بل التنزيل سابق كاسياني

(قول المحشى) اذ هو بادعاء الخ اى الانتزاع يحصل بادعاء ان أحدهما عين الآخر اى يحقق بهذه الدعوى فان

تعقل التشابه بينهما انما هو بعد تناسبهما في شئ ولو ادعاء

(قول المحشى) لان الانتزاع الخ تعليل ليكون ما قاله السيد محل بحث

بما فيه ملاحظة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مابح (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما اشبه بالأسد والبخيل هو حاتم) كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والافتهم كما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في خوى الكلام الى قصة او مثل أو شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجي في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماني * اتاني من ابى انس وعيد * فسل بغيره الضحك جسمي * ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لا لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والأسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد أي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحظة والتهكم في شئ. حينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو أسد والبخيل هو حاتم وارادنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد أو في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو أسد في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة والجود وهو الجبن والبخيل لكن نزله منزلة الجراة والجود بواسطة التمليح أو التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجمل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح أو التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) أي اداة التشبيه (الكاف وكان) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا أسدا أو لاشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان

على قراءة عاصم وقال تعالى (صافات) ويقبضن أي يصغفن ويقبضن والمراد بالتضاد التنافي مطلقا (قوله وظرافة) الظرافة بالظاء المعجمة، الكياسة ظرف كبرم ظرفا وظرافة كذا في القاموس (قوله فان كان الغرض الخ) هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام المرزوقي يدل على اجتماعهما فيجمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التمليح المجرد والتهكم المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون الآخر في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكلمة أوفي المن لمع الخلو (قال الامام المرزوقي الخ) تأييد لتكون تفسير التمليح بما في شرح المفتاح غلطا حيث قول المرزوقي قصد بها الهزء والتمليح وليس فيها اشارة الى قصة أو مثل أو شعر واشارة الى جواز اجتماعهما (قوله كأن التشبيه الخ) أي الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر الخ.

(قول الشارح) لاشتراكهما في الضدية تعليل لكون التنازل للتمليح أو التهكم اذ لو اشتركا في غيرها لم يكن تمايزا ولا تمكينا قال العصام والتمليح هو افادة كمال بخله في صورة كمال كرمه والتهكم هو انه بالغ في كمال بخله مع اراءة انه بالغ في كرمه (قول الشارح) أو كزيد الاسد أي على التشبيه المقلوب أو بعد الكاف قول معذوف أي أو كقولنا زيد الاسد على التشبيه البالغ (قول المعنى) الكياسة أي الخدق

الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل إنه للتشبيه مطلقاً ومثل هذا على حذف الموصوف
 أي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير
 يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق أنه قد يستعمل عند الظن بثبوت
 الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيدا أخوك وكأنه فعل كذا وهذا
 كثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
 معناها (والاصل في نحو الكاف) أي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه
 بخلاف نحو كان وتمائل وتشابه (أن يليه المشبه به) إما لفظاً كقولنا زيد كالأسد أو كولد الأسد وقوله تعالى
 مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً * فإن المشبه به هو مثل المستوقد أي حاله وقصته العجيبة الشأن وأما تقديره كقوله
 تعالى * أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق * الآية

نكتة لوقوع الاستعمال فلا يرد أن الجامد أيضاً قد يكون متحد بالاسم وأنه كالأشبه الذي بنفسه لا يشك في ثبوته له وان
 كفي التباير الاعتباري في ثبوته له فليكن في التشبيه أيضاً (قوله نحو كأنك قلت الخ) فإن الأصل كأنك رجل قال حذف
 الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه قلب الضمير الغائب بالمخاطب وكذا في كأني قلت (قوله نحو كأن
 زيدا أخوك) ، يمكن أن يقال إنه في معنى المشتق أي متولد من ماء أيك (قوله أي في الكاف ونحوها) لأنه إذا كان
 الأصل في نحو الكاف ذلك ففي الكاف أولى وليس ذلك بطريق الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل . لأنه لا يدخل
 فيه نحو كالأبخي (قوله مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) أي حال المنافقين وقصتهم العجيبة المذكورة فيما سبق كمثل الذي

أي كحال الفوج الذي استوقد ناراً عظيمة أي طلب وقودها وهو ارتفاع سعاؤها وارتفاع هبها فلما أضاءت النار ما تحول
 المستوقد من الأماكن والأشياء أو أضاءت تلك الأماكن والأشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين أي أخذ نورهم وامسكه
 ومضى به معه وما يمسكه الله فلا يرسله فهذا يبلغ من أن يقال اذهب وانما وجد الضمير في استوقد وحوله وجمع في قوله
 بنورهم وما بعده نظراً إلى جانب اللفظ والمعنى (قوله كقوله تعالى أو كصيب الخ) العطف بأوتبيه على أن كل واحدة
 من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم قد أصبت وإن جمعت بينهما فقد
 بالغت في توضيح ما قصدت والعيب فيمل من صاب يصوب أي تزن يطاق على المطر والسماء أيضاً، فإن أريد به السحاب
 ففيه ظلمة مضمومة وتطبيقاته منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تكافئه

(قول المحشي) نكتة لوقوع الاستعمال أي يكفي وجودها في صورة وليست علة حتى يلزم اطرادها

(قول المحشي) يمكن أن يقال الخ أي فيكون الحق مع الزجاج

(قول المحشي) فإنه لا يدخل فيه نحو لأن معنى مثلك لا يبخل على طريق الكناية أنت لا تبخل فلو كان ما هنا كناية

كان معناه والاصل في الكاف ولا يدخل نحو فهو من باب النحوى (قول المحشي) فإن أريد به السحاب الخ والمراد
 بالسماء على كل الأفق أي نواحي السماء فالتعريف الاستغراق كذا في حاشيته للقاضي

(قال المحشي) مضمومة بضم السين وسكون الحاء المهملتين أي لونه الأسود وتطبيقه أي جملة طبقات بعضها فوق

وف
مير
ت
مذا
ي
به
لى
له

فان التقدير او كئل ذوى صيب حذف ذوى لدلالة قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق عليه
لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة أعنى عطفه على قوله كئل الذى استوقد
ناراً فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لان المقدر فى حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى المشبه به
الكاف لما ذكر فى الكشف والايضاح فيما لا يلى المشبه به الكاف كقوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كماء
انزلناه * اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر لتحل لتقديره فعمادنا انه اذا كان المشبه به مفردا
مقدراً فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الايضاح بان قوله تعالى * يا أيها
الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من أنصارى الى الله * ليس من قبيل ما لا يلى
المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى عليه الصلاة والسلام من أنصارى
الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم أنيك خفوق النجم أى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون
الحواريين أنصاراً مقدر بعد الكاف كئل ذوى صيب حذف لدلالة ما أقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس
المراد تشبيه كون المؤمنين أنصاراً بقول عيسى عليه السلام للحواريين من أنصارى الى الله قال صاحب المفتاح
أوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصار الله وبين قول عيسى للحواريين من أنصارى الى الله وانما المراد
كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله أوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد

وأنساجه بتتابع القطر وظلمة الظلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا فى اعلاه ومصبه ملتبيين به فى الجلالة
هما فيه أيضاً ويجهلون استئناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة بخلو
عنها ذكر الانامل ومن الصواعق متاعى يجعلون على معنى ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة. قصفة رعد تنقض
مما شقة نار ولا تخر بشي. الا أهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له للجعل (قوله من قبيل ما ولى الخ) دون
من قبيل ما يلى المشبه به (قوله تعالى كونوا أنصار الله) من اضافة الفاعل الى المفعول اقراءة الحجازيين وابى عمرو بالتثنية
بعض وقوله متطمة بهم ظلمة الليل فتكون الظلمات ثلاثاً وقبله واضح لان الرعد قيل صوت اصطكاكه أو صرت ملك
يسوقه والبرق لمعانه هو أو اجنحة الملك وقوله ومصبه أى ما ينصب فيه

(قول الشارح) فان التقدير او كئل الخ فى البياضوى ان كصيب عطف على الموصول بتقدير المضاف اعنى ذوى
فيكون الكاف فى كصيب زائدة ولا حاجة لتقدير مثل وحينئذ لا يكون الكلام فيه وهو ما ولى المشبه به الكاف اذ هى
زائدة والتشبيه انما هو فى الاول فقط وعلى كلام الشارح يكون عطفاً على قوله أو كئل وزيادة الحرف أهون من تقدير
الاسم وتام الكلام فى حاشية القاضى

(قول الشارح) ولا بمفرد آخر سواء دل على مركب كلفظ المثل أولاً

(قول الشارح) اذ لا يخفى الخ توجيه لدلالة ما أقيم مقامه عليه

(قول الدمشى) قد رعد بالعاث والصاد والفاء شدة الصوت فالمنى شدة صوت الرعد

أن الأول مشبه والثاني مشبه به فجزم ، بأن العوَاب المؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين انصاراً بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بأن الآية حينئذ ، لا تكون نظيراً لقوله أو كصيب وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له ، وهذا غلط منه لأن مراد هذا القائل أنه أوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع أن المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام كما هو صريح ، في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف إليه كما في قوله تعالى * أو كصيب من السماء * بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو أن معنى كلامه أوقع التشبيه أى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على أن اللام للمهديين أى دأثر بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمناً ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح يعنى أن المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمناً ويحتمل أن يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الأول لا الثاني إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله أوقع التشبيه بين كون الحواريين ، هم المؤمنون لأنهم حواريو محمد عليه الصلاة والسلام إذ حوارى الرجل صفيه وخلصانه والله أعلم (وقد يليه غيره) أى قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك إذا كان المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وإنما قلنا ذلك احترازاً عن نحو قوله تعالى * مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا * فإن المشبه به مركب ولكنه غير مفرد يلي الكاف وهو المثل أعنى الحال والقصة المعجبية الشأن نحو * واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط

واللام والاضافة في من انصارى الى الله من اضافة احد المتشاركين الى الآخر لا بينهما من الاختصاص أى من جنس متوجها الى نصرته الله ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول (قوله بأن العوَاب المؤمنين) أى في عبارة المفتاح (قوله لا تكون نظيراً الخ) مع أنه قال في المفتاح ونظيره أى نظير كصيب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا انصار الله الآية (قوله وهذا غلط منه) أى هذا الرد غلط من الشارح العلامة (قوله في الكتاب) أى في المفتاح (قوله محذوف) وهو كون الحواريين انصار الله (قوله أي دأثر الخ) فالظرف انتهى ليس متعلقاً بالتشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك البعض بل متعلق بالدوران فيكون كلامه مدخولاً بين مشبهها به والمشبه ما دل عليه لام المهدى قل السيد في شرحه المفتاح إنما يصح الدوران لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صفة في الجملة وليس الأمر كذلك (قوله ويستلزمه) عطف تفسيري لقوله يفهم ضمناً (قوله هم المؤمنون) يؤيده أنه وقع في بعض نسخ المفتاح المؤمنين بدل الحواريين كذا

(قول الشارح) لا تكون نظيراً الخ لعدم تقدير المشبه به بناء على ظاهر كلام ذلك البعض

(قول الشارح) والقصة المعجبية الشأن استعمال لفظ المثل في ذلك على سبيل الاستمارة وأصله للقول السائر المثل

به نبات الارض فاصبح هشيما تذروح الرياح * اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل
تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والقناء بحال النبات الحاصل من الماء
يكون اخضر ناضراً شديداً الخضرة ثم ييبس فتطير الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا أيضاً مضاف
محدوف اى كئيل ماء فيكون المشبه به بلى الكاف تقديره كما في قوله تعالى * او كصيب قلت هذا تقدير
لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يرجع عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجمعون اصابعهم في آذانهم
لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشف لولا طاب هذه الضمائر مرجعاً لكنك مستغنيا عن تقدير كئيل
ذوى صيب لانى اراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأدى به التشبيه ام لا الا يرى الى
قوله انما مثل الحياة الدنيا الآتية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل
لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد * وما الناس الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلانفع * لم
يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم
عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج
الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم
تقدير مثل والافتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل بمجموع القصة المذكورة

في شرح المفتاح الشريفي (قوله قلت هذا تقدير الخ) أي تقدير كئيل ماء لا حاجة اليه لان المراعى في التمثيل الكيفية
المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه بمفرد يتأدى التشبيه به أولاً بخلاف قوله او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا يخفى
ان دليلاً لا يثبت الاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولا تعرض له في السؤال أصلاً فان ضم اليه ما يستفاد من
قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت الاحتياج الى تقدير ذوى فاتمخ باب التقدير فتدبرنا لفظ مثل أيضاً للملازمة المعطوف
عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كئيل ماء ليلام المشبه فلا فرق بين كاء وكصيب ، فالجواب الحق ان يقال
لا يمكن تقدير المثل في كاء لان اللفظ المثل انما يدخل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح أن يقال شبه حالهم
بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال النبات لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله قال صاحب الكشف الخ)
تأييد لقوله هذا تقدير لا حاجة اليه وعبرة الكشف فان قلت الذي كنت تقدره في المفرد من التشبيه من حذف المضاف
وهو قولك أو كئيل ذوى صيب هل تقدر مثله في المركب منه قلت لولا طاب هذه الضمائر الى آخر كلامه (قوله فان قيل الخ)
منع الملازمة المستفادة من قوله لولا طاب هذه الضمائر مرجعاً لكنك مستغنياً عما أن تعمله واراداً أيضاً على قوله بخلاف
قوله او كصيب فان الضمائر الخ (قوله لا يقال الخ) لا وجه لهذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لانى في التمثيل اراعى

مضره بمورده ولا يضرب الا ما فيه غرابة كذا في القاضي

(قول المحشى) فالجواب الحق الخ أى بعد ضم ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ

(قول المحشى) على ما هو العمدة وهو صاحب تلك الحال

كما في قوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كماء * بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوفد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير وله كماء أنزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سهوا بيئا (وقد يذكر فعل نبى عنه) اى عن التشبيه (كما في علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (و) كما (في حسبت) او خلت زيدا اسدا (ان بعد التشبيه) ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانا يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبىء عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب

الكيفية المنزعة سواء ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحمل على انه تذكير لما سبق وتقرير له (قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما أولا فلما في معنى التليب في بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تعاقبه ما يمكن ليقول مخالفة الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الى تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه يفيد اولوية تقديره واما ثالثا فلانه اعتراف بقصور جواب الكشف اذلا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى أسلا وعندى أن سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه ليس في الكلام تقدير مثل بناء على ان قوله أو كصيب عطف على الذى استوفد كما نص عليه القاضى في تفسيره والكاف زائدة ، كما في قوله مثل كصيف نص عليه الرضى ، فيكون التقدير بعد اعتبار اللطف وزيادة الكاف أو كمثل ذوى صيب فالسؤال ليس الا عن تقدير ذوى ولذا قال من حذف المضاف بصيغة الافراد فيطابق الجواب بلارية ولا يرد قوله فان قيل هب الخ وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضى (قوله واشد ملائمة الخ) لان الكاف في كمثل دخل على المشبه به فالمناسب أن يكون فيه كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سهوا بيئا) لوجهين القول بالتقدير وجعله مما لا يلى الكاف المشبه به (قوله اصوب) انما قال ذلك لانه يمكن حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التسامح

(قول المحشى) بقصور جواب الكشف أى عن سؤاله الذى نقله المحشى قبل بقوله فان قلت الذى كنت الخ لان السؤال عن تقدير كمثل ذوى صيب والجواب انما يفيد تقدير ذوى فقط

(قول المحشى) كما في قوله مثل كصيف فان من واقع زيادة الكاف دخول مثل عليه كلالية والشاهد الذى ذكره (قول المحشى) فيكون التقدير بعد اعتبار اللطف الخ أى فلم يتعرض صاحب الكشف في السؤال لتقدير لفظ المثل أيضاً بل انما اعتبره في عطف قوله كصيب على الذى استوفد

(قول المحشى) فيطابق الجواب بلارية فلا يرد انه تعرض في السؤال لتقدير المضافين أعنى مثل ذوى وفي الجواب اكتفى على بيان تقدير لفظ ذوى وما درج عليه الشارح من تقدير المضافين مختار صاحب المفتاح وقد رجح القاضى مختار الكشف بناء على ما فهمه المحشى بان زيادة الحرف أهون من تقدير الاسم سببا اذا رجحه قرب المعطوف عليه

(والغرض منه) أي من التشبيه (في الأغلب يعود إلى المشبه وهو) أي الغرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) يعني بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه وبدعي استناعه (كما في قوله) أي قول أبي الطيب (فإن تفق الانام وانت منهم * فإن المسك بمض دم الغزال) فإنه أراد أن يقول إن المدح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابة بل صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد أن يتناهى بعض أحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم أنه لا يمد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فإن قلت إن التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمناً وإن لم يدل عليه صريحاً لأن المعنى أن تفق الانام مع أنك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لأن المسك بمض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يمد منها خال ذلك تشبيه بحال المسك وليس مثل هذا تشبيهها ضمناً أو تشبيهها ممكنياً عنه (أو حاله) عطف على إمكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد) إذا علم لون المشبه به دون المشبه والالام يكن لبيان الحال لأنها مبينة (أو مقدارها) أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أي تشبيه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) أي في شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع معطوف على بيان إمكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فأنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم

حيث جعل المنبيء عن حاله متبناً عنه (قوله والغرض الخ) قدم الغرض على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائداً إلى المشبه الذي هو كالمقيس وكذلك كان عوده إليه أغلب كذا في شرح المفتاح الشريفي والظاهر أن يقال إن المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الغرض منه عائداً إليه (قوله بيان إمكانه) أي إمكانه الوقوعي (قوله وبدعي امتناعه) أي امتناعه الوقوعي (قوله بل صار أصلاً برأسه) أي كأنه أصل برأسه يدل عليه قوله كأنه ليس منها فلذا قل كالممتنع والا فيكونه أصلاً برأسه ممتنع (قوله فلا استبعاد الخ) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت معذوف أقيم مقامه (قوله مرفوع) أي ليس مجروراً معطوفاً على إمكانه إذ لا معنى لبيان تقريره (قوله من لا يحصل الخ) أي لا يبق لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أي بقي منه وحصلت منه على شيء ونص الكرام لخصات بعدهم على ناس لئلا انتهى وقيل إن جملة ملحقة بالافعال الداخلة قوله على طائل خبره أي لا يكون من سعيه على طائل وإن لم يحصل فهو حال (قوله لأن الف الفكر بالحسيات الخ) أشار بذلك إلى أن التشبيه للتقرير أصله أن يكون تشبيهه بالحمسوس وبالمعقول يكون

(قول المحشي) والظاهر الخ لبعده التشبيه عن القياس

منه بالمعليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالعاول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كأنه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله * ويوم كغلل الرشح قصر طوله، دم الزق عنا واصطكاك المزاهر * وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كقصر ما يتصور وكما مع البصر وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم أيام كإياهم القطا وقول الشاعر * ظللنا عند باب أبي نعيم * بيوم مثل سائمة الذباب * وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاربعية ما يصادف من انشاد قوله * اذا هم التي بين عينيه عزمه * ونكب عن ذكر الموافب جانباً (وهذه) الاغراض (الاربعية) تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به أشهر) أي وان يكون المشبه به وجه الشبه اشهر واعرف ظاهراً هذه العبارة ان كلا من الاربعية يقتضي ذلك ، وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه أشهر ، ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلاً على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي

بتزليل المقول منزلة المحسوس (قوله لتقدم الحسيات) أي في الحصول ولذا قيل من فقد حساً فقد فقد علماً (قوله ويوم كغلل الرشح) أي في وقت الغلوع والغروب قصر طوله أي قصر طول ذلك اليوم دم الزق أي شرب الخمر صادراً عنه فان السرور والنشاط يوجب القصر (قوله أي وان يكون المشبه به الخ) اشارة الى ان قوله هو به معطوف على وجه الشبه واشهر على اتم والضمير المرفوع راجع الى المشبه به ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود ان هذه الاغراض تقتضي الامرين لانها تقتضي الانمية في حال كونه اشهر والمراد الانمية والاشهرية عند مخاطب بالتشبيه وفي عطفت اعرفت على أشهر اشارة الى ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف أشد معرفة كما في شرحه للمفتاح أي ان كان المشبه معروفاً بوجه الشبه لا بد وان يكون المشبه به اشد معرفة منه (قوله وليس الامر كذلك) ، فالمراد أن مجموع الاغراض يقتضي مجموع الامرين وان اختص البعض ببعض الاغراض (قوله ليصح قياس المشبه عليه) هذا لادخله في التعليل وانما ذكره تمهيداً لقوله وجعله دليلاً على امكانه فان جملة دليلاً عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان المشبه به اعرف بوجه الشبه من المشبه كان جملة مثله في وجه الشبه دليلاً على امكان وجود المشبه لكونه مشاركاً فيه للامر موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الخفاء لم يكن التشبيه به منزلاً لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه الخ)

(قول الشارح) ظللنا عند باب الخ ، مقصوده ان يشير الى طيب ايامه عند ايام السرور تصرف بالقصر بخلاف ايام الحزن

(قول الشارح) لكنه لا يقتضي الخ لكن بمعنى الواو اذ لا وجه للاستدراك بعد القصر السابق

(قال السيد) واصطكاك المزاهر (أقول) المزعر العود الذي يضرب به

(قال السيد) من الاربعية (أقول) لاريح الواسع الخالق يقال اخذته الاربعية اذا ارتاح للندى والارتياح النشاط

(قال السيد) ظاهر هذه العبارة (أقول) أي ظاهره يقتضي ذلك لكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع

على التفصيل المذكور في الشرح (قول المحشي) فالمراد ان مجموع الاغراض الخ بان يكون كل منها له اقتضاء للبعض

أو للكل بخلاف ما أورده الشارح بقوله فان قلت الخ

الا كون المشبه بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليعتبر مقدار على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك فلنا لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة النابي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجذور والساحة الجامدة المنقورة ليست في الساحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به أندر واخفى كان التشبيه بأدنية هذه الاغراض او في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بمجهة التشبيه من المشبه واخص بها واغوى سلا ماعها والام

اذلا دخل الاتمية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) أى من غير التغات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار المشبه به) اما حقيقة او ادعاء (قوله ادخل في السلامة) أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت كانت التشبيه الذى لبيان المقدار ادخل في القبول ، فلا يرد ان التأييد مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القبول يدل على ان التشبيه الذى فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول أيضا (قوله بل كلما كان الخ) اضطراب عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندي الخ لبيان ان شيئين من الثلاثة لا يقتضي الاشهرية فان قوله لصحة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء الاتمية (قوله كان التشبيه الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتشويه فلان حسن المالم يشتر وقبح المالم يشتر اكثر تأثيرا لغرائبهما بخلاف المألوف والناظرين جعلوه اضطرابا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكافؤ الجمية الاغراض بما تجبه الاسماع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجمال فيه ، وعدم ظهور مطابقته للتفصيل الذى ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل للدعي (قوله اعرف بمجهة التشبيه الخ) أى أشد معرفة واختصاصا ، والتصاقا بها بالقياس الى المشبه عند المخاطب كذا في شرحه

(قول الشارح) بل كلما الخ اضطراب عن عدم اقتضاء الاتمية والاشهرية في الثلاثة الصادق باقتضاء المساواة في ذلك الى اقتضاء عدم المساواة أيضا وأما ما كتبه المحشي هنا فغير ظاهر الا ان يكون في نسخه اقتضار اولا على الاتمية (قول المحشي) فلا يرد ان التأييد مخالف الخ تفريع على قوله أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت ونحصل الدفع ان معنى كلام الشارح انه متى كان ادخل في السلامة بان لا يكون قابلا للتفاوت كان ادخل في القبول ومفهوما انه اذا لم يكن ادخل في السلامة في نفسه بان كان قابلا للتفاوت امكن لم يقع فيه تفاوت بالفعل كان مقبولا فقط وليس مفهوما انه اذا وقع فيه تفاوت بالفعل يكون مقبولا حتى يرد هذا البراد فالادخل في السلامة في نفسه هو ما ذكرنا لادخل فيها لاني نفسه هو ما كان قابلا لكن لم يقع فيه تفاوت

(قول المحشي) وعدم ظهور مطابقته للتفصيل سيأتى بيانه في الشارح

(قول المحشي) والتصاقا بتفسير للاختصاص اذ هو بمعناد الحق لا يتفاوت وترك من عبارة شرح المفتاح واغوى حالام

يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الا بلغ أو في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد يجر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه أو للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن إما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون أعرف وأخص

المفتاح (قوله لبيان مقدار المشبه) أى مقدار حاله وكذا لبيان حاله ، تركه لقربه من بيان المقدار وقد ذكره ، في المفصل (قوله ولا لزيادة تقريره) ، أى تقريره الذى هو زائد في نفسه (قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول) أى انه اذا لم يكن أعرف وأقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذى يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الا بلغ للشيء بما يساويه في التقرير والتحقيق وهو ممتنع قطعاً وان كان أضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف أولى (قوله الى الواقع) متعلق بقوله نقلا وليستطرف تعليل لنقل الامتناع واصيرورته تعليل للمغال (قوله أو الوجه الآخر) عطف على قوله لامتناع أى نقلا للوجه الآخر (قوله أو عند حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشبه به معا كما يدل عليه قوله ولكنه يندر حضورها عند حضور المشبه ، فيستطرف لمشاهدة اعتناق الخ (قوله

(قال السيد) نقلا لامتناع وقوع المشبه به (أقول) منصوب على انه مفعول له للابراز المقدار أى ولا لابرازه في معرض الاستطراف للنقل

(قال السيد) أو للوجه الآخر (أقول) عطف على قوله لامتناع ولهذا قل أى نقلا لندرة حضور المشبه به (قال السيد) وعلى هذا (أقول) أى اذا فسر قوله لمثل ما ذكر بما فسرته العلامة كان تعليل لنقل ندرة حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه به وجبئذ تبقى دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون أعرف وأخص وأقوى في صورة الاستطراف خالية عن التعليل فالأولى ان يفسر بما ذكره من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليل عدم صحة ذكره في صورة الاستطراف لان هذا النسب بسباق كلامه حيث عال سابقا عدم صحة ذكره لبيان المقدار أو الامكان أو الحال أو زيادة التقرير أو التزيين أو التشويه بقوله لامتناع تعريف المجهول الى آخره (قول الشارح) لامتناع تعريف المجهول بالمجهول هذا ان كان مساويا فان كان اخفى فهو بالامتناع احرى ويمكن ادخله في عبارته (قول المحشى) تركه الخ رد لما اعترض به الشارح في شرح المفتاح على صاحب المفتاح حيث قال انه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قائما عنه اذ لا يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض المذكورة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا

(قول المحشى) في المفصل أى تفصيل هذا المجلد

(قول المحشى) أى تقريره الذى هو زائد انما قال ذلك لان الكلام في تقريره لاني زيادته

(قول المحشى) في القدر الذى يقصد تعريفه والا فاصل المعرفة بوجود

وأقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه مثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا

وعلى هذا) أى على تفسير لمثل ما ذكر باليستطرف الخ (قوله خاليا عن التعاليل) على أنه لا ينبغي أن في التعبير عن استطراف النذرة بمثل ما ذكر عقيب كون قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة كذا في شرحه المفتاح ويمكن أن يقال، ان لفظ مثل مقم، كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) أى من امتناع تعريف الخ

(قول الشارح) اما مطلقا كما في نقل ندرة الحضور في الذهن من البحر المذكور الى ذلك النعم ليستطراف استطراف

الزوائد أو عند حضور المشبه كما سيأتي في قوله كأنها فوق قامات ضمن بها أوائل الأراج

(قول الشارح) نقلا علة لقوله تشبيه غم الخ كذا في شرحي المنتاح لكن يلزم ان نقل فقرة حضور المشبه به

عند حضور المشبه الى المشبه يكون آلة تشبيه الفهم المذكور بالبحر الموصوف وائس كذلك لان المشبه به نادر الحضور

مما قلنا وانما يكون علة لتشبيه البنفسج بأوائل النار في اطراف كبريت فبنفي ان يجعل علة الابرار في معرض الاستطراف

مطلقا فانه يكون اقل الامتناع أو يقل ندرة الحضور اما مطلقا أو عند حضور المشبه وامل ماذكرنا هو الحامل للبيد على

ما ذكره في حاشية هذا الكتاب مخالفًا لشرحه المفتاح بناءً على تفسير الوجه الآخر لقلا عن العلامة بنقل ندرة حضور المشبه

به. اما ما تانا أو عند حضور المشبه فلو كان حينئذ آلة للتشبيه لزم المخدور السابق بخلاف جملة آلة الإبراز وأما في شرحه

به اما مطاها او غزل حضور المشبه فلو كان جينده المشبه بالمرور
قدس سره المفتاح ففسر الوجه الاخر بندرة حضور المشبه به في الدهن مطاها ومثله الشارح في شرحه فتدبر وقوله لامتناع

الحج أى نقلا صورة الممتع الى ما هو واقع ليستطرق استطراف الممتعات العادية أى يعد طريقا غريبا مثلاً

(قول الشارح) وقيل معناه الخ فيه انه يلزم أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما أقوى في وجه الشبه أو

اعرف به مع ان المشبه به كلما كان اندر حضوراً في الذهن كان الاستطراف اقوى كذا في شرح المفتاح الشريفي هذا

اعرف به مع أن المسببة به كما كان الضرر ضروري في نفسه
علم أن لفظ مثل متعم فان كان أصليا والمعنى لم يصح أن يذكر المشبه به لابرار المشبه في معرض الاستطراف لامتناع

بأن استطراف الشيء بما لا يكون أعرف منه بالاستطراف وأقرب فيه وأعرف به وزد عليه أن الاستطراف غرض من

التشبه والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به أقوى فيه ثم ان لزوم كون المشبه به أقوى في وجه الشبه واعرف به لاول

عمارة المفتاح ضمري لان قوله أو معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جزأ لا انشاء كون المشبه أعرف

عبارة المفتاح ضروري لأن قوله أو معرض الاستطراد محل في غير موضع الإرجاع روح
 ما خصه أقوى وهذا الزعم لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكره السيد في شرح المفتاح لكن سيأتي

واخص وأقوى وهذا الزعم لا يخالف باختلاف تفسيرات قوله بل لا ينافي مع ما في قوله تعالى (قوله الحشوي) فيستطرف أي فإذا انقضت صورة اتصال النار بالمطراف الكبريت فإن حاشيته هنا أنه يمكن تأويله

مع المشبه استطرف المشبه لكونه واقعاً لما هو بعيد منه غاية التباعد

(قول الخثي) - حاجة لان عبارة المنح تقللا لامتناع وقوع المشبه به الى الوانم يستطرف ولم يقيد الاستطراف

بصيرورته كالما تميم وانما قيد به الشارح العلامة فليس بحسب اللفظ في قوله أولا يستطرف تقيد بكونه لعل الامتناع بل

هو مطابق الغطاء والتعبير عن استطراف البذرة بأنه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن سماجة اذ ليس في الاول اعتبار

قيد حتى يحسن تشبيه مقيد آخر به نعم وقوعه بعد نقل الامتناع تعاملا مؤذن بالتقيد

(قول المعشي) ان النمط مثل متعم أي فبكون مرجع الاشارات الاستطراف من حيث هو لا المتعبد الذي يفيد النمط مثل تدبير

(قول المحشي) كما في التوجيه الثاني لان المراد بما ذكر تعريف المجهول بالمجهول فاللفظ مثل زائد

أنسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به أقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة ليحصل الغرض وأما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه (قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير) والمدعى عام والقول بانه تعليل المجموع بالمجموع كما قرره الشارح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح ههنا لان مقصود السكاكي رحمه الله بيان اية جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبه به أقوى مع وجه التشبيه في صورة زيادة التقرير فقط أن يكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب. مطلقا ايهام كونه اتم ، ولانه يلزم أن يكون ذكر الاعرفية في التعليل مستدركا اذ لا دخل له في اثبات المدعى. الا أن يقال دعوى الاتمية في وجه التشبيه تتضمن دعوى الاعرفية. لان الاغلب أن يكون الانتم اعرف (قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين الخ) وكذا فيما يكون لبيان الحال والمقدار والامكان، ليكون الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه لظهوره (قوله وحينئذ) أي حين

(قول الشارح) اتم في الاستحسان الخ أي لامر غير وجه الشبه

(قول المحشي) لان مقصود السكاكي الخ حيث قال وانما جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه لان حق المشبه به أن يكون أعرف الخ ما سبق في الشارح

(قول المحشي) في التشبيه المقلوب انما خصه لقول السكاكي ثم بناء على ان حقه أن يكون أعرف بوجه الشبه وأخص به وأقوى حالا معه يكون الغرض من التشبيه المقلوب ايهام كون المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه وسباني التخصيص في كلام المحشي بعد (قول المحشي) مطلقا سواء صورة التقرير وغيرها

(قول المحشي) ولانه يلزم الخ أي اذا كان المقصود تعليل المجموع بالمجموع بان يكون لامتناع تعريف المجهول بالمجهول راجعا لقوله ان يكون أعرف وتقرير الشيء بما يساويه راجعا لقوله وأخص بها وأقوى حالا يلزم أن يكون ذكر الاعرفية مع تعليلها بعد مستدركا لان مقصود السكاكي اثبات الاتمية في وجه الشبه ولا دخل للاعرفية فيه بخلاف ما اذا كان المراد بجهة التشبيه الغرض منه بالاتمية الاتمية في الغرض من وجه الشبه لاني نفسه كما اختاره الشارح فان الاعرفية لازمة في ذلك ويكون كل من التعليلين عاما لجميع ما قبله كما سيأتي

(قول المحشي) الا أن يقال الخ فتكون الاعرفية معتبرة أيضاً في صورة التقرير كما انها معتبرة في جميع ما عداها كما بينه السيد في شرح المفتاح بخلاف الاتمية فانها لا تكون في بيان المقدار لانه يجب فيه كون المشبه به على قدر المشبه لا يزيد ولا ينقص (قول المحشي) لان الاغلب الخ تعليل لتضمن الدعوى

(قول المحشي) وكذا فيما يكون لبيان الحال الخ أي في التشبيه الذي الغرض منه بيان حال المشبه أو مقدارها أو بيان امكانه لا بد أن يكون المشبه به اتم في ظهور تلك الحال أو مقدارها أو ظهور امكانه

(قول المحشي) ليكون الدليل أي السابق وهو قوله لا امتناع تعريف المجهول الخ لانه اتم بما ذكره الشارح هنا ومساو لما نقله عن السكاكي من الدعوى السابقة مع زيادة بيان حاله كما ذكره المحشي سابقا

(قال السيد) وحينئذ لا يبعد الى آخره (أقول) هذا توجيه بعيد جداً بل هو باطل قطعا فان السكاكي بعد ما ذكر

أعنى الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه
الاغراض العائدة الى المشبه قال وأما الغرض العائد الى المشبه به فرجه الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه ثم
قال وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حتم ان يكون اعرف بمجهة التشبيه من المشبه وخص
بها وأقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على
الغرض لكان لغوا لا حاصل له كما لا يخفى على من له أدنى تمييز لان معناه حينئذ انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو
ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان المشبه به حتم ان يكون اعرف بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير
منتظم كما ترى سواء أريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص أعنى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه أو أريد
مطلق الغرض من التشبيه

(قال السيد) لانه قال يجب ان يكون المشبه به أعرف الى آخره (اقول) يريد به على ما نقل عنه ان السكاكي
صرح في هذا الكلام بانه يجب في بيان المقدار ان لا يكون المشبه به أقوى حالا مع وجه الشبه بل يجب أن يساويه
فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالا مع جهة التشبيه في بيان المقدار اذا أريد بمجهة التشبيه وجه الشبه وأيضا في
هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتية وغيرها انما يكون في صورة انتهى كلامه والذي يظهر مما ذكر في المفتاح بجلا
أولا ومفصلا ثانيا ان كون المشبه به أعرف بوجه الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين
والتشويه وان كونه اتم وأقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحقائق الناقصة بالكمال واما الاستطراف فالمعتبر فيه
غربة المشبه به وندرة حضوره وذلك انه ادعى أولا كونه أعرف وأقوى في بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين
والتشويه وعال ذلك بامتناع تعريف الجهول بالجهول وامتناع تقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ والاول علة للاعرفية
والثاني علة لكونه أقوى وظاهر ان التعليل الثاني بخصوص بصورة التقرير فيثبت به الحكم أعنى كونه أقوى في هذه الصورة
وحينئذ يجب أن يكون التعليل الاول شاملا للجميع أولا عدا التقرير لئلا يختل نظام الكلام وشموله للجميع اظهر لينجم نظم
التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشمر بمشاركته لما سبق فيما ذكر من كون المشبه به أقوى وأعرف
وتعبه بما يعالج أن يكون اشارة الى التعليل السابق وفصل الكلام ثانيا وصرح بان الاتية معتبرة في زيادة التقرير وليست
بمعتبرة في بيان المقدار بل الاولى في بيان المقدار السلامة عن الزيادة والتقصان وبيان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار
وكذا في بيان الامكان والتزيين والتشويه وبيان ندرة الحضور معتبرة في الاستطراف فاذا أريد تطبيق الجمل على هذا
المفصل وجب دعوى الاعرفية في التزيين والتشويه أيضا وتناول كلامه السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته
لما سبق في الاحكام أعنى كون المشبه به أقوى وأعرف وحمل قوله لئلا ما ذكر على ما فسر به العلامة وبعد اخراجه عن
المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لا يبقى اشكال في كلامه الا في اقتضاء التزيين والتشويه
كون المشبه به أعرف بوجه الشبه وهو مصرح به في الكلام المفصل حيث جمعا معا شر يكين لبيان الامكان في كون المشبه
به مسلم الحكم معروفا فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن أن يقل ليس وجه التشبيه بين وجه الهندي ومقالة الطائي مطلق
الواد والا فلا تزيين بل هو السواد المخصوص بالاطيف الذي يعيل اليه الطبع ويقبله ولا شك أن مقالة الطائي بهذا أعرف
منه وكذا الحال في التشويه واما ضمهما في الكلام المفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحقائق الناقصة بالكمال الى زيادة التقرير
ولا ينافي ما ذكره في الجمل هذا ما عدى في ايضاح عبارة المفتاح وتلخيص ما أريد بها ودفع ما يتخيل فيها من الاضطراب والاختلال

التشبيه فيما اذا كان الغرض من ذكر التشبيه بيان حال المشبه أو بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفاً فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه أو تزيينه أو تشويبه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد

اذ كانت الانية في الغرضية لازمة . في كل تشبيه هـ قل قدس سره واما الغرض العائد إلخ هـ أى في التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وإنما قال مرجعه لانه الغالب ولذا قل في الضرب الثاني وربما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه اتم عند المشبه هـ قال قدس سره وهذا كلام غير منتظم إلخ هـ هذا لما يلزم ان أريد بقوله ايهاً كونه اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المقلوب . الذي لا يكون الغرض منه التقرير يفيد ايهاً كونه اتم في الغرض لا في نفس وجه الشبه مثلاً اذا قيل مقلة الظبي كوجه الهندي يكون مفيداً لايهاً كونه اتم في الاستحسان وأبلغ من مقلة الظبي فراده كونه اتم في وجه التشبيه بالنظر الى الغرض الذي يقصد من وجه التشبيه . ويترب عليه فالكلام حينئذ متظلم غاية الانظام هـ قال قدس سره يريد به إلخ هـ بيان لكون هذا الكلام دليلاً على ارادة الغرض من جهة التشبيه بوجهين هـ قل قدس سره وأيضاً في هذا الكلام إلخ هـ أى في هذا الكلام دلالة على ان انية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادراً يكون في صورة لا في جميع الصور . فلا يمكن حمل جهة التشبيه على وجه الشبه لانه يستلزم . عموم الانية والاعرفية لجميع الصور فيكون مخالفاً للفصل . والظاهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان الانية تكون في صورة وهي زيادة التقرير الا انه قصد ان في الكلام . دلالة على التوزيع لا على العموم هـ قال قدس سره واما الاستطراف إلخ هـ هذا صريح في الفصل وأما الجملة فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية والانية فالمراد بقوله بظاهر مما ذكر في المفتاح إلخ بظاهر من مجموع ما ذكره من الجملة والمفصل لامن كل واحد منهما هـ قال قدس سره

(قول الشارح) لكن يجب إلخ هذا هو محل الشاهد لانه صرح فيه بانه يجب في بيان المقدار أن لا يكون المشبه به أقوى حالاً مع وجه الشبه بل لا بد أن يكون مساوياً فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالاً مع جهة الشبه في بيان المقدار اذا أريد بجهة الشبه وجه الشبه وأيضاً في هذا الكلام دلالة على ان كلاماً من الانية وغيرها انما يكون في صورة كذا نقل عنه وحينئذ فلا يطابق هذا التعجيل الاجمال السابق الا بالحل على ما ذكر

(قول الخشي) في كل تشبيه بناء على انه ترك الباقي لظهوره كما ذكره قبل

(قول الخشي) الذي لا يكون الغرض منه التقرير أى تقرير حال المشبه أى بخلاف ما كان الغرض منه التقرير فانه انما يفيد كون وجه الشبه في المشبه به أقوى كعدم الفائدة في الرقم على الماء لا اتم تدبر ثم ان ما ذكره الخشي من تأويل كلام السكاكي بحمل عليه ما سيأتي في المصنف والشارح في التشبيه المقلوب (قول الخشي) فلا يمكن حمل جهة التشبيه أي في الجملة السابق (قول الخشي) عموم الانية والاعرفية اقتصر عليهما لانهم المذكوران في الجملة السابق (قول الخشي) والظاهر إلخ لان هذا الكلام يدل على ان الاعرفية تكون في صور كثيرة مما سبق في الجملة وإنما قال في صورة مع انها في صورتين لان مراده صورة مما سبق في الجملة والحق الناقص بالكامل ! يبقى فيه

(قول الخشي) دلالة على التوزيع لا ان كلاماً في صورة واحدة

استطرافه (او تزينه) مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه
اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما فى تشبيه وجه مجذور بساحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه) اى عد
المشبه طريقا حديثا (كما فى تشبيه لحم فيه جرم وقد يجر من المسك موجه الذهب لابراره) اى انما استطرف

وذلك • اى ظهور كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وحينئذ صبح كونه اعرف الخ من المجهول والمفصل • قل قدس سره
والاول علة الاعرفية • اى الاعرفية بوجه الشبه فمعنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان التشبيه لتعريف
المشبه المجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه الشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه الشبه وحينئذ
لا بد فى تمام الدليل من ضم مقدمة اخرى بان يقال واذا كان المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الاغراض المذكورة
به لان وجه الشبه كالملة فى القياس والغرض كالحكم واذا لم يكن المفيس عليه معلوم الملة لا يصح اثبات الحكم به فكذا
المشبه به اذا كان مجهول الوجه لا يصح بيان الغرض به واما على ما اختاره الشارح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان
معنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض • قل قدس
سره والثانى علة لكونه اقوى • اى لكون وجه الشبه اقوى فالمراد بما يساويه فى قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه
ما يساويه فى وجه الشبه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساواة فى وجه الشبه الذى هو كالملة توجب ثبوت اصل
الحكم لا تقريره بوجه ابلغ وعلى مختار الشارح رحمه الله تعالى لامتناع تقرير الشيء بما يساويه فى التقرير • قل قدس سره
وظاهر ان التمثيل الخ • هذا الظاهر على تقدير ان يراد بتقرير الشيء • تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما فى قوله ولا لزيادة
تقريره اما اذا اريد بالتقرير البيان والاثبات وبالشئ الغرض مطلقا بحيث يعم كله تلك الاغراض كما اختاره الشارح رحمه
الله وأشار اليه بقوله نعم لا بد فى التشبيه ان يكون الخ فهو عام كالتبليغ الاول • قل قدس سره اثلا يمتثل نظام الكلام •
فانه لو كان مختصا بالبهض كيان الحال والمقدار كما فى المفصل يبقى البعض الآخر بلا دليل فيمتثل النظام • قل قدس سره
ثم ذكر الاستطراف • عطف على قوله ادعى • قل قدس سره على وجه يشعر الخ لان الظاهر ان قوله اقوى معرض
الاستطراف معطوف على قوله فى معرض التزيين الخ • قل قدس سره بما يصلح الخ وهو قوله لئلا ما ذكرنا انما قل يصلح لانه
يحتمل معنيين أحدهما ان يكون معناه يستطرف الخ وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما مر فى الشرح
• قال السيد وكذا فى بيان الامكان الخ هذا مبنى على ان يكون معنى قوله وان يكون سلم الحكم ومعروفه الاعرفية وان يكون
قوله من وجه التشبيه فى قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بيا لما الموصولة والظاهر خلافه لأن الظاهر حينئذ ان يقول
سلم الحكم معروفه فى وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رحمه
الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذا الاغراض ببيان حال المشبه والمقدار بان يقول فيما اذا كان الغرض
من التشبيه ببيان الحال أو المقدار أو الامكان أو التزيين أو التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد فى مقلة الظبي ليس
اعرف واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التى فى السلحة المقورة ، ليست اعرف واشهر من الهيئة التى فى الوجه
المجذور بل الامر بالمعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه المجذور بخلاف مقلة الظبي والسلحة المقورة فالمراد بقوله سلم

(قول المحشى) ليست اعرف واشهر فيه نظر نعم الغرض لا يتوقف على الاعرفية بالمعنى المراد للسيد

(قول المحشى) تقرير لحال الشئ هو وجه الشبه

المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه (في صور الممتنع عادة وللإستطراف وجه آخر) غير الإبراز في صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن أما مطلقا كإسراء) في تشبيه فحم فيه حجر موقد

الحكم ومعروفه أن لا يكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية. قل قدس سره فاذا أريد تطبيق الخ. أي التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف على التأويل المذكور وصحته موقوفة على دعوى الاعرفية. وإنما قلنا ذلك لأن التطبيق بين المجل والمفصل، حاصل بما ذكره سابقا حيث اعتبر الاعرفية في جميع الصور سوى الاستطراف في المجل والمفصل. قال قدس سره وتأويل كلامه الخ. لا بد من بيان ذلك الوجه لئتم توجيهه ولم يبينه ففيه ترك الواجب ولعله أن يكون قوله أقوى معرض الاستطراف معطوفا على قوله أعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية والاقروية. قال قدس سره وحمل قوله لمثل الخ. * إذ لو حمل على امتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم اشتراط الاعرفية في الاستطراف. قل السيد لا يبقى اشكال في كلامه. بقی الاشكال في استلزام الدليل أعنى قوله لأن حق المشبه به الخ للمدعي أعنى قوله وإنما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به إيهام كونه أتم إذا التوجيه الذي ذكره قدس سره إنما يدل على اشتراط الانمية في زيادة التقرير لا في كل تشبيه وهو لا يقتضي إيهام الانمية في كل تشبيه مقلوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل أدلا دخله في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه للمفتاح من أنه يجوز تفسير الانمية بما يتناول الاعرفية وأن يكتفى في ذلك الإيهام بكون المشبه به أقوى في غالب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى اثبات أن التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه أقوى أعنى ما يكون لزيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خطر القناد ولا يخفى أن ما اختاره الشارح رحمه الله خال عن جميع ما ذكر من التكمات سوى أن يحمل قوله إيهام كونه أتم في وجه التشبيه على كونه أتم فيه بالنظر الى الغرض وأن يراد بجملة التشبيه الغرض. قل قدس سره والا فلا تزين. فيه بحث لأن التزيين حاصل، بحمل المقلة مشبها به وأن كان وجه الشبه هو السواد. قال قدس سره ولا شك أن مقلة الظبي الخ. فيه أنه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المثالين ولا يدل على أنه لا بد منهما في التشبيه الذي للتزيين والتشويه. قال قدس سره فلا ينافي الخ.، لأن الأول تصریح بما علم تبعاً في المجل والثاني زيادة على ما يستفاد من المجل. قل قدس سره هذا ما عندي الخ. وعندى توجيه لمباراة المفتاح وهو أن قوله إيهام كونه أتم في وجه التشبيه معناه كون المشبه به أتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء كان باعتبار الاعرفية أو الاختصية أو الاقروية لأن الاعرف أتم من غير الاعرف والاختص أتم من غير الاختص والاقوى أتم من غير الاقوى ومعنى قوله لأن حق المشبه به أن يكون الخ على طبق المفصل أن حق المشبه به أن يكون أعرف بوجه الشبه في سورتي بيان الحال والمقدار

(قول المحشي) وإنما قلنا ذلك أى قلنا أن مراده التطبيق على وجه يصح لا التطبيق بين المجل والمفصل لأن التطبيق الخ

(قول المحشي) حاصل بما ذكره سابقا بمعنى أن المجل والمفصل متطابقان على أن الاعرفية شرط في التزيين والتشويه

لكن منتهى ذلك موقوفة على دعوى أنه لا بد منها فيهما قالوا قدس سره

(قول المحشي) بحمل المقلة مشبها به أى بالتزيين من حيث أن المشبه به هو المقلة لا من حيث سوادها المخصوص

(قول المحشي) لأن الأول أى بيان الحل والثاني الخ

(قول المحشي) سواء كان باعتبار الاعرفية به يندفع ما تقدم من أنه يلزم اختصاص الانمية بصورة زيادة التقرير

وأنه لا وجه لذكر الاعرفية (قال السيد) حيث جماعها الخ قد رده المحشي سابقا

(واما عند حضور المشبه كما في قوله) أى في قول ابن العتاهية حيث يصف البنفسج (ولا زوردية زهو)
قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو أى تكبر وفيه لغة أخرى حكاه ابن دريد زها يزهو زهوا (زرقها

وان يكون أخص بها أى اتم لان ما هو أكثر التصاقا وارتباطا اتم في صورة التقرير وأن يكون أقوى حالا معها أى أقوى
ثبوتا بأن يكون مسلم الثبوت ومعروفه في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى لامتناع تعريف المجهول بالمجهول امتناع
تعريف المجهول تصورا كما في صورتي بيان الحال والمقدار فان المطلوب فيهما تصور الحال والمقدار لان مخاطب عالم
بثبوت مطلق الحال والمقدار طالب لتمييزه ولذا يطلب بما فيقولون ما لون عمامتك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث
الاستفهام ان الطالب لتمييز المسئول عنه طالب للتصور ، أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان والتزيين والتشويه ،
لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم أى ثبوت وجه المشبه له ومعروفه فقوله ، لامتناع تعريف المجهول الخ تعاليل الجمع
ما عدا التقرير وقوله تقرير الشيء الخ تعاليل اقوله وللازيادة تقريره ، فجموع التعاليل علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض
المذكورة على سبيل التوزيع وبصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ انما جملة الغرض العائد الى المشبه به
ايهام كونه اتم في وجه الشبه بوجه من الوجوه لان حق المشبه به أن يكون أعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور
ومسلم الثبوت في بعض الصور ففي جميعها وجه الشبه اتم بوجه ما ، فيكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب
ايهام كونه اتم بوجه ما واما قوله أوفي معرض الاستطراف فهو عطف على قوله أعرف بقرينة الفصل وتغيير الاسلوب السابق
بايراد كلمة أو فهنا ثلاث توجيهات فاختار أيها شئت (قوله ولا زوردية) بالزى الخالصة وهو معرب لازوردية بالزى المغلطة
وهو حجر معروف في شرح المفتاح الشرقي هي بكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية والواو بمعنى رب وعلى حجر
اليواقيت صلة تزهو والمراد بحجر اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة أى البنفسج في زرقها احسن منها في حرمتها
أو اليواقيت نفسها والضمير في كلتها وبها للبنفسج الموصوف باللازوردية على ارادة الافراد بالجنس كما في قوله تعالى (ثم
نخرجكم منها فلان) أو للازهار كذا في شرح فوائد الصحاح (قوله وفيه لغة أخرى) ومن هذه اللغة البيت

(قول الشارح) يقال زهى الرجل فهو مزهو بمعنى انه مبنى للمفعول وعلى الثاني مبنى للمفاعل

(قول المحشى) أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان الخ اخذ كونه تصديقا من قول الشارح مسلم الحكم معروفه
(قوله المحشى) ومعنى قوله لامتناع الخ حاصل المعنى حينئذ لامتناع تعيين المجهول تصورا الذى هو الغرض من التشبيه
بالمجهول تصورا الذى هو وجه الشبه لما عرفت ان الغرض كحكم المتعين حينئذ يكون الكلام مسوقا لتعالميل عدم صحة بيان
الغرض بلا واسطة بخلاف ما مر عن السيد يدل على ما ذكرنا

(قول المحشى) فجموع التعاليل علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض فتأمل

(قول المحشى) لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم الخ هذا لا بد منه في الكل لكن لما لم يتوقف بيان الامكان
وما معه الا عليه عال به هنا ثم ان التصديق غير الاعرفية السابقة والظاهر ان المعنى مسلم الثبوت لما يقصد من التشبيه لالوجه
الشبه لما مر عن المحشى

(قول المحشى) فيكون الغرض العائد الخ وحينئذ يندفع الاشكال السابق له وتوجيه المحشى هذا هو الظاهر لاخذه
من التفصيل مع خلوه عن التكلمات (قول المحشى) وهو حجر أى اللازورد حجر

بين الرياض على حجر اليواقيت) يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت (كانها فوق قامات ضمغن بها ، اوائل النار في اطراف كبريت) فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرق لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر وهو انه اراك شها النبات غص يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موقع لم يعمد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشفف به اجدر (وقد يمود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه) في وجه التشبيه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد (كقوله) اى قول محمد بن وهب (وبد الصباح كأن غرته) هي يياض في جهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشئ لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتمظيم شأنه عند الحاضرين بالاصفاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثنائي بيان الاهتمام به) اى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدن في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذى ذكرناه من جعل أحد الشئتين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجه التشبيه (حقيقة) كما في التشبيه الذى يمود الغرض منه الى المشبه (أو ادعاء) كما في التشبيه الذى يمود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق (فان

(قوله أوائل النار الخ) أى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقة لا الشعلة المرتفعة كذا نقل عنه رحمه الله (قوله لمشاهدة عناق الخ) لا يقال الاستطراف لاجل المعاقبة المذكورة بعم الطرفين مما لا نأخذ قول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله كأن غرته) أى بياضه وجه الخليفة من قبيل رجل عدل في احتماله التوجيهات الثلاث (قوله بالاصفاء) . متعاق بانصاف (قوله وعلى كونه) . معطوف على انصاف (قوله وهذا الكلام الخ) زاد الشارح رحمه الله تعالى لفظ في وجه الشبه في موضعين ليتم الغرض عليه والمنصاف (قول المحشي) من قبيل رجل عدل فاما أن يكون بادعاء أن وجهه نفس البياض أو يقدر مضاف أى غرة وجه الخليفة غرة الصبح أو أن تكون اضافة الغرة الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف والمقصود تشبيه الموصوف أى الصبح الاغر بوجه الخليفة فلاحتمالات بعد كون التشبيه على حقيقة

(قول المحشي) متعاق بانصاف والباء في معرفته لاسببية وهذا غير متعين

أريد الجمع بين شيئين في أمر (من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً في ذلك الأمر والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم توجد) فلاحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه (ليكون كل واحد من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به) احترازاً من ترجيح أحد المتساويين (في وجه الشبه) (كقوله) أي قول أبي إسحاق الصابي (تشابه دمي إذا جرى ومدمتي) فمن مثل ما في الكأس عني تسكب فوالله ما أدري أبا الخمر اسبأت * جنفوني) يقال اسبل الدمع والمطر إذا هطل واسبأت السماء فالباء في بالخمر للتمدية وابست بزائدة على . انوهم (أم من عبرتي كنت اشرب * لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد أن أحدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضاً كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلاؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً والصبح مشبهاً به لانه أزيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة لشيء ولم يقصد إلى إيهام في الناقص انه كالأزيد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدة أو قريب منه في الاصل

والشكل واللون أو جمع وصفين في وصف واحد. (قوله أو جمع وصفين في وصف واحد).
 رحمه الله تعالى ، لم يذكر في الاغراض الخلق الناقص بالكمال فإرادته الخلق الناقص في غرض من الاغراض المذكورة
 بالرائد فيه فلا اعتراض (قوله عن ترجيح أحد المتساويين) أي في اعتقاد المشبه كما يدل عليه السياق (قوله فن مثل ما في
 الكأس الخ) الفاء تعليلية ومن ابتدائية متعللة بنسب أي لتسكب دمعاً كأننا من مثل ما في الكأس ولم يقل ما في الكأس
 إشارة إلى أن مثل ما في الكأس كان عنده ولدمع الأحمر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى (قوله اذ لو قصد شيء
 من ذلك) أي من ذلك الوصف بأن أريد المبالغة فيه (قوله لوجب جعل الغرة الخ) إذا أريد التشبيه على سبيل الحقيقة
 اذ لو أريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فاندفع سؤال السيد بلا احتياج إلى ما ذكره من أن المراد لوجب
 التشبيه مطافاً لا تشابه إلا أنه اقتصر على خصوص هذا التشبيه لكونه أصلاً (قوله أو جمع وصفين في بيان المقدار) أي
 (قول السيد) اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل غرة الفرس مشبهاً والصبح مشبهاً به إلى آخره (أقول) فإن قلت
 في قوله أو جمع وصفين في وصف واحد. (قوله أو جمع وصفين في وصف واحد).

(قول السيد) اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل غرة العرس مشبهاً بالزواج المشبه بالزواج .
 اذا أريد شيء من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه لكونه أقوى في تأدية المقصود قلت أراد بما ذكره
 انه يجب التشبيه بينهما ولا يجوز ذكر التشابه فضلاً عن كونه أحسن فلا يكون مما نحن فيه وإنما اقتصر على ذكر تشابه الغرة
 بالصحيح لانه الاصل واذا عكس فقد ترك الاصل الزيادة المبالغة (قول الشارح) وأما الخ أي لان الفعل لازم فاذا تعدى
 (قول المحشى) زاد الشارح الخ هذه الزيادة أخذها الشارح من الايضاح
 يتعدى بالباء (قول المحشى) تحت يختص ما هنا به (قول المحشى) في اعتقاد المشبه أي لافي الواقع

(قول المعشى) لم يذكر في الاغراض الخ أي حتى يخص ما هنا به (قول المعشى) في اعتقاد المشبه أي لافي الواقع (قول المعشى) في بيان المقدار أي لا الصورة والتشكل والالوان فاخذ هذه من المقابلة لها ومن قوله على حد الخ

فان العكس يستقيم في التشبيه فتى أريد شئ من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح أحد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه أصلاً قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به لغرض من الأغراض ولسبب من الأسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الاغلب عن كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً في وجه الشبه هذا تمام الكلام في أركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيماً باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق وأشار الى الأول بقوله (وهو) اى التشبيه (باعتبار الطرفين) اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) اى المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد) وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هـ هن لباس لكم وانتم لباس لهن هـ لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس اولاً لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للمورة فان قلت أليس قوله تعالى لكم ولهن قيداً في التشبيه

جمع وصفين على وجه من الزيادة والنقصان والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على مقدار ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل (قوله فان العكس الخ) جواب متى لم يقصد (قوله يستقيم) من غير أن يعد تشبيهاً مقلوباً (قوله لغرض من الأغراض) بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا اقيمت فرساً فقلت غرته كالصبح وإذا طلع الصبح فقلت كغرة الفرس مع ان المتع قطعاً هو ترجيح أحد المتساويين لا ترجيحه كذا في شرحه للمفتاح (قوله واما النظر في اقسامه الخ) قيل لا فرق بين أن يقال التشبيه اما طرفاه مفردان أولاً وأن يقال التشبيه طرفاه اما حسيان أولاً وكذا لا فرق بين أن يقال التشبيه اما وجهه مركب أولاً وبين أن يقال التشبيه وجهه اما منتزع من متعدد أولاً تأمل لعل وجه التأمل ان العبارة الاولى تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم اعتبار كونهما حسيين أولاً على التشبيه فيكون الاول من أحوال التشبيه ومن أقسامه والثاني من أحوال الطرفين

(قول الشارح) لم يستقم العكس أى عكس الاصل أى في التشبيه أى تشبيه غير المقلوب وعكس عكس الاصل في التشبيه المقلوب لقصد الابهام الذي لا يحصل بالاصل في التشبيه

(قول المحشي) بان يكون الكلام فيه أي في أحد المتساويين والغرض بيان معانيه لا بيان معاني المساوي الآخر فان التشبيه لبيان حال المشبه لا المشبه به فاذا اقيمت فرساً فقلت غرته كالصبح والغرض بيان مقدار بياض غرته فيجعل مشبهاً لا بيان مقدار بياض الصبح على عكس المثال الثاني (قول المحشي) هو ترجيح أحد المتساويين اى ترجحه في نفسه لا ترجيحه كما في نسخة وهو كذلك في شرح المفتاح أيضاً لان الترجيح يكفي فيه الارادة (قول المحشي) قيل لا فرق حاصله انه جعل فيما سبق التقسيم الى الحسي وغيره من اقسام الطرفين والى التركيب وغيره من اقسام وجه الشبه وجعل هنا القسم الى المفرد وغيره والتقسيم الى كونه منتزعا من متعدد أولاً من اقسام التشبيه مع انه لا فرق بين العبارات الأربع

قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتغال أو الصيانة عليه أو مقيدان كقولهم (ان لا يحصل من
سميه على طائل (هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سميه على شئ ، والمشبه
به هو الراقم المقيد بكون رقه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه ، هو موقوف على
اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد
يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك (أو مختلفان) أى أحدهما غير مقيد والآخر مقيد (كقوله والشمس
كالمرآة) في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف
الاشل (وعكسه) أى تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد (واما
تشبيه مركب بركب كما في بيت بشار) وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه
المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح
وأشار اليه صاحب الكشف حيث قال ان السرب تأخذ أشياء فرادى ممزولة بعضها عن بعض فتشبهها
بظواهرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً باخرى مثلاً
ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطرف
الآخر كقوله ، وكأن اجرام النجوم لو امة ادرر نثرن على بساط أزرق ، فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
ببساط أزرق تشبيه حسن لكن ان هو عن التشبيه الذى يريك الهيئة التى تتألق القلوب سروراً وعجباً من
طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة فى أديم السماء وهي زرقاء زرقها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله •
فكانما المريخ والمشتري • قدماه فى شاخ الرفعة • منصرف بالليل عن دعوة • قدأمرجت قدماه شمعة • فانه
لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً وقد يكون بحيث لا يمكن ان يمين لكل جزء من أجزاء
(قوله الذى يريك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط الأزرق كما لا يخفى (قوله
والمشتري) مبتدأ والخبر قدماه وقوله فى شاخ الرفعة خبر بعد خبر والجملة فى محل نصب على الحال والتقدير فى مكان شاخ
وقوله امل وجه التأمل الخ يعنى انه أشار بالتأمل الى الجواب عن الأول وقوله تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد
التشبيه لكونه حكم على التشبيه بكونه اما طرفاه كذا أو كذا وقوله والثانية الخ أى لانه حكم فيها على الطرفين بأنهما اما
كذا أو كذا وترك الجواب عن الاعتراض الثانى مع ان عبارة المصنف السابقة وهو أى وجه التشبيه اما غير خارج الى
ان قال وأيضاً وجه التشبيه اما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد وعبارته هنا حاصلها التشبيه اما وجهه منزع
من متعدد أولاً فى الثانية حكم على التشبيه بكونه اما وجهه منزع أولاً ولا كذلك الأولى فما فى الحاشية هنا من قوله
ولين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع فيه نظر لان العبارة الآتية ليست كذلك بل حاصلها كما يعلم بتأملها التشبيه اما وجهه
منزع وبالجملة مدار التفسيرين على الاعتبار كما ذكره

الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتمسك كما في قوله تعالى « مثلهم كمثل الذي استوقد نارا » الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شي . يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضافة وانقطاع انتفائه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتماق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة ادل الاسلام بالمسواقي (واما تشبيه مفرد بمركب كما من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار أثير مشقوق الشفة والمواقر تليق على رأسه شجرة تاغضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شي . الى التأمل فالمشبه به في قوله هو النار التي على الماء انما هو الرتم بشرط ان يكون رقه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو البعوض المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد

الرفعة بحذف الموصوف وقولهم شايع الرفعة من قبيل جد جده شبه المربخ والحال ان المشتري أمامه في مكان عال . في المرئي بانسان منصرف في الليل عن مجلس دعوة أوقدت أمامه شمعة (قوله الا بعد تكلف) . وهو ابداع وجه الشبه السكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه أن وجه الشبه واحد (قوله فان الصحيح ان هذين التشبيهين الخ) فان وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا بهم في الآية الاولى هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والهيئة لا انقلاب الاسباب وانه أمر وهمي منتزع من عدة أمور وتحتق بهذا الوجه ظاهر في المشبه به وكذا أسبابه القريبة وانقلابها واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدرح فيهم ودخولهم في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم واسبابه القريبة الايمان بالاسان واتباع المؤمنين في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم واقتضاهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم لصفة التقاطع وكذا وجه التشبيه بينهم وبين ذوى الصيب هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب ونجح المأرب لا يحظون الا بضد المطموح فيه من مجرد مقاساة الاحوال والافزاع وتحققه في المشبه به ظاهرا واما في المشبه فالمقام المسامع لهم هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين بصورة ومقاساة الاحوال اقتضاهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم . وقوعهم بذلك في تخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) أي بعد ما شبه المنافقين بذوى الصيب ولم يذكرهم لظهوره وقد قرأنا مضى ذوى (قوله أحوج شي . الى التأمل) لتيسر التمييز بين المقيد والمركب اذ التقيود معتبرة في الهيئة التي جمات وجه الشبه ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر سوى سلامة الطبع وصفاء الفريضة في شرح الممتاح الشريف اذا التمس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمرا واحدا هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه

(قول المحشي) في المرئي متعلق بقوله أمامه الخ والا فلواقع ان المشتري فوقه لا أمامه

(قول المحشي) وهو ابداع وجه الشبه وكذا اعتبار مشبه ومشبه به في كل تشبيه كما يؤخذ من الشارح

كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالمنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب ؛ كأنها بوتقة احيت * يحول فيها ذهب ذائب * وقوله كأن مثار النقع وقوله كأن جرام النجوم وامما وقوله فكانما المريح من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلاما المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيتين وتشبيه النماء الجبلى بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابي تمام (يا صاحبي تقصيا نظريكما) اى ابنا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا في الاساس (تريا وجوه الارض كيف تصور) اى تصور بحذف الباء يقال صورته الله صورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمس) ذا شمس لم يستقره غيم (قد شابه) اى خالطه (زهر الربا) وانما خفصها لانها انظر واشد خضرة (فكانما هو) اى ذلك النهار المشمس (مقدر) اى ايل ذو قر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقدر فالشبه

به وكان ماعداه تبا وتماثل في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره يفيد الامتياز بينهم في المفهوم لا التمييز في صورة الاشياء فان القيود معتبرة في الطرفين بمقتضى الدخول ودم الدخول قال السيد فيجتمل الخ . هذا الاحتمال اختاره الشارح في شرح المفتاح فجعل ما ذكره من الايات اشارة الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة الى الايات الاربعة المذكورة لان التشبيه والمشبه به كلاهما في قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * الخ قد ذكرت مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما وتغيير الاسلوب يجوز ان يكون لبعد العهد بخلاف قوله * والشمس كالمرآة في كف الاشل * فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه به مفردا مقيدا عند السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب وقوله والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة من تشبيه المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد بتشبيهها بالمرآة الخ يحمل نظر الخ * قل قدس سره فاستبعد قطعا * ليكون المشبه مفردا وفيه ان القطع ممنوع لما عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة بمقتضى كونها داخلية فيه (قوله) فان الفرق الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاة الجبلى بالبحار المذكور من تشبيه المفرد كما مر وتشبيه الشقيتين بالاعلام المذكورة من تشبيه المشبه به فيه مركب حيث قل في بيان اسباب غرابة التشبيه او ان يكون المشبه به

(قل السيد) وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها الخ (انقول) قد يناقش في جمل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر في وجه التشبه الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار بعين الديك والثريا بالمنقود والشاة الجبلى بالبحار الابتر المشقوق الشفة الثابت على رأسه شجرتا غضا والشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيهها بالبوتقة التي فيها ذهب ذائب في هذا البيت وبين في كل واحد من هذه التشبيهات الجنس التركيب في وجه التشبيه الا في تشبيه الشاة بالبحار ثم غير اسلوب الكلام وقل وكوجه التشبيه في قوله كان مثار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله فكانما المريح وبين في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الايات التركيب في طرفي التشبيه ثم قال ويحيى

مركب والمشبّه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وايضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان) تمدد طرفاه فاما ملفوف (وهو ان يؤتى على طريق المطف أو غيره بالمشبهات) (أولاً ثم بالمشبه بها كذلك كقوله) أي امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياذ الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) (بعضها) (ويابساً) (لذي وكرها العناب والخشف) وهو اردأ الثمر (البالي) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس المتيق منها بالخشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتمد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في أسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان لاجمع فائدة في عين التشبيه (او مفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله) أي قول المرفش الأكبر يصف نساء (النشر) أي الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنائير وأطراف الاكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر اين (وان تمدد طرفه الاول) يعني المشبه دون الثاني (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي) وثفره في صفاء وادمى كالآلى (وان تمدد طرفه الثاني) يعني المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) أي قول البحرى * بات نديما لي حتى الصباح * أغيد مجدول مكان الوشاح (كأنما ييسم) ذلك الاغيد أي الناعم البدن (عن أوأو منفسد) منظم (أر برد) وهو حب النمام (أو افاح) جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثفره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري * يفتر عن أوأو رطب وعن برده وعن افاح وعن طلح وعن حجب شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه

مركبا كما في قوله وكان عمر الشقيق الخ فتمتد قوله وكان عمر الشقيق الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان الضمير في رطبا أو يابساً راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال رطبا ويابساً بالتذكير وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن) (قوله أي الطيب والرائحة) في القاموس النشر الریح الطيبة أو أعم أو ريح فم المرأة واعطافها بعد النوم انتهى والكل مناسب للمقام واما تقدير الشارح رحمه الله تعالى بالطيب فان أراد ان الطيب الذي تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك امثال ما ذكر من الابيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد فيجوز ان يريد بما ذكر من الابيات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف فيها دون ما قبلها والظاهر ان تشبيهها بالبوقة التي فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المفيد أو المنيذ بمفرد مفيد كتشبيهها بالمرأة في كف الاشل أو من تشبيه المفرد بالمركب واما جملة من تشبيه المركب بالمركب فستبعد جداً

(قال السيد) لا يخلو هذا عن تسامح (أقول) وذلك لان قوله مقدر تقديره ليل مقدر كما مرح به فيه تمدد وشائبة تركيب يريد ان الضمير في رطب الخ يعني انه ليس تقديره لاناغل حتى يلزم ان البصريين لا يميزون حذفه بل بيان لمراجع الضمير وهو القلوب باعتبار البعض ولذا لم يثبت الحال مع وجوب مطابقتها فاندفع ما في الغزالي (قوله كما في قوله تعالى) وبعولتهن الخ فان ضمير بردهن المرجعيات فقط

نظرا لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرآ الا ان لفظ كانما فى بيت البحرى يدل على انه تشبيه لا استعارة وتسمع فى هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن عباد فى وصف ابيات اهديت اليه * اتانى بالامس ابياته * تعال روحى بروح الجنان * كبرد الشباب وبرد الشراب * وظل الامان ونيل الامان * وعهد الصبي ونسيم الصبا * وصفو الدنان ورجع القيان (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وفير تمثيل والثانى مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشارة الى الاول بقوله (اما تمثيل وهو ما) اى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) امسين او امور (كما سر) من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكاب بالبدوى المصطفى والتشبيه فى قوله تعالى * مثل الذين حملوا التوراة * الآية والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك (وقيد) اى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم

كالمك فمع كونه بعيدا ليس فيه كثير مدح ، فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالرابحة (قوله تعال) فى القاموس علله بطعام او غيره شغله به (قوله من تشبيه الثريا الخ) وجه الشبه فى كلها منتزع من امور متعددة حتى فى بعضها وعطف فى بعضها والطرفان فى بعضها مفردان وفى بعضها مركبان وفى بعضها أحدهما مفرد والاخر مركب وقد مر تفصيله قال قدس سره لا ينجى ان المتبادر الخ * أى لا ينجى ان المتبادر من الانتزاع من متعدد ان يكون المنتزع منه متعدداً ، ومن

(قول المحشى) فالصواب لعل مراده بالطيب الرائحة الطيبة والمعطف تفسير وحذف الطيبة اظوره

(قال السيد) اما تمثيل وهو ما أى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد الخ (أقول) لا ينجى أن المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد فى طرفى التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد فى مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا يرى ان المصنف رد على السكاكى فى عد التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التى هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به ونما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحتجز بهذا القيد عن الاستعارة فى المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعى التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة فى المفرد حتى قال وحاصله أن يشبه احدى صورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيراً مطبقاً لما يزرعه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضاً بصدد التفسير فوجب أن يراعى ما يزرعه ولا يمتثل للتمثيل الا بتشبيهات مركبات الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيل قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً) قلت ذلك مما يدعيه أقوام ليطالعوا على حقيقة الحال وسيأتىك تحقيق المثال (قول المحشى) ومن كونه وجه الشبه أى من كون المنتزع وجه الشبه ان يكون المتعدد حاصل فى الطرفين سواء كان جزأهما أو لا

التمثيل - كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع ببالغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى هـ مثاهم كمثل الذي استوقد ناراً هـ وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشف فيجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقلياً يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلاً وضرباً مثل وان كان عقلياً جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلاً لكذا كما يقال ضرب النور مثلاً للقرآن والحياة للعالم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه أو يكون وصفاً حقيقية فتشبيه الثريا بالمنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي

كونه وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد جزءاً لكل منهما وان يكون وصفاً خارجاً عنهما وان يكون جزءاً لاحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعمه السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد ، كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بانقياس الى الآخر كالأضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من أحد الامرين وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه أيضاً هـ قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى هـ ليس في كلام الشارح ما يدل على هذا وابراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضى الا ان يكون المتعدد الذي انتزع منه موجوداً في الطرفين لا كونه جزءاً كما

(قول الشارح) هو حرمان الانتفاع أى كونهما محرومي الانتفاع فان هذا الكون هو الحالة المشتركة بين الحائذين الحاصلتين لكل من المشبه والمشبه به أو نفس الحرمان لانه أمر اعتبارى وأن كان منتزعا من أمور موجودة غايته انه ليس اعتبارياً محضاً كجبل ياقوت

(قول الشارح) عائد الى التوهم أى معنى جزئى يأخذه الوهم من الموجودات لامن طريق المواس (قول الشارح) وقال الشيخ الخ اعلم ان في اطلاق التمثيل أربعة مذاهب أحدها انه يطلق على التشبيه مطلقاً وهو مختار الكشف ثانیها على ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً وهو مذهب الشيخ ثالثها انه يطلق على ما كان وجهه مركباً غير متحقق لاحساس ولا عقلاً وهو مذهب السكاكي رابعها انه يطلق على ما كان وجهه مركباً متحققاً أولاً وهو مذهب الجمهور اه هـ روى لكن في اشتراط التركيب عند السكاكي وكذا عند الشيخ نظر فان الذى في كلامهما الانتزاع من متعدد وهو لا يقتضى التركيب كما مر

(قول المحشى) كالوحدة الاعتبارية أى المنتزعة من الامور الكثيرة كالمشرة المخصوصة فانها توصف بالوحدة بمعنى ان الوحدة عارضة لذات الكثير مع الكثرة لا ذات الكثير في نفسه ولا مقيداً بالكثرة موصوفاً بها ولا لزم اجتماع القبيضين وخرج بها الوحدة الحقيقية وهى القائمة بالواحد الحقيقي كزيد وعمرو وقوله كالأضافات مثلاً الابوة منتزعة من الاب بالقياس الى الابن والبنوة بالعكس فتقول زيد اب امر كبر أب الخالد وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما اذا كان الطرفين مركبين أو موصوفين أو أحدهما مركباً والآخر موصوفاً

التعب
منهم
نشاف
لا يكون
الاسم
تمثيل
لا يكون
كما زعمه
أحدهما
لا يتزاع
ل هذا
جزأ كما
الحالين
نه ايس

ما هو
كما غير
الجهور
د وهو

ة بمعنى
فيضين
اللاب
نا كان

(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنه) أي فن المجمل ما هو ظاهر وجهه أو فن الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كاللحمة المفرغة لا يدري ابن طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يتمتع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم افضل منه (كما انها) أي اللحمة المفرغة (متناسبة الاجزاء في الصورة) يتمتع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كاللحمة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فإن موضع الانفراج منها يكون طرفاً ومقابله يكون وسطاً ذكر جابر الله ان هذا قول الأثمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيتها الكملة ومربع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس أو لادزياد العبدسي وذلك لانها سئلت عن بنيتها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكأهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كاللحمة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم (وايضاً منه) أي المجمل وقوله منه دون أن يقول وايضاً اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لامن تقسيمات مطابق التشبيه وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه خفي أي ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أي الوصف الذي يكون فيه إيماء الى وجه التشبيه نحو زيد أسد فقولنا زيد الفاضل

تشبيه السقط بعين الديك قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب • مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على انه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الشرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين واحدهما مركباً والاخر مفرداً • قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ في ان اللازم مما ذكره الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد متزاعاً من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا • قال قدس سره حتى قل وحاصله الخ اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستلزم التركيب والكلام في استدعاء تشبيه التمثيل ذلك وهو غير لازم منه (قوله أي فن المجمل ما هو ظاهر وجهه الخ) يعني ان ضمير منه ان كان راجعاً الى المجمل في اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم المجمل وان كان راجعاً الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام فلكون كل من التوجيهين مشتملاً على خلاف الظاهر من وجه بينهما وليس مراده ان تقدير كلام المصنف رح ذلك حتى يلزم حذف الموصول أو الموصوف مع بعض الصلة أو الصفة وحذف الفاعل (قوله بنيتها الكملة) جمع كامل سمي الكل كلمة تغليبا (قوله ربع الكامل الخ) الظاهر في الاولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على

(قال السيد) اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل الخ (اقول) في ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو تقسيم المجمل اعني المفصل اشعار بذلك ايضاً اذ لو كان تقسيماً آخر لمطابق التشبيه لوجب تأخير عنه قطعاً (قول المحشي) مجاز مركب فلا بد ان يكون المقول عنه والمقول اليه مركباً لان التجوز في مركب وقوله وقد صرح أي الشارح (قول المحشي) في اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد الخ أخذ هذا من تقدير الشارح لفظ ما هو

أسد يكون مما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي أن يفهم (ومنه) أى ومن الجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) بمعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها عم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني * فالك شمس والملوك كواكب * إذا طلعت لم يبد منها كوكب * (ومنه) ما ذكر فيه وصفها) أى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) أى قول أبي تمام في الحسن بن سهل * ستصبح العيس بن الليل عند فتى * كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب (صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه) عني وعارده ظني فلم يحب * كالغيث أن جثته وافيك * أى أهلك (ريته) يقال فعله في روق شبابه وريته أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شيء أفضله (وان ترحلت عنه لج في الطلب) وصف الممدوح بأن عمالياد فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك أن جثته أو ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير أياديه لدى ووصل مواهبه الى طابت عنه أو لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظاهر بمثال من كلامهم (واما مفصل) عطفت على قوله اما بجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله) وثفره في صفاء، وادمى كالآلى، وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثاني ان يكون أمراً مستلزماً له وأشار اليه بقوله (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه لازماً له (كقوله لم للكلام المصيح

الكل بالاضافة). (قوله هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق الوصف (قوله أى ومن الجمل ما ذكر فيه الخ) ولا يذكر الوصف المشعر في التشبيه المفصل لأن وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكراراً (قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ) ضم كونها مفرغة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو الثاني والاول داخل في المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لأن كونها غير معلومة الطرفين ناشئ من كونها مفرغة (قوله اذا طلعت الخ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كمال الظهور وبين الملوك والكواكب نقصان الظهور وقوله اذا طلعت لم يبد منها كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثير اياديه الخ) كثير اياديه خير فلان وكالغيث خير ثان والقول بان كثير اياديه صفة بناء على ان فلان، علم جنس وعلية تقديرية أو انه بتقدير الموصول أى الذى كثير اياديه تكلف (قوله أى

(قال السبد) ستصبح العيس بن الليل عند فتى (قول) العيس بالكسر الابل البيض التى يخالف بياضها شيء من الشقرة أى سيد خانى خبيب الابل والسير في الابل صباحاً عند فتى يعفو عند الغضب وفارقه ولم يفارقتى عطايام

(قول المصنف) وقد يتسامح التسامح ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر كذا في

تعريفات كمال باشا وقيل يشبه المجاز الاموى لكن بملاحة لا تعتبر مع الاعتماد في فهم المراد على ظهوره بمجرد القرينة

(قول الحشى) علم جنس أى في حكم النكرة

هو كالسبل في الخلاوة فان الجامع فيه لازمها) اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الخلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين السبل والكلام لا الخلاوة التى هى من خواص المعلومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا من حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع أنه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا بخلوا وجه الشبه ههنا هو الخلاوة مثلاً وهو أمر حسي قطعاً جماعهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسماً الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الخلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعاً كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جماعهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الخلاوة لا يزيد على جمل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا الخلد كالورد في الحمرة هى الحمرة التى هى من الامور المحسوسة أيضاً فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى

بان يذكر الخ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع أهم من استتباع اللزوم للاستتباع والعلة للملوك وغيرهما وفائدة التفسير الثانى بيان ان الضمير المستتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وهذا التسامح الخ) امل السر في ذلك أن وجه الشبه لم يكن امراً ظاهراً دل على امكانه بذكر ما يستتبعه (قوله كميل الطبع الخ) فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه أمر اعتبارى لذلك الشيء وان كان الميل في نفسه والازالة صفة حقيقية أو اضافية كذا في شرحه للفتاح (قوله ويشبه أن يكون تركهم الخ) انما قل يشبه لاحتمال انهم لم ينهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من أن الحمرة والسواد والبياض مثلاً أمور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وبين ما هو كلى مقول كذا في شرح المفتاح الشربى (قوله ناشئ عن هذا التسامح الخ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان جماعهم الخ) بيانه على ما قرره في شرحه للفتاح هو أنهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع ، فكيف كان الحامل هو هذا الذى اعتمدوه على سبيل التسامح والتميز دون ذلك الذى اعتمدوه تحقيقاً انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لوسلم العلامة انهم اعتقدوا أن وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يعلم ذلك فانه باطل قطعاً امدم اشتراكاً بين الطرفين ، بل يقول ان جميع الامثلة التى اعتقدوا

(قول الشارح) على التحقيق متعاقب بجمول

(قول المحشي) صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة أى مع تصريحهم بان وجه الشبه فيه محسوس كما تقدم في المتن والشرح والمحسوس انما هو الجزئى وقد أجاب عنه المصنف سابقاً بان معنى كونه محسوساً ان افراده مدركة بالحس (قول المحشي) فكيف كان الحامل الخ أى فعمل المنشأ هو هذا دون ذلك باطل فليست من الابتداء بل تبيينية (قول المحشي) بل يقول ان جميع الامثلة الخ أى فاجوز الشارح أن يكون منشأ داخل في كلام العلامة فليس

أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسياً إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسياً فليتامل (وأيضاً) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه (و هو) أنه (اما قريب مبنذل وهو ما) اى التشبيه الذى (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الرأى) اى في ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى يظهر وان جعلته مبهوماً من بدأ فمتاه في اول الرأى وظهور وجه التشبيه في بادىء

ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستتبعه أعنى الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه أعنى الامور الكلية العقلية وعبارته مصرحة بذلك حيث قال ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلًا وناشئًا من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستتبع وجه الشبه مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة بحيث تسامحوا ههنا وسموا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا في ترك التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه وما أورد على الشارح رحمه الله من أن العبارة المنقولة لا تدل على انحصار المنشأ في هذا التسامح. فالاولى قلله الانحصار المصرح في عبارة العلامة فمدفع اذ معنى كون شئ. ناشئاً من شئ. انه لولا الثانى لما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل التسامح) فكلية من تبعية الكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر (قوله فهذا الاعتبار سموا الح) لا ينبغي ان تسمية وجه الشبه حسياً باعتبار أن ملزومه حسي وتسمية ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار أن لازمه وجه الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبيل الثانى اللهم الا أن يراد ان كلاهما تسامح باعتبار علاقة اللازم مطلقاً . فلذا غير الشارح رحمه الله بخطه قوله لان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد الح بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود أن يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة اه ولاخفاء في كونه تكلماً ثم العجب ان الشارح العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه ورده حيث قال واما ان المعنى ان تركهم التحقيق في وجه الشبه يشبه أن يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذه فعبارة الكتاب . لا تؤدى هذا المعنى وانما يؤدى ما حققناه فلا يلتفت الى ما سواه فما معنى قوله والذى يخطر بالبال الح الا أن يراد الذى يختاره البال الح (قوله وهو ما أى التشبيه الذى الح) لما كان التشبيه مسوقاً لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلًا بلا تدقيق نظر بان يكون كون أحدهما مشبهًا والآخر مشبهًا به ظاهراً بالظاهر وجه الشبه فيها كان

هناك شئ. آخر يمكن أن يعمل منشأ سوى ما ذكره فلا تكون من تبعية

(قول المحشى) فالاولى قلله الانحصار الح وهو قوله اذ لا حامل الح وقوله اذ معنى الح قل المعنى مستفاد من المشتين

(قول المحشى) فلذا غير الشارح أى عدم كون المتسامحين من قبيل واحد والاحتياج الى الجواب الضعيف

(قول المحشى) يلزمها في الوجود أى عند وجودها لانها لا توجد الا في ضمن الجزئى

(قول المحشى) لا تؤدى هذا المعنى لان الظاهر الابتداء مع الاحتياج الى حذف المضاف

الرأى يكون (لوجهن) لامرين (إما لكونه أمرا جليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث إنه شئ، او جسم أو حيوان أسهل واندم من ادراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ آخر ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تتصل أولا الى الجملة ثم الى التفصيل نائيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يعم النظر ولم يتعمقه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى (او قليل) عطف على امرا جليا اى والكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور ذكر المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا

التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر اعدم ظهور وجه الشبه فيه ما كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الرأى ايظهر وجهه تسميته بالقرب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفى على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه ينتقض تعريف التشبيه القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما اجاب به من أن قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بان ظهور وجه الشبه في نفسه لا يقتضى أن يكون ثبوته للعرفين ظاهرا فلا يكون التشبيه قريبا لجواز خفاء وجهه في الطرفين وان أريد ظهور ثبوته للعرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهرا اذ كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل فيه) اشارة الى أن ليس المراد بالجل ما لا يتضح معناه أو ما يكون مركا بل ما لا تفصيل فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان أمرا واحدا لا تركيب فيه أو مركا لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث إنه انسان (قوله فان الجملة أسبق في حصولها في نفسها) وحصولها لشيء لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصول نفسها والتعديق بثبوتها لشيء بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء (قوله من التفصيل) سواء كان تفصيل تلك الجملة، كافي صورة ادراك الحواس أو تفصيلا لشيء آخر كما في صورة التنوير (قوله لان المفصل يشتمل على المجمل اذ المتعدد) لا بد فيه من الواحد (قوله ولذلك كان العام أعرف من الخاص) في صورة يكون الخاص مشتقا على العام (قوله النظرة الاولى حمقاء) لانها تحسن التبيين وتبيح الحسن (قوله مع غلبة حضور المشبه به) اى ذاته سواء

(قول المحشي) كما في صورة ادراك الحواس أى التى في قول الشارح وكذلك ادراك الحواس الخ وصورة التنوير هى التى في قوله الا ترى الخ فان الشئ، أو الجسم أو الحيوان أعم من المفصل

(قول المحشي) اذ المتعدد لا بد فيه من الواحد أى فكذلك المفصل لا بد فيه من المجمل كذا قيل

(قول المحشي) في صورة الخ دفع القول المعصام فيه أن العام ربما كان مفصلا كالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة

والخاص مجمولا كالانسان

يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف سهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل) أي وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الصورة الثانية يمارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول (وإما بعيد غريب) عطف على قوله إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي لخناء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لأمرين (إما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فإن وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرأي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا ويكون في نظاره متملا (أو ندور) أي او لندور (حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا) أي وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهما) كإنياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كعلام يافوت منشورة على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا (كما مر) إشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة (أو لقلة تكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فإن المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقتضى الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وإنما كان ندور كان عند حضور ذات المشبه به أو مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به موجبة لظهور وجه الشبه بادي توجه وظهوره موجب لسرعة الانتقال من المشبه به. من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتغال على نوع مصادرة لانه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه هالة لظهور وجه الشبه وجعل ظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز أن يكون وجه الشبه جمليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المبتذل ولا في البعيد الغريب مدفوع بان كون وجه الشبه جمليا يستدعى سبقة الى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور أولا (قول المحشى) من حيث انه مشبه به أخذ هذا التقييد من تعاليل المصنف سرعة الانتقال بظهور وجه الشبه

دار
المبة
رد
(
ب
ه
ل
بة
ل
(

حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر العار فان أولا ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالفرابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرء الذى كف الاشل (من وجهين) احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثاني قلة تكرار المشبه به على الحس (والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد أو امرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويتم) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها ان تأخذ بمضا) من الاوصاف (وتدع بمضاً) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما فى قوله) أى قول امرىء القيس (حات ردينيا كأن سنانه * سنا لى لم يتصل بدخان * وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ فى أسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين أو أوصافاً فأت تنظر فيها واحداً فواحداً وتفصل بالتأمل بعضها عن بعض وان لك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى أكثر من شيء واحد وان تنظر فى الشيء الواحد الى أكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه أحدها ان تأخذ بمضا وتدع بمضاً كما فعل امرؤ القيس فى اللب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثانى ان تنظر من المشبه فى أمور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالمنقود الانجم أنفسهم والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى المنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد

فيكون داخل فى القريب وأدخاله فى البعيد كما قيل، يتأني ما يستفاد من المتن (قوله كل من ذلك) أى المذكور من الاقسام الثلاثة فى امر واحد بان يكون الطرفان أو احدهما مفرداً أو امرين أو امورا اذا كانا أو احدهما مركباً (قوله أى تعتبر الخ) يعنى ليس المراد من قوله وتدع بمضا عدم اعتبار البعض ، اذ لا يعتبر جميع الاوصاف فى تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم البعض كافى لليت (قوله أو أن تعتبر الجميع) أى وجود جميع الاوصاف التى هى وجه الشبه (قوله عبارة جامعة) بين الشئين اللذين بينهما بقوله ان معك الخ وان لك الخ (قوله فى الجملة) أى فى جملة تلك الاوصاف قيد بذلك لان فى التشبيه الموقوف ينظر الى وجهين أى وصفين أو أوصاف واحد فواحد ولك حاجة الى أن تنظر فى أكثر من شيء واحد

(قول السيد) حات ردينيا (اقول) ردينة اسم امرأة كانت تعمل الرماح فسببت اليها يقال ربح ردينى وقناة ردينية والاهب شعله نار يملؤها دخان وقد اخذ السنا مجردا عن الدخان لانه يقدح فى التشبيه المقصود قول ابو الحسن هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولها حركة وهيئة

(قول المحشى) يتأني ما يستفاد من المتن أى من اطلاق التعليل بكونه جاليا وقد يقال انه أطلق التعليل البعد بالدور أيضاً الا أن يقال انه يعمل بالاطلاق السابق فيعمل اللاحق على خلافه

(قول المحشى) اذ لا يعتبر جميع الاوصاف الخ ولو كان المراد من قوله وتدع بمضاً عدم اعتبار البعض لكان الاعتبار الجميع اذ ما عدا المأخوذ متروك

فيه الى نفس الحمرة بل الى ماليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والافدقائه لا تكاد تضبط (وكما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من امور اكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لترابته) أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه المناكب ولا يخفى ان المعاني القريبة البليغ واحسن من المعاني المبتذلة (ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) وموقعه في النفس الطلف وبالمسرة

لكن ليس لك حاجة الى أن تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد أو أكثر بل في كل واحد منها في شيء (قوله بل الى ماليس في كل حمرة) أي الى صفة ليست في كل حمرة بل خاصة بعين الديك ففيه تركيب من الحمرة المحصورة والشكل الكرى والمقدار المحصور وبهذا يمتاز عن الثاني والاول فان النظر فيهما الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله خياليا كان) بان تكون الامور التي يتركب منها من الحسيات أو عقليا بان لا تكون منها قابل الخيال بالعقل مع ان المقابلة انما هي بين الحسى والعقل لان التركيب لا يكون حسيا (قوله كقوله تعالى انما مثل الآية قال الله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفا وازينت وظن أهلها انهم قادرون عليها انماها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس) فان المشبه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفا أي مزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت أي تزينت وظن أهلها أي أهل النبات وانث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها أي على حصدها ورفع غلها فجعلناها أي النبات حصيدا أي شبيها بما حصده كأن لم تغن بالأمس أي لم تثبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان أقام به فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا أي حالها المعجبة الشان التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعدما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الأرض بالوانها وطرادتها وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولا منسوجة عليه المناكب) مبالغة في طرحه وعدم الالتفات اليه فان بيت المنكبوت اذا بقي مدة مديدة تموت فيه المناكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا ناسجة عليه المناكب وهو ظاهر (قوله البليغ واحسن الخ) في عطف احسن على ابلغ اشارة الى ان البليغ في المتن مجاز عن الحسن وليس بمعناه المتعارف لانه صفة الكلام أو المتكلم دون التشبيه ولو أريد بالتشبيه الكلام المستعمل عليه فبلاغته بمطابقته بمقتضى الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضي الحال كأن يكون بلاغا سيء الفهم (قوله ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) لانه امر للحصول بعد مشقة وكل ما هو أعز الذ من حيث أعزيته فلا ينافي ما سبق في بحث حذفت

(قول المعنى) من عشر جمل هي انزلناه فاختلاني مما يأكل كل حتى اذا أخذت وازينت وظن أهلها انهم قادرون انماها فجعلناها كأن لم تغن بجمل انهم قادرون جملة ويفرق بينهما وبين كان لم تغن تدبر

باعتبار الاداة بقوله (وباعتبار) اى والتشبيه باعتبار (اداته اما مؤكدا وهو ما حذف اداته مثل وهي تمر
 من السحاب) اى مثل من السحاب (ومنه) اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بمد حذف
 الاداة (نحو والريح تعبت بالنصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء) اى على ماء كالجين اى العنة
 فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر * ورب نهار
 للفرق اصيله * ووجهى كلا لونهما متناسب * فذهب الاصيل صفرة وشماغ الشمس فيه وعبت الريح
 بالنصون عبارة عن امانها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال البيرودى
 * لياليه اسحر وفيه هواجر * كاخضات والشمس تنمس آصال * هكذا يجب ان ينقد الذهب واللاجين المذكوران
 فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام النافذة للبصائر النافذة من ان اللاجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
 اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو
 ورقه الذى اصفر يبرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر (او مرسل)
 عطف على اما مؤكدا (وهو بخلافه) اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر
 بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به (كما مر) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه (و) (باعتبار الغرض
 إما مقبول وهو الوافى بافادته) اى بافادة الغرض (كأن يكون المشبه به اعرف شىء بوجه التشبيه فى بيان

ما حذف اداته) اى نسيا منسيا فى قوله تعالى (تمر من السحاب) ان قدر الكاف كان مرسلا وان لم يقدر كان مؤكدا
 وتفسير الشارح رحمه الله تعالى بيان لحاصل المعنى (قوله فذهب الاصيل يعنى صفرة الاصيل) فذهب الاصيل استعارة مصرحة شبه
 صفرة الاصيل بالذهب فى اللون واستعمل لفظ المشبه به فى المشبه (قوله او شمس اصيل) اى شماغ اصيل كالذهب فى اللون
 والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من لجين الماء) لانه ايضا من اضافة المشبه به الى المشبه الا ان
 المشبه هنا محذوف هو الشمس اشارة الى بقوله او شمس اصيل كالذهب (قوله قال الشاعر الخ) دليل على ان الاصيل
 يوصف باللون والصفرة فى المعارف فيصح تشبيه بالذهب (قوله وخص وقت الاصيل) اى خص وقت الاصيل بالبرق
 فان قوله وقد جرى حال من ضمير تعبت لانه من اطيب الاوقات فعبث الريح بالنصون فيه يوجب غاية لطافة الهواء ولذا
 اختار لفظ تعبت اى تميلها برفق كما يفعل المتلاعبان (قوله قال البيرودى الخ) تأييد لكونه من اطيب الاوقات يعف
 الربيع والضمير فى لياليه وفيه له والهواجر جمع هاجرة وهى ما بين الزوال والعصر وخضات كسمع من خضل الشىء اى
 ندى حتى ترشش وآصال فاضل خضات وما كلفة ، او مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كاخضات آصال كآصال
 خضات والشمس تنمس اى تغيب حال من قوله آصال يقول ليلالى الربيع كالاختار فى طيب هواجره اى لاله لا مال

(قول السيد) فلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء (اتول) هكذا يوجد فى بعض النسخ والمما قول قريب
 من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشماغ الشمس فيه والاضافة الى الاصيل قرينة لها
 (قول المحسى) او مصدرية والمعنى وفيه هواجر نخضولة لخضول آصال

الحال أو) كأن يكون المشبه به (اتم شئ فيه) أى في وجه التشبيه (في الحلق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به (مسلم الحكيم فيه) أى في وجه الشبه (معروفة عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود وهو بخلافه) أى ما يكون قاصراً عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع (خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها وقد سبق ان أركانه أربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعاً وحينئذ اما ان يكون المشبه به مذكوراً أو محذوفاً وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون إما باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد أو كالسرحان في الشجاعة أو اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بأنه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها) فقله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب

خصات أى صارت رطبة بسبب رش المطر على النبات والرياحين فيها (قوله خاتمة في تقسيم الخ) الظاهر في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المتن صريحاً ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها في عداد التقسيمات ولم يجعلها خاتمة وما قبل انما جمل هذا التقسيم منفرداً عن سائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع ، فانما يصير نكتة اعدم ادراجه في التقسيمات لا لافراده منها (قوله لان المشبه به مذكور قطعاً) فان قبل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً اذ معناه يشبه الاسد زيد اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل وان سلم قال الكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه للمفتاح (قوله كالاسد) فانه ابلغ من زيد كالسرحان (قوله كان زيدا الاسد) فانه ابلغ ، لايهام الاتحاد بخلاف زيد كالاسد (قوله بانه ان ذكر الجميع) أى جميع ما سوى المشبه به لفظاً أو تقديرآ ، فيدخل فيه ما حذف المشبه فيه لفظاً (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر لفظاً ولا تقديرآ وان كان منوياً (قوله وهذا) أى ما يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها (قوله متعلق بالاختلاف) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى مراتب والطرف يكفي راحة الفعل الا انه مقدر في النظم فهو ظرف لغو

(قول المحشي) فانما يصاح نكتة اعدم ادراجه مجموعاً في واحد منها أو مفرقاً فيها اذ لا يمكن حينئذ اعدم اختصاصه بشئ لا لافراده منها بجمله تقسيماً آخر بان يقول وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما اعلى في قوة المبالغة أو قريب منه فيها أو خال عنها (قول المحشي) لايهام الاتحاد أى فلنا (قول المحشي) فيدخل فيه أي كما يستفاد من الكلام في هذا البحث ومراوده دفعاً للتمردى من ان هذه الصورة من الادنى وهى خارجة من كلامه قدبر

مختلفة كأنه قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها (حذف وجهه وإداته فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الأخبار عن زيد (ثم) أي الأعلى بعد هذه المرتبة على أن ثم لا تراخي في الرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه أو إداته (كذلك) أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد في مقام الأخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة في الأخبار عن زيد (ولا قوة لغيره) أي لغير المذكور وهما الإنسان البائنان نحو زيد كالأسد في الشجاعة أو الأسد في الشجاعة عند الأخبار عن زيد فالمراتبان الأوليان متساويتان في القوة والآخرتان متساويتان في عدم القوة والأربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لأن القوة إما بمعوم وجه الشبه من حيث الظاهر أو باجراء المشبه به على المشبه بأنه هو هو نظراً إلى الظاهر فما اشتمل عليهما كالأولين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالأخريين فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة المتوسطة بأن حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشبه بجمل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي هنا بحث وهو أن الفرق بين نحو قولنا لعمري أسد يرمي ولقيت في الحمام أسدا وبين قولنا زيد أسد وأسد في مقام الأخبار عن زيد - حيث يعد الأول استعارة والثاني تشبيهاً وتحقيق ذلك أنه إذا أجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون

كما أن قوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى على القوية وهذا أولى من جملة طرفاً مستقراً على أن يكون حالاً من المراتب، لأنه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به إلا أن يقال أنه فاعل معنى أي مراتب تثبت للتشبيه (قوله كأنه قيل الخ) بيان لحاصل المعنى (قوله حذف وجهه وإداته) أي لفظاً وتقديراً لتحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيهاً لا استعارة (قوله أو مع حذف المشبه) أما لفظاً فقط كما في مثال المتن أو لفظاً وتقديراً لانية، كما في قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) كما ينبغي في بحث الاستعارة (قوله أي الأعلى بعد هذه المرتبة) وأعلوية هذه المراتب الأربعة على تقدير فرض المعنى في الباقيتين (قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) إذ التشبيه لا يكون إلا في بعض الأوصاف (قوله نظراً إلى الظاهر) أي ظاهر ما يستفاد من اللفظ وأما في الحقيقة فلا إجراء بل تشبيه (قوله يجعل المشبه عين المشبه به مطلقاً) أما إذا لم يذكر وجه الشبه فظاهر وأما إذا ذكر كما في زيد أسد في الشجاعة فلان دعوى الاتحاد بالأسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بشجاعة الأسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كالأسد فإنه يفيد تماثلته به وليس مثل الشيء عنه فاندفع ما قبل من أن ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الأداة أعني دعوى الاتحاد (قوله بين نحو قولنا لعمري أسد يرمي ولقيت في الحمام أسداً) لم يظهر وجه إيراد المثالين من الاستعارة (قوله حيث يعد الأول الخ) مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فيهما والتشبيه مراد فيهما (قوله ذات قرينة دالة الخ) احتراز عن زيد أسد إذا أريد من أسد شجاع بطريق

(قول المحشي) لأنه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به والحال إنما تجيء منهما

(قول المحشي) كما في قوله تعالى وما يستوى البحران فالشبه هو الايمان والكفر وهو محذوف لفظاً وتقديراً لانية أي

المشبه مذكورا ولا مقدارا كقولك لقيت في الحمام اسدا أي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة
لاتشبيهه والثاني ان يكون المشبه مذكورا أو مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه أو في حكم
الخبر كخبر باب كان وإن والمفعول الثاني لباب عامت والحال والصفة فالاصح انه يسعى تشبيها لا استعارة
لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقف كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه أو نفيه عنه فاذا
قلت زيد اسد فسوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممنوع على الحقيقة فيحمل على أنه
لا ثبات شبه من الاسد له فيكون الاثبات بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسعى تشبيها لان المشبه
به انما جىء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاثبات بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ
الكلام لاثبات الفعل وانما على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف
إلا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان

ذكر المبروم وإرادة اللزوم فانه حينئذ مجاز مرسل لاتشبيه ولا استعارة (قوله ان لا يكون المشبه مذكورا) أي على وجه
يأتي عن التشبيه فان قوله قد زرازراره على القمر استعارة كما سيبيء مع ان المشبه مذكور (قوله ولا مقدرا) ليس المراد
بالمقدر خلاف المذكور أي المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكورا بل المراد به أن لا يكون
مرادا منويا أيضا فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا
لاتمام الكلام ولا منويا مرادا بان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه بحيث نواقم لفظ المشبه مقامه لاستقام
الكلام الا انه يفتقر المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم إقامة اسم
المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة (قوله على انه لاثبات شبه الخ) لان الكلام
في انظمة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه (قوله فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير) أي مستترا فيه مفروغا عنه
لا اشعار به في اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جملة اسدا وتشبيهه به وادعاء
دخوله فيه (قوله واذا افترقت الصورتان الخ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان
المشبه من جنس المشبه به ومن افراده وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغة عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند

الايمان والكفر كالبحرين العذب والظلم في انهما لا يستويان
(قول المحشي) ولا محذوفا لاتمام الكلام اذ لا يتم الا بتقديره قوله ولا منويا مرادا قال السيد في شرح المفتاح كقوله
تعالى وما يستوي البحرين الآية اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل أريد بالبحران حقيقة كما
يشهد به سياق الآية الى قوله وترى الفلك وافر وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قبل الاسلام بحر عذب فوات
والكفر بحر ملح أجاج فاللفظ المشبه منوي في الارادة غير مقدر في نظم الآية لكونه مغيرا لنظامها قوله غير موصوفة به أي
تغير الملائم بان لا تكون موصوفة أصلا أو تكون موصوفة بالملائم تأمل
(قول المحشي) عبر عنه الخ متعاقب بقوله وفي اشئى فالفرق مجموع الفراغ عن الدعوى والتعبير كما يفيد كلامه بعد
وهو مأخوذ من العصام

تسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعنى نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا أو لقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا تشبيها ايضا لان الاثبات باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ايت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم

فعله اليه فالوجه ان الاختلاف مبنى على انه هل يكفى في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسئلة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه (قوله والخلاف لفظي راجع إلخ) يعنى ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه او حمله عليه فنحو زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه كان داخل في التشبيه خارجا عن الاستعارة (قوله هذا) أى الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك) أى وان لم يكن اسم المشبه به خبرا أو في حكم الخبر ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كما دل عليه سابق كلامه فلا ترد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) لان في نحو لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد بحمل زيد اسدا بالغا غاية الجنس بحيث ينتزع منه اسد آخر وهو مبنى على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكناية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين (قوله ايضا) لفظي فانه اعتبر في التشبيه أن لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شيء مطلقا فتشبيه (قوله فان ايت) أى عن كل شيء الا عن اطلاق اسم الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عليه) لان مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه بالكناية وحسن دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله وان لم تحسن إلخ) وان

(قال السيد) لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه الى آخره (أقول) اجراؤه عليه نعم من ان يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه واثبات معناه له فيتناول الاستعارة المتفق عليها وما اختاره هذا الداهي ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا باثبات معناه له

يحسن دخول شيء من الأدوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لمعوض تقدير
 اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لاتلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس
 لا تنيب قال الشاعر * شمس تألق والفراق غروبها * عنا وبدر والصدور كسوفه * فانه لا يحسن دخول
 التكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
 الا انه لا ينيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلابة التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير
 اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسددم الاسد الهزبر
 خضابه * موت فرض الموت منه يرعد * فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك
 من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه أو مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى
 الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحترى * وبدر اضاء الارض شرقا
 ومغربا * وموضع رحلي منه اسود مظلم * فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر

حسن دخول بعضها دون بعض فان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به اذ لا يحسن دخول التكاف
 ويحسن دخول كأن كذا في شرح المفتاح الشريفي وانما لا يحسن دخول التكاف في نحو زيد كاسد ، لان المراد باسد
 فرد ما منه فيلزم القياس بالمجهول بخلاف دخول كأن لانه حكم باتحاده بفهوم الاسد على وجه الظن (قوله المعوض تقدير الخ)
 لاحتياجه الى التغيير (قوله نكرة موصوفة الخ) واما المعرفة الموصوفة بصفة لاتلائم المشبه به فتغير واقع لان التعريف يدل
 على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملائمة ، تأتي ارادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجمع تلك الصفة (قوله
 كالبدر الا انه يسكن الارض الخ) فانه لا بد من جعل النكرة معرفة لتلازم القياس على المجهول ومعلوم ان البدر المعروف
 غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فمثل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وعموض في تقدير الاداة فاطلاق
 الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه (قوله فيقرب الخ) اما من القرب أى يقرب الكلام أو من القريب
 أى يقرب ما يحيل الكلام من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات بالتغيير
 فاكثر اطلاق مفعول مطابق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول مطابق لفعل محذوف أى ويقرب زيادة
 قرب مما يحسن فيه التقدير بالتغيير أو يغيد زيادة قرب والجملة عطف على يقرب من اطلاق ولا يجوز عطفه على اكثر اطلاق
 لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز أن يكون عطفا على اكثر اطلاق على أن يكونا حالين من ضمير يقرب أى اذا اكثر
 اطلاق وذا زيادة قرب (قوله دليل على انه فوقه) بخلاف قولنا زيد بدر يسكن الارض فان هذا الوصف يدل على
 نقصانه من البدر المعروف فلا تناقض (قوله أو مثله) اذا كان التشبيه بمعنى التشابه (قوله ومثله) أى مثل قوله اسددم الاسد الخ
 الا ان الحمل على التشبيه في الاول يستلزم التناقض وفي هذا كون الشيء موصوفا بما ليس فيه فليدأ قول (قوله) الى التشبيه
 (قول المحشي) لان المراد باسد فرد مامنه لان المشبه به الفرد لا الحقيقة وقوله باتحاده بفهوم الاسد لان هناك

حملا للاسد والمجهول هو المفهوم كما هو معلوم

(قول المحشي) تأتي ارادة ذلك لعدم اتصافه بها بخلاف النكرة فانها تحتمل غير المعروف المشهور فلا تناقض

لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدراله
هذه الصفة المعجبية التي لم تعرف للبدر فهو مبنى على تخييل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة وليس
الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد
اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت محتالبا لاثبات التشبيه بين
انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم محتالبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبنى على ان كون الممدوح بدرا
امرا قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمنع دخول كان
وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثانى امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول
الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد أو خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسود والنكرة فيما نحن
فيه غير ثابتة فدخل كأن وحسبت عليها كالتقياس على المجهول وأيضا هذا الفن إذا تأملت وتعمقت سره
وجدت محموله انك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا أنه اختص بصفة عجبية لم يتوهم جوازها
فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجبية اختص بها الاسد المذكور
ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محمول كلامه ومذهب
صاحب المفتاح أنه إذا كان المشبه مذكورا أو مقدرا فهو تشبيه لاستعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره
في أول بحث الاستعارة إن شاء الله تعالى * (الحقيقة والحجاز) * أى هذا بحث الحقيقة والحجاز وهو المقصد
الثانى من مقاصد علم البيان

الساذج (أى مالا استعارة فيه) قوله ان يثبت من الممدوح) عدها بن يتضمن معنى يخيّل (قوله هذه الصفة المعجبية
الح) وهى فرقة بين موضع وموضع في التوير (قوله فهو مبنى الح) فان قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لانه زيد
تمامي التشبيه فلا يثبت كونه اقرب زيادة قربات ملاحظة كون المشبه به محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فبالاستعارة
يفيد الوجه القريب من الاستعارة القرب الزائد (قوله وانما العمل في اثبات الح) بناء على ان المقصود في الكلام المثبت
والمنفي هو القيد على ما مر سابقا نقلا عن الشيخ (قوله في الجملة) أى تحقيقا وتخيلاً أى كما في قوله وكأن نمر الشقيق الح فان
الاعلام الباقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يمنع تخييل البدر الحقيقي المعروف
موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع والفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كأن نمر الشقيق الح فان المفروض فيه محال
دون الفرض فتدبر (قوله كأن زيدا الاسد) كذا في النسخة المقروءة لكن المذكور في بعض النسخ على ما في الاصل كأن
زيداً منطلق وهو الاظهر قبل وجه النسخة المقروءة ان المقصود في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي النكرة الاتحاد
فيكون خلاف الظاهر (قوله وأيضا هذا الفن الح) أى النكرة الموصوفة لتدل تقدير ادان التشبيه ما سبق كان بيانا لامتناع
تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل واحد منها وهذا بيان لامتناع اجمالاً بامتناع ما يقصد منها اعنى التشبيه (قوله

اله
س
س
ين
را
ن
ل
ن
.
ما
ر
.
د
:
:

والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والمملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ماوضع له ولهذا
قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال
على غير ماوضع له فرع الدال على ماوضع له في الجملة فالتمرض للاصل مناسب (وقد يقيدان بالافويين)
ليتميزا عن الحقيقة والمجاز المعالين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعى او العرفي فالتميز بالمعنى ينصرف الى ما فى الاسناد والمطابق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او
عرفيا (الحقيقة) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء
اذا اثبتته ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى والثاء فيها لانقل من الوصفية الى الاسمية وعند

والمقصود الاصلى الخ) اذ به يتأني ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى البوضوح كما مر (قوله والمجاز على استعماله فى
غير ما وضع له) ، ولا شك ان تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل العدم على المملكة كذا
فى شرح المفتاح الشربى ذلك ان قول الاستعمال فى غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له لما من شأنه ان
يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم والمملكة ولو قبل ان بينهما تقابل التضاد
والاشياء تقيين باضداد ما كان وجهها للبحث عن الحقيقة لكن لا يكون وجهها لتقديم تعريفه على المجاز فلذا تركه (قوله لكن
الدال على غير ماوضع له الخ) لانه ينتقل أولا من اللفظ الى معناه الحقيقى ثم ينتقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازى فيكون الدال
على المعنى الحقيقى من حيث انه دال عليه أصلا الدال على المعنى المجازى من حيث انه دال عليه (قوله فى الجملة) متعلق بفرع
قائه فخرج عليه من حيث الفهم والانتقال وليس قواعدا من حيث الارادة (قوله والمطابق الى غيره الخ) فلا يهمل الاملاق
دخول المعنى فيه (قوله ثم نقل الى الكلمة الخ) الظاهر ان هذا النقل من المعنى الوضعى الى هذا المعنى بلا واسطة وفى
بعض نسخ الاصول انه نقل أولا الى الاعتماد المطابق لثبوته فى الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة
المستعملة والظاهر انه منقول الى كل واحد منها بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينهما وبين المعنى الوضعى (قوله والثاء فيها الخ)

(قول المحشى) ولا شك ان تعقل غير الموضوع له الخ أى فالتقابل على هذا بالنظر الموضوع له وغير الموضوع له لا
الى لفظ الاستعمال لعدم تقابلهما فيه كذا ذكره قدس سره فى حواشيه على شرح المفتاح أى لان الاستعمال موجود فيهما
(قول المحشى) ذلك ان قول الخ أى فيكون التقابل بالنظر للاستعمال وعدمه الا انه لما كان العدم لازما كان من

شبه تقابل العدم والمملكة فهو توجيه الظاهر الشارح ويحتمل انه توجيه مستقل
(قول المحشى) لانه ينتقل أولا الخ لا عبر الشارح عن الفرع والاصل بالدال فهم المحشى رحمه الله ان الاصل والفرعية
باعتبار الدلالة وهى ثابتة للفظ الموضوع سواء كان مستعملا فيكون حقيقة أولا فلا يكون حقيقة لان المعنى الاصلى لا بد
منه اذ المجاز ما استعمال فى غير ماوضع له وبه يندفع ما أطال به السمر قدس

(قول المحشى) من حيث الارادة بان يطابق اللفظ مراداً منه ذلك المعنى الذى هو الاستعمال فانه غير لازم
(قال السيد) ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز لى آخره (أقول) الوجه الاول بالنظر الى مفهوم الحقيقة

صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين أما على الاول فظاهر لان فعلاً بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه أو لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة وأما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية سنة مؤنث غير خبراة على موصوفها وفعل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا جرى على موصوفه نحو رجل قتل وامرأة قتل وأما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفماً لللباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح به التخاطب) أى وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازاً وبقوله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديك فإن لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لاني اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستمارة وان كانت موضوعاً بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون

الظاهر من عبارة الشارح ان حقيقة مفعول الى الكلمة الثابتة أو المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي شرح المفتاح الشربيني ان الجمهور على انها اذا كانت بمعنى مفعول قالوا فيها لا نقل وعلى الوجه لاول للتأنيث فرقاً بين المذكر والمؤنث وعينئذ يكون النقل فيها بعد ادخال التاء فيها واجرائها على الكلمة ، ولا يخفى انه زيادة تصرف لاحاجة اليه (قوله فلانه يقدر) أى يفرض (قوله من التكلف المستغنى عنه) وانما اختاره جرياً على قضية الاصل في التاء وهو التأنيث كذا نقل عنه (قوله اذ لا معنى له عند التأمل) لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة في كان ما دخل عليه مراداً باللفظ يقال استعمل الاسد في زيد أى اريد منه ولو تعاقى في ههنا بمستعملة لكان الاصطلاح مراداً بالكلمة وهو فاسد

والمجاز والثاني بالنظر الى ذاتيهما

(قول الشارح) لان فعلاً بمعنى فاعل يذكر ويؤنث أى وهو هاتفة مؤنث هو الكلمة

(قول السيد) اذ لا معنى له عند التأمل (أقول) هذا صحيح وأيضاً يلزم التقاض التعريف بالمجاز الذى يفرجه هذا

التقيد على تقدير تعاقفه بالوضع

(قول المحشي) بعد ادخال التاء فيها لان التردد بين كون التاء للتأنيث وكونها لا نقل لا يمكن الا فيما دخلته التاء

بالمفعول اذ التأنيث يقتضيه وقوله واجرائها على الكلمة لانها حينئذ لا تحتاج للتأنيث بخلافها قبل الاجراء

(قول المحشي) ولا يخفى انه زيادة تصرف مستغنى عنه بما ذهب اليه الشارح من انها في الاصل من حق الشئ

اذا ثبت أو من حق الشئ لانها حينئذ تكون صفة لمذكر سواء كانت بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فتكون التاء لا نقل

على كل حال ووجه التكلف اعتبار كونها صفة لكلمة ثم اعتبار عدم الجري على الموصوف

التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمال فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعنى اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول للفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت ولو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة في المفرد (والوضع) أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) نى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه (خرج المجاز) عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى لا يكون وضماً (لان دلالة) نأ تكون (بقرينة) فان قلت فلى هذا يخرج الحرف أيضاً عن أن يكون موضوعاً لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى قوام الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الا فرادى بذكر متعلقه قلت لانسلم ان معنى الدلالة على

كذا نقل عنه (قوله ولو سلم اطلاق الحقيقة الخ) يعنى ان المركب وان كان موضوعاً باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكن لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا مبني على الاختلاف في كون المركبات موضوعاً كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة . قل قدس سره وأيضاً يلزم انتقاض الخ قد تقرر انه لا يجوز تعاقب حرفي جرم معنى واحد بعامل واحد الابد التقييد بالاول واعتبار الثاني قيداً للتقييد وحينئذ لا يتقاض بذلك المجاز اذ لا فرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به التخاطب وتقييد الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبره . قال قدس سره وفيه بحث الخ صرح الشيخ الرضوي بان المراد بثبوت معنى الحرف

(قال السيد) كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب الى آخره (أقول) أو يقسم الحقيقة الى مفرد مركب ثم يعرف كلا منهما على حدة كما فعله في المجاز

(قال السيد) فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً الى آخره (أقول) يريد ان تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازى لا يكون وضماً . واما تعيين المشتقات باسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعاً لدلالاتها على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعى أى بضابطه كناية كأن يقال مثلاً كل صبغة فاعل من كذا فهو لكذا وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها

(قول الشارح) فان معنى قولهم الحرف الخ هذا المعنى ذكره المضد وقيد المعنى الا فرادى لان اشتراط ذكر المتعلق في المعنى التركيبى مشترك بين الفعل والاسم والحرف

(قول الشارح) انه مشروط في دلالاته الخ أى بخلاف ما اذا كان مشروط في المدلول كما هو معنى التسليم

(قول المحشي) كذا نقل عنه يشير الى انه يمكن التأويل بالمستعملة بحسب اصطلاح به التخاطب وباعتباره وقد أول

هو عبارة ابن الحاجب في المختصر به (قول المحشي) لا يطلق عليه الحقيقة وان وصف بانه حقيقي

(قول السيد قدس سره) وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى الخ الوضع النوعى قسماً لانه قد يكون ثبوت قاعدة

معنى في غيره ما ذكرت بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف مادل على معنى ثابت في اللفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد

في اللفظ غيره كون الحرف موحدا لمعناه في اللفظ غيره ، وان يكون ذلك اللفظ متضمنا للمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالاته على معناه الاصلي . فرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المتقرن به وكذا ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام . لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه للتريد الذي ذكره السيد . ولا شك في انه يجزى نعمنا في دفع السؤال المذكور لان الحرف دال بنفسه على المعنى الذي احدثه في اللفظ غيره ولولا مخالفة الاطالع لكانت كلام الشيخ بتمامه والاعتراضات التي وردت عليها السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صريح الحق عن

دالة على ان كل اللفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين الدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ آخره الف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو تعريفي من مدلول ما لحق آخره هذه العلامة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين الدلالة على نفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة على ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعريف حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في معنى الجزائي لكانت دلالاته عليه وفهمه من القرينة بخالفها لكن الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعريف بان يفرد اللفظ بعينه بالتعريف أو يدرج في القاعدة الدالة على الدين وهو المراد بوضع في تعريف الحقيقة والنجاز وهو يشمل الشخصى والعموم الاول من النوع كذا في التلويح فعبارة قدس سره للوضع النوعي بمعنى في وضع اللفظ للدلالة بنفسه لان النجاز مقابل للحقيقة والمأخوذ فيها الوضع للدلالة بنفسه تدبر (قال السيد) بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة الى آخره (أقول) ذكر نجم الأئمة ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره هو ان الحرف مادل على معنى ثابت في اللفظ غيره وأطاب في تفصيل هذا المعنى بالأمثلة التي من جعلها لام التعريف وهل فنقل الشارح هذا ما ذكره والتجأ اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان أريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجزى في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ما قبل من ان دلالاته على معناه لافرادى مشروطة بذكر متعلقه وان أريد به ان معناه قسم باللفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بغير حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان أريد به قيامه بمعنى اللفظ غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما ذكرناه ولانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفا للدلالة على معان قديمة بمعاني اللفظ غيرها وان أريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون اللفظ الاستفهام وما يشبهه من اللفظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك فاسد كثرى ومحقق معنى الحرف على وجه يضمحل به ذلك السؤال فسنورد ان شاء الله تعالى في الاستمارة التبعية (قول المحشى) وان يكون عطف على ان المراد بعبارة الرضي فيكون الخ

(قول المحشى) فرجل متضمن لمعنى التعريف لانه صار بمنزلة قولك فلان المهور

(قول المحشى) لان ضرب زيد مستفهم عنه ضرب زيد باللفظ المصدر فالاستفهام يتضمنه العقل

(قول المحشى) ولا شك في انه يجزى نعمنا ولا يرد عليه اللفظ الاستفهام لان المستفهم عنه لا يتضمن معناه لاستقلاله

في ادلته بخلاف المهور فلم حتى للدلالة عليه انما تدل عليه حال كونه متضمنا للغير تدبر

يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتميين كافيا فى الفهم (دون المشترك) أى تخرج المجازلا المشترك وهو ماوضع لمعنيين أو أكثر وضعا متعمدا وذلك لانه قد تبين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على أحد المعنيين على التمييز لعارض

ظلم الشكوك (قوله سلمنا ذلك) أى كون معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالاته على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالاته بنفسه لان المراد به أن يكون العلم بالمتعين كفايا في الفهم أى في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف أيضاً . لاننا نفهم معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا أن معانيها ليست بثابتة في نفسها بل تحتاج الى التغير بخلاف معنى الاسم والفعل كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجمع التسليم المذكور لانه حينئذ لا يكون ذكر المتعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قل في المختصر ان التقص بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالاته ذكر متعلقه الاهم الا أن يقال معنى التسليم المذكور حمل قولهم انه مشروط في دلالاته ذكر متعلقه على أهم من أن يكون مشروطا في نفس الدلالة أو في المعنى المدلول عليه وقول بعض الناطرين معنى قوله سلمنا أى سلمنا كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن السوق . قول قدس سره هذا الكلام لا يجدى نفعا الخ . لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع لوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك أن الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بهومومه بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) فيدخل تعيينه في تعريف الوضع (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من أنه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المتعينين مع قطع النظر عن الآخر الدال على كل

(قال السيد) - لما ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالمتعين كافياً في الفهم (أقول) هذا كلام لا يجديهِ
نفعاً لأن المعترض يزعم أن العلم بتعيين من المعناه لا يكفي في فهمه منه بل يحتاج إلى ذكر المتعلق أيضاً ولذلك أبدله في بعض
النسخ بقوله - لما ذلك لكن معنى قوله بنفسه أن دلالاته عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي وانت
تدلم أن هذا معنى لا يفهم من العبارة فيفسد تعريف الوضع على أنه أن أراد بالمعنى الأصلي المعنى الموضوع له فقد لزم -
الدور كما اعترف به عن قريب وإن لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصالة ليحصل معنى تعريف الوضع ثم ينظر
في صحته وفاداه

(قول المحشي) لا ما نفهم معنى الح بمعنى انه لا فصور في دلالة الحرف فتبعا تابعة للوضع اما القصور في معناه لاحتياجه في التعلل الى الغير ليكون مرآة للملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف وايضا انه ان الواضع وضع من مثالا على ابتداء جزئي والابتداء الجزئي يفهم منها عند الاطلاق واما خصوصية ما به الجزئية لكونه البصرة مثلا فليس موضوعا له بل يكون عند الاستعمال تدبر

(قول المحشي) حمل قولهم الح أى ومعنى التسليم اختيار المعنى الثانى وانه لا يضر بنا على تفسير معنى الدلالة بنفسه بما ذكره

(قول المحشي) كون معنى الح أى ولا يضر بنا على التفسير المذكور وقوله خروج عن السوق لان الكلام في الدلالة

الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلاً مدلوله ان لا يتجاوز الظاهر والخبض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من معنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسباً الى الوضمين لانه المتبادر

واحد منهما على التبيين أى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المبينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوضمين على الآخر لا ينافي أن يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعني أن مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التبيين له الا انه انتفت لاجل المانع ، وبما حررنا ، اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلاً لما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عبارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص أو القرء في أن لا يتجاوز الظاهر والخبض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسباً الى الوضمين أما اذا خصصته بواحد إما صريحاً مثل أن تقول القرء بمعنى الظاهر وإما استلزاماً مثل أن تقول القرء لا بمعنى الخبض فانه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الظاهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بآرائه بنفسه (قوله يعني أن مدلوله واحد من المعنيين الخ) فالصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذي أن لا يتجاوز (قوله فهذا مدلوله الخ) يعني انه اذا نسب الى الوضمين دل بنفسه على احد المعنيين لاعلى التبيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البدل ومعنى لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد المشترك بينهما ، كيف وانه لا يفهم أصلاً عند اطلاقه فضلاً عن كونه متبادراً (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع وانسابه الى الوضمين على السوية ودلالته على مجموعهما خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحاً وهو ظاهر ولا ضمناً لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البدل وفيه انه يجوز أن يكون مدلوله كل واحد منهما

(قول المحشى) وبما حررنا أى من أن حاصل الابراد انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد بدون الآخر

(قول المحشى) اندفع ما قيل الخ حاصله ان معنى الدلالة بنفسه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا شك ان المشترك يفهم منه كل واحد من معنييه بمعنى انه يحصل في الذهن كل واحد من معنييه بعينه لكن لا يعلم المراد على التبيين لعارض الاشتراك والدلالة المأخوذة في تعريف الوضع لم تنف في المشترك لعارض الاشتراك كما يشمر به كلام الشارح اه ووجه الدفع ظاهر من تقرير السؤال

(قول المحشى) كيف وانه لا يفهم أصلاً وأيضاً ليس وضع اللفظ له ناشئاً من الوضمين اذ كل منهما لواحد بخصوصه فانسابه الى الوضمين انما يزيل تعيينه لانتدخسه في نفسه تدبر

(قول المحشى) وفيه أنه يجوز أن يكون مدلوله الخ وارد على قوله لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع وحاصله ان المعنى استلزامه هو المجموع من حيث صفة الاجتماع بان يكون كل واحد جزءاً من المجموع اما كل واحد في نفسه مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه فلازم عند الانتساب الى الوضمين اذ ليس موضوعاً لكل واحد بشرط الانفراد عن الآخر فان الواضمين قد يكونان مختلفين بل هو موضوع لكل واحد مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه

الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة وأما اذا خصصته بأحد الوضعين كما اذا قلت القراء بمعنى الطاهر أو لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا على الطاهر بالتميين والقرينة لدفع مزاحمة أكبر وتحقيق ذلك ان الواضح عينه للدلالة بنفسه على معنى الطاهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطاهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع

مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه كما مر من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استimal المشترك في المعنيين قل ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البديل (قوله وأما اذا خصصته بأحد الوضعين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك لتخصيصه بأحد الوضعين وترجيح احدهما على الآخر لا لدلالته فانه دال بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع لظهور الملازمة بين الشرط والجزاء اعني قوله اذا خصصته الخ ولذا لم يترض الشارح رحمه الله تعالى لبيان (قوله ان الواضح عينه للدلالة بنفسه الخ) لان الواضح لم يشترط في شيء من وضعيه القرينة كيف والواضح ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني بدة (قوله قرينة لدفع المزاحمة) أي بتخصيصه بأحد الوضعين (قوله لا لان تكون الدلالة بواسطة) لانها تابعة للوضع والواضح عينه بنفسه لا مع القرينة (قوله وحصل من هذين الوضعين الخ) أي لزم من انتسابه الى مجموع الوضعين وضع آخر ضمنى وهو (قول المحشي) من قوله يدل أي من قول الشارح لانه قد عين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه فان معناه انه

دال عليهما جميعا كما تقدم فيما كتبه على قوله وعدم الدلالة الخ

(قول المحشي) لكن لما كان الخ اعذار عن صاحب المفتاح في قوله بما ذكر حاصله انه راضى فيه مذهبه لا المنع من جهة الوضع

(قول المحشي) لظهور الملازمة الخ لان معنى ينتصب دليلا يترجح من جهة الوضع والافه دليل على كل حال لوجود الوضع

(قال السيد) وقولنا بمعنى الطاهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة (أقول) فان قلت على تقدير المزاحمة لا دلالة

على احدهما بالتميين فيكون ادفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهي بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ

الموضوع قلت المقتضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصله مزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة

تحقق تلك الدلالة بذلك المقتضى الذي اقتضاها وليس عدم المنع من ثمة المقتضى وأما قرينة الجواز فهي معتبرة في الدلالة

على المعنى الجازي لا يتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من ثمة المقتضى وبذلك يتضح الفرق بين قرينتي المشترك والجواز

ويظهر أن المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعينه وان الجواز لا يدل على معناه الجازي بنفسه بل بالقرينة

(قال السيد) وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنى وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق الى آخره

(أقول) ان اراد بأحد المعنيين المفهوم الكلى الصادق على كل واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما

بخصوصه يحصل منه وضمه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لا يمنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولزم

عند اطلاقه أن يتردد بين المعاني الثلاثة اعني المفهوم الكلى وفرديه واحتيج في كل واحد منها الى قرينة معينة فان زعم

ان عدم قرينة فرديه قرينة له لزم القول بانه عند اطلاقه يتبادر منه أن المقصود به ذلك المعنى الكلى وان اللفظ مستعمل

فيه وهو باطل قطعا بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعوم المشترك وان كانا متناهيين كما في المثال

المدكور اعني القراء عند الكل وان اراد بأحد المعنيين احدهما معينا في نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى

آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على أحد المعنيين عند الإطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضح وضحه مرة
الدلالة بنفسه على هذا وأخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق مفهومه أحدهما غير مجموع بينهما
هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لانسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطاهر
والحيض واما الدليل على انه عند الإطلاق يدل عليه وبأن قوله القرء بمعنى الطاهر أو لا بمعنى الحيض دال
بنفسه على الطاهر بالتميين وهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطاهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة
كما تكون ممنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان أريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لأن اسدا
فى قولك رأيت أسدا يرمى موضوع أيضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان أريد انه موضوع بالنسبة الى
لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فلى

التميين للأحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين لأحد المعنيين المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس يلزم
فالحاصل ان له ضمنا لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالاعية
ضرورية ان قصدا فقصدا وان ضمنا فضمنا كذا فى شرحه للمفتاح (قوله فكان الخ) كلمة كأن باعتبار قوله وقال اذا اطلق
كما لا يخفى (قوله لا يتوجه اعتراض الخ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من
بلائيل الحقيقة وجه اندفاع الثانى من قوله والقرينة لدفع المزاحمة قال قدس سره ان أراد بأحد المعنيين الخ فيعرفت
من كلامه المتقول من شرح المفتاح انه ليس المراد • قال قدس سره ولو صح ذلك الخ • زاد فى شرحه للمفتاح على هذه
الوازم الثلاثة انه يلزم أن يكون كل مشترك متواطئا ولم يقل به أحد وكلا مندفعه ، بما صرح به فى شرح الشرح من
ان وضع اللفظ لنفسه ضمنى ومثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قابل به ، فكان
انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار اتسابه الى الوضعين ويكون
اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضمين فان قلت المشترك اذا اطلق فم منه جميع المعاني واحتجج في
تعيين ارادة احدها الى قرينة واما المجاز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى الجازى فاحتجج في فهمه وارادته الى قرينة قلت
لانفاق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه فى فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته لتحقيق
لافترق بين قرينتى الجاز والمشارك واين احدهما من الآخر

(قول المحشى) متواطئ أى بالتقاييس الى معنيين مع كونه مشتركا بينهما وهذا لا يقول به أحد

(قول المحشى) بما صرح به أى الشارح فى شرح الشرح المضدى فى بحث ان اللفظ موضوع لنفسه اولادافعا به
لزوم الاشتراك فى جميع الالفاظ ان قلنا بوضعها لانفسها ويندفع به أيضا ما أورد من انه كما يستلزم الموضوعان ثالثا فهذا الثلاثة
تستلزم رابعا وهكذا (قول المحشى) فكان المعتبر فى الاشتراك الخ أى مثله المتواطئ ها

تقول الاول يستلزم الدور حيث أخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفرقان في التصريح وعدمه فلنا هذا أيضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الأئمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم

المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا كما لا يخفى * قال قدس سره وان اراد الخ * اراد به احد المعنيين معينا في نفسه ، غير معين بدلالة اللفظ بواسطة انتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمنا كما مر وتردد السامع انما هو في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة فتدبر فانه دقيق وانم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وانه لمغلة فضل تأمل فاحتط اى افعل الاحتياط وبما ذكرنا ظاهر ان ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح حيث قال بعد تزييف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخص باحد وضعية تبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساواة ان القرء دلالة على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه الى الوضعين أو الى وضع واحد لافي دلالة على المراد * قال قدس سره فان قلت الخ * يعنى أن المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخصه باحد المعنيين يفهم منه جميع المعاني التي وضع لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح ما ذكر من أن هناك ترادا بين معنى الوضعين * قال قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد * وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا ولا شك في التردد في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر أن كلامه في الدلالة على المعنى لافي الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوضع له ، لا انه لا يجوز ارادته منه (قوله من العجائب الخ) انما كان من العجائب لان عبارة الايضاح قبل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يتمنع الخ فتصديره بلفظ قبل وابرار الضمير في وهو ينادى على انه كلام برأسه فحمله على انه اعتراض على السكاكي مع تعليل فساد ما عاله السكاكي من العجائب (قوله فقال) أى قول ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض (قوله بالوضع) أى التعيين

(قول الشارح) الحقيقة في المفرد الخ احترز به عن الحقيقة في المركب وهى الحقيقة العقلية فانها لا تشارك الكناية في شي . لانها الاسناد والكناية نفس اللفظ (قول المحشي) غير معين بدلالة اللفظ بواسطة الخ يعنى ان نفس الدلالة وان كان فيها التعيين من حيث الوضع كما سبق لكن لانعين فيها بواسطة الانتساب الى الوضعين فصح ان هناك معنى ثالثا يفهم منه بواسطة الانتساب وانه دال عليه (قول المحشي) لا انه لا يجوز ارادته منه وان كان مذهبه ذلك كما مر

ان السكاكي أراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برى، عنه هذا كلامه وافول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برى، منه والمجب انه لم يتنبه المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليت بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك أشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبه الى جميع المعاني فذهب الحقون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ وأوقف عباده عليها تعالما بالوحي أو بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى او كانت لذاته كدلالته على الالفاظ اوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الالام واوجب ان يفهم كل أحد معنى كل لفظ لا متناع انفكك الدليل عن المدلول كما ان كل أحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا متناع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالنير ولا متناع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا متناع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والايض لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا هو ناهل أو جرن اتصافه بالمتنافيين أو المتضادين وهذا أولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للتقيضين أو للمتضادين لانه ممنوع (وقد تأوله)

لثلا يلزم الدور (قوله حفظت شيئا) وهو ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم (قوله وغابت عنك أشياء) وهى الامور التى تدل على انه ليس من تنمة اعتراضه على السكاكي رحمه الله (قوله تعالما بالوحي) أى بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم منها دلالتها على معانيها وكذا الحال فى الاسماع وفى خلق العلم الضرورى (قوله بعضهم) وهو عباد بن سليمان الصميرى (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعنى ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عند امة ويكون لمعان آخر عند امة اخرى كالسوء فانه عند الاتراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القريح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا متناع جعل اللفظ الخ) يعنى ان اللفظ المجاز مع القرينة يمتنع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقي اصلا فاندفع ما قيل أن القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة (قوله لاستلزامه أن يكون المفهوم الخ) مع اننا نعلم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحدهما (قوله لانه ممنوع) لانه تجوز المناسبة بتقيضين من

أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدّة والرخا، والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالقصر بالناء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير أن يبين والقصر بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فى مسامهما من الحركة وكذا باب فعل يضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوززه اذا تمدها نقل الى الكلمة المجازة أى المتعدية مكانها الاصلى أو الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى أسرار البلاغة وزعم المصنف أن الظاهر انه من قولهم جمعت كذا مجازاً الى حاجتى أى طريقاً لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شئ باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ كتسمية انسان له حجرة باجر ووصفه باجر فان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه أولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحركة لا يصح وصفه باجر حقيقة وتصح تسميته بذلك فاعتبار المنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان يقتضى بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز (مفرد ومركب) وحقيقة كل واحد منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما

جهتين (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انهما عمان وهو الحق لا امتياز موضوعهما بالحقيقة فعلم التصريف يبحث عن أحوال المفردات من حيث حروفها وهيئاتها وتعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث اتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهيئات الخ عطف على ان للحروف الخ) (قوله بالتحريك) أى بتحريك العين فانه يناسب أن يكون معناه ما فيه الحركة (قوله وكذا باب فعل الخ) فان قوة الضم تناسب أن يوضع للافعال اللازمة (قوله نقل الخ) ولا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على التقدير الاول وبمعنى المفعول المتعدى الى المفعول الثانى بواسطة حرف الجر على التقدير الثانى على ما قبل لتحقق العلاقة الصحيحة للقول وهو اتصاف الكلمة بالتعدى الذى هو المعنى الاصلى للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى وبحصل التناسب بينهما ما غاية التناسب (قوله ان الظاهر الخ) فاللفظ المجاز ظرف لكن حينئذ يفوت التناسب بين لفظى الحقيقة والمجاز (قوله واعتبار الخ) دفع توم

(قول الخبثي) الذى هو المعنى الاصلى فالمجاز مصدر بمعنى التعدى

(قال السيد) واذا كانا متعاقبين الخ فيه يبحث صحتج ذكره القنري

في تعريف واحد (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) أي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فانه وان كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب أعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة مجازاً (فلا بد من العلاقة) المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة (ليخرج الناطق) من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة (و) يخرج (الكناية) أيضاً بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له

ان هذا الوجه يستلزم ان تسمى الحقيقة أيضاً بالمجاز (قوله في تعريف واحد) يفيد معرفة حقيقة كل منهما (قوله عن الحقيقة) مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في التلويح اللفظ اذ تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو مشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل مناسباً فهو مرتجل وان كان مناسباً فان هجر الاول فهو المقول وان لم يهجر ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى ومعنى تخلل النقل أن يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالمشترك سواء كان واضعاً واحداً أو متعدداً ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الرضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه وفي كل واحد من معنييه وأما المرتجل والمقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه . مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه ، بالقياس الى المعنى الآخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه فبقوله في غير ما وضعت له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملاً فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحاً وخرج المشترك مطابقاً لكونه مستعملاً فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة المطلقة ، وخرج المقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ، ودخل فيه بقيد في اصطلاح به التخاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له .

(قول المحشي) مع قطع النظر عن وضعه لآخر أي عدم بناء هذا الاستعمال على وضعه لآخر وكونه فرعاً عنه
(قول المحشي) بالقياس الى المعنى الآخر أي بالقياس الى وضعه للمعنى الآخر بان يكون الاستعمال الثاني مبنياً على الوضع للمعنى الاول كما في المجاز (قول المحشي) وخرج المقول أي بالقياس الى كل من معنييه
(قول المحشي) ودخل بقيد في اصطلاح التخاطب الخ أي اذا استعمل في أحدهما بالنظر الى وضعه للآخر فقيد في اصطلاح التخاطب ليس الا للدخال اما الاخراج فبقوله في غير ما وضعت له

على
بل
أو
له
فيما
ع
ن
ذا
نأ

مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد يكون غلطاً وقد يكون مرتجلاً وقد يكون منقولاً والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى يهجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض أفراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والديب جميعاً يكون مجازاً هذا من حيث اللغة أما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة

فاندفع ما قبل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ما ضمت له ودخل الصلوة المستعملة في الدعاء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قبل انه صرح ههنا بان المرتجل والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع جواز ارادته) أى بالنظر الى كونه كناية فلا ينافي امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فهو مجاز متفرع على الكناية وقبل جواز ارادته ولو في محل آخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيحى . (قوله قد يكون مجازاً الخ) اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فجازان لم يهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمل لا لعلاقة فان استعمل لآخر قصد فلفظ وان كان بقصد فمرئجل (قوله في معنى مجازي) لا يكون فرداً للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد الخ) أى

(قول الشارح) مع جواز ارادته بان يكون مردداً باللفظ تبعاً اما المجاز فلا يمكن ارادته به لمنع القرينة كما مر (قال السيد) كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس الخ (أقول) حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة ويكون ملاحظة الديب هناك لصحة الاطلاق على ذات ماله ديب ولا ملاحظة حينئذ لخصوصية ذات الفرس اصلاً وتارة على سبيل المجاز اللغوي ويلاحظ فيه خصوصية الذات ويعتبر الديب على انه علاقة مصححة لاطلاقه على خصوصية هذه الذات وتكون أيضاً مصححة لاطلاقه على خصوصية ذات اخرى يوجد فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفاً وبهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على كل ما يدب كما في الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها الديب كما في المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار الاعلى خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة في وضعه له لا لصحة الاطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على الاطراد (قول الشارح) وباعتبار خصوصية الفرسية والديب الخ اعتبر الديب لانه منقول يعتبر فيه المناسبة

(قول المحشي) فاندفع ما قبل الخ أى لان كل ذلك باعتبارين لا باعتبار واحد (قول المحشي) فهو مجاز متفرع على الكناية لامتناع الارادة في خصوص المادة مع لزوم جواز الارادة فيها على هذا القول وعلى القول الثاني كناية لاعتباره الجواز ولو في محل آخر وعبرة المحشي فيما يأتي المستفاد من عبارة الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن اهـ ومعنى التفرع ان هذا الكلام فيها يجوز فيه المعنى الحقيقي كناية وفيها لا يجوز فيه مجاز

في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه
 الديب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك
 المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على
 كل ما يوجد فيه الديب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز
 (لغوى وشرعى وعرفى خاص) وهو ما يمتنع نأفله عن المعنى اللغوى كالتعوى والصرفى والكلاي وغير
 ذلك (از) عرفى (عام) لا يمتنع نأفله اما الحقيقة فلان واضمح ان كان واضح اللغة فعلى لغوية وان كان الشارع
 فشرعية والا ففرقية عامة أو خاصة وبالجملة تنسب الى الواضح وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع
 التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى
 وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص (كاسد للسمع والرجل الشجاع) يعني ان لفظ
 اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السمع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
 مجازاً لغوياً (وصلوة للعبادة والدعاء) يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة
 تكون حقيقة وفي الدعاء تكون مجازاً شرعياً (وفعل اللفظ والحدث) يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو
 في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازاً (ودابة لذي الاربع والانسان) فانها في العرف

من غير ملاحظة خصوصية الفرس (قوله وبخلاف المجاز) في كثير من النسخ بدون الواو فيكون لبيان الفرق بين الحقيقة
 والمجاز قصداً وتبعا للفرق بين رعاية المناسبة في المتقول وبين رعايته في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون
 الامر بالعكس وهو الموافق لما في التوضيح والتلويح (قوله لا يمتنع نأفله الخ) اى لا يعلم نأفله بالتعيين لا ان يكون نأفله جميع
 الناس قائله بمنتهى قافهم (قوله وفعل) في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان أو هو كناية عن كل عمل متعدد وفي
 الصحاح بمعنى الامر والثبات نقله الخويزي الى الكلمة المخصوصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتراكه عليه كما في تعريف
 المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية (قوله فانها في العرف العام الخ) في التفسير الكبير ان الدابة في العرف
 (قول الشارح) بخلاف الحقيقة أى المطابقة المارية عن النقل والاشتراك والارتجال وقوله والمجاز أى المطلق المارى عن النقل
 (قول الشارح) وهو ما يمتنع نأفله عن المعنى اللغوى يعني ان المراد بالنقل استعمال اللفظ في غير ما وضع له المناسبة
 (قال السبد) وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب الخ (اقول) وأيضاً استعمال اللفظ في المعنى المجازي
 ان كان المناسبه لما وضع له لغة فهو مجاز لغوى وهكذا نقول في سائر الاقسام وبالجملة كل مجاز متفرع على معنى حقيقى لو
 استعمل اللفظ فيه كان حقيقة فيكون المجاز تابعا للحقيقة في الانقسام الى هذه الاقسام الاربعة
 (قول المحشى) وتبعا للفرق الخ أى وبيان الفرق بين رعاية المناسبة الخ تبعا
 (قول المحشى) فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق لانها وصف لا للترجيح بخلاف ما اذا كانت أسماء كما هي في
 العرف فان اعتبار المناسبة للترجيح فلا تطرد

فيه
لك
على
باز
غير
رع
رفع
وى
لفظ
نون
رصة
نحو
رف
لحقيقة
ن
جميع
وفي
ريف
رف
بالقل
سبة
مجازي
نحو

العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذا ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين
المعنى المجازي والحقيقي (والاستعارة) فالاستعارة على هذا هو المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل كاسد
في قولنا رأيت أسداً بري (وكثيراً ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعني (على استعمال اسم المشبه به في
المشبه) وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً ولفظ المشبه به مستعاراً
والمعنى المشبه به مستعاراً منه والمعنى المشبه مستعار له والى هذا أشار بقوله (فهما) أي المشبه والمشبه به
(مستعار منه ومستعار له واللفظ) أي لفظ المشبه به (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طالب عارية من المشبه
به لاجل المشبه (والمرسل) وهو ما كان العلاقة غير المشابهة (كالكيد في النعمة) وهي موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وأيضاً
بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان
هندي وجات يدها لدى ونحو ذلك بخلاف اتسمت اليد في البلد (والقدرة) أي وكالكيد في القدرة لان اكثر
ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك وأما اليد في قوله عليه الصلاة والسلام * المؤمنون تنكأ ذماً ثم ويسمى بذمتهم ادناهم وهم يد على
من سواهم * فمن باب التشبيه أي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور
أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على
المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في أسرار البلاغة من أن اليد ههنا استعارة فهو مبني
على ما نقلنا عنه من أن المشبه به اذا كان ممالاً يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحل

للمرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما يركب وتقع على المذكر (قوله بلفظ النكرة الخ)
أي بلفظ في صورة النكرة والا فهو معرفة لان اللفظ اذا أريد به نفسه كان علماً له والتووين فيه للتمكن وهذا على رأى
الشارح رحمه الله تعالى من كون الالفاظ موضوعة لانفسها وضماً ضمناً (قوله وتصل الى المقصود بها) أي تصل النعمة
الى الذي قصد بها وهو المنعم عليه (قوله اكثر ما يظهر الخ) ما مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار والجرور أعني به

(قول الشارح) المصححة بيان الواقع بخلاف علاقة الاسم كافي القارورة اطلقت على الزجاجية لكونها مقرأ الماء

لكنها ليست مطردة بخلاف الاولى
(قال السيد) وأيضاً بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها الخ (اقول) أي فالجارحة بمنزلة العلة الصورية
لأنه فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه ولا يبعد أن يجعل اليد بمنزلة المادة والنعمة بمنزلة الصورة الظاهرة فيها
(قال السيد) وكالكيد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد الخ (اقول) فتكون اليد بمنزلة علة صورية

من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن أن يقال هم كيد على من سواهم (والراوية في المزايدة) أى في المزود الذى يحمل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزايدة والملافة كون البعير حاملاً لما ذكر للمرسل عدة أمثلة أراد أن يشير الى عدة أنواع الملافة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان الملافة يجب أن تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئ من الجزئيات لان أئمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع الملافة ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها مثلاً يجب أن يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصى وأنواع الملافة المتبعة كثيرة ترتقى ما ذكره الى خمسة وعشرين والمصنف قد أورد ههنا تسمية غير ما سبق أولاً فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة بملافة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزايدة بملافة المجاورة فقال (ومنه) أى من المجاز المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) يعنى أن فى هذه التسمية مجازاً مرسلًا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لا ان نفس التسمية مجاز فى العبارة تسامح (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربهة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربية لان غيرها من الاعضاء مما لا ينفى شيئاً بدونها صارت العين كأنه الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلاً لا يجوز اطلاق اليد على الاصبع على الربهة وان كان كل منهما جزءاً منه (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع فى الانامل) فى قوله تعالى * يحملون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق * والانملة جزء من الاصابع والفرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع شيئاً من الصواعق (وتسميته)

متاق يكون أى يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذى ارتكبه بعض النافذين * قال قدس يقام بجلد ثالث * بالقاء والمهزة من القاء يقال أقام الرجل اذا وسعه وزاد فيه (قوله بملافة السببية الصورية) وأما اذا اطلق بملافة العلة الفاعلية فهى داخله فى السببية (قوله لا ينفى شيئاً) أى لا ينفى شيئاً من النفع (قوله كأنه جعل) أى كل واحد

للقدرة على قياس ما ذكره فى النعمة والافعال أن يحمل اليد بمنزلة مادة قابلة والقدرة بمنزلة صورة لما حالة فيها (قال السيد) والراوية فى المزايدة أى فى المزود الذى يحمل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر (أقول) قال فى الصحاح المزايدة الراوية قال أبو عبيدة لان تكون المزايدة الا من جلدتين يقام بجلد ثالث بينهما لينسع وكذلك السطيحة وجمع المزايدة المزايد والمزايد وما المزود فهو ما يحمل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود وقال أيضاً الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه والعاملة تسمى المزايدة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر ان تفسير المزايدة بالمزود غير صحيح لان المزايدة ظرف المساء الذى يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى

و
ن
ل
م
ن
(

أى ومنه تسمية الشيء (باسم سببه نحو رعيثا النيث (أى النبات الذى سببه النيث (أو) تسمية الشيء باسم (سببه نحو امطرت السماء نباتا) أى غيثا يكون النبات مسببا عنه وأورد فى الإيضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره أى الدية المسببة عن الدم (أو ما كان عليه) أى تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضي (نحو وآتوا البيتامى أموالهم) أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) فى الزمان المستقبل (نحو إني أرانى أعصر خيرا) أى عصيرا يؤول الى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) أى أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أى باسم ما يحل فى ذلك الشيء (نحو قوله تعالى * وأما الذين ابضت وجوههم فى رحمة الله * أى فى الجنة) التى تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آله نحو واحمل لى

منهم الاصبع فى الاذن أى بحسب الظاهر والتعبير والا فلما رد جعل الالة ولك ان تحمل الاصابع على معناها فيكون التجوز فى نسبة الجمل اليها حيث نسب فعل الجز الى الكل للباقة (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا للدية الا أن أكل الدية سبب لا كل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفى ان عبارة الايضاح لا تساعده (قوله او ما كان عليه الخ) السبق والحق المعتبران فى الجواز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤول اليه ، بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه فى التلويح . قال قدس سره الظاهر عينا * لانه الذى يقع عليه العصر لا العصور . قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته . وفى الكشف فسر بالغب . وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه . قال قدس سره استخرج الخ . لا يلزم عصر العصور . هذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن من نسبة الفعل وما

أوية فلا تطلق الراوية على المزود مجازاً إنما يسمى بالراوية حامل المزايدة ويطلق عليها مجزاً (قول السيد) نحو (إني أرانى أعصر خيراً) أى عصيرا يؤول الى الخمر (أقول) الظاهر أن يقال أعصر عينا كما ذكر فى بعض كتب أصول الفقه وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وعلى ما فى الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر خيرا أى عصيرا يؤول اليها (قول المحشى) لا تساعده لان كلامه صريح فى الدية والدم لافى الآتين (قول المحشى) بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار مثلاً اذا قلت قتل قتيلاً وعصرت خيراً فهو مجاز الاول والمعتبر الحق أى لحرق كونه قتيلاً وخيراً بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب أى ثبوت القتل والعصر وحسبهما لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم أى ايقاع النسبة والنكلم بالجملة لقطع بأن الاسم وهو القتل والخمر مجازوان صار المسمى فى زمان الاخبار قتيلاً وخيراً حقيقة بان اخبرت بعد تلك الصيرورة وكذا فى مثل آتوا البيتامى أموالهم وقت البلوغ فالمعتبر السابق أى سبق اليتم على ثبوت الحكم وهو الايتاء لا على الاخبار أى ايقاع النسبة والنكلم بالجملة فان قولك أموالهم وقت البلوغ واقع وقت اليتم (قول المحشى) وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه أى يؤول جزوه اليه فملأه الايلولة قد تكون باعتبار جزء الشيء كما تكون باعتبار كله

لسان صدق في الآخرين اى ذكر احسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللازم فكيف ذلك قلت يمتز في جميعها لزوم بوجه ما اما في الاستمارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لاحالة فالاسد مثلاً انما

يشبهه الى ذات موصوفة بوصف ان يكون اتصافه بذلك الوصف سابقاً على ثبوت الفعل له فليزم وقوع المعصر على المعصير أى المصور واما اذا اريد اعصر عصيراً حاصل هذا المعصر فلا حاجة الى تأمله بله باستخرج (قوله في الآخرين نوع خفاء) أى لا يظهر فيها المعنى المجازى ظهوره في الامثلة السابقة ولذا حمل الكشف الرحمة على الثواب المثلد والعارفة على الاتساع وقبل في الثانى ان المعنى اجمل لى لسان صدق ينطق بالصدق فى الآخرين (قوله فان قلت الخ) يعنى ان اعتبار العلاقة انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى والانتقال فرع للزوم واكثر هذه العلاقات لا يفيد اللازم بالمعنى الذى مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن فما قبل انه لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما مر في المقدمة من ان الاعتبار للزوم الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره على الفور أو بعد التأمل في القرائن ، ليس بشي . (قوله ان معنى المجاز الخ) ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والا فمقد المصنف في الكناية أيضاً الانتقال من الملزوم الى اللازم كما مر (قوله يعتبر في جميعها الخ) يعنى أن جميع هذه العلاقات مفيد للزوم في الجملة على ما فصله (قوله اخص اوصاف الخ) أى اظهرها اختصاصاً واشهرها اذ لا يمكن الزيادة في الاختصاص ، ولذا لا يجوز أن يقال رأيت اسدا يرمى أى في البحر (قوله فينتقل الذهن من المشبه به اليه) أى الى وجه الشبه لكونه اشهر اوصافه ثم ينتقل منه الى معروضه الذى سوى المشبه به بعمونة القرينة فيتحقق اللازم بالمعنى الذى مر في الاستمارة (قوله فالاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه الكلى في مثال (قوله انما الاستمارة للشجاع)

(قال السيد) فالاسد مثلاً انما يستعار للشجاع لا يزيد أو عمرو على الخصوص (أقول) لا يعنى به ان لفظ الاسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقاً نعم من أن يصدق على ذات الحيوان المفترس أو غيره كما يدل عليه قوله أولاً انما يستعار للشجاع وثانياً ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة والا فلا مشاركة بين المعنى الحقيقى والمجازى في صفة بل يكون المعنى المجازى حينئذ عارضاً للمعنى الحقيقى وغيره ولا تشبيه هناك أصلاً فلا يكون استمارة بل مجازاً مرسلًا وانما يعنى ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع مثلاً ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقى الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من المعروض الى المعارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كلي غالباً والثانى انتقال من مفهوم المعارض الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالاتقال الاول في الظهور والكناية بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة (قول المحشى) على الاتساع اى الحقيقة العرفية التى اصلها الاتساع وليس المراد التسامح ليزه القرآن عنه

(قول المحشى) الذى مر في المقدمة أى مقدمة علم البيان (قول المحشى) ليس بشي . لان السائل يقول ان مقتضى ما مر ان الحصول في الذهن ضرورى اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن وما هنا لا يفيد ذلك وحاصل الجواب ان هذه العلاقات تفيد الملزوم ولو بعمونة المقام والقرينة كما ان اللازم أيضاً بالمعنى المذكور قد يكون بواسطة التأمل في القرائن تدبر (قول المحشى) ولذا لا يجوز ان يقال الخ لان البحر بفتح الباء والخاء ليس أشهر اوصاف الاسد

يستعار للشجاع لا زبد أو عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بإيراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤمل أو بالقوة فجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما للمعنى الحقيقي ذهنا أى معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصويره تصويره والازوم اما ذمى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى

أى لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد لخصوصه من زبد أو عمرو أو رجل أو امرأة وانما يقع عليه في الخارج وافرغ بين ما يقع صدق اللفظ عند الاطلاق لاستعماله وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيجى (قوله ولا شك في انتقال الخ) أى من الشجاعة الى الشجاع أى لذات ما موصوفة بالشجاعة سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فيظهر بإيراد الخ) حيث ظهر من كلامه ان في جميع انواع العلاقات لزوما في الجملة (قوله مما يتصف الخ) أى يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل في الواقع أولا فان لم يتكلم يعتبر الاتصاف في الزمان الماضي أو المستقبل سواء حصل في الواقع أولا فاندفع ما في التلويح من أن في مجاز الاول لا يلزم الاتصاف في الزمان المستقبل كما في عصر خرا فاريقت في الحال (قوله في زمان سابق او لاحق) اذ لو اتصف في زمان الحكم لم يكن مجازا بحسب الكون او الاول بل حقيقة أو مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى لفظ الدابة في الفرس لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع التلويح من أنه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمسمى المجازى في زمان الحكم أن يكون حقيقة كما في الدابة اذا استعملها للغوى في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم (قوله أو بالقوة) أى الاستعداد (قوله واذا كان الخ) فانه حينئذ يكون الغير فردا من الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص في الجملة بمعونة القرينة (قوله وان لم يتصف الخ) يعني اذا كان الاتصاف حاصلا في وقت فهو كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلا فلا بد من الازوم بوجه آخر (قوله اما ذهني محض) أى لزوم عقلى في الجملة بلا انضمام الخارج اليه (قوله كاطلاق البصير الخ) أى كاللزم الذهني في اطلاق البصير على الاعمى فانه لا يلزم من تصور البصير تصور الاعمى لكن ينتقل الذهن منه الى الاعمى باعتبار المقابلة كذا نقل عنه فالعلاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق ان نطلق

(قال السيد) واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي الى آخره (أقول) لا شك أن هذا الانتقال يحتاج أيضا الى معونة المقامات والقرائن كالاستعارة وسائر الاقسام فالجواب الحقيقي ما أشار اليه بقوله وبالجملة اذا كان بين الشيتين علاقة ويريد به ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه ولو بمعونة المقام القرينة وهذا هو المراد من الازوم هنا وما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا انه صلب العلاقات المؤدية الى الازوم المعترفى المجاز (قول المحشى) وبين ما يقع عليه بحسب الخارج على شيء بخصوصه (قول المحشى) كما سيجى أى في تحقيق زيد أسد (قول المحشى) التحقيق الخ أى لانه لا يصح اطلاق الاب على الابن بعلاقة المقابلة وفيه ان العلاقة لا يلزم اطرادها

بحسب المادة او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والزم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سميية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق المين على الرقبة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيتين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام (والاستمارة) وهي ما كانت علاقته المشابهة أى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي اذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الفاظ فهو استمارة ون اريد انه اطلاق المقيد على المطاق كاطلاق الرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ لو احدهما بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استمارة وغازا مرسل باعتبارين

احد المتقابلين على لآخر من قبل الاستمارة ينزىل التقابل منزلة التناسب بواسطة تلميح أو مشاكلة (قوله بحسب المادة) كاطلاق الفاظ على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في المادة (قوله كالقرآن للبعض) اذا كان موضوعا لجمع ما بين دفتي المصاحف (قوله كالحال والمحل) أراد بهما ما بهم العرض والمحل والمطرف والغرف (قوله أو مجاورتهما) بان يكونا في محل واحد أو محلين متقابلين (قوله أحدهما شرطا للآخر) نحو (ما كان الله ليضيع إيمانكم) أى صلواتكم نحو

~~من قبل الله المصدقين (قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما) هذا كلامهم يخرج من التقييد وعليه سئل عن ظاهر ما ورد في جوابه في~~

حواشي شرح التقييد وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس اما يدل على استلزام الانسان اياهما دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ان المراد بالاستلزام الاستتباع واذا لم يوجد الانسان بدونهما كانا مستتبين له (قوله فانه لا يجوز وجود الانسان بدونهما) هذا بحسب العرف والاف وجود الكل بدون الجزء محال عقلا (قوله وان اريد

لاحتمال وجود مانع الا تري ان الالب لا يطابق على الابن مع وجود السبية والمانع هو كونه لا ينتقل الذهن من أحدهما الى الآخر وانظر التلميح (قول المحشي) اذا كان موضوعا للح وقيل هو مشترك بين الكل والبعض

(قال السيد) ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد بدونهما (أقول) أورد عليه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام الانسان لهما لا على استلزامهما للانسان والثاني هو المطلوب وأجيب باننا لم نرد ههنا بالمستلزم واللازم مصطلح أرباب الجدل بل مصطلح أرباب البيان أعنى المستتبع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية من الانتقال من اللازم الى الملازم وأرادوا باللازم التابع والرديف تناول العباد مثلا فانه من تواع طول القامة وودافه وكل واحد من رقبة والرأس أصل يفقر اليه لانسان ويتبعه في الوجود فلذلك لم يوجد بدونهما (قول المحشي) ان المراد بالمستلزم المستتبع فاستلزام الجزء للكل استتباعه له بان يكون الكل رديفا للجزء أى تابعا

له في الحصول كطول العباد التابع لطول القامة

(قد تقييد بالتحقيقية) وبهذا التقييد تتميز عن التخيلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية (لتحقيق معناها) اى
 ماغنى بها واستعمالات هي فيه (حسا او عقلا) بان يكون ذلك المعنى امراً معلوماً يمكن ان ينص عليه ويشار
 اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسماً لهذا المعنى على سبيل الاغارة
 للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالخس (كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى (لدى اسد شاكى السلاح)
 اى تام السلاح وكذا شاكى السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف (مقذف) اى قذف به كثيراً الى الوقائع وقيل
 قذف باللحم ورمي به فصار له جسامه ونباله وتماه * له لبد اضفارد لم تقلم * ابدة الاسد ما تلبد من شعره على
 منكبيه والتنايم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا (وقوله) اى
 والمثل كقوله تعالى * (اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا

(ان الملاق الخ) ، بان يراد بالمشعر مطلق الشعة ويقع على شعة الانسان باعتبار انه فرد منه (قوله تتميز عن التخيلية) لعدم
 تحققي معناها حسا او عقلا في المشبه سواء كان عبارة عن امر وهمي كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله تعالى ، او عن اثبات
 لازم المشبه به المشبه وتتميز عن المكنى عنها بناء على انهم لا يطلقون التحقيقية الا على المصرح بها ، لا باعتبار انها لا تكون
 الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط على ما وهم (قوله بالقلب والحذف) متعلق بشاك ، وان كان يتوهم أن يكون
 متعلقا بشاك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح
 من شاك الرجل يشاك اذا اظهر شوكته وهي شدة البأس وحدة السلاح والاصل شائك ، وقد يقلب فيقال شاكي السلاح
 كالمقضى وقد تحذف الياء فيقال هو شاك بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل شائك وقد يحذف الدين فيقال شاك
 السلاح بضم الكاف وقد يقال الى موضع اللام . ويسلم فيقال شاكي السلاح فعلى هذا يكون بالقلب متعلقا بشاكى السلاح

(قول الحشى) بان يراد بالمشعر مطلق الشعة بهذا يندفع ما قبل القول بان اطلاق المشعر على شعة الانسان يجوز
 ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلاباعتبار العلاقتين محل بحث اذ المستعمل فيه هو شعة الانسان اذا كان استعارة
 ومطلق الشعة اذا كان مجازا مرسلاب

(قول الحشى) او عن اثبات الخ لان المثبت من حيث انه مثبت اذا كان وهما كان الاثبات وهما
 (قول الحشى) لا باعتبار انها لا تكون الخ أى الاستعارة بالكناية لا تكون الا صورة وهمية كما اذا كان المشبه به صورة
 وهمية كنى عنه باثبات لازمه وهذا القائل فهم ان ما خرج به التخيلية خرج به المكنية فقال ان كون المكنية لا بد ان يكون
 صورة وهمية ممنوع

(قول الحشى) وان كان يوم الخ يعنى انه يتوهم من كلامه ان الاصل شاكي الا انه قد ينقل اللام الى موضع العين وقد يحذف
 (قول الحشى) وقد يقلب فيقال شاكي السلاح أى فيقلب الضمة كسرة للمناسبة الياء وقوله بضم الكاف لانه لا وجه
 لقلب الضمة كسرة لان الحذف ابتداء بدون قلب ولا اعلال

(قول الحشى) ويعمل فيقال شك السلاح أى بكسر الكاف بدون ياء وان رسمت وعبارة الشارح في شرح قصر يف
 الذى هكذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فأنل نظير شك في شاوك وأنه

لاحسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى * فأذاقها الله لباس الجوع ، أن الظاهر من اللباس عند اصحابا
الحمل على التخيل وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق وهو أن يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه
من انتفاع اللون وتميره ورشته هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشف مشعر بأنه استعارة تحقيقية يحتمل
أن تكون عقلية وأن تكون حسية لانه قال شبه ماغشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللباس والحوادث الذي غشيه يحتمل أن يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وإن يريد به

وبالحذف متعلقا بشاك (قوله الظاهر من اللباس) أى الذى يظهر من اللباس . عند التأمل فيه (قوله الحمل على التخيل الخ)
بان تخيل للجوع والخوف امر وهى يشاهما كلاهما للباس . سواء شبه الجوع والخوف بلباس أولا اذ لا يتوقف
المقصود عليه ثم اثبت ذلك اللباس للقرينة الدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف من القدم الى الرأس فيفيد المبالغة
التامة في ازالة الامن والرزق الواسع عنها بسبب كفرانهم لنعم الله تعالى ما ليس فى حمله على الاستعارة التحقيقية فانها
تفيد الاحاطة التامة لاثار الجوع والخوف ، وهو المناسب لسياق الاية قال الله تعالى ﴿ ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة ﴾

ليست بالف فاعل وانما هى عينه وأصله هور وشوك وقال في المفصل ربما يحذف العين فيقول شاك والاصواب هذا ومنهم
من يقاب أى يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقولون شاكو ثم يعله اعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول شاكى
على وزن فاعل فلى هذا يقول جاني شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا باثبات الياء لحة المفتحة
وعلى الحذف تقول جاني شاك بالضم ورأيت شاكيا بالفتح ومررت بشاك بالكسر اه فتأمل

(قال السيد) أن الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخيل الى آخره (أقول) قيل عليه ان الحمل على

التخيل ركك حدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار محدد فيما هو يصدده فلا بد ان يثبت له من
لوازمه ماله مدخل فى الاضرار وأقرب منه أن يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الاساطفة والشول
والملاسة التامة والاولى ان يحمل استعارة تحقيقية على أحد الوجهين ثم الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اكثر
مناسبة للاذاقة فانها تستعمل في المضار والآلام فيقال أذاقه الضرر والبؤس

(قول المحشى) عند التأمل فيه يعنى ان معنى كلام السكاكى ان الظاهر عند الاصحاب عند التأمل فى معنى اللباس
الحمل على التخيل فلا ينافى انه عند بعض الاصحاب يحتمل الحمل على التحقيق عند عدم التأمل فمعنى قوله وان كان يحتمل
عندي الخ انى اجوز ذلك الحمل ولا أقول انه ممنوع لانه ممكن عند عدم التأمل فهو اعتراض على صاحب الكشف وبه
يندفع اعتراض الشارح وكذا ما قبل ان الظاهر لا ينافى الاحتمال فلا معنى لقوله وان كان يحتمل الخ

(قول المحشى) سواء شبه الجوع والخوف الخ لانه يكفى فى التخيل مجرد تنزيل الجوع والخوف منزلة ذى لباس
لمجرد مشاهة مقدرة فى النفس كما فى المجاز العقلى لا تشبيه يراد افادته كما فى المكشبة كذا قيل وقد يقال انه ليس المقصود
افادة ان للجوع لباسا بل المقصود ان القرينة صارت نفس الجوع وهذا يكفى فيه تخيل ان لنفس الجوع لباسا سواء نزل
منزلة ماله لباس أولا تأمل (قول المحشى) صارت نفس الجوع لان لا لبس لباس الجوع هو الجوع

(قول المحشى) وهو المناسب أى المبالغة هى المناسب الخ

انتفاع اللون وراثته الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجمله ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فملي هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له لانه اذا كان معناه عين فيما وضع له وان تضمن تشبيه شي به نحو زيد اسد ورأيت زيدا أسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وفيها واسد في الامثلة

ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وفيها واسد في الامثلة
معطشة يأتيها رزقا رغدا من كل مكان فكفرت بانهم الله فاذا قها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون هذا ان حمل التخيل على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستعار له في التخيل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب الاصحاب وان حمل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان التخيل جعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال فعنه انه جعل لباس الجوع والخوف ثم اثبت للقرية ليفيد صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع والخوف بشيء ضار محدد في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا التخيل الى تصرف زائد مع افادته المقصود على وجه يبلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع والخوف لكنه استعيرت الاذاقة للإصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال باللباس في الكوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللباس في الآية استعارتان تحقيقية تبعية وهي استعارة الاذاقة للإصابة واستعارة تحتمل التخيلية والتحقيقية وهي استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع والخوف بذي لباس استعارة مكنية كانت ثلاث استعارات (قوله ليس المشبه الخ) لا عند صاحب الكشف ولا في الواقع (قوله فتوهم كونه تشبيها الخ) اما عند صاحب الكشف فلان عبارة ضريبة في كونه استعارة واما في الواقع فلان تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتمال غير صحيح الاعتبار الآثار فليشبه آثارهما به لانفسهما قال قدس سره فان الجوع الخ قد عرفت انه على تقدير الحمل على التخيل لا تشبيه للجوع بشخص ضار وتوهم هذا التشبيه ناشي من نسبة الاذاقة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل في المضار لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو كالجريد بالنسبة الى اللباس كما في الكشف قال قدس سره والا قرب . . . أى الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه . . . قل قدس سره ثم الحمل الخ . . . أى على الاستعارة الحقيقية العقلية اكثر مناسبة (قوله وأسد في الإمثلة المذكورة الخ) وما قيل ان اخراج اسد في الامثلة المذكورة بناء على ما تقر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوصل به الى المبالغة في التشبيه فان تم تم والا فلا وحيد . لا يتجه نظر الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانا لانسلم ان أسدا في زيد أسد مستعمل

(قول المحشى) جعل اللباس للجوع والخوف أى وليس المقصود ان له لباسا بل افادة صيرورتها نفس الجوع فلا حاجة لتشبيه الجوع بذي لباس ولا لتزيله منزلة

(قول المحشى) يحتمل الخ أى على الرايين للاصحاب والزمخشري

(قول المحشى) أى الى الفهم لانه عند عدم التأمل بخلاف ما تقدم فانه عند التأمل

(قول المحشى) لا يتجه نظر الشارح لانه حينئذ مستعمل فيما وضع له

المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملاً فيها وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً في نحو زيد اسد مستعمل

(قل السيد) وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً الى قوله كما في رأيت اسداً يرعى بقرينة حمله على زيد (أقول) اذا قيل رأيت اسداً يرعى فلا شك ان اسداً ليس مستعملاً في معناه الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وان كانت متميزة في نفسها لكن المتكلم لم يرد بمجرد هذه العبارة الدلالة عليها من حيث انها متميزة ممتازة عما عداها بل أراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام ولا شك أيضاً انه قد تشبه تلك الذات المتميزة المرادة بلفظ الاسد اجمالاً لكنه جعل ذلك امراً مسلماً وساق الكلام لاثبات الرزية المتعلقة بها واذا قيل زيد اسد فإن كان لفظ اسد مستعملاً في معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح وإما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجارية ومن وقوعه محمولاً (مستعمل) فلا معنى لتشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد وإما ان يراد به ذات مابهمة مشبهة بالاسد فيكون الكلام مسوقاً لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد وان كان مستعملاً في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد واذا أردت أن يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك بالمارسية مردي همجو شيراست زيد وقولك شيراست زيد فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ماوفي الثاني الى زيد وانما آخرنا زيد في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيراست وشيراست زيد وليس بمنزلة قولنا مردي همجو شيراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي كما ذكره القوم فاذا قلت زيد الاسد حسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحيل واما اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وأنه فرد من افراده مندرج تحته مباينة فلو قدرت فالت مباينة فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً أو تقديرًا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراج تحت الاسد وكونه فرداً من افراده كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراج تحت امرأ مسلماً كقولك رأيت اسداً يرعى فالاولى تشبيه اتفاقاً والثالثة استمارة اتفاقاً واما الثانية فقد ترقى عن مرتبة صريح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهراً لكونه فرداً منه للاثبات شبه به ولم تبلغ درجة الاستمارة حيث لم يجعل اندراج فيه أمراً مسلماً معروفاً فن سماها تشبيهاً بليغاً وقد نبه على انحطاطها عن مرتبة الاستمارة وترقيتها عن صريح التشبيه ولا بعد في اطلاق التشبيه عليها فانه المقصود بحسب الظاهر وان كان جعله فرداً منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المباينة ويجوز تقدير الاداة نظراً الى المثال وان لم يحسن نظراً الى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستمارة لان اللفظ هناك قد استمر لمعنى آخر واطاق عليه قسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استمارة فكأنه أراد التنبية على ارتفاعها من حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستمارة بما يتناولها ايضاً واما ادراجها في الاستمارة المتعارفة كما ظنه الشارح فقد عرفت بطلانها وتوحيدها ذلك بقوله قولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد الى آخره يرد عليه انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استمارة متعارفة ايضاً مع ظهور تقدير اداة التشبيه

في ما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة كما في رأيت أسداً يرعى بقرينة جملة على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقمت اسداً على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسداً فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداة قصد الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملاً في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فصحة جملة على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسداً يرعى ان اسداً استعارة فلا نغنى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نغنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه

فيما وضع له ليس بشيء لان نزاعهم في ان صور حل المشبه به على المشبه وصور التجريد هل هي تشبيه أو استعارة لا في انه اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هي استعارة أو لا (قوله في معنى الشجاع) أى في ذات ما سوى الاسد يصدق عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة ، اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل ، مجازاً مرسل (قوله بقرينة جملة الخ) فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي والحل ليس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء أو بتقدير اداة التشبيه والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هي مستعملة في معنى الشجاع سند المنع فيكفيه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورده بصورة الدعوى ترويحاً للمنع المذكور واشارة الى ان قوله ولو لم يحمل على هذا لزم ان يكون قوله بل هي مستعملة في معنى الشجاع غصبا لمنصب الاستدلال (قوله وتحقيق ذلك) أى تحقيق ان اسداً استعارة كما في رأيت أسداً واثبات التسوية بينهما (قوله انه استعارة عن زيد) أى عن ذات مخصوصية من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة اذ لا ملازمة بين الاسد والذات المحصورة وان اعتبر وصف الشجاع في ذات المشبه فيه اذ العلاقة انما هي بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة أى ذات كان لا الذات المحصورة ، وانما يقع عليه في الخارج قوله ولا دلالة عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة التي هي أخص أوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية الذات (قوله عن شخص موصوف بالشجاعة) سوى الاسد ليتحقق التشبيه (قوله زيد رجل شجاع الخ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد ا قوله فيكون استعارة) لانه استعمل لفظ المشبه به في

(قول المحشي) لاني انه اذا قصد الخ لانها حينئذ تشبيه بلا نزاع

(قول المحشي) اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد أى الذي هو أصل الاستعارة كما في الشارح بعد

(قول المحشي) بل مجازاً أى بل يكون مجازاً مرسل من اطلاق اسم الملزوم على اللازم

(قول المحشي) فيكفيه جواز الاستعمال الخ والقرينة لا يجب أن تكون مانعة قطعاً الا اذا اريد المجاز قطعاً صرح

به المحشي في حواشي القاضي

(قول المحشي) وانما يقع عليه في الخارج لاستعماله في معين لا انه واقع عليه في نفسه اذ لا دلالة الخ ففي الملازمة علة

لعدم العناية ونفي للدلالة علة لعدم الوقوع في نفسه عليه تدبر

(قول المحشي) على التمثيل لما مر انه لا ينظر لخصوص رجل أو امرأة لعدم العلاقة بين الاسد وبين تلك الخصوصيات

به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
• اسد على وفي الحروب زمامة • اي مجتري على صائل وكقوله • والمير اغربة عليه • أي باكية وكقوله عليه
الصلاة والسلام • قد مل من سواهم • وانه كثير اما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما قلناه عن عبد

المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا . فيكون تشبيها مفروغا عنه مسلما والمقصود بالحكم بالانحداد كما ان في رأيت اسدا يرمي
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فتحصل المبالغة في الرجل الشجاع استعمال لفظ التشبيه
به فيه وجعله فردا ادعائيا له وفي زيد بجعله على زيد فادفع ما قبل انه لا بد في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا
زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم بانحداد زيد بالرجل الشجاع التشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر •
قال قدس سره اذا قيل رأيت اسدا الخ • خلاصته دفع المصم الذي ذكره الشارح رحمه الله باثبات الفرق بين رأيت اسدا
وبين زيد اسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا تشبيها بالاسد فيكون تشبيهه بالاسد مفروغا عنه والمقصود تعالى الرؤية
به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فلاول استعارة والثاني تشبيه بليغ بانحداد التشبيه بالمشبه به •
قال قدس سره فلا شك ان اسدا الخ • فيه أنه يجوز أن يكون التقدير رأيت مثل اسد يرمي والجواب ان المراد لاشك
فيه على تقدير كونه استعارة • قل قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم • اذ لا معنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل الذات أي
لذات التي يصدق عليه مفهوم الشجاع مما سوى الاسد قل قدس سره واما ان يراد الخ • هذا هو مراد الشارح رحمه الله

انما العلاقة بينه وبين شخص ما فيه الشجاعة فاندفع ما في السمرقندي فانظر •

(قل السيد) ويدل على ما ذكرنا الى آخره (أقول) هذا الاستدلال بشعر بان اسدا في اسد على مستعمل في
مفهوم مجتري • وصائل فلا يتصور حيث تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم المزموم على اللازم كما مر
منه في الجملة من الجرأة والصولة واذا جمل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر انه مستعار لمفهوم رجل شجاع
حتى يظهر تعلق الجار به بل أريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجرأة والصولة خارجة عما استعمل لفظ
الاسد فيه وكيف لاوجه التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير ايضا في تعلق
الجار به الى ملاحظة معنى الجرأة تبعا فليس في تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة
ليكان أولى لار فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة ظاهر وانما وقع له ما وقع بناء على ما فهمه انه اذا
كان استعارة كان معنى الجرأة داخلا في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا ان اسدا في زيد اسد وفي زيد اسد في الشعاعة
مستعمل في معنى واحد وقد اخبر ان الثاني تشبيه حيث قل والظاهر ان مثل هذان باب التشبيه فلاول كذلك أيضا
(قول المحشي) فيكون تشبيه مفروغا عنه مسلما نعم لكن فيه رافعة تشبيه وهو مانع لحسن الاستعارة كما يأتي ان
شاء الله في فصل حسن الاستعارة لكن الكلام هنا في صحتها

(قول المحشي) مردى همجو شيراست زيد وقولك شيراست زيد قوله مردى فتفتح الميم وسكون الراء وامثلة الدال
معناه رجل وأوزة للتذكير وهمجو اداة تشبيه بفتح الحاء وسكون الميم وضم الجيم الفارسية يتعلق بها بين الجيم والشين ونعدها
واو تحذف في النطق وشير بكسر الشين وسكون الياء والراء بمعنى الاسد واست اداة ربط لخاصة رجل مثل الاسد هو زيد

القاهر وكذا الكلام في نحو اقيمت أسداى شجاعا كالأسد وأما إذا ترك المشبه بالكناية لكن أنى بوجه المشبه
نحو رأيت أسداً في الشجاعة ونحو قوله « ولاحت من بروج البدر بعداً » بدور مها تبرجها اكتنان « فمبه
اشكال لان ترك المشبه لفظاً أو تقديرًا وإجراء اسم المشبه به بناءً يقتضى أن يكون هذا استعمالاً وذكر وجه
الشبه يقتضى أن يكون تشبيهاً أى رأيت رجلاً كالأسد فى الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر
فى البعد فبذلك ما تدفع كذا ذكره صدر الأفاضل فى ضرام السقط والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه لان

كما مر وسببى . بيان وجه اتصاف الجارية « قال قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه « أى لرجوع التشبيه الى المفهوم « قال
قدس سره فيكون سبق الكلام الخ « هذا ممنوع عند الشارح رحمه الله لان أسداً عنده فى زيد ، أسد وزيد شيراست
مستعمل فى المفرد الادعائى المفروغ عن تشبيهه بالأسد الحقيقى بقرينة الحمل وما للدليل على كون الغرض منه التشبيه ليكون
مستعملاً فى المعنى الحقيقى « قال قدس سره فإذا قلت زيد الأسد الخ « يداء للفرق بين ما إذا كان الخبر المعرف والمنكر
بان الظاهر فى المعرف التشبيه بان يكون اللام فيه تعريف الجنس والتشبيه به باعتبار تحققه لا الاتحاد بين زيد وماهية
الأسد كما فى زيد هو البطل المحمى ولا الحمل عليه كفى زيد المطلق فله خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد المتباينين بخلاف
المنكر فان الظاهر فيه الحمل بطريق الادعاء لا التشبيه اذ لا معنى للتشبيه بالمفرد المجبول وفيه انه انما يتم ظهور التشبيه فى
الاول والحمل فى الثانى اذا كان الأسد مستعملاً فى معناه الحقيقى ودونه خوط الغناد لم لا يجوز أن يكون مستعملاً فى المفرد
الادعائى أنى الرجل الشجاع فيكون . استعارة « قال قدس سره ولا يقتضى ذلك بالاستعارة بان يقل ان المقصود منها
التشبيه بطريق المبالغة فيكون تشبيهاً بليغاً « قال قدس سره أن يفسر الاستعارة الخ « بان يقول هو استعمال اسم المشبه
به فى المشبه أو اجراؤه عليه « قال قدس سره انه يقتضى أن يكون قولنا زيد الأسد استعارة الخ ما ذكره الشارح يقتضى
جواز كونه استعارة بان يكون معناه زيد زجل شجاع كالأسد وذلك لا يتنافى ظهور تقدير أرادته التشبيه « قال قدس سره
هذا الاستدلال يشعر بان أسداً الخ « لا اشعار فى كلامه بذلك انما يشعر بان مفهوم مجترى . وصائل ما يحفظ قصداً بان
يستعمل لذات ما موصوفة بالتشبيه كما مر « قال قدس سره ثم ان استعمال الأسد الخ اذا استعمل الأسد فى معناه الحقيقى
ولوحظ معنى الصولة تبعاً باعتبار انه لازم له شهر به كان اتصاف على مقصوداً تبعاً واذا استعمل فى ذات ما موصوفة بالجرأة
كان الوصف ملحوظاً قصداً ويكون اتصاف على ملحوظاً قصداً ولا شك أن مقصود الشاعر اثبات جرأته على نفسه قصداً وهذا لا يتنافى
كون وصف المشبه خارجاً عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف « قال السيد يوزيد ما ذكرنا
الخ فيه ان ذكر وجه المشبه فى الثانى مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى بخلاف الاول فلا نسلم ان لفظ
أسداً فى كلامه مستعمل فى معنى واحد (قوله وكذا الكلام فى نحو اقيمت أسداً) أى مثل الكلام فى نحو زيد أسد من المنع المذكور
والكلام فى نحو اقيمت أسداً فلا بد من تقدير به أو منه ليكون مجزئاً عند القوم فينتج المعنى المذكور وأما نحو اقيمت أسداً فهو استعارة
بالاتفاق فلا معنى قوله وكذا الكلام الخ وأما سقط من فم السبخ (قوله وماذا ترك الخ) أى هذا اذا جرى المشبه
به على المشبه ولم يذكر وجه المشبه وأما اذا ترك المشبه بالكناية بان لم يكن مذكوراً ولا مقدراً فى نظم الكلام فمبه اشكال

(قول الحشوي) استعارة متعارفة أى غير التى تروقت عن مرتبة صريح التشبيه ولم تبلغ درجة الاستعارة

المراد بكون المشبه مقدراً أعم من ان يكون محذوفاً جزء كلام كما في قوله تعالى * صم بكم ، أو يكون في الكلام ما يقتضى تقديره كما في قولنا رأيت أسداً في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى ، حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيهاً لان بيان الخيط الابيض بالفجر قريبة على ان الخيط الاسود يضاً مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشف من ان قوله تعالى * ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سليماً رجلاً هل يستويان ، وقوله تعالى * وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج * من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما في الاستمارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصيص عن هذا الاشكال بان الاستمارة تجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسداً ان يقال رأيت رجلاً شجاعاً وهذا

(قوله ما يقتضى تقديره) أي اعتباره وكونه مراداً في معنى الكلام وان لم يحتاج نظم الكلام اليه ولم يقل أو يمكن تقديره لانه يمكن تقدير لفظ المثل في كل استمارة بان يقال في رأيت أسداً يرمي مثل أسد وهكذا لكن ليس فيها ما يقتضى تقديره كوجه الشبه في رأيت أسداً في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل اذ لا معنى لقولنا رأيت رجلاً شجاعاً في شجاعته (قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر الخ) سواء جعل من بيانية أو تبعية أو تجريدية فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه تشعر بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف (قوله مبين بسواد آخر الليل) فكانه قيل من الفجر وسواد آخر الليل وإذا كانا مبينين بالفجر وسواد آخر الليل لا يمكن حمله على الاستمارة اذ يلزم بيان الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الخيطان على معانيهما الحقيقي أي يتبين مثل الخيط الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر وسواد آخر الليل (قوله وابعد من ذلك الخ) أي من نحو رأيت أسداً في الشجاعة الا ان ابدى ذكر وجه الشبه المشعر بالتشبيه فيها (قوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقي) أي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) أي قوله ضرب الله مثلاً لا يصح فيه وقوع المشبه اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً المؤمن والكافر

(قول المحشي) اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً الخ لان المؤمن والكافر مثل لا مثل (قل السيد) ويمكن التفصيص عن هذا الاشكال بان الاستمارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه (أقول) هذا كلام جيد فان المدار في الفرق بين الاستمارة والتشبيه اذا تردد بينهما ان اسم المشبه به ان كان مستعملاً في معنى المشبه كان استمارة وان كان مستعملاً في معناه الحقيقي كان تشبيهاً وعلامة كونه مستعملاً في معنى المشبه أي ومن لوازم استعماله فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه فاذا اتفقت هذه العلامة كما في الآيتين بشارة الفطرة السامية بعد التأمل فيما اتفق كونه استمارة وكان تشبيهاً سواء كان المشبه مذكوراً بالفعل أو مقدراً في نظم الكلام أو لا يكون مذكوراً ولا مقدراً نعم يجب كون المشبه مراداً في معنى الكلام وان لم يمكن تقديره في نظمه علي وجه لا يختل نظامه وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك ان شاء الله تعالى

ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمنين والكافر لأن قوله تعالى
 * ومن كل تأكون لهما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها * ينبيء عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة
 وأراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك المذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة
 قوله تعالى * فهي كالحجارة أو أشد نصوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار * وخلفاء ذلك ذهب كثير
 من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشف اورد هاتين المثالين للاستعارة ولا يخفى
 ضعفه على من تأمل لفظ الكشف (ودليل انها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
 ولا لاعم منهما) اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها
 لفظ استعمال في غير ما وضع له املافة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت
 اسدا يرعى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه به اعنى الرجل الشجاع ولا لاعم من
 المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعاً
 بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالاً في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
 الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازاً لغوياً وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
 خصوصه بل باعتبار عموميه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انساناً أو رأيت
 رجلاً فانظر انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل
 اكرمت زيدا واظفتمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فقلت مجازاً وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانبياء
 حيوان ناطق فلي تأمل فان هذا بحث يشبهه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة
 الخاص ويعترضون أيضاً بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ عدم التفرقة بين ما يقصد

فالمانع من كونه استعارة معنوى بخلاف الآية الثانية فان المانع فيها لفظي ولذا فصله بقوله وكذا الخ (قوله بالبحرين الموصوفين
 بقوله هذا عذب الخ) أى من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معالة بنى استواء البحرين وفيه اشارة الى انه ليس
 قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشيعاً (قوله واراد تفضيل البحر الاجاج الخ) ومن هذا تبين انه لا يجوز ان يكون قوله ومن
 كل تأكون لهما طريا ترشيعاً (قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى (وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار) بيان تفضيل الحجارة
 على قوله هم (قوله وهذا الكلام صريح الخ) والا فلا وجه لاني كونه موضوعاً لاعم في اثبات كونه مجازاً (قوله باعتبار عموميه)

(قول المحشي) وفيه اشارة الى وجه الاشارة ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفاً بالصفة التي يقال لها
 الترشيح واذا صح أن يكون ترشيعاً امتنع كونه قرينة التشبيه
 (قول المحشي) ومن هذا تبين الخ لانه اذا كان هذا هو المراد لا يكون ترشيعاً اذ لو كان ترشيعاً لم يتسر هذا
 لمعنى لمعرفت ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفاً بالترشيح وحينئذ لا يكون بياناً لما ذكره

بالفاظ من الاطلاق والاستعمال وبين مايقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه (وقيل) انها مجاز (عقلى بمعنى ان التصرف في امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطابق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بان يحمل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الاسد (كان) جواب لما (استعمالها) أى استعمال الاستعارة والمشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلاً استعمال (فيها وضعت له) وانما قلنا انها لم تطابق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كبريد وبشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبليغ من الحقيقة إذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت أسداً وأراد زيداً انه جملة اسداً كما لا يقال لمن سمي ولده اسداً انه جملة اسداً لان جملة اذا كان معتمداً الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة شئء حتى لا نقول جماعته أميراً الا اذا ثبت له صفة الامارة وذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيها وضم له فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلياً بمعنى ان العقل تصرف وحمل الرجل الشجاع من جنس الاسد وحمل ما ليس فى الواقع واقفاً مجازاً عقلياً (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قوله) أى قول ابى الفضل ابن العميد فى غلام قام على رأسه يظله (قامت تظلالى) أى توضع الظل على (من الشمس نفس اعز على من نفسي قامت تظلالى ومن عجب) ويروى فاقول يا عجباً ومن عجب (شمس) أى انسان كالشمس فى الحسن والبهالة يروى به (تظلالى من الشمس) فاولاً انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجمعه شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب فى أن يظل انسان حسن الوجه انساناً آخر (واللهي عنه) أى ولهذا صح النهي عن التعجب (فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) وهى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً (قد زرأزارد على أى باعتبار كونه فرداً من افراد العام) قوله بمعنى ان التصرف الخ) لا بمعنى انه مجاز حكى فانه انما يكون فى النسبة والكلام ههنا فى اللفظ المفرد كالاسد مثلاً وفيه رد على من ذهب الى انه مجاز حكى وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه ليس منسوباً اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع علاقة المشابهة والقرينة قرينة التجوز فى النسبة ولا يخفى كونه تكليماً بارداً (قوله ان كانت الاعلام المنقولة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثانى لما شابهته بالمعنى الاول كاستعارة (قوله) كان الاسد مستعملاً فيها وضع له) ويكون سرية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرية الحكم الى افراد الحقيقة والقرينة قرينة على نقل معنى الاسدية اليه وادعائه له (قوله أى توضع الظل على) ما فسرنا ذلك لان التظلل على ما فى التاج (قول المحنى) والقرينة قرينة التجوز فى النسبة أى لاماعة عن ارادة المعنى المتعارف كمشى على القول بانه استعارة ومثله يقال فى قوله والقرينة قرينة على نقل الخ

القمر، تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولاً أنه جملة قرأ حقيقة لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكنان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) أي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (لأن الضروري بأنها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقق ذلك أن دخوله في جنس المشبه به مبنى على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل على قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرمة ونهاية القوة في مثل تلك الجنة بهما يك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرمة وتلك القوة لكن لا في تلك الجنة والميكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمعارف فاستعماله في غير المعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مازمة عن ارادة المعنى المعارف ليعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يتدفع ما يقال ان الاصرار على دعوى لاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة للمانة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) في البيتين المذكورين وغيرها (فالبناء على تناسي التشبيه قصاء لحق المبالة) ودلالة على أن المشبه بمبحث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضاً والاستعارة تفارق الكذب (بوجهين) (بالبناء على التأويل ونسب القرينة على

ضاه وان كردد ودرسا به كردد والمراد ههنا الثاني (قوله ونحقيق ذلك الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معنى ما فيه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالاً بارعاً له والتجوز في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به شيئاً به بل معناه جعل مشبه به ما لا يوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك لوصف وان أفرد قبله معارف وغير معارف ولا خفاء في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح ان جعلها مجازاً عقلياً مبنى على اعتبار مرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف المفهومه بقول المصنف رحمه الله تعالى وأما التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن معنى الاستعارة على ادعاء المشبه به المشبه حقيقة بل على جملة فرداً غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه في البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمعارف في حقيقة حتى ان كل ما يترتب على المعارف يترتب عليه وبما حررنا لهدف ما قبل ان التعجب والنهي عنه انما جملة المستدل دليلاً على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي عنه مبنيين عليه أو على تناسي التشبيه وذلك لأنه لم يعلم لادعاء المعنى الذي ذكره استدلال مبنى عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تفارق الخ) أي بعد اعتبار نسبة شيء الى شيء أو سببه الى شيء.

ارادة خلاف الظاهر) يعنى ان فى الاستمارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جمل أفراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل فى الكذب وايضا لا بد فى الاستمارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينسب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستمارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها أى فى الاستمارة على التأويل وتفارق الكذب بنسب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح الملامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقاً للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بسد (ولا تكون) الاستمارة (علماً) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجمل أفراد قسمين متعارفاً وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم (لمناقاة الجنسية) لانه

فلا يرد ان الاستمارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب الخ) .
الظاهر عندى ان الاستمارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ تشابه الكلام الكاذب فبين الفرق بان مبنى منها على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب وفى شرح المفتاح الشربى ان اراد بالدعوى الباطلة الجمل المركب وصاحبه مصر على دعواه متبرىء عن التأويل، فضلاً عن نصب القرينة واراد بالكذب الكذب العمى وصاحبه لا ينسب القرينة بل يروج ظاهره لكن لا مانع عن قصد التأويل فى ذهنه، فلذا خص التأويل بمفارقة الباطل ونسب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى الباطلة بالجمل المركب والكذب بالكذب العمى انه لا وجه لتخصيص مفارقة الاستمارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقاً سواء كان مع اعتقاد المطابقة أولاً بالتأويل وعن الكذب مطلقاً سواء كان عمداً أو خطأ بنسب القرينة (قوله علماً) المراد غير علم الجنس فانه تجرى فيه الاستمارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علمية علم الجنس تقديرية (قوله من انها تقتضى ادخال الخ) هكذا فى المفتاح حيث قال والذي قرع سمك من أن مبنى

(قول المحشى) الاظهر عندى الخ فجهة تخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب هو ان التأويل راجع الى المعنى والقرينة صارقة للفظ عن المعنى الحقيقى فاندفع ما فى الشارح

(قول المحشى) فضلاً عن نصب القرينة يعنى انه اقتصر فى الدعوى الباطلة على ذكر التأويل لانه اذا تبرأ عن التأويل فمن نصب القرينة بالاولى

(قول المحشى) فلذا خص التأويل الخ لان عدم نصب القرينة أولى وقوله ونسب القرينة أى عدم امتناع التأويل

للدلالة على ان جواب هذا الشرط محاربون وتاجأون الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتزمة) مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لكل واحد وحيد لا يخفى صحة كون قسمي القول أو اكثر (كقوله) أي قول البحترى (وصاعقه) روى الجرجاني على اعتبار رب وبارفع على انه مبتدأ موصوف بقوله (من نفسه) أي من فصل سيف الممدوح وخبره قوله (تفكفي) من انكفا أي انقلب والباء في قوله (بها) للتمدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقابلها (على ا رؤس الاقران خمس سحاب) أي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العنايا سحاب أي تعصبها على اكفائه في الحرب فتحكمهم بها والمراد بأرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صبغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر كما استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين انهما من فصل سيفه ثم قال على ا رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظاهر من جميع ذلك انه أراد بالسحاب الانامل (وهي) أي الاستمارة تنقسم (باعتبار الطرفين) وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار لا نظير باعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له (فسمان لان اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين (في شيء) اما ممكن نحو أحبيته في أو من كان ميتاً فأحيياه أي ضالا فهداه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء. وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوية والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استمارة الميت للضال فليست من هذا القبيل إذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فهذا قال نحو أحبيته في أو من كان ميتاً فأحييناه (ولتسم) هذه الاستمارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما متمتع) عطف على قوله اما ممكن (كاستمارة اسم الممدوم للوجود لعدم عنائه) هو واحدا منها بما يصرف به عن الحقيقة قرينة والزند عليه ترشيحا ليس بشيء فان ملائم المشبه به ماعدا القرينة سواء كان في المصرفة أو المكنية ترشيح الا ان القرينة في المكنية تكون ملائم مشبه به كالانظار وفي المصرفة تكون ملائم المشبه كيرمي (قوله انامله) فسرهما بالانامل دون الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة بسهولة فقيه مبالغة في شجاسته (قوله في الجود وعموم العنايا) في البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالخاوة (قوله وباعتبار آخر) بالاضافة كما هو السابق او بالوصفية فالمراد بذلك غير الاعتبارات السابقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما (قوله استمار الاحياء الخ) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحية (قوله وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان

(قول الشارح) ذكر أن هناك صاعقة الخ لكن لما ارتبط كل من هذه الامور بالآخر بحيث لم يرد أن يعقل وحده كان المجموع قرينة

(قول الشارح) انه أراد بالسحاب الانامل الذي تقدم انه لا بد من القرينة المنة وهذه معينة أيضا ولا مانع لانه زائد على المقصود نص عليه لزيادة الفائدة

بالتمتع بالنفع أى لا يتناهى النفع فى ذلك الموجود كما فى الممدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والمدم فى شيء
ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وقد اذا بقيت آثاره لجميلة التي تحبى ذكره وتديم فى الناس اسمه
وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل أو العاجز أو النائم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما فى شيء
قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلا للشدة والضعف كان استعارتهما اسم الاشد للضعف أولى فكل من كان
أقل علما وأضعف قوة كان أولى بان يستعار له اسم الميت لكن الأقل علما أولى بذلك من الأقل قوة لان
الادراك أقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لأن فعله المختصة به أعنى الحركات الإرادية مسبوبة
بالادراك و إذا كان الادراك أقدم و شداختصاصا به كان التعمان فيه أشد تبعيدا له من الحياة وتقريبا الى
ضدها وكذا فى جانب الاشد فكذلك من كان أكثر علما أو اشرف كان أولى بان يقال له انه حى هذا كلامه

المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وإنما قول أولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها أثر له (قوله ثم الضدان
الخ) توجيه هذه العبارة عندى ان الضدين ان كانا قابلين للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لما كالم
والجهل والعجز والقدرة كان استعارة الشد للجاهل للضعف للاضعف وهو الأقل علما وقدرة أولى من استعارة العلم
والقدرة وبالعكس فان استعارة العالم للجاهل الأقل جهلا أولى من استعارته تقابل الجهل والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا
التقسيم لظهوره وهو الذى تعرض له الشارح رحمه الله تعالى ، او بان يكون أحدهما أشد والآخر مختلفا بالشدة والضعف
كالميت والحى الجاهل العاجز كان استعارة اسم الميت للحى الأقل علما ولاضعف قدرة أولى من استعارته للحى القابل العلم
والقدرة ولأقل علما أولى من الأقل قدرة وكذا فى جانب الاشد أى الميت اذا استعير له اسم الحى فكل ميت كان
أكثر علما أو اشرف علما أولى باستعارة اسم الحى من ميت قابل العلم والقدرة والأكثر علما أولى من الأكثر قدرة وقيل
أكثر علما أو اشرف علما أولى باستعارة اسم الحى من ميت قابل العلم والقدرة والأكثر علما أولى من الأكثر قدرة وقيل
غاية توجيهه ان يقال ، وصف المعروف بصفة المعارض وأراد بالضدين القابلين للشدة والضعف معروضيهما القابلين للشدة
والضعف فى الجامع ووجه الشبه تقابل العلم والقدرة والحى والميت ضدان باعتبار ما يشتملان عليه أعنى الحياة والموت قالان للشدة
والضعف باعتبار الجامع وهم عدم فائدة الخدمة اهـ فمعنى العبارة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نجم قليل

(قول المحشى) أو بان يكون أحدهما أشد والآخر مختلفا الخ هذا لاختلاف ليس فى نفس الضد وهو الحياة بل
فى وصف معروضه أعنى الجهل مثلا وحاصل هذا التوجيه انه حمل قبول الضدين على أعم من قبول كل منهما وقبول أحدهما
وأعم من قبول نفس الضد وقبول وصف معروضه وهو خروج عن الكلام دعاء البه عدم قبول أحد الضدين وهو الموت الشدة والضعف
(قول المحشى) وكذا فى جانب الاشد الخ جملة مقابلا لقوله وكل من كان الخ وهو خلاف الظاهر من جملة من

جملة المفزع على قوله كان استعارة اسم الاشد الخ لكن دعاه الى ما ذكره عدم ظهور ذلك تدبر

(قول المحشى) وصف المعروف الخ أى طاق قبول الشدة والضعف وصفا للضدين مرادا بذلك وصف معروضيهما

(قول المحشى) فمعنى العبارة الخ لم يبين معنى قوله وكذا فى جانب الاشد وأمل معناه على هذا ان استعارة اسم

الاضعف كالحى فان الضعف فى عدم الميت للاشد فى وجه الشبه بالجن بان يكون قوى العلم كثير الاكثر أولى
من استعارته للضعيف العلم قليل الآثار

ولا يخلو من اختلال لان الضدين القابلين للشدّة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والمجز ولم يستمر اسم
أحدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدّة والضعف
فكل من كان ذلك المعنى فيه اشدّ كن اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك (والقسم) هذه
الاستمارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين (ومنها) أي ومن العنادية الاستمارة
(الهيكلية والتأجيرية وهما مما يستعمل في ضده) أي الاستمارة التي استعملت في ضده معانها الحقيقية أو تقريبية
لما مر أي لتفصيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
(نحو فبشرهم بعباد الهم) أي انذرهم استميرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور الخبز به للانذار الذي
هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جببانا على سبيل التلميح
والطرافة والاستهزاء (و) لاستمارة (باعتبار الجامع) اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى
في التشبيه وجهها وههنا جامعا (فدخان لانه) أي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستمار له والمستمار

العلم والميت ففهم معروضان للحياة والموت المدين هما ضدان قابلان للشدّة والضعف في لجامع أس عدم فائدة الحياة كان
استمارة اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف في وجه الشبه كقول العالم اول من استمارة اسم الضد
الاشد للضعف في وجه الشبه أعني القليل العلم والقوة هذا . لكن يرد عليه ان الأقل عما ليس الضعف في وجه الشبه أعني
عدم فائدة الحياة بل اشد واقوى من قابل العلم قيل في توجيه الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة ونما قبالا للتشكيك
باعتبار لاشدية التي هي التفاوت في الآثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التي منها العلم والقدرة فكل من
كان أقل علما وأضعف قوة كانت الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على
الثبوت دون الحدوث وأقل علما اولى من أقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر وأثر القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى
وان مات واكثر علما اولى من ازيد قوة . وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدّة والضعف في الموت مع انه يحتاج الى البيان
وما قبله من ان اسم الميت يدل على الثبوت فليس بشيء لان التشكيك يكون في المعاني . كون اللفظ دالا على الثبوت دون
الحدوث لا يثبت لاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان اكثر علما
او اشرف الخ عليه (قوله هما العلم والجهل الخ) لا الأقل علما وقوة والميت فان الميت لا يقبل الشدّة والضعف . وأيضا لاشد
والاضعف ليسا بمضادين (قوله وههنا جامعا) لانه ادخل المشبه في المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت
مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التفسير بما مر من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين خارج
(قول المحشي) لكن يرد عليه الخ هذا لا يرد الا لو كان المراد انه اضعف من حيث وجه الشبه اما لو اراد انه اضعف
في الوصف الذي يترتب عليه وجه الشبه وهو قلة العلم بان يكون ذلك فيه اضعف منه في مقابلة أس قابل العلم فلا كما
يدل عليه قول الشارح فكل من كان أقل علما الخ تأمل

(قول المحشي) وفيه انه لم يبين الخ أي مع انه لا اشد هناك معين ولا يظهر معنى التشبيه في قوله وكذا الخ
(قول المحشي) وأيضا لاشد والاضعف ليسا بمضادين لان الاضعف اشد في الضعف لكن تقدم ان المراد بالاشد

منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام * خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه (كلما سمع هيمة أو طار إليها)
رجل في شغفة في غنيمة يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جابر الله الهيمة الصيحة التي يفرح منها وأصلها
من هاع يجمع إذا جبن والشغفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في
سبيل الله أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه
ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعمار الطيران للمدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين المدو والطيران
قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في مفهوم المدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في المدو
وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت أسداً ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين
مختلفين كالأسد والانسان بخلاف الطيران والمدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف
بالسرعة وحقيقة ثمة فله تخال السكناات وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس ثم قال والفرق بين استعمارة الطيران
للمدو واستعمارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف
والمدو أن خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى في استعمارته للمدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن

عنه . لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعمارة (قوله وقيل الشيخ الخ) يعني ان ما ذكره المصنف رحمه الله يخالف لما ذكره
الشيخ . فانه جعل استعمارة الطيران للمدو كرايت أسداً في ان الاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه
من جنس واحد وفي رأيت أسداً من جنسين وليس المراد بالجنس هنا مصطلح ارباب المنطق بل ماهو المتعارف وعليه
أئمة الفقه من أن الشئيين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الأوصاف والمنافع فهما جنسان كالذكر والانثى من الانسان
وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالذكر والانثى من الغنم (قوله فانهما جنس واحد) لاشتراكهما في المنفعة المقصودة
منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما بالجنح والآخر بالقوائم وكون احدهما سريعاً والآخر بطيئاً فلا يوجب
الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بهما في المنفعة المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد لما نقله أولاً من ان
الاشتراك في استعمارة الطيران للمدو اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى الخ
(قوله مسع ان في كل من المرسن والطيران الخ) اما في المرسن . فكونه مرسونا واما في الطيران فالسرعة (قوله ان

الضد الاشد وبالاضعف الضد الاضعف وبه يندفع هذا
(قول المحشي) لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعمارة وانما يكون مبناعا التشبيه البليغ الواجب حذف اداته لادعاء

أن المشبه فرد من أفراد المشبه به

(قول المحشي) فانه جعل الخ حيث قال ان الاشتراك ثمة في صفة

(قول المحشي) في ان الاشتراك في كل منهما في صفة أي والصفة خارجة عن الموصوف

(قول المحشي) في المنفعة المقصودة أي قطع المسافة

(قول المحشي) فكونه مرسونا أي موضوعاً فيه الرسن

والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ لمشافر عد استمارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستمارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستمارة وخطوطها بها فاعتدلت بكلامهم في الجملة ونهت على ذلك بان نسبته استماره غير مفيدة ووجه التشبيه بين وبين الاستمارة الذي تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا تجانسة بينهما فلا تطلق الاستمارة عليه فان قات الجامع في المستمار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستمارة مفيدة ولم تقرر في غير هذا الفر ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع د خلا في مفهوم

(خصوص الخ) خبر قوله والفرق والمراد بخصوص الوصف السرعة (قوله ان التشبيه الخ) أى تشبيه العدو بالطيران في السرعة منظور في استمارة الطيران لعدو بخلاف استمارة المرسن للانف فانه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ولهذا اذا لوحظ فيه) أى لوحظ التشبيه في استعمال المرسن في الانف كما لوحظ في اطلاق المشفر على غليظ الشفة عد استمارة حقيقة لتكونها مبنية على التشبيه (قوله وقال ايضا الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستمارة على المرسن المستعمل في الانف حتى احتاج الى الفرق (قوله ونحو ذلك) بما فيه استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها) أى وضع المرسن موضع الانف بتأويل الاستمارة (قوله فاعتدلت بكلامهم) فاطلقت اسم الاستمارة عليه في قوله استمارة المرسن للانف (قوله ونهت على ذلك) أى على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم الاستمارة بان مميته استمارة غير مفيدة لعدم ابتناؤه على التشبيه وكونه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ووجه التشبيه بينه) أى بين وضع المرسن موضع الانف وبين الاستمارة الحقيقية انك تنقل فيه أى في وضع المرسن موضع الانف بل في استعمال المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى مجانس له وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج والمجانسة والمشابهة من وادواحد تكونها اشتراكا في أمر في الاول اشتراك في الجنس وفي الثاني اشتراك في الوصف فاطلاق اسم الاستمارة التي مبنياها المشابهة على ما فيه المجانسة مجوز (قوله فلا تطلق الاستمارة عليه) لاحقيقة ولا مجزأ (قوله فان قلت الخ) ايراد على قوله لجامع اما داخل في الطرفين الخ (قوله مفيدة) أى للبالغة المطلوبة منها (قوله ان جزء الماهية الخ) لامتناع التشكيك في الذاتيات (قوله

(قول الشارح) ان جزء الماهية لا يختلف الخ أى في أفرادها وحاصل الجواب ان ما تقرر اما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقية المتحققة في أفرادها وما هنا ليس كذلك ومن هنا تعلم ان التشكيك كما هو باعتبار وجود الماهية في الافراد لا في ذاتياتهم اندر (قول المحشى) حقيقة اشارة الى ان اطلاق اسم الاستمارة أولا عليه مجاز عن استعماله في مطلق الانف حتى احتاج

اذ لولا الوجه لما احتاج

(قول المحشى) وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج يريد أن يدفع ما قبل ان في اطلاق المقيد على المطلق ليس المقول اليه مجانسا بل المقول اليه الجنس وحاصل الدفع ان المقول اليه الجنس وهو مطلق الانف ولما اطلق المرسن على الانف لمخصوص من حيث أن مطلق الانف وقع عليه خارجا من حيث كونه فردا من أفراد مطلق المرسن عليه كاطلاق الانف عليه

العارفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية ألا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب
 من السواد . الخ مع اختلافه بالشدة والضعف وجهه الشبه انما جعل داخل في مفهوم العارفين لاني
 الماهية الحقيقية لا طرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون اسرا كبا من امور بعضها قابل للشدة
 والضعف فيصح كون الجامع داخل في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استمارة
 الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الماير ان هو قتل المسافة بالجنح وايست السرعة داخله فيه بل هي
 لازمة له في الاكثر كالجيرة للاسد والاولى ان يمثل باستمارة التقطيع الموضوع لازلة الاتصال بين الاجسام
 المنزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض كما في قوله تعالى « وقطعناهم في الارض انما »
 والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في التقطيع اشد وكذا استمارة الخياطة الموضوعه لضم خرق
 الثوب للاسد الذي هو ضم حلق الارع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول (واما غير داخل)
 عطف على قوله اما داخل (كما مر) من استمارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتהל ونحو ذلك
 فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة
 لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستمار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في
 الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك
 الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستمار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منها
 وفرق بين المفرد والمجموع على انه لو كان المستمار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم
 الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستمار منه أعنى الاسد (وايضا) تقسيم آخر للاستمارة باعتبار
 الجامع وهو انها (اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهي القريبة)
 التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والقرابة قد تكون في نفس الشبه)
 بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما في قوله) أي قول يزيد بن مسامة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه
 (الشجاعة) أي للشجاع . اقام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ماصدق عليه الشجاع (قوله لا الرجل وحده) لما عرفت
 انه لا ملازمة بينه وبين الاسد ولا دلالة له عليه (قوله تجوز وتسامح) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها حقيقة
 وماهية الموضوع له (قوله بان يكون الخ) أي ليس المراد منه ان يكون وجه الشبه غريبا فانه لا بد في الاستمارة ان
 يكون اخص اوصاف المشبه به وأشهرها بل ان يكون التشبيه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه
 (قول الشارح) وايست السرعة داخله فيه يفيد دخولها في العدو وهو خلاف ما نقله عن الشيخ الا أن يكون ما هنا
 (قول المحشي) اقام المصدر الخ لدلالته على الماهية بخلاف المشتق

مبينا على التسليم

مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبي قربوسه) أي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعنانه) علك الشكيم الى انصراف الزائر والشكيم والشكيمة هي الحديد الممتدة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله «عودته فيما أזור حباتي» هاله وكذلك كل مخاطرة شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعمار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعمارة غريبة لغرابية المشبه فان قلت هل يجوز أن يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت لا حسن ما ذكرناه أولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى الملو ثم يمتد متمسكا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس (وقد تحصل الغرابية بتصرف في المامية كما في قوله) ولما قضينا من معنى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو مسح * وشدت على ظهر الماهري رحالنا * ولم ينظر القادى الذى هو رانح * اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسالت باعناق المطي

يكون وجه الشبه اخص الاوصاف واشهره (قوله وفي الصحاح القربوس) السرج في الذئخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا غلافة بينه وبين ما فسر الشارح رحمه الله به الا بالاجمال والتفصيل (قوله وكذلك كل مخاطرة) أي مثل ذلك الاهتمام فعل من ياتي نفسه في الامور الصعبة أو مثل زيارة الجباب كل أمر خطير يتم به في التمريد أو مثل ذلك الرجل يزيد نفسه كل مخاطرة في تمريد فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) أي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور استعمار الاحتباء الذى هو احداث تلك الهيئة واجبا لوقوع العنان في قربوس السرج . بان صور الوقوع بصورة الايقاع واستند الى الفرس مباشرة في تأديه كما صور القدم بصور الاندام في اقدمنى بذلك حق لى على فلان وقد مر فالإيقاع المشبه تخيل والإيقاع المشبه به تعقبي فالاستعمارة المذكورة استعمارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن استعمارة الاحتباء للوقوع المذكور فتدبر ، فانه مما خفي على الناظرين (قوله لان الركبتين الخ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الفم كالحبوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر (قوله والماهرى) بفتح الراء وكسرها كالتصاري والمهاري (قوله اخذنا في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب ففى اما جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريمة أى كراتم الاحاديث (قول المحشي) بان صور الوقوع بصورة الايقاع أى تخيل انه ايقاع لانه بسبب كاقدم بسبب استند الى الفرس

لانه بطاوعه واتقياده فهو شبهه باعتبارهما فاشبه فاعله فهو مجاز عقلى لاحقيقة له كما مر ثم وقعت الاستعمارة بعد ذلك ولاك أن تجمل له حقيقة بان يعتبر الايقاع المحقق استند الى الفرس لانه بطاوعه واتقياده فهو شبهه باعتبارهما فهو مجاز عقلى استند الى السبب (قول المحشي) خفي على الناظرين لذكر الهيئة المشعر بانها تمثيلية ثم استعمارة الاحتباء للوقوع

(الاباطح) الدم جمع الدماء وهي السواد والمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان من
 بطن قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا
 أركان البيت عند طواف الوداع وشدنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين
 في الرواح للاستعجال أخذنا في الاحاديث وأخذت المطايا في سرعة المظلي استعمار سيلان السيول الواقعة
 في الاباطح سير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن
 قد تصرف فيه بما افاده الالاف والفرابة (اذ اسند الفعل) يعني قوله سالت (الى الاباطح دون المظلي)
 أو اعتناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى * واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعتناق
 في السير) لان السرعة والبطوة في سير الابل يظهران غالبا في الاعتناق ويتبين أمرهما في المهادي وسائر
 الاجزاء يستند اليها الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الفرابة بالجمع بين عدة استعمارات للاحاق
 الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس ، فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف عجازاً وناءً بكلكل * أراد
 وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ
 فجعل له عجازاً يردف بعضها بعضاً ثم أراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له

يقال هو من اطراف العرب أي كثرهم أو طرف بالتحريك بمعنى الناحية أي فنون الاحاديث (قوله حتى افاد انه الخ)
 لان نسبة الفعل الذي هو صفة الحال الى المجل تشمر بشيوعه في المجل واحاطته بكلمة فالباء في باعتناق للملابسة وقيل للتمدية
 أي اذهبت الاباطح اعتناق المطايا فتكون المطايا مشبها بالماء واعتناقها بالاشياء التي على الماء في الوادي ولا يخفى لطيف الاول
 (قوله من الابل) المشبه بالماء (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الخ) حيث اسند الاشتعال الذي هو صفة الشيب الى الرأس
 الذي هو محله للاشعار باستيعابه له (قوله فقلت له الخ) معقول القول البيت الذي بعده لا ايها الليل الطويل ألا انجلي *
 يصبح وما الإصباح منك بأمثل * والضمير في له لابل في بيت قبله * وابل كمرج البحر رخي سدوله * على بأنواع الموم ليتلى *
 قال المرزوقي يجوز أن يكون التمثيل مأخوذاً من المطا وهو الظاهر فيكون التمثيل مد الظاهر ويجوز أن يكون من التماسك بمعنى
 المد بقاب احد الطائنين ياء (قوله فاستعار الخ) فهنا ثلاث استعمارات تصريحية تخييلية لاحاق شكل الابل وصورته الخيالية

(قال المصنف) اذ اسند الفعل الى الاباطح أصل الكلام سارت الابل باعتناقها في الاباطح ثم شبهت الابل بالماء
 استعارة بالكناية واثبت السيلان تخييل ثم حول اسناد السيلان من الابل الى الاباطح مجازاً عقلياً وكذا يقال في القيل
 الثاني ولا فرق بينهما الا باثبات السيلان للاباطح على الاول قصداً دون الثاني قدبر

(قول المصنف) وادخل الاعتناق في السير حيث جمعت الاباطح سائلة مع الاعتناق فجعل الاعتناق سائرة
 (قول الدارح) أراد وصف الليل الخ حاصله ان ههنا ثلاث استعمارات تصريحية تخييلية لاحاق شكل الليل بشكل
 الشخص التمثيلي المردف المنقل وانما كانت تخييلية لانها استعارة لامر تخيل فلي هذا لا مكنية هنا اذ لو كانت المكان
 الاحلاق بها وما ذكر يكون قرينها

كأنه لا ينويه به أى يشغل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستمارة بالكناية كاليد للشمال (و) الاستمارة (باعتبار الثلاثة) أى المستمار منه والمستمار له والجامع ستة أقسام لان المستمار منه والمستمار له إما حسيان أو عقليان أو المستمار منه حسي والمستمار له عقلى أو بالعكس فهذه أربعة أقسام والجامع فى الثلاثة الأخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الجامع فيه اما حسي أو عقلى أو مختلف بينهما حسي وبعضه عقلى فالجوع ستة أقسام وإلى هذا اشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع إباحسي نحو، فاخرج لحم عجلا، فان المستمار منه ولد البقرة والمستمار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) التى سبقتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطنه فرس جبرائيل عليه السلام (والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل (والجمع) أى المستمار منه والمستمار له والجامع (حسي) يدرك

بالشخص المتعلق المردف المتعلق (قوله والظاهر الخ) يعنى انه استمارة واحدة شبه اللابل بالشخص المتعلق المردف المتعلق واثبت له لوازم المشبه به وقيل انه استمارة تمثيلية شبه هيئة اللابل فى الطول والنفث بهيئة المتعلق المخصوص (قوله باعتبار الثلاثة الخ) أى بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع تحصل ستة أقسام كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وان كان تقسيم كل واحد فى نفسه يوجب ان يكون سبعة لان أقسام الطرفين أربعة وأقسام الجامع ثلاثة (قوله عجلا جسداً) بدنا ذالحم ودم أو جسداً من الذهب خالياً من الروح ونصبه على البدل له خوار أى صوت البقر قيل فى كون الآية استمارة بحث اذ جسداً له خوار صريح فى انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسده صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظاهر به انه ليس ~~بجسمانى العجل فالمراد من الصجل مثل العجل~~ ~~فإن نظير قوله تعالى (لا يخفى بقين لكم الخطا لا ينص من الخطا الاسود من الفجر) فان البيان~~ أخرجه من الاستمارة الى التشبيه كما مر والجواب ان الدل أخرجه من كون المراد العجل الحقيقى وان المراد منه العجل

(قول المحشي) بالشخص المتعلق الخ فالمشبه به المكى عنه هو الجامع للثلاث فيكون الحق الشكل بالشكل به سبعة الممكنة واثبات اللوازم قرينة لها لا للاحاق وبما قرره اندفع قول العصام لا يخفى ان التقسيم الى العامة والخاصة مما يجرى فى الاستمارة بالكناية أيضاً لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد أن تفسر الاستمارة بالكناية فى اللابل باعتبار تشبيهه المبتدل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة بجميع عدة استعارات تخيلية فيكون البيت نظيراً لأن نحن فيه تدبها على جريان هذا التقسيم فيه ومراده الرد على الشارح حيث قل والظاهر الخ فان مراده الرد على المصنف فى الايضاح حيث جعله من الجمع بين عدة استعارات لاحاق الشكل بالشكل ففهم العصام ان معنى الرد ان البيت ليس بمنح فيه من الاستمارة المصرحة فقال ما مر فرد المحشي بان ما نحن فيه من الاستمارة المصرحة التخيلية وانما مراد الشرح الرد عليه من حيث ان الظاهر ان الاحاق الشكل بالشكل انما هو بالممكنة لانه هذه الاستعارات وانما هى قرينة الممكنة بل لا استعارات على رأى المصنف بل اثبات للوازم المشبه به

(قول المحشي) أى بعد اعتبار حال الطرفين الخ يعنى ان كونها ستة بالنظر لحال الطرفين وحال الجامع معاً لا بالنظر لحال كل وحده لان التعدد فى القسم الاول جاء من اختلاف الجامع وفى الثلاثة الباقية من الطرفين

بالبحر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اشتد واقيوي والجسيم حسي والقرينة هو الاشتغال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يثل به لان كلامه فيما هو اهم من الاستعارة المصروفة والمبكي عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصروفة وزعم المصنف ان فيه تشبيها لاول تشبيهه الشيب بشوكة النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتغال النار في سرعة الانبساط مع تمذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي (واما عقلي) عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي (نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كسط الجند عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر) أي حصول امر عقيب امرا دائما او غالبا كترتب ظهور الاعم على كسط الجند وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل

الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلق قابل للقرينة على الاستعارة كبري في رأيت أسدا يرعى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض من ان يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من ان يكون المراد به الخيط الادعائي أعني الفجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله فالمستعار منه هو النار) هذا تصریح من السكاكي رحمه الله تعالى بان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسيجي منه ما يفي بمراد من ان المستعار منه هو المشبه المذكور (قوله وزعم المصنف الخ) عبر بالزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة فالماوافق لمذهبه ان يكون اشتغال بعماء الحقيقي (قوله عقلي) أي بمعنى عقلي وهو تمذر التلاقي (قوله كشف الضوء الخ) يعني ان النهار عبارة عن الضوء ، اما على التجوز أو على حذف المضاف وقوله منه على حذف المضاف أي من مكان الليل أي مكان القاء ظلمته. وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت. ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر (قوله وموضع القاء ظله) أي الليل وناله ظل الارض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى (وحمل الظلمات والنور) فيصع القول بظلمتها بعد زوال الضوء (قوله دائما او غالبا) فانه

(قول المحشي) اما على التجوز باطلاق النهار على لازمه وقوله أو على حذف المضاف أي ضوء النهار فقوله عبارة عن الضوء أي قائم مقامه يشمل مجاز الحذف تدبر

(قول المحشي) أي مكان القاء ظلمته الخ تدفع به ان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل بدل عن مكانه لان المستعار له الكشف عن الظلمة لاعن المكان ثم المراد بمكان القاء الظلمة الموجودات التي تعدها الظلمة

(قول المحشي) وذلك أي كون المراد بالنهار الضوء وبالصغير مكان الليل

(قول المحشي) فانه اذا لم يحصل الخ تمايل للتقييد بالدوام أو الغلبة

وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بأنه لو اريد ذلك لقليل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلون اى داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبيان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبيان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحامسي ، وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهره قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذؤيب * وعيرها الواشون انى احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * فالعنى ان المستعار له زوال ضوء النار عن ظلمة الليل فانما من مقام من فيكون موافقا للكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهداب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الغاء في قوله فاذا هم مظلون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يمد في المادة مترتبا غير مترآخ وهذا يختلف باختلاف الامور والمعادات فقد يطول الزمان والمادة في مثله تقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لو لم يدخل الظلام بعد اضاءة النهار وكونه يملأ ينبغي ان لا يجعل الا في اصناف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا ينبغي ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع

اذا لم يكن أحدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لارتبافا ذكره تفسيرا للترتب في نفسه . لا انه هناك كذلك (قوله وبيان ذلك) . أى ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الاصل) في الحديث ان الله تعالى خلق الشاة في ظلمة ثم رش عليه من نوره (قوله فجعل ظهور الظلمة الح) كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كظهور المسلوخ لان السلخ متعدد الا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظهور بالظهور فلذا اختاره (قوله واعترض الح) وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشيء لان الدخول في الظلام مترتب على السلخ لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أى كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ظهر بمعنى زال يكون صاته عن لا من (قوله يكون بمعنى النزع الح) في الاساس من المجاز سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه (قول المحشى) لا انه هنا كذلك بل ما هنا من القسم الاول (قول المحشى) أى ظهور الظلمة يريد ان الظهور يقتضى

فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء فتجاء الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فتجاء الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلماذا جعلنا الساخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وافول تقوية لذلك لاشك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يقتدر الى نوع افتداف وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل (وإما مختلف) بمعنى حسي وبمعنى عقلي (كقولك رأيت شمساً وأنت تريد انساناً كالشمس في حسن العالمة) وهو حسي (وبإضافة الشأن) وهي عقلية وقد اهل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعماران الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعاً آخر فقال ولان الاستعارة مبناهما على التشبيه تنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الانقسام الستة (والا) عطف على قوله وان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) اي الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) اي النوم (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) فان فات لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلاً أو مشتقاً منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي بنام فيه ويحتمل ان يكون الرقاد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيراً للكلام وتحقيقاً له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر

والاول بمعنى الاخراج والثاني بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اذ المفاجأة انما تتصور فيما لا يكون مترقباً بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقب فيه أن يكون في مدة مديدة فحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب ، وبهذا ظهر الجواب عن التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقد نبه المصنف رحمه الله تعالى عليها بجمل المثال مصنوعاً (قوله لكنه قد ذكر الخ) استدراك بالاعتراض على السكاكي رحمه الله تعالى بانه عدّه في التشبيه قسماً على حدة وجعل اقسامه ستة والاستعارة مبناهما التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام في الاستعارة والمصدر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما (قوله لم اعتبر التشبيه الخ) ، على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا (قوله لا مجرد القبر) الظاهر ترك لفظ المجرد (قوله وتكون الاستعارة الخ) أي

انها موجودة حال الضوء الا انها غير ظاهرة فالمراد بيان ذلك لا بيان الترتب فانه ظاهر

(قول المعثي) وبهذا ظهر الجواب عن التقوية فلعل امره بالتأمل لذلك

(قول المعثي) على تقدير ان يكون الخ كما هو ظاهر اللفظ

ولاشك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى فهو لا يصح ما قيل الجامع البعث الذي هو في النوم أقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثه من نومه اذا اعطاه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له (وأما مختلفان) عطف على اما عقليين اى أحد الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى ان الامر بانه لا يتمي كما لا يتم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى * ضربت عليهم الذلة اى جملة الذلة محيطه بهم كما تضرب القبة والخيمة على من فيها أو جملة الذلة ملصقة بهم حتى لزمهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة أو الصافها بهم والجامع الاحاطة أو اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية نصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة أو الطين وتكون القرينة اسناد الضرب الممدى اليها فيكون استعارة بالكناية (وإما عكس ذلك) اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء) حملناكم في الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) (و) الاستعارة (اعتبار للمفظ) المستعار (فمجان لانه) اى

على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون الرقاد كثير الوقوع في الخس لا يجمل عدم ظهور الفعل فيه أقوى وان كان يفيد الاشهرية (قوله البعث) اى سهولة تأني البعث فانها في النوم أقوى واعرف فلا يرد ما قيل ان كون البعث في النوم أقوى محل بحث لان المانع في الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى ولا ما قيل ان وجه الشبه حينئذ مذكور فيكون تشبيها كما في قوله * ولاحت من بروج البدر بعد (قوله كسر الزجاجة) في القاموس الصدع كسر شىء صلب وفي التاج الصدق شكافن فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس التبليغ الايصال وهو أسر عتلى يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال التبليغ تكلم بقول مخدوم فهو حسي لم يأت بشي (قوله والمعنى الخ) اشارة الى أن الباء في بما تؤمر للنمدية وما مصدرية اى بأمرك من المصدر المعنى للمفعول في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهر به واظهره يقل صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهرا به وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصعاج وقوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) قال الفراء أراد فاصدع بالامر اى اظهر دينك و يجوز أن تكون ما موصولة اى بما تؤمر به من الشرائع لحذف الجار تقولك امرتك الخير (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلاثة أعواد أو أربعة تبنى عليها التيم يستظل بها في الحر وكل

(قول الشارح) من زعم ان القرينة الخ هو المصنف

اللفظ المستعار (أن كان اسم جنس) وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف (فاصالية) اى فالاستعارة اصلية (كاسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقيل) اذا استعير للمصرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما (والافتعية) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالعمل وما

بيت يبنى من عيدان الشجر) قوله على نفس الذات ، اى الحقيقة والمفهوم فى القاموس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسبجى ، فى كلام السيد ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات لايجرى الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما يكون الخ) فانه ، فى حكم اسم الجنس (قوله وان لم يكن اللفظ الخ) اى بعد أن يكون صالحا للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا • قل قدس سره التشبيه الخ • تلخيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال ، ان معانى الحروف والافعال لايجرى فيها الاستعارة اصالة ، لانها لايجرى فيها التشبيه اصالة وكل ما لايجرى فيه التشبيه اصالة لايجرى فيه الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه فالاستعارة تجرى فيما يجرى فيه التشبيه وتنعكس بعكس القبيض الى قولنا كل ما لايجرى فيه التشبيه لايجرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلان معانى الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لايجرى فيه التشبيه أما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية وأما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون

(قول الشرح) الصالحة الخ لم يعتبر الصديق بالعمل لان المعتبر فى اسم الجنس الوضع لمفهوم غير مشخص وذلك انما

يفيد الصلاحية ثم ان معنى صلاحية الصديق على كثيرين امكان كون تلك الصورة كل واحد من ذلك الكثير لعدم ما يختص بواحد دون آخر والتفصيل فى حواشى المواقف

(قول الشرح) اى الحقيقة والمفهوم على هذا يتناول جميع ما اخرجه بقوله الصالحة اذ كله مفهومات اما لو اريد بها المستقل بالمفهومية فانه يخرج بها الحروف والافعال قوله الاعلام والمضمرات واسماء الاشارة اى اذا لم تأول والاجرت الاستعارة فى الضمير واسم الاشارة اصلية ان أولا بغير مشتق والافتعية والامر ظاهر

(قول المحشى) فى حكم اسم الجنس انما كان فى حكمه فقط لان مفهومه ليس كايا واذا تضمن نوع وصفية لم يصر كايا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسيائها فلذا كانت الاستعارة فيها اصلية بخلاف المشتقات فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلية فى مفهوماتها الاصلية فكانت الاستعارة فيها تبعية والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموضوع مشتهر بمعنى يصلح أن يكون وجه الشبه وكذلك العلم فكانت استعارتهما اصلية دون المشتقات لما مر تدبر

(قول المحشى) ان معانى الحروف الخ هذه هى الدعوى واول الدليل (قول المحشى) لاسيما لايجرى فيها الخ فهى الصغرى (قال السيد قدس سره) ويلزم من ذلك ضمنا الخ احتياج لهذه الزيادة لان قول الشرح تبعا للمفتاح فى الدليل

والتشبيه يقتضى كون المشبه الخ غير مناسب المقصود اذ المقصود ههنا ان المشبه به ان كان صالحا للموضوعية كان اسمه الموضوع له استعارة اصلية والا كان اسمه الموضوع له استعارة تبعية تدبر

يشق منه) من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافتل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة (والحرف)

مشبهها به وكل ما يصلح أن يكون مشبهها به لا يجري فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه التشبيه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلأن ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون مشبهها به. ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الى بيان وتحقيق وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام الخ فين المقدمة الثانية أولا بقوله اعلم الخ باختصاره والاولى ثانيا بقوله اذا تعد هذا فاعلم الخ . قال قدس سره ولا يفرجه ذلك الخ . لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعا لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا . قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه من . لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذا معانيها روابط بين المعاني . قال قدس سره وهذا معنى ما قبل الخ لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فتكون موضوعها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة فقيل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه واقبل انه يلزم على هذا أن يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازا لاحقيقة لها اعدم استعمالها في المعاني الاصلية أصلا مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزم الحقيقة أولا فدفعوا بانه انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها أفراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا . قل قدس سره فما لم يذكر الخ .

(قول المحشي) ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الخ أي ففي الاستدلال بهذه المقدمات على البرهان يحتاج هاتان المقدمتان من ينشأ الى بيان وتحقيق خلفهما دون ما عداها

(قول المحشي) لان مفهوم الابتداء الخ فالفارق بين الاسمي والحرفي ليس الجزئية والكلية بل الاستقلال وعدمه (قول المحشي) لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال أي الحروف التي الكلام فيها فلا يرد العاطف بين جملتين (قول المحشي) موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة الخ حاصله ان الوضع للكلية لكن بحقيقة يستلزم تقييده بتعلقه وحصوله حينئذ في ضمن جزئي مراد من حيث عمومته وهي حبيثة الآية وما ل هذا ان الوضع للكلية في ضمن جزئي من حيث عمومته وهكذا الاستعمال فهو جزئي من حيث عمومته وضعا واستعمالا فتدبر وهذا بخلاف ما قيل في الضمائر مثلا انها موضوعة لمفهوم كلي من حيث تحققه في جزئي لا لذلك المفهوم لان الجزئي هناك مراد من حيث خصوصه ولذا كان الخلف هناك لفظيا بخلافه هنا فان الجزئية انما لزم حيث كان آلة لتعرف حال جزئي فتأمل

(قال السيد) يرجع الى معنى أي لا الى ما بمعنى لفظ حتي يلزم ان الحرف لفظ دل على معنى بغيره بمعنى انه لا يبدل بنفسه على معناه بل بانضمام لفظ آخر اليه لما تقدم انه لا قصور في الدلالة وانما القصور في المدلول فهو المحتاج للغير (قال السيد) على معناه الافراى قيد به لانه محل الاختلاف بينه وبين الاسم والفعل اما الاحتياج للغير في المعنى التركيبي فتأنت للكل

وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصالح للموصوفية الحقائق اى الامور المنقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وان الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير فمحذوف أى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد

(قال السيد) وإنما كانت تسمية لان الاستعارة أتت من التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أو بكونه مشاركاً للمشبه به الخ (أقول) التشبيه يقتضي ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه به في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمناً ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه في وجه الشبه فلا استعارة تقتضي كون المشبه به ملحوظاً من حيث كونه موصوفاً ومحكوماً عليه ضمناً وكل ما هو كذلك فلا بد أن يكون معنى مستقلاً بالمفهومية صالحاً لأن يكون موصوفاً ومحكوماً عليه ومعاني الحروف والأفعال بمنزلة عن الاستقلال صلاحية كونها موصوفة ومحكوماً عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها أصلاً وتحقيق الكلام على ما ينبغي يستدعي بسطاً للكلام في تحقيق معنى الحرف والفعل فقول والله المستعان اعلم أن نسبة البصيرة إلى مدركتها كنسبة البصر إلى مصراته وأنت إذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها تلك هناك حالتان أحدهما أن تكون متوجهة إلى تلك الصورة مشاهداً إياها قصداً جاعلاً المرآة حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك أن المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بإبصارها على هذا الوجه أن تحكم عليها وتلفت إلى أحوالها والثانية أن تتوجه إلى المرآة نفسها وتلاحظها قصداً فتكون صالحة لأن تحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعاً غير ملتفت إليها فظهر أن في البصيرات ما يكون تارة بصراً بالذات واخرى آلة لأبصار الغير فتش على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة أعني القوى الباطنة واستوضح ذلك من قولك قم زيد وقولك نسبة القيام إلى زيد إذا لاشك أنك تدرك فيها نسبة القيام إلى زيد إلا أنها في الأولى مدركة من حيث أنها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالها فكأنها مرآة تشاهدها بها مرتبططاً أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد الملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو بها فهي على الوجه الأول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية إذا تمهد هذا فاعلم أن الابتداء مثلاً معنى هو حالة الغير ومتعلق به فإذا لاحظ العقل قدماً والذات كان معنى مستقلاً بنفسه ملحوظاً في ذاته صالحاً لأن تحكم عليه وبه ويلزم إدراك متعلقه أجمالاً وتبعاً وهو هذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تعيده بتعلقه بخصوص فتقول مثلاً ابتداء سيرى البصرة ولا يخرجها ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه وإذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح لأن يكون محكوماً عليه ولا يحكموا به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه من وهذا معنى ما قبل أن الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كلاً ابتداء مثلاً لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتعين إلا بالنسب اليه فاعلم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك

النوع الذي هو مدلول الحرف لافي العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتمتع بتمقله وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ان الحارج في شرح المفصل حيث قل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى أى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكما كذا أى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره أى حاصل في غيره أى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه فقد اتضح لك ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة للاحاطة فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو تقصير وتقصان في معناه لا لما قبل من أن الواضع اشترط في دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلقه اذ لا طائل نحتة لأن هذا القائل ان اعترف بان معاني الحروف هي النسب المحصورة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع حينئذ لان ذكر المتعلق امر ضرورى اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظة من هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة على معنى الحرف الا به فمقتضى ذلك في دلالة لفظة لا ابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لتقصان فيها فزعمه هذا باطل اما اولاً فلان هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة اصلاً بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانياً فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نصاً من الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة للاحاطة والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف التام الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بمحت واما ثالثة فلانه يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلاً في نفسه صالحاً لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتبعه دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه به وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها ولذلك قال السكاكي لو كان ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض معاني من وإلى وكى مع ان الابتداء والانهاء والغرض اسماء لكائنات هي أيضاً اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمى لها وانما هي متعلقات

بمعانيها لا بمعنى اللفظة فانما هذه الحروف معاني ترجعت الى هذه فخرجوا عن اشتراطهم واذا قد تحقق عندك معنى الحرف فبما لا مزيد عليه مطابقاً لقواعد اللغة واقوال الائمة وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة فيقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلاً يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكيمية للمحولة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف عاقلها مرتباً لهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا يتوصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما أن لفظة من موضوعاً مضمناً عاملاً لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعاً مضمناً عاملاً لكل نسبة للحدث الذي ذات عليه الى فاعل بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوماً عليه ولا محكوماً به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره وحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحوذة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحوذة ووجب أيضاً ان يكون مستنداً باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضمناً ولا يمكن جعل ذلك الحدث مستنداً اليه لانه على خلاف وضوءه واما مجمع معناه المركب من الحدث والنسبة الموضوعية فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع محكوماً به فصلاً عن ان يقع محكوماً عليه كما يشهد به التأمل الصادق واما لاسم فلما كان موضوعاً لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه به فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الى فعل على ما قررته

وان لم يعتبر فهو مجاز عقلى نسب الفعل الى غير ما هو له للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في التشبيه فلا استعارة • قال
 قدس سره واعلم الخ • يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان الذي
 هو جزء مدلوله لكن بعد التقييد للمعنى المصدرى بالزمان • قال قدس سره أو بكونه الخ • قد أشار إليه في اثنا تقريره
 الى ان أو في كلامهم بمعنى الواو • قال قدس سره دلائل صحيح • بناء على ان المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية •
 وبقوله انما يصلح الوصفية الملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها
 بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدلائل بقوله ونما يصلح الوصفية للحقائق دون معاني الحروف والافعال
 واما على ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتغيرة وزيادة لفظ الصفات بعد
 قوله الافعال والتدليل بانها متجددة غير متغيرة لدخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها فلا والذي يخطر بالبال في توجيه
 ذلك ان يقال المراد انما يصلح الوصفية • شيء من الحقائق أى الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء شيء • فرع ثبوته
 في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات • فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة شيء • وذلك لدخول الزمان
 الذي هو زمان نسبة معانيها الى شيء • هو قاءها أو عروض ذلك الزمان لها عروضاً صار به كالجزء فلا يثبت من هذه الحشية
 لها شيء • فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان أمراً مقررراً لا شبهة
 فيه ولذا عرفوا الفعل بادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو كالدلائل على دخول النسبة الى شيء • في مفهومها وعلى
 هذا التقرير لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطباب الذي ذكره السيد • قال قدس سره هو المعاني المستقلة • اطلاق
 الحقيقة والذات على المعنى المستقل لا بد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك

ضرب للتجريض فردّه المحشي بان هذا لا يفتى عن المجاز في اطلاق الضرب فاما أن يكون في الفاعل أو في الاسناد وحيداً
 لا يجوز في التشبيه تدبر

(قول المحشي) • بقوله انما يصلح الوصفية الخ أى ليطابق الدلائل المدعي وهو ان الحروف والافعال لا تقع مشبهاً

بها فيندفع تزيف الشارح

(قول المحشي) شيء من الحقائق اشارة الى ان ال في الحقائق جنسية وفي شيء • بالباء الجارة وهو تحريف

(قول المحشي) فرع ثبوته في نفسه أى لافرع ثبوته شيء • كما هنا

(قول المحشي) فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة شيء • أى لاثباته في نفسها حتى يثبت لها شيء • لان الاثبات لها

انما يكون من حيث ثبوتها في نفسها لان حيث انها ثابتة لشيء • فاندفع ايراد الشارح زمان طويل وحركة سرية لان الاثبات في

ذلك لا هو ثابت في نفسه لا مثبت لشيء • وفي بعض النسخ ليست مثبتة وهو تحريف

(قال السيد) فيكون المعنى المصدرى أعنى الضرب موجوداً الخ كأنه يريد ما قال في حراشي الكشف ان الاستعارة

متعلقة بالصفة وحدها بدون المادة لوجودها في المشبه به والمثبه وفيه ان المعنى الحقيقي لضرب هو الحقيق والمجازى هو

المتقرب فالتجوز باعتبار الماذة والصفة كيف ومدلول الصيغة مجرد الزمان ولا دئدة في التجوز فيه بقى • ههنا بحث وهو ان القول

بالاستعارة في ذلك يفغى الى احداث قسم ثالث للاستعارة اذ ليس استعارة أصالية وهو ظاهر ولا تبعية لجريانها في المشتقات باعتبار

المشتق منه وهو هنا متحد كذا في حواشي القاضي أى لان الزمان ليس داخلاً في مفهوم المصدر وكونه قيداً لا يفيد

تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للوصوفية نحو مقام واسع ومجالس فسح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافا البتة وهم أيضا قد خضعوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصلية لانبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصدرها ولا شك اننا قلنا بلقنا مقتل فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد ، فالأولى ان يقال ان المقصود الأسماء في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاسم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية (فالتشبيه في الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفي الثالث) أى الحرف (لمعنى معناه) أى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفاتيح المراد بمتعلقات

وما وجدنا في كلامهم ذلك (قول قدس سره لا ما توهمه الخ) نسبة التوهم الى الشارح رحمه الله توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى مبنى على ذلك التفسير (قال قدس سره واما عدم ورود الثاني الخ) هذا حق ولعل الشارح رحمه الله لاجل ذلك قال بعد تسليم صحته (قال قدس سره ولم ينتقض الخ) أورد الشارح رحمه الله النقض به على من اطلق الذات في تعريف الصفة لاعلى من قيده بكلمة ما أو بعبارة ومقصودهم تأييد ان اسم المكان والزمان والآلة غير داخل في الصفة (قوله لانها تصلح الخ) فيه أن المأخوذ في الدليل ان الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للوصفية لا ان كل ما هو صالح للوصفية تجري فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر (قوله فالأولى الخ) لا يخفى ان دعواهم عدم جريان الاستعارة في معانى الافعال والصفات ودلائلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس مأخوذاً في دعواهم لا نقيا ولا اثباتا فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى على دلائلهم انه لا يجري في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب أن يكون الدليل قاصرا عن اقادة ما هو في الواقع موها بجريانها في تلك الاسماء. فلذلك قال فالأولى أى الأولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتا لما هو في الواقع غير موهم بخلافه (قوله لمعنى المصدر) أى التشبيه في الاولين لمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه

(قول المحشى) وما وجدنا في كلامهم بخلاف اطلاقها على الامور الثابتة كما ذكره في توجيهه فان الحقيقة هى الشئ الثابت أو المثبت كما سبق

(قول المحشى) ومقصوده تأييد الخ أى وهذا كاف في التأييد وليس مقصوده النقض به كما زعمه السيد (قول المحشى) فيه ان المأخوذ في الدليل الخ أى فيجوز ان اسماء الزمان والمكان والآلة لا تجري فيها الاستعارة أصلا لا أصلية ولا تبعية فلا يلزم قوله فيجب ان الاستعارة فيها أصلية هذا غاية التوجيه لهذه العبارة

معاني الحروف ما يبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي
 معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار
 المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام
 فقول المصنف في تمثيل متعلق بمعنى الحرف (كالجورور في زيد في نعمة) غير صحيح كما سنشير اليه (فيقدر)
 التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يقدر تشبيهه دلالة الحال بنطق الناطق في
 إيضاح المعنى وإيصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق
 ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
 الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز أن يكون اطلاق النطق عليها مجازاً مرسلأ باعتبار ذكر
 المازوم وإرادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت إن اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 يجوز ان يكون مجازاً مرسلأ وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي
 نوعان من الملافة أحدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد
 المشابهة في الفاظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد أعنى مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ
 عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين

في ثابت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للشبه لانه المقصود من التشبيه كسيمي (قوله باعتبار المعنى الخ)
 قل عنه أي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلاً فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة
 ففعل والا فاسم وفيه نظر ، اذ ربما يمنع مستنداً بانه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع اللفظ
 غير مستقل بالنظر الى وضع اللفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطاً بحكم الوضع في دلالة احد الالفاظين عليه ذكر متعلقه دون المعنى
 الآخر مثلاً الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققناه
 في فوائد شرح اصول ابن الحاجب اه (قوله لازمة للنطق) لزوم المسبب للسبب او احد التجاورين للآخر ولما ظهر نوع
 (قول المحشي) اذ ربما يمنع مستنداً الخ أي تمنع الملازمة المذكورة بقول انسكاكي والا لما كانت حروفا بل أسماء
 مع دلالتها المذكور وحاصل المنع انه يجوز أن تكون تلك المعاني بعينها هي معاني الحروف الا انها مستقلة بالمفهومية بالنظر
 لوضع تلك الاسماء لها اعدم اشتراط ذكر المتعلق في افادتها ايهاا وغير مستقلة بالنظر لوضع تلك الحروف لاشتراط ذكر
 المتعلق في افادتها ايهاا والمراد بالاشتراط وعده ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه أو معناه ذلك
 لان تلك الحشية فلذا وجب ذكر متعلقه كما مر وحينئذ لا يكون التشبيه في الحرف لمتعلق معناه بل لمعناه فهذا المنع متفرع
 على ان الحرف موضوع المعنى الكلي لا الجزئي وهو مختار المتقدمين والشارح ولم يفهم السمرقندي معنى المنع فقال ما قال
 (قول المحشي) من الكاف الاسمية نحو زيد كمعرو والحرفية نحو جاني الذي كمعرو فان الاولى للتشبيه دون الثانية قال

الشارح في حواشي العنصر يفهم الاستقلال وعده بالقرآن

فاستحسنه (و) يقدر التشبيه (في لام التمايل نحو فالنقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للمداوة) أي يقدر تشبيه المداوة (والحزن) الحاصلين (بمد الالتقاط بملته) أي علة الالتقاط (النائية) كالحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في المداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في الجورور هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق لحجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان التشبيه يجب أن يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت أصلية أو تبعية غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا

اللازم لم يتعرض له فلا يرد أن معطى اللازم مشترك في جميع أنواع الحجاز فلا يصح كونه علاقة (قوله فاستحسنه) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور وهو عطف على قوله فقلت (قوله كالحبة والتبني الخ) فأنهم ما يلتقط متقدمان في الدهن مترتبان على الالتقاط في الحجاز فاقبل انه أراد بالحبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها فان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس شئ (قوله ثم استعمل في المداوة الخ) أي في ترتيب المداوة والحزن الحرف الذي كان حقه أن يستعمل في ترتيب العلة الغائية أعنى اللام (قوله وهو) أي كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في الجورور (قوله يجب أن يكون متروكا في الاستعارة) أي في المصرفة على مذهبه دون مذهب من قال أن التشبيه اللام أنبأ من الاستعارة نحو زيد أسد وفيما نحن فيه لبس المشبه متروكا لكون ترتيب المداوة والحزن المذكور في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في الجورور أصالة أقول مفاد كلام المصنف رحمه الله تعالى ههنا وفي الإيضاح أن الاستعارة في اللام تابع لتشبيه المداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه أن الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في الجورور وإنما هي زيادة من الشارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه يقدر تشبيه أولا للمداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما بترتيب العلة الغائية فتستعار اللام الموصوفة لترتيب العلة الغائية لترتيب المداوة والحزن من غير استعارة في الجورور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم استدل لانات اليه وهو المفاد من الكشف حيث قيل بعد الكلام الذي نقله الشارح رحمه الله ونحوه من هذه اللام حكمها حكم لاسد حيث استعملت لما يشبه التمايل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها مختارها الى ذكر الجورور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه الجورور لانها التشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى

(قول المحشى) فان محبة الملتقط الخ تمايل الكون المراد محبة موسى

(قول المحشى) أي في المصرفة احتراز عن الممكنة سواء كانت المصرفة تبعية أولا

(قول المحشى) ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما الخ فتكون الاستعارة في معنى الحرف تبعية كتبعية حركة ذاك السببية كما مر لا مقصودة حتى يلزم عدم استقلال معنى الحرف فلا يصلح للوصفية اللازمة للتشبيه الذي هو الداعي الى جهاه تبعية فتحصل ان الخروج عن هذا اللازم طريقين مراعاة المعنى الكلى وذهب اليه القوم ومراعاة الجورور وذهب اليه المصنف فتدبر

موجه على ان تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه المداوة مثلاً بالعله الغائية
 ولم يصح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعايل فلا يكون من الاستعارة التبعية في
 شيء. وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه أعنى المداوة وأريد المشبه به أعنى
 العله الغائية ادعاء بقرنه لام التعايل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه رتب المداوة والحزن على
 الانقاط بترتب العله الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للدلالة على رتب العله الغائية التي هو
 المشبه به فجرت الاستعارة أولاً في العلية والقرضية وتبينها في اللام كما مر في نطق الحال فصار حكم اللام
 حكم لاسد حيث استعملت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فما دخل عليه لحرف
 فالاستعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اد قدرت في نصت الحال تشبيه الحال بالانسان
 المتكلم ويكون نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى لحرف كالملية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة
 تبعية (ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الأولين) أي في الفعل وما يشق منه (على الفاعل
 نحو نطق الحال بكذا) فان النطاق الحقيقي لا يستند الى الحال (أو المفعول نحو) جمع نحو لثاني امام (قتل
 البخل وأحيى السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتماثلان بالبخل والجود (ونحو) قول القطامي، لم تاق
 قوماً ثم لاخوتهم * منا عشية بحرى بالدم لو ادى * (نقرهم لمزميات) قد بها، ما كان خاط عليهم كل
 زراد، الالهزم من الاسنة الفاطم وأرد باهمزميات طعنات مذسوبة الى الاسنة الفاطمة أو أراد نفس
 الاسنة والنسبة للمبالغة كاجمري والقدر المقطع مؤنونة الدرع وسردها نسجتها فالمفعول الثاني أعنى اللهمزميات
 قرينة على ان تقرهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل واحد منهما قرينة كقول الحريري * اقري
 المسامع بما نطق * يا انا يتود الحرون الشوسا * فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه
 استعارة (أو المجرور نحو فيشرهم بمذاب اليم) فان ذكر المذاب قرينة على ان بشر استعارة أو الى الجميع أعنى
 الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري ضرب بنى فلان اعناى الاعادى بالسيف طعنات وأما تمثيل السكاكي في
 ذلك بقول الشاعر * نقرى الرياح رياض لحزن مزهرة * ذا مرى النوم في لاحقان قاطا * فغير صحيح

من تشبيه المداوة والحزن بالعله الغائية لانقاط (قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء) أي في وجه من لوجوه
 لان الاستعارة التخيلية عذرة حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مضمرة (قوله ان تشبه رتب المداوة الخ) أي شبه الترتب المحصور
 بالترتب المحصور تشبيه ترتب غير العله الغائية بترتب العله الغائية والتشبيه قصداً وقع في الترتبين السكاكين ثم مرى
 في جزئيهما دليل على ما قلناه فجرت الاستعارة أولاً في العلية والقرضية وتبينها في اللام (قوله فان الاستعارة ممكنة) سواء
 كانت التشبيه المضمرة في النفس كما هو مذهب المصنف رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله

لان المجرور أعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استمارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشئ. لان المتصور أن يكون الجميع قرينة لاستمارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز أن تكون القرينة غير ذلك كقرائن الأحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديداً وأما القرينة في الحروف فغير منضبطة (و) الاستمارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللامظ (ثلاثة أقسام) لانها اما ان لم تقرن بشئ ، يلايم المستمار له أو المستمار منه أو قرنت بما يلايم المستمار له أو قرنت بما يلايم المستمار منه الاول (مطابقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع) أي تفريع كلام بما يلايم المستمار له أو المستمار منه نحو عندي أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية لا النعت) النحوى على ما مر في بحث القصر (و) الثاني (مجردة وهي ما قرن بما يلايم المستمار له كقوله) أي كقول كثير (غمر الرداء) أي كثير العطاء استمار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون الردء تجريداً للاستمارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله (ذ تبسم ضاحكا) أي شارحا في الضحك آخذاً فيه غامت بضحكته رقاب المال ، يقال غاى الرهن في يد المرء اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غامت رقاب أمواله في أيدي السائلين وعليه قوله تعالى * فأذ قها الله لباس الجوع * حيث لم يقل فكساعا لان الترشيح وان كان ابان لك الادراك بالدوق يستلزم الادراك باللامس من غير مكس فكان

(قوله أو قرنت) في استاءه الى الاستمارة اشارة الى ان التجريد والترشيح انما يعتبران بعد القرينة لانها مقدمة للاستمارة ويؤيده

مقابلة المطلقين بانها بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تقرر) بصفة ما للمعلوم القرون يوضح مجيزى مجيزى من واحد نصير وضرب لغة فيه كذا في التاج (قوله صفة ولا تفريع) اذا كان الملايم من تمة الكلام الذى فيه الاستمارة فهو صفة وان كان كلاما مستملاحي به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا قل الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا لغت بجرا ما أكثر علومه ان جعل ما أكثر علومه صفة في تقدير القول وان جعل تفريع كلام فلا كلام (قوله ثم وصفه بالغمر الخ) اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثرت واما اذا كان من قولهم توب غامر أى واسع فهو ترشيح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا انظر غمر لانه لا يدل على تعيين المبنى الجازى بخلاف سياق الكلام وبفهم منه انه اذا كان في الكلام ملايمان كل واحد منهما يدين المجازى يجوز أن يكون كل واحد منهما قرينة وتجرى بدا لا ان اعتبار الاول قرينة أولى لتقديمه والقرينة من تمة الاستمارة (قوله أى شارعا في الضحك) لما كان التبسم عبارة عما دون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجاهلا له فسر به شارعا في الضحك وفيه مدح له بأنه وقور لا يضحك وانه خابى بسام للسائلين غاية التبسم (قوله غامت بضحكته) في غامت اشارة الى انه يعلم ان السائلين حقا عليه بواسطته سارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال عنهم (قوله وعليه) أى على التجريد (قال السبذ) ثم وصفه بالغمر الذى يلايم العطاء (أقول) أى يلزيمه باعتبار كثرة استعماله فيسه حتى صار كانه حقيقة له كالاداقة في الشدائد والبلايا

في الاذاقة إشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طم الجوع لانه وان لاثم الاذاقة فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم اللباس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر وانتفاع اللون ورائحة الهيئة على ماسر والاذاقة لاتناسب ذلك فكيف يكون تجريداً قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فأصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه المذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما قصر يحية وهو انه شبه ماغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم استعير له اللباس والاخرى ممكنية وهو انه شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر البشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشف فلي هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا (و) الثالث (مرشحة وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فأرسلت

(قوله والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة) اعتبار الاذاقة جارية مجرى الحقيقة في الاصابة يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا يثبتانه على المشبه به حتى كأن المستعار للعالم بحر زاخر متلاطم الامواج والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الرخ والتجارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فلي قياس الترشيح ، يكون المستعار له في التجريد الشجاع الشاكي السلاح فلا يرد ان التجريد مشتمل بالتشبيه مع ان مبنى الاستعارة تشبيهه وادعاء ان المشبه عين المشبه به فلا هذا لكن ذكر في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجزاً كالتمشيش والوكر في قوله (ولما رأيت النسر عز ابن داية) وعشش في وكره جاش له صدرى) وامل ما ذكره في شرح المفتاح بناء على الغالب الاكثر (قوله والاخرى ممكنية) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في الممكنية اعم من أن يكون بلفظ موضوع له ، أو لغيره (قوله تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار الدنية الخ) يعني تكون قرينة الاستعارة الممكنية والقرينة لا تكون تجريداً ولا ترشيحاً كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريداً وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الاذاقة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيحاً وهو المناسب لكلام الكشف اعنى وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيحاً (قوله مرشحة)

(قول الخشى) يكون المستعار له في التجريد الخ فكان الذي دخوله في جنس المشبه به هو الشجاع الشاكي السلاح لا الشجاع فقط حتى يكون ما بعده منافياً للدعوى

(قول الخشى) ولما رأيت النسر الخ النسر اسم الطائر معروف استعاره للشيب وعز بن غاب وابن داية هو الغراب استعاره للشعر الاسود وانما سمى به لانه يقع على داية البعير ويأكل منها وهو فقاره كأنها تغذوه كما تغذو الام ولدها واستعار التمشيش للدسول والوكر بن الجاني الراس والغراب وكران وكر في الصيف ووكر في الشتاء وقوله عشش في وكره ترشيح مع انه مجاز شيخنا رحمه الله (قول الخشى) أو لغيره أي لغير الموضوع له كاللباس هنا

نجارهم) فانه استثمار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير
الترشيح بالصفة قولك حاورت اليوم بحرا زائرا متلاطم الامواج (وقد مجتهدان) أى التجريد والترشيح
(كقوله لدى أسد قريته) هذا تجريد لانه وصف ما يلائم الاستثمار له أى الربح الشجاع (مقذف
له لانه ظاهرا لم تقم) هذا ترشيح لان هذا يوصف بما يلائم الاستثمار منه أى لاسد الحقيقى (والترشيح
اباغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد (لاشماله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لاننى
الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم استثمار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أى معنى
الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء ان الاستثمار له عين الاستثمار منه لاشى . مشبه به (حتى انه يبنى على
علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله) أى قول ابى تمام من قصيدة رثى بها
خاله بن يزيد الشيبانى ويذكر أباه وهذا البيت فى مدح أبيه وذكر علوه (ويصمد حتى يغار الجهمول) بان
له حاجة فى السماء) استثمار الصمود لعلو القدر والارتفاع فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان
والارتفاع الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعداً فى السماء من حيث
المسافة المكانيّة لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) أى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى
التشبيه (ما صر من التعجب) فى قوله ، قامت تظلالى ومن عجب ، شمس تظلالى من الشمس (والبنى عنه)
أى عن التعجب فى قوله ، لا تعجبوا من بلى غلاله ، لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب أو
التمنى عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب التمنى فان مذهب التعجب اثبات وصف
بمنع ثبوته للاستثمار منه ومذهب التمنى عنه اثبات خاصة من خواص الاستثمار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق لهذا الكلام بقوله (واذا تجاوز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه
وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه
أبداً اصل من جهة ان الفرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية
من الترشيح وهو الترية وحسن القيام على المال (قوله حاورت) بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكاملة كذا ذكره فى شرح
المنهاج ويجوز أن يكون من المحاورة بالجيم بمعنى باكسى مما يه كردد وعلى التقديرين هو قريظة لغوية وما سواد ترشيح
(قوله هذا تجريد) لان اضافة لدى الى أسد قريظة (قوله هذا ترشيح) أى له ليد اظماره لم تقم وام مقذف فليس تجريد
ولا ترشيح لان التقديف ككلا المعنيين يجوز اتصاف الاستثمار له والاستثمار منه به (قوله على تناسى التشبيه) فان قلت قد
يجوز ترشيح للتشبيه كما سمحى ، قلت الماد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح لو قم بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه
(قول المحشى) قلت مرد سادى التشبيه فى نفس الترشيح أى تناسى التشبيه لودع فى الاستعارة أو التشبيه بالمسبة
لترشيح والا فالتشريح قد يكون باقيا على حقيقة

المشبه اصلا والمشبه به فرعاً فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط إذ لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع (كما في قوله) اى قول العباس ابن لا حنف (هى الشمس مسكنها في السماء، عز) من عزاء حمله على العزاء وهو الصبر (العزاد عزاء جيبلا، وان تستطيع) انت (الها) اى الى الشمس (المعوذ، وان تستطيع) الشمس (اليك الترولا) وبحت تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح لذيهاجة (فع جعده اولى) هذا جواب الشرط أعنى قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل أعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد (و ١٠١) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما) اى في المعنى الذى (شبه بمعناه الاصل) اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متمدد واحترز

ببني مصيعة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله أعنى التماسى لا الحكاية الحال الماضية كما وهم (قوله اذ لا معنى الخ) اذ لا تشبيه عند الاستعارة فكيف الاعتراف به (قوله صريح في الايضاح) حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لزم التكرار (قوله بالمطابقة) فيكون التجوز حينئذ في المجموع اى لفظ المركب لا في شىء من مفرداته ل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة أو مجازا كذا في شرح المفتاح الشر في . ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابق بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى واما اذا كان مدلولاً تضمينياً أو التزامياً كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقاً مع كون مدلول بعض أجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والذاريح رحهما لله تعالى من طرف تشبيه التمثيل قد يكون مفرداً وهذا يقتضى بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصح لا بغيره وفيه أن مادة القرض يجب أن تكون موقوفة بمجرد الجواز لا ينفع وليس كل تشبيه

(قول المحشى) ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابق لما في الخ تقدم في الشرح في بحث الدلالة ما يفيد ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن المألوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات كانت دلالة مطابقة ورد السيد هناك بان لوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا ولا شك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازى لا وضماً شخصياً ولا نوعياً وانما هو مراد من اللفظ بواسطة القرينة المفردة المحشى رحمه الله ما ذكره السيد هناك بان كلامه هنا يناقض ما ذكره هناك اذ لو لم يكن المدلول المجازى مدلولاً مطابقاً بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى بل كان تضمينياً أو التزامياً فهو في ضمن الكل واللازم في ضمن المألوم وارادته لافي ضمنه بواسطة القرينة كما زعم السيد هناك لا يكون مدلول المركب معنى مطابقاً لكون مدلول بعض أجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً ما يفيد ما ذكره في شرح المفتاح هنا فتأمل

في بهذا عن الاستعارة المفرد (للمبالغة) في التشبيه اشارة الى اتحاد الناية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصور تير المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها (كما يقال للمتردد في أمر إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويج بالخلافة الى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بما فاني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فاذا أناك كتابي هذا فاعتمد على ايتم ما ثبت شبه صورة تردده في المبالغة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً

تجرى فيه الاستعارة ، ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفرداً سيما اذا كان وجه الشبه مذكوراً ، واما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعاره والجامع فلو كان الوجه فيه منتزعا من متعدد ، مع كون لفظ المستعار منه مفرداً صار الكلام لغزاً (قوله اشارة الخ) يعني انه ليس داخل في التعريف حتى يرد ان الاولى تقدمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عاماً داخل في عداد الجنس (قوله تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) في شرحه للمفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلاً لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى نعم بخطوة خطوة الى قدام وخطوة الى خلف انتهى . أى الى جهة هي خلف المتردد فاندفع ما أورده السيد في حواشي شرحه للمفتاح من أنه على هذا التفسير يكون المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابله خلفه أيضاً ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وان المتبادر من المثل المذكور أن يكون التقديم والتأخير واقعين على شيء واحد كما لا يخفى على ذي انصاف واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما سدرناه من ان المراد تقدم رجلاً تارة وتؤخرها تارة أخرى ووجه الاندفاع ظاهر بالتأمل في عباراته اما اندفاع الثاني فيقوله بل تلك الرجل الاولى فان فيه اشارة الى ان تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقهما واحداً وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا حمل على معناها الحقيقي وأما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها تصوير الخطوة واقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره الشارح رحمه الله موافق لكلام السكاكي رحمه الله حيث قال قوله وتؤخر أخرى معناه تؤخر رجلاً أخرى (قوله شبه صورة تردده الخ) أى شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على البيعة تارة واجتماعه عنه اخرى الملزومة لتردده وتشككه في المبالغة بصورة ملزومة لتردد من قام الذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره أخرى

(قول المحشي) ولعل الفرق الخ هذا الفرق على لسان من يقول باشتراط تركيب الطرفين في التمثيلية وسيأتي عن المحشي خلافه وان الشرط تعدد المنتزع منه لا تركيب الطرفين فيلزمه كون الكلام لغزاً كما قل هنا لكن كلامه الآتي في بيان الامكان الذي بصدد نفيه السيد قد تدبر

(قول المحشي) مع كون لفظ المستعار منه مفرداً الخ فيه انه قد يكون مفرداً مقيداً والفريضة تعين المستعار له نحو لاح في السماء مرة في كف الاشلال

(قول المحشي) أى الى جهة هي خلف يعنى ان الخطوة تنتهي وترجع الى جهة هي خلف لا انها واقعة في جهة هي خلف لان تمام الخطوة التي الى الخلف هو موضع القدم المتأخر فلا تكون الخطوة واقعة خلفه بل في موضعه وكذا يقال في قدام

باعتبار غيره وأما أنه جزئي فلا ه قال قدس سره وإن زعم الخ ه هذا هو مراد القوم ، ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالاته أن معناه معنى الابتداء من حيث أنه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وجبئذ لا حاجة إلى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فإنه التزام أمر لا شاهد عليه ه قال قدس سره لا يتصور له فائدة الخ ه قد عرفت العائدة وهو الإشارة إلى أن معناه مفهوم الابتداء من حيث أنه آلة لتعرف حال المتعلق ه قال قدس سره فلأنه لا دليل الخ ه الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على أنه كما أنه لا دليل على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعنى الجزئي مع احتياجه إلى اعتبار الوضع العام الذي لا دليل عليه وأما الاستعمال في الجزئيات فقد عرفت أنه لا يصير دليلاً على الوضع ه قال قدس سره وهو التزام ذكر المتعلق الخ ه التزام ذكر المتعلق لأجل كونه آلة لتعرف حاله ، يورث الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة بالإضافة فإنها ملحوظة في نفسها بالإضافة تبع لها يشهد بذلك وقوعها محكوماً عليه وبه دون الحروف وهذا مراد من قول أن ذكر المتعلق في الحرف اتقى الدلالة إلى ذكر المتعلق إلا أن المقصود من وضعه هو التوصل لتخصيص الغاية فإن ذو مثلاً معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة إلى ذكر المتعلق إلا أن المقصود من وضعه هو التوصل إلى جعل أسماء الاجناس وصفاً لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف إليه ه قال السيد واقفاً لقواعد اللغة ه وهي أن الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحروف واقع في الجزئيات وأنه كما يحتاج إلى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج إلى التعبير عن المعاني الغير المستقلة قوله وقول الائمة وهو ما نقل قوله وهذا معنى ما قبل وامثاله وما ورد في تفسير الحرف وهو ما نقل من الايضاح وامثاله ه قال السيد ما عدا الافعال الناقصة ه فإنها ، موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقلة بالمفرومة ه قال السيد لا يتحصل ه أي من حيث أنه مدلول الفعل لا يرتب عليه الجزاء أعني وجب ذكره ه قال السيد بخصوصه ه متعلق

(قول المحشي) هذا هو مراد القوم منهم ابن الحاجب كما بينه المضد في شرح المختصر

اع (قول المحشي) ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالاته أن معناه معنى الابتداء الخ فلا اشتراط في الدلالة راجع للاشتراط في المدلول أما نفس الدلالة قائمة وإذا كان هذا هو معنى الاشتراط فلا يرد أنه لم يرد نص به من الواضع ودليل تلك الحيثية هو ذكر المتعلق تدبر

(قول المحشي) يورث الفرق الخ فذكر المتعلق في الحرف معتبر في الوضع لمعناه حيث وضعه له من حيث أنه آلة لتعرف حاله بخلاف وضع نحو ذاته وضعه لمعنى مستقل إلا أن غرضه من الوضع له التوصل لوصف بأسماء الاجناس فلتخصيص ذلك الغرض التزم ذكر المتعلق والفرق بين تمصيل الغرض وتمصيل الموضوع له غير قليل

(قول المحشي) موضوعة وضعاً عاماً لكل نسبة الخ لم نقل هنا على قياس الحرف أنه موضوع لنوع النسبة أعني نسبة القيام مثلاً علقاً من حيث أنه آلة لتعرف حل المتعلق ولا حاجة حينئذ إلى الوضع العام

(قول المحشي) أي من حيث أنه مدلول الفعل الخ أما تمصلياً لأن تلك الحيثية بل من حيث التعمل أو الوجود الخارجي فلا يجب الذكر بل وجود الطرفين ذهناً أو خارجاً كما سبق

(قال السيد) لأن الكلمة إذا سميت اسماً أي لأن مدلول الكلمة كان إذا قلنا أنه الابتداء وسميناه ابتداء وهو اسم ثبت معنى الاسمية لتلك الكلمة وهي من التعبير عن معناها باسم (قال السيد) الملكية أي مورد الحكم أعني الإيجاب والسلب

قوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة * قال قدس سره لانه خلاف وضعه * ولانه لا يمكن ملاحظة شيء واحد مسند ومستند اليه في حالة واحدة * قال قدس سره فضلاً الخ * انما قال فضلاً لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله * قال قدس سره قلت لان الاعتبار الخ * خلاصته ان منشأ الفرق كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة فادتها اصالة فصيح وقوعه مسنداً اليه باعتبار الدلالة على الذات . مسند باعتبار دلالاته على لحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة . منفردة مع طرفيها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق اصلاً * قال قدس سره فان قلت الخ * ابراد على قوله ويقضي عدم ارتباطها بغيرها بانهم قد صرحوا بوجه الجملة الفعلية خبراً * قال قدس سره يتصور الخ * لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذا كان هذا الحكم مقصوداً بالذات كان ذكر زيد مجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر ابوه حينئذ لتقييد المسند . قال قدس سره صريحاً أي مقصوداً اصالة اذ لا يمكن توجه النفس الى حكمين قصداً وبالذات * قال قدس سره لاشتمالها عليهما * فالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راكب السنية * قال قدس سره قلت لان معاني النسبة الخ * أراد بمعاني النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفعل اعني . نسبة القيام ومطابقا هي متعلق النسبة الخصوصية التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعا بينهما وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والالائية والعلوية والجامع لا بد ان يكون اخص واصناف المشبه به واشهرها وما قيل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد اكرهه محرضاً عليه وكذا نسبة العمل الى الآلة والظرف فليس بشيء . لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكناية فلا يجوز في النسبة

(قول الحاشي) منفردة مع طرفيها ليست مرتبطة بغيرهما

(قول الحاشي) كتبعية حركة راكب السنية راكب السنية لا يوصف بالحركة الاجباراً لما تقر في الوساطة في العروض فكذا

الاستعارة في المباني الجزئية ومراده انه لا استعارة في المشتق استقلالاً . كقوله العصام والارزاق لم تذور الداعي لجامعها فيه تبعية فتدبر

(قول الحاشي) نسبة القيام مطلقاً أي اتيان بالفاعل بان شبه مطلق نسبة اتيان الى الآلة بمعاني نسبة الى الفاعل ثم يتبع ذلك اسناد قطع الى السكين أو يشبه مطلق نسبة الصوم الى النهار على وجه الوقوع فيه بمعاني نسبة الى الفاعل على وجه الوقوع منه ثم يتبع ذلك اسناد الصوم الى النهار أو يشبه مطلق نسبة العمل الى العلة التي فعل لاجلها بمعاني نسبة الى الفاعل ثم يستند الفعل لها فنحو اكرم العلم زيدا

(قول الحاشي) أيضاً نسبة القيام مطلقاً نسبة القيام مطلقاً هي نسبة الى فاعل ما والنسبة الداخلة في مفهوم الفعل التي هذه منها هي نسبة الى فاعل بخصوص والجم ان استعارة المشتق باعتبار النسبة تقل عن المعنى في القواعد القياسية وهو أيضاً قال به في شرح مختصر ابن الحاجب وقال ان مختار ابن الحاجب ان الجواز العقل كانه يجوز ان يكون استعارة من هذا القبيل ورده الشارح في حواشيه بان الواضع انما وضع الفعل للنسبة الى فاعل معين سواء قام به بعد في نفس الامر أولاً فهو انما اعتبر النسبة اليه مطلقاً سواء كانت مطابقة أو لا فان وضع لفظ انبت مثلاً للمذهب الحنفي حتى يستعار منه المذهب المعادي وكذا الباقي فتدبر

(قال السيد) نسبة تامة أي مقصودة اصالة غير تقييدية

(قول الحاشي) لانه ان اعتبر تشبيه المحرض الخ مراد القائل تشبيه نوع نسبة التعريض بنوع نسبة الضرب ثم استعارة

كب
ورة
في
وقد
على
جلا
من
اللام
الحل
نس
حلا
في
نفس
كون
المراد
لوني
منها
ير
ي
كم
عن
في
ح
هي
سام

وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة امور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لان وجهه منتزع من متعدد (على سبيل الاستمارة) لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكناية كما هو طريق الاستمارة (كما يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستمارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استمارة فقد يكون غير استمارة وتوقع ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستمارة والا فغير استمارة كقوله « هو اى مع الركب اليانين مصمدا الييت فان المركب موضوع للاخبار والغرض

والمنتزع منه ههنا في المشبه والمشبه به هو اجزاء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد في حواشي شرحه المفتاح والملازمة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاضافة في قوله صورة تردده لامية وليست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا للثبوت المذكور بل لازما لمعناه المطابق وقد صرح سابقا بان المشبه به انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وضع المركبات الح) ولذا يحتاج في افادة المعاني التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع (قوله موضوعه للاخبار بالاثبات) أى للاعلام بالاثبات شئ، شئ مطلقا ان كانت الالفاظ موضوعه للصورة الذهنية أو للاعلام بثبوت شئ، شئ مطلقا ان كانت موضوعه بالامور الخارجية والهيئة التركيبية المحصورة في زيد قائم موضوعه للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات الاثبات الغير به لقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلا (قوله هو اى مع الركب اليانين مصمدا) معناه الحقيقي اثبات الاصداد مع الركب اليانين لهوى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازي ذلك على أن يقصده اظهار التفسير والتحزن وبما ذكرنا ظير اندفع ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان المجاز في المركب ، يكون باعتبار هيئة التركيبية التي هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطاقي (قوله والغرض الح) أى الغرض منه اظهار

(قول المحشى) والمنتزع منه ههنا الح فمعنى كونه معنى مطابقا أن يكون منتزعا من كل جزء من اجزاء المعنى المطاقي قوله الى رعاية القوانين من التقديم والتأخير والفصل أو الوصل بين الاجزاء مثلا

(قول المحشى) وبما ذكرنا ظير اندفاع الح لانه ظهر مما ذكره ان الهيئة المطابقة موضوعه لاثبات شئ، شئ مطلقا والهيئة المحصورة في زيد قائم موضوعه لاثبات القيام لزيد ومعلوم ان القيام لزيد انما يفهم من اجزاء المركب ما عدا الهيئة والاثبات فهم منها والمجاز انما يكون في الهيئات المحصورة فهو انما يكون باعتبار جميع اجزاء المركب هيئة ومادة فتدبر (قول المحشى) يكون باعتبار هيئة التركيبية لان الدال على الخبر والانشاء هو الهيئة لا المادة

منه اظهار التحزن والتحسر فخصر المجاز المركب في الاستمارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب (وقتي فشا استعماله) أي استعمال المجاز المركب أو التمثيل (كذلك) أي على سبيل الاستمارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الأصلي (يسمى مثلاً ولهذا) أي ولكون المثل تشبيهاً فشا استعماله على سبيل الاستمارة (لا تغير الامثال) لأن الاستمارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير المثل لما كان لفظ المشبه به بمعنى فلا يكون استمارة فلا يكون مثلاً وتعميق ذلك أن المستعار يجب أن يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي ينحس المشبه به فلا يكون عارية فلماذا لا يلتفت في المثل إلى مضرته تذكيراً وتأييداً وإفراداً وتثنية وجمعاً بل إنما ينظر إلى مورد المثل مثلاً إذا طالب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف ضيعت اللبنة بكسر تاء الخطاب لأن المثل قد ورد في امرأة وأما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبنة بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل وإشارة إليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى * مثاهم كمثل الذي استوقد ناراً * أي حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى * وله المثل الأعلى * أي الصفة العجيبة وكقوله تعالى * مثل الجنة التي وعد المتقون * أي فيما قصصنا عليكم من المجانب قصة الجنة العجيبة

﴿ فصل ﴾

في تحقيق معنى الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا اظفارة (قوله شحصر لجواز المركب الخ) بناء على أن التعريف يجب أن يكون مساوياً للمعرف (قوله عدول عن الصواب) فيه أنه إنما يكون عدولاً عنه لو وجد شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب سوى الاستمارة وما ذكر من المثل وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو قد يكون كناية وقد يكون مجازاً وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لا يجوز أن تكون كنايةات مستعملة فيما وضعت له لينقل إلى لوازمها (قوله أي استعمال المجاز الخ) لأول نظر إلى المعنى فإن الكلام في المجاز المركب والثاني نظراً إلى القرب اللفظي (قوله على سبيل الاستمارة) لأنه لا أن يكون استعماله على وجه الاستمارة مساوياً أو قابلاً بالنسبة إلى استعماله على الحقيقة والتشبيه (قوله فلهذا لا يلتفت الخ) في شرحه للفتاح الحاصل أنه يجب أن لا يتغير المثل من حال المورد المشبه به إلى حال المضرب المشبه ليصح أنه استمارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشف من أنهم لم يضرخوا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتغيير ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمة حوفظ عليه وحسب من التغيير (قوله قد اتفقت الآراء) ينبغي أن يراد ما عدا رأي الشيخ فإنه سيجي. أنه ليس في كلامه ما يشعر بالاستمارة بالكناية

(قول المحشي) مستعملة فيما وضعت له أي فهي حقيقة لا مجاز بناء على ذلك القول فيها ثم إن هذا الاعتبار لا يمنع جواز ما ذكره الشارح (قال السيد) حتى فهم الخ غاية نقوله كنا في عويل أي تصويت وضعية

النية نثبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي. انهما والثالث ما أورده المصنف ولما كانتا عنده أمرين معنويين غير داخليين في تعريف الجار ورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تنجما لأقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق على غيرها (قد يضمّر التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم (فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان قسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بان يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى) التشبيه المضمر في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) اما الكناية فلا نه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخيلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله أو قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به مثبت للمشبه على ضربين أحدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار الى الاول بقوله (كما في قول) (اني ذؤيب) (المذلي) وإذا النية أنثبت (أي علق) (أظفارها) (البيت كل تنمية لا تنفع) والتميمة الخرزة التي تحمل معاذة يعني اذا علق الموت مخله في شيء لذهب به بطأت عنده الحيل روى انه هناك لاني ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكاواي من هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيده منها هذا البيت ومنها قوله

• اودى بنى وأعقبوني حسرة • عند الرقاد وعبرة لانقاع • حكي ان حسن بن علي رضى الله تعالى عنهما دخلا على معاوية يعوداه فلما رآه معاوية قام وتجدد وانشد • تجلدي للشامتين أروهم • اني لرب

(قوله أمر مختص) أي لا يوجد في المشبه لا انه لا يوجد في غير المشبه به أصلا فان الاظفار توجد في غير السبع لكن لا توجد في النية (قوله خالية عن المناسبة) قد يقال انما سمي استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وليس شيء. اذ لا ادعاء عند المصنف رحمه الله فانه قال في الايضاح اثبت لما أي الشئ بدا على سبيل التخيل بمبالغة في تشبيهها به فالمراد بالتخيل ان الاثبات المذكور تخيلي في قوله ليخيل انه من جنس المشبه به مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالأظفار فان الاغتيال متحقق في الاسد بدونها بالياب اكن كماله بها (قوله ما به يكون قوام الخ) ويكون حصول وجه الشبه به في المادة كالبشر للانسان في الدلالة على المقصود وانما لنا في المادة اذ يمكن حصول الدلالة بالإشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لانقاع) بفتح العين أي دمع لا يمنع عني من أقاع عنه اذا امتنع

الدهر لا أنضمضع * فأجابه الحسن على الفور وقال وإذا المنية انشبت البيت (شبه) في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الاطفار التى لا يكمل ذلك) (الاعتقال فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وأثبت الاطفار للمنية استعارة تخيلية وأشار الى الثانى بقوله (وكما فى قول الآخر) واثن نطقت بشمرك برك مفسحا فسان حالى بالشكاية أنطق * شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهذا هو الاستعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (للسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة تخيلية فى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاطفار والمنية حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وإنما المجاز هو أثبات شئ لشيء ليس هو له وهذا على كآيات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية أمران مغايران وهما فعلا للمتكلم وتلازمان فى الكلام لا تحقق أحدهما بدون الاخرى لأن التخيلية يجب ان تكون قريبة للممكنة البتة وهى يجب ان تكون قريبة للتخيلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهملت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطولكن فى قوله عليه الصلاة والسلام * أسرع لحوقا بى أطولكن يدا * ترشيحا للمجاز أعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شئ لا مستند له فى

تفسير كلام السلف ولا بهو يتنى على مناسبة لغوية وكأنه استنبط منه فلا تفسيرها الصحيح قلت فمعناها الصحيح

المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رأيت أسدا لكننا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

(قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير أن لا يكون لسان حالى من قبيل لحن الماء (قوله فى الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه لاشارة (قوله فماذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التخيلية بدون الاستعارة الممكنة (قوله لا مستند له) أى صريحنا لا يوجب من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استنبطه منه كما يشمر به عبارة الايضاح

(قول الشارح) كما يسمى الخ أى فى ترشيح لا يخص لاستعارة ولا التشبيه بل يكون فى المجاز للغوي مقابل الاستعارة بل وفى المجاز العقلى أيضاً بذكر ملازمه

وبهذا يشمر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين

(قوله وبهذا يشمر الخ) انما قال يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكناية على المرموز صريحا

(قال السيد) وبهذا يشمر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى (ينقضون عهد الله) (أقول) قال الشارح في شرح هذا الموضع من الكشف واقدر كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح به صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالكناية المراد بها السبع ادعاء بجمله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية وصاحب الايضاح انه التشبيه الضمني في النفس حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية في قولنا اظفار الذئبة نشبت هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للذئبة وفي قولنا شجاع يفترس أقرانه الافتراض مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبه على أنه أسد كي يحى الافتراض وسائر ما للاسد من الوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة أعنى اثبات الاسدية للشجاع والحلية للعهد لا قطع بانه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دال على مكانه هذه عبارته وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه واستوقف عليه أيضا اذا تأملت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارة بالكناية وما قيل فيها وعليها يعنى انه فهم من الكشف معنى آخر غير الثلاثة فأحدث بذلك في الاستعارة قولنا رابعا فزاد في ظهور العويل نعمة أخرى ولمعنى أن نسبة هذا الفهم اليه سهو عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف يتصور فهمه لهذا المعنى من الكشف مع أن عبارته صريحة في خلافه بحيث لا يشبهه على من له أدنى مسكة وان شئت جاية الحال فاستقم لهذا المقال وهو ان صاحب الكشف قال بهذه العبارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حققه العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لظاهر يريد ان العلامة

حيث قل وهذا من أسرار البلاغة واطافتها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمضوا اليه بذكر شيء من رواده فينبهوا بذلك الرتبة على مكانه نحو قولك شجاع يفترس أقرانه وعالم يفترس منه الناس لم يقل هذا الا وقد نهيت على الشجاع والعالم بانهما أسد وبحر قد باح بان المستعار هو المسكوت وان الرادف المذكور كناية عنه كما لا يخفى على ذى ادراك وفي قوله حققه ولم يبق فيه شبهة للناظر اشارة الى أن ما ذكره العلامة في هذه الاستعارة واضحة غاية الايضاح وهو الحق الصريح الذى لا شبهة فيه لاحد لاني كونه حقا ولا في كونه مقصودا من تلك العبارة فكأنه يشير الى بطلان ما اختاره صاحب المفتاح والايضاح والى أن كلام جار الله العلامة لا يحتل ان يقصد به شيء منهما بل لم يرد به الا ما فهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رح كما هو دأبه في الكشف عن المضلات وتفصيل المجولات أراد ان يبين حال قرينة الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحب المفتاح والايضاح فيما ذهبوا اليه في الاستعارة بالكناية وما يخص ما ذكره ان صاحب الكشف لما جعل النقص مستعملا في ابطال العهد علم انه استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الجبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه به وهكذا الافتراض والاعتراف استعارتان مبرحتان حيث شبه بطشه وفككه لاقرانه بافتراض الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاغتراف ثم استعمل ههنا أيضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان النقص ونظائره استعارات مصرحا بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنيائات عن استعارات أخر قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة على

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده فيذهبوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع نفترس أفرانه فغيبه تنبيهه على ان الشجاع أسد هذا كلامه

الاستعارات الاخى صارت كدلت عنها فان النقص عما شرع استعماله في ابطال العهد من حيث استعملهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة حبل وسمى باسمه رل طاله منزلة مصف فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراض والاغتراف فانها تابعة لاستعارة الاسد للشجاع والتبعية للعهد ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الاخر ولم تكن مقصودة في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وذلك لا ينافي كونها في انفسها استعارات على قياس ما عرفت من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فالافتراض مع كونه استعارة مصححاً بها كناية عن استعارة الاسد للشجاع فظاهر بذلك ان استعارة الكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية فان القرائن في هذه الصور استعارات مصحح بها الحقيقية وليس هناك استعارة تخيلية نعم القرائن في مثل قولك اظفار المنيه ويد الشمال وغالب المنيه استعارات تخيلية اما على انها قد أريد بها صور تخيلية مشبهة بمعانيها الحقيقية كما صرح به في المفتاح وهو المختار كما سيأتي واما على انها قد أريد بها معانيها الحقيقية والاستعارة التخيلية هي اثبات تلك المعاني للمنيه والشمال على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى انه مذهب الجمهور وبالجملة من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخيلية فقد أخطأ فان قلت لو كان النقص مثلاً مستعملاً في ابطال العهد لم يكن وغرضك شيء من روافد المستعار المسكوت عنه أعنى الحبل مذكور افلا يصح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده فوجب أن يكون النقص ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روافد المستعار المسكوت عنه وحينئذ يكون اثباتها للمستعار له على سبيل التخييل فصح ان الاستعارة الممكنة تستلزم التخيلية قلت لما صرح باستعمال النقص في ابطال العهد علم انه أراد بذكر الروادف ما هو أهم من ان يراد به معناه الأصلي الذي هو الرادف الحقيقي أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزلة منزلة فان النقص من روافد الحبل اما اذا أريد به معناه الحقيقي فظاهر وأما اذا أريد به معناه المجازي فلا يه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفاً للحبل أيضاً فلرادف على الاول مذكور لفظاً ومعنى حقيقة وعلى الثاني مذكور لفظاً حقيقة ومعنى ادعاء وكلامهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ثم ان هذه الكناية أعنى كناية الاستعارة الممكنة من قبيل الكناية في النسبة فان النقص ليس كناية عن المسكوت عنه أعنى الحبل بل دال على مكانه فهو دال على اثبات الحيلة للعهد والافتراض دال على اثبات الاسدية للشجاع قال صاحب الكشف رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب الايضاح من انه لا استعارة في اليد ولا في الشمال بل تخيلية هي اثبات اليد للشمال والممكنة هي التشبيه المضمرة في النفس فلا انكار على السكاكي في جملة اليد والمخالب ولا نظائر استعارة تخيلية على معنى انها مستعملة في أمور متوهمة يريد ان جملة الاستعارة الممكنة عبارة عن التشبيه المضمرة في النفس لا يتناسب معنى الاستعارة اصطلاحاً ولا لغة وليس هناك ضرورة تلجئ الى ذلك فهو باطل وكذلك جملة الاستعارة التخيلية في المثال المذكور اثبات اليد الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لا يلائم ما هو المصطلح من معنى الاستعارة في المجاز اللغوي ولا مانع من أن يجعل لفظ اليد مستعاراً الامر المتوهم كما اختاره السكاكي ولا يقدح ذلك في كونه قرينة للاستعارة الممكنة فان النقص مع كونه استعارة محققة لما جاز ان يكون قرينة على ما ذكره وقد حققنا ان اليد مع كونه مستعاراً المتوهم

وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً الرموز اليه بذكر لوازمه لكننا قد استفدنا

(قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق المستعار عليه وجعله رمزاً اليه فهو مستعار بطريق الكناية أي لا بطريق التصريح به بل بذكر لازمه
قال السيدان نسبة هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظفار ونحوه قال
في تفسير قوله تعالى (ختم الله) الالة لا نقول في نحوه تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا مرى النوم في الاجفان ايظافه
ان الرياح استعارة بالكناية عن الضيف والايظاف عن الاظفار بل انه يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود والمعبر
المشبه باليد الحقيقية اولى بذلك قال وانما الانكار عليه فيما تكلمه في جمل المنية غير مستعملة في موضوعها بان قدر المنية
اسماً مرادفاً للسمع على سبيل التأويل ثم جماعها مطلقاً على مفهوم المنية كاطلاق السمع عليهم اوله عن ذلك مندوحة بان يجعل المستعار
مسكوتاً فلا ذكر لم يذكر المنية ولا بأس بذكرها مع رادفه كما حققه حار الله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المأني به قد
يكون مالا يستقل والغرض منه التنبية فقط كافي بخلاف منية وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالتنقض والاعتراف
وهو نظير ما ساف من الترشيع فهذا ما يدل عليه كلام جبار الله من غير تكاف وان صح عن الجمهور ان الاستعارة في الاثبات
لا في اليد لثبوتان على ما حققناه من أن الكناية في الاثبات ولا نظر الى تلك الاستعارة استقلالاً لا على ما حمله صاحب
الايضاح أقول قد اختار ان المحالب والاظفار واليد مستعارات لمان موهومة لم يقصد بها انفسها أصلاً بل جمات تنبيهاً فقط
على المستعار المسكوت عنه وان التنقض والاقتراض والاعتراف كما تبين مستعار لمان محققة هي مقصودة في الجملة وان لم
تكن مقصودة بالذات والحق ان جماعها مستعارة لامور موهومة لا يتخلو عن تصف فالاولى أن يجعل تلك الالفاظ باقية على
معانيها ويجعل الاستعارة التخيلية عبارة عن اثباتها على سبيل التخييل كما اختاره صاحب الايضاح وعلى هذا فالاضابط في
قربنة الاستعارة بالكناية أن يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور نافع يشبه رادف المشبه به كان باقياً على معناه الحقيقي فكان
اثباته له استعارة تخيلية كمتطالب المنية واظفارها وان كان له نافع يشبه ذلك الرادف فالمذكور كان مستعاراً لذلك النافع على
طريق التصريح فلا يكون هناك مع لاستعارة بالكناية استعارة تخيلية كالتنقض والاقتراض والاعتراف ولقد وثقنا بما وعدنا
من تعقب مقاصد الكشف في هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عما نسب اليه من احداث قول رابع في الاستعارة
الممكنة وفيه ذلك من عبارة الكشف والله الموفق

(قول المحشي) بان الاستعارة بالكناية الاظفار يعني أن الاظفار استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت كاسياني
(قول المحشي) لا نقول في نحو تقري الرياح الخ أي لا نقول ان باض استعارة بسبب الكناية عن الضيف بلفظ
تقري لانا رمزنا للمسكوت بذكر لازمه وكذا يقال في قوله والايظاف

(قول المحشي) اذا كان الخ لان الشرط وضوح كونه من روادف المسكوت وشيوع تشبيه المسكوت بالمستعار منه قبل
جعله قربنة ومحل الاستدلال في هذا ان المسكوت عندهم مكنتي عنه والكناية هو المعبر به ولذا اشترط ان يشيع ويلوح
منه تشبيه المسكوت بالمستعار منه فما ذاك الا لكونه كناية عنه هذا غاية ما أمكن في توجيه الاستدلال بهذه العبارة والظاهر
أن هذا منه جرى على المشهور كما قال في موضع آخر ما شاع تشبيهه وقيل اقتضاه بالتخييل بجمل كناية فان لم يعمد ذلك بجمل
ما جعل في مثله تخيلاً استعارة تبعية كما في ختم الله على قلوبهم الا أن يكون ضمير بجمل راجعاً للتخييل ثم راجعت الكشف
وجاءت المأخوذ منه في هذه العبارة انه اذا كان المقصود والمعبر به واضعاً كونه من روادف المسكوت عنه وكان المسكوت

منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة التقص
لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي . اما الشيخ عبد القاهر فلم يشمر كلامه بذكر الاستعارة

به واضحاً ، كونه من روادف المسكوت وشائعاً لانها منه تشبيه بالمستعار منه كما في قوله تعالى ﴿ فيمضون ﴾ الخ وقولهم عالم
يفترق الناس منه اذ لا فرق . بين البابين سوى ان التقص نميد لكون المقوض حبلًا ولاغتراف لكون المفترق منه
بحراً وان لهما مزيد اختص بالحبل والبحر وان تشبيه العهد بالحبل والعالم بالبحر شائع مستفيض لاكتشابه الايقاض بالاطعام
فانه انما يلزم من ايقاع تقرى عليه وقال في تفسير قوله تعالى ﴿ واولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ وقد ظن ان الاستعارة
بالكناية من الترشيع لسبق استارة الحمار للبليد في قولهم . كان اذني قلبه خطافان . والحبل للعهد في قوله تعالى ﴿ فيمضون
عهد الله ﴾ واپس بذلك لخالفة المصطلح المشهور ثم المقصود التنبيه على مكان المسكوت لاتربيته وقال في تفسير قوله تعالى
﴿ صم بكم عى ﴾ الآية ان قوله أى صاحب الكشف في الاستعارة بالكناية يخالف رأي صاحب المفتاح فقد فسرهما
المصنف رحمه الله تعالى بانها ذكر شيء من روادف المستعار تنبيهاً على مكانه على سبيل الرمز . وقال مهنا وعلم من كلامه
أى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية
عن ذلك . قال قدس سره مع ان عبارته صريحة الخ . هذا مجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم يستكون عن
ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شيء من روادفه واما ان الاستعارة بالكناية هو المسكوت أو هذا الرادف فكلا بل الظاهر
ان يكون هو الرادف لان الكناية ذكر اللازم واردة للمزوم فالرادف أولى بان يسمى كناية لانه تولدة ونميد لينقل منه
الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب الكشف وهذا هو المستعار بالكناية . اشارة الى ذكر شيء من روادفه لئلا
يكون مغالفا لما ذكره في مواضع عديدة وهو الظاهر اقرب في الذكر . قال قدس سره بان المستعار هو المسكوت . هذا

عنه شائناً لانها تشبيه بالمستعار منه وجب أن يكون في المسكوت استعارة بالكناية والاحيازت وجاز ان يكون المصريح

به استعارة تبعية وانه قد خفي الفرق على السكاكي فرد التبعية في كل ذلك الى الاستعارة بالكناية

(قول المحشى) كونه من روادف المسكوت حتى يكون استعارة له بطريق الكناية

(قول المحشى) بين البابين أى قول الله وقولهم المذكورين فهذا باب وتقرى الرياح الخ باب آخر

(قول المحشى) كان اذني قلبه خطافان شبه قلبه بالحمار واستميرله اسمه وكفى عن ذلك بطول الاذنين المقاد بالاشبه

(قول المحشى) المصطلح المشهور من ان الترشيع انما يكون بعد القرينة

(قول المحشى) وقال مهنا الخ تأمل وجه الدلالة في هذا فان القوم وصاحب الكشف متفقون على ان الاول وهو

الرادف كناية عن استعارة المردوف الا ان معنى استعارة بالكناية عند القوم انها استعارة مكنت عنها بذلك الرادف وعند

صاحب الكشف انها استعارة تصريحية متبسة بالكناية عن استعارة أخرى تدبر قوله فالرادف أولى بان يسمى كناية تأمله

أيضاً فانه لاخلاف في ذلك قوله لكن كونه كناية الخ فيه ان المدعى انه مستعار بالكناية أى دل على استعارته بالكناية

التي هي الرادف لا انه هو كناية الى آخره قوله فعلى هذا يكون قوله الخ لكنه بعيد من قول صاحب الكشف ولما كانت هذه

الاستعارات الخ

(قول المحشى) اشارة الى ذكر شيء من روادفه المستعار استعارة تصريحية متبسة بالكناية عن المسكوت

س
ر
ة
الم
س
ة
ن
س
ما
م
ة

مسلم لكن كونه كناية غير مذكور في كلامه ، بل كونه مكنيا عنه والكناية غير المكنى عنه * قال قدس سره وان الرادف
المذكور كناية عنه * اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت * قال
قدس سره اشارة الخ * هذه الاشارة مسئلة لكن لا يظهر منه ان الاستعارة هو المسكوت أو الرادف المذكور * قال قدس
سره بل لم يرد به الخ * هذا ممنوع فان الظاهر منه انه الاطوار عند صاحب الكشف * قل قدس سره على قياس ما عرف
الخ * اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مر سابقا اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة ليس معناه ان الافتراض ههنا
كناية مع انه حقيقة اذ لامتناهية بينهما بل ان الكناية كالاتنافي ارادة الحقيقة لاتنافي ارادة الاستعارة فلا افتراض مع كونه
استعارة معبرحة لاتنافي كونه كناية عن المستعار المسكوت ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح
فانها حقيقة كما سيجي * واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض أو التقص كناية عن المسكوت بل دالا على
مكانه كان كناية في النسبة أعني اثبات الاسمية للمردوف والحلية له وهو الشجاع والعهد فلو قيل يتقنون العهد الحبل مثلا
لم يكن من استعمال اللفظ في التقدير المشترك نظراً الى انه انما اجتنب لاثبات الحلية وترشيعا لكونه كناية وجاز أن يعد منه
نظراً الى انه في نفسه استعارة اه وهذا يدل على ان التقص من حيث انه كناية عن اثبات الحلية مستعمل في معناه الحقيقي
أعني ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحلية للعهد وترشيعا للحبل ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملا
في معاني الاعمال المشترك بين ابطال العهد وابطال العاقبات ولا يلزم ارادة معنيين من اللفظ الواحد في اطلاق واحد
لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لمراد الانتقال الى ملزومه فلا يكون المعنيان مقصودين بالذات
من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية فانه لا بد من تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه الى لازمه أو ملزومه فعلى
هذا يكون قوله اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة على ظاهره ويكون التقص كناية مصطلحة * قال قدس سره علم انه أراد الخ *
لا يخفى انه ماف لما تقاته سابقا من الكشف ان الاستعارة بالكناية انما تكون اذا كان واضحاً كونه من روادف المسكوت
شأنها لانها منه تشبيهة بالمستعار منه ولذا لم يقل يكون تعزى استعارة بالكناية فالجواب انه كناية باعتبار المعنى الحقيقي وان
كان استعارة تصريحية في نفسه كما فهم من عبارته التي نقلناها آنفا * قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترشيع حيث
قل في تفسير قوله تعالى (اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ان التعقيب بالملايم قد يكون تبعا لاستعارة الاصل لوجه
له غيره كما في قوله له ابد اطواره لم تقم وقد يكون مستقلا كقبي عيش في وكريه فان طرفي الرأس للشعر بمنزلة الوكرين
للتسر والغراب * قال قدس سره من ان الكناية في الاثبات * فمعنى قولهم ان الاستعارة كالذات في الاثبات كناية عنه
لا في اليد انها غير مقصودة بالذات * قال قدس سره لا يتخلو عن تعسف * لانصف فيه فان المعاني كما تكون محققة تكون
غيبية وتكون الاستعارة حينئذ بالمعنى المصطلح بخلاف ما اذا جاءت اقية على معانيه فان اطلاقها عليها لا يصح بالمعنى المصطلح
ولا بالمعنى اللغوي كما اعترف به سابقا * قال قدس سره بما وعدناه بقوله وان شئت جلية الحال فاستمع لهذا المقال * قل
قدس سره واستبان منه الخ * قد عرفت ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى مراد صاحب الكشف وان ما ذكره السيد
(قول المحشي) قوله بل مكنيا عنه قال شيخنا ويكون استعارته تصريحية للزمن اليه بلازمة
(قول المحشي) لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح بل هو على التشبيه بالكناية لان هذه الاستعارة لما
كانت تابعة لاستعارة الحبل ولم تكن مقصودة بنفسها بل قصد بها الدلالة على تلك كانت كالكناية عنها وعلى التوجيه الآتي
تكون كناية دقيقة ولا حاجة الى سؤال السيد وجوابه

بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه ثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بآماله
 الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخيلية وذلك انه قل في اسرار البلاغة الاستعارة
 على قسمين أحدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت
 أسداً أي رجلاً شجاعاً والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقة ووضع موضعاً لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال
 هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد * وغداة ربح قد كشفت وفرة * اذا أصبحت بيد الشمال زمامها * جعل
 للشمال بداً من غير ان يشير الى معنى فيجربى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح أن يقال اذا أصبحت بشيء مثل
 اليد للشمال كما يقول رأيت رجلاً مثل الأسد وانما يتأتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا أصبحت
 الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصرف الشيء بيده فتجد الشبه المنزع لا يوافقك من المستعار
 نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له أسمى الشمال مثلاً
 ذا شيء وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال أيضاً لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة
 مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئاً باليد وانما المعنى على انه أراد ان يثبت للشمال بداً
 (وكذا قول زهير ممعاً) أي سلا

ناشي من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وانما دل الخ) فان الظاهر المتبادر من قوله أراد ان يثبت للشمال بداً ان
 الاثبات المذكور استعارة . ويحتمل أن يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه قوله لا خلاف في ان لفظ اليد
 استعارة فلما قال الشارح رحمه الله قريباً من الجواب ليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل يفهم من قوله لانك تجعل الشمال
 مثل ذى اليد الخ ان اثبات اليد مبنى على تشبيهه بذى اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية أولاً وعلى تقدير وجودها انها
 التشبيه المذكور او الشبه المذكور اعني الشمال او المشبه به المتروك أعني ذى اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن ان ينص عليه) بذكر
 لفظ دال عليه صريحاً ويشار اليه حساً أو عقلاً (قوله عن حقيقة) أي عن موضعه الحقيقي الذي يستعمل فيه لاعن معناه
 الحقيقي اذ ليس اليد عنده مستعملاً في غير معناه يدل عليه مع انه لم ينقل من شيء الى شيء وقوله ويوضع موضعاً لا يتبين
 فيه شيء كالتفسير له (قوله في قوة تأثيرها في الغداة) يشير الى ان ضمير زمامها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة
 بالبريد وصاحب الكشف جعله راجعاً الى الفرة وهو الاظفار والاول أقوى لان الكلام سبق للغداة فتجد الشبه المنزع
 الخ أي فتجد المشابهة التي انتزاعها غير حاصل لك من اليد بان يكون المعنى اذا أصبحت الشمال ولها شيء . مثل اليد للمالك
 بل حصل المشابهة لك مما يضاف اليه اليد أعني الشمال حيث شبهه في قوة التأثير بالمالك في تصرف الشيء بيده . فثبت
 له بداً تخيلاً والمقصود ان يثبت له حكم المتصرف في الشيء بيده (قوله سلا) في التاج السلو زائل شذن اندوه وعشق

(قول المحشى) ويحتمل ان يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة اي موضوعة في غير موضعها لامتقولة عن معناها
 الحقيقي كما يدل عليه ما بعده والمباراة الآتية أيضاً للشيخ

(قول المحشى) فثبت له بداً تخيلاً أي اثباتاً تخيلاً بان نخيل له بداً اما اليد المثبتة لحقيقة كما مر

مجازاً من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء إذا أنقم عنه أى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب أى أقصر هو عن باطله ولا حاجة إليه الصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى أفراس الصبا ورواحله) هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية أو رده عليها على أن من التخيلية ما يحتمل أن يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنفى الاستعارة بالكناية ضرورة فإشار الى بيان التخيلية وقال (أراد) زهير (أن بين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والنسي وأعرض عن معاودته فبطات آلاته أى آلات ما كان يرتكبه وكذا الغدير فى معاودته (نسيه) زهير فى نفسه (الصبي بجهة من جهات المسير كالسج والنجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأملت آلتها) ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بهما ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأملت له) يعنى بعد أن شبه الصبي بالجهة المذكورة ثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة أعنى الأفراس والرواحل) التى بها قوام حمة المسير والسفر فأملت الأفراس والرواحل استعارة تخيلية (فألصبا) على هذا (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) قال صبا يصبو وصبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة

ويعنى لمن من حد أقصر وفعل يفعل بالفتح فهما لغة شاذة وفي الصحاح سلوت عنه واسليت عنه (قوله مجازاً) بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير أى فسر به إسلا حال كونه مجازاً (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صبحا يعنى أنه مشتق من الصحو خلاف السكر لا من الصبح بمعنى ذهاب النسيم (قوله وقيل هو على القلب) بناء على ما فى الناج أن الأقصار باز استادن الزكوى بانوائى وكذا فى الصحاح والقاموس فلا يمكن استناده الى الباطل (قوله لصحة أن يقال الخ) أن أراد صحة هذا القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعناه الحقيقى فممنوع فإن القدرة معتبرة فى مفهومها أيضاً فى الناج الامتناع استادن والترك دست برداشتن وإن أراد صحته على تقدير أن يجعل الامتناع والترك على إطلاق الانتفاء والوزال فسلم لكن كلام القائل على تقدير حل الأقصار على معناه الحقيقى مع أن القول بالقلب يتضمن نكتة لطيفة وهى أنه ترك الباطل مع القدرة عليه (قوله تنفى الاستعارة بالكناية) عند المصنف لا عند القوم (قوله أراد أن بين الخ) هذه الإرادة بطريق الكناية أو بطريق الاستعارة التخييلية بعد حل الأفراس والرواحل والصبي على الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد أنه لم يقصد من الأفراس والرواحل على مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية لا حقيقة لأفراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطات آلاته وإنما يلزم ذلك لو أراد بأفراس الصبي ما يلزمه فقبل الاستعارة التحقيقية قرينة الكناية كما فى قوله تعالى (يتقضون عهد الله) أو توهم له لآلات كما هو مذهب السكاكى رحمه الله تعالى (قوله وأعرض عن معاودته) إذ القصد للمعاودة لا بهل الآلات بالكناية (قوله فبطات آلاته) من بطل الأجبر بالفتح بطله أى تعطل لا من بطل الشيء بطلانا فلا يرد أن التعرية لا تدل على البطلان (قوله بجهة من جهات المسير) أى بغرض من أغراضه (قوله فألصبا على هذا من الصبوة) أى الصبا فى البيت اسم يقال صبا بين

كذا في الصحاح لامن الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سمعا أي لعب مع الصبيان وأشار إلى التحقيقية بقوله (ويحتمل أنه أي زهيرا (أراد) بالافراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات) أو أراد بها (الاسباب التي فلا تأخذ في اتباع التي إلا في أوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمئال والاموان والاخوان (فتكون الاستمارة) أعني استمارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق منها عقلا إذا أريد بها الدواعي وحسا إذا أريد بها أسباب اتباع التي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية غالغا لما ذكره المصنف في عدة مواضع أراد أن يشير إليها وإلى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال

فصل

(عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيها وضمت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقييد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستمارة على اصح القواين) وهو القول بأن الاستمارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها ولما على القول الآخر وهو أنها مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في امر عقلي وهو حمل غير الاسد أسداً وإن اللفظ مستعمل فيها وضع له فيكون حقيقته لغوية فلا يصح الاحتراز عنها (فأما) أي إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستمارة (لأنها مستعملة فيها وضمت له بتأويل) وهو إدعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجمل افتراء المشبه به قسمين متعارفاً وغير متعارف فجرد قولنا المستعملة فيها وضمت له لا يخرج الاستمارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أن يتقدمه السكاكي لكن عبارته غامضة عن ذلك لأنه قال وإنما ذكرت هذا القيد لاحترازه عن الاستمارة في الاستمارة تعد الكلمة مستعملة فيها وضمت

الصبا والصباء إذا كثرت قسرت وإذا فتحت مددت مأخوذ من العبرة مصدر صبا يصير صبوراً بمعنى الميل إلى الجهل والفتنة لامن الصبا مصدر صبي من حد سمع وهذا على وفق ما في الصحاح من أن مصدر المبني من حد نصر صبوراً وصبراً ومصدر المبني من حد سمع صبا بفتح الصاد والمعد وفي القاموس الصورة جملة الفتوة صبا صبوراً وصبراً وصبي وصبا كرضي فعل فقلة فالمستفاد منه أن كلا البنائين مشتركان في المصادر وإنما كان التعدي على هذا المعنى مأخوذاً من الصورة لا من الصاء لأن المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حل العبي بالمقصد ولا حاجة إلى تأويل الميل بما يقال إليه على ما قبل لأن المقصد الأصلي لاشارة اقتضاء الشهوة التي تدعو النفس إليها وما يقال إليه مقصود طائع (قوله أو أن العبي) فيه إشارة إلى أنه يجوز على هذا الوجه أن يكون الصبي من الصبا بتقدير المضاف كما في المتاح كما أنه يجوز كونه من العبرة (قوله وعنفوان الشباب) إشارة إلى أن المراد بالصبي حينئذ نهماته وهو ابتداء الشباب فإنه أوان اتباع التي (قوله والمئال)

له على أصح القولين ولا تسميها حقيقة بل مجازاً لغوياً لبناء دعوى الانفصال المستعار موضوعاً للاستعارة على ضرب من التأويل والظاهر أن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليس لترزبه عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازاً لغوياً أم عقلياً لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه أن يتعلق بقوله ليس لترزبه عن الاستعارة فيتركب كون الكلام قائماً (وعرف) السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة مع قرينة مازمة عن إرادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير لامه في أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي للكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة

من التبليل بمعنى الإصابة أي محل نيل الشهوات (قوله وليس بصحيح) أي كون قوله على أصح القولين متعلقاً بقوله مستعملة ليس بصحيح لأنه يفهم منه أن كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له إنما هو على أصح القولين وأما على القول الغير الأصح فإنها غير مستعملة فيما وضعت له وليس كذلك لاتفاق القولين على أنها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما وهو أن الوضع على القول الأصح ادعائي وعلى غير الأصح تحقيقي ويمكن أن يقال إن قوله على أصح القولين ليس إشارة إلى الاختلاف في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازاً لخاصة أن الاستعارة كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين مع أنه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل مجازاً وإنما قيد به لأن دخولها إنما يضر على هذا القول لا على القول الغير الأصح لأنها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه بقوله ففي الاستعارة أظهر كما في عبارة المتن وأمل هذا وجه التأمل ويجوز أن يكون وجهه أنه لا يلزم من عدم جواز إرادة الوضع في الجملة والوضع بالتحقيق أن يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز أن يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى في الاستعارة تعدد الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالتأويل بل على أصح القولين ولا يسمى حقيقة وحيداً ينظم الكلام غاية الانتظام والجواب أن محل الوضع على الوضع التأويلي بعيد لأن المنادى منه إما مطابق الوضع أو الفرد الكامل وهو التحقيق (قوله فيتركب كون الكلام قائماً) فاختلف النظم وصار مقادراً للفصل بين قوله على أصح القولين وتعلقه بقوله ففي الاستعارة تعدد الكلمة مستعملة (قال السيد) والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير لامه في آخره (أقول) ولو لم يذكر السكاكي قوله استعمالاً في الغير لكان الباء في قوله بالنسبة متعلقاً بغير في قوله في غير ما هي موضوعة له وكان المقصود حاصلًا وأمله إنما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول وأما ذكر استعمالاً فبالنوعية نظاراً لتعلق الجار الداخل في الغير وحاصل ما ذكره أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له بالتحقيق مغايرة بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة

فولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه أوضح وأدل على المقصود وأقامه المصنف مقامه فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأني السكائي) (بقيد التحقيق) أي قيد لوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق (ليس دخل) في تعريف المجوز (الاستعارة التي هي مجاز لغوي) أي ما سر من انها مستعملة فيها وضعت له بالادوين لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم ندخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضع لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لاعتدال عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة مثله في قوله تعالى لا يعلمه وقال أيضا وقولي استمالا في النير بالنسبة الى نوع حقيقة احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيها وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقة كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الفاعل في فضلات الانسان مجازا أو صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعاء مجازا أو صاحب العرف لفظ الدابة في الخمار مجازا وهذا أيضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف أي احتراز عن خروج ما اذا اتفق أو نحو ذلك (ورد) ما ذكره السكائي (بان الوضع) وما يشق منه (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة

في قوله لا يتناول الوضع بتأويل (وفي تعريف الحقيقة بتميم التأويل) وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لانتميم الحمد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب باننا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لاعتدال الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونسب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد فبان متعارف وغير فيما وضعت له بين قوله ولا نسميها حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على أصح القولين (قوله فيجب أن تكون لازمة) او اراد انه احتراز وتقييد لتلا يخرج . على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن كذا في شرحه للمعنا ولا ينبغي ما في التوجيهين من التكاف لان الزائدة تكون للأنبياء وما نحن فيه ليس محلا له واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المفعولة أو المقدرة خلاف الظاهر المتبادر (قوله مبنى على تجوز الخ) فالمراد بقوله ليحترز ليتفصح الاحتراز (قوله واجيب الخ) اجاب في المحضر بان السكائي رحمه الله لم يقصد ان مقابل الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده انه عرض للفظ وضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة فبقيد التحقيق ليكون قرينة على ان (قول المحشي) على ان حرف الجر المحذوف الخ يفيد ان عبارة السكائي احتراز ان لا يخرج بدون من أو عن

متعارف ونسب القرينة انما هي لنفي المتعارف لتعيين المراد أعني غير المتعارف لالذني الاسد مطلقا والا
لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام (و) رد أيضا ما ذكره السكاكي
(بان التقييد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو له ما
الصلوة اذ استعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج
عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة أعني قولنا في اصطلاح به التخاطب
لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقةها او الى
نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما
يقال من أن هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى من ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا ما يقال ان
تعريف الوضع بالام العهد افنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي
موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه

المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع التأويلي وفيه بحث اما أولا فلانا لانسلم عروض
الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما أطلق على الوضع التأويلي مجوزا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بمجر
ذكر على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قل وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة
الحق فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع الاحتراز لا لتعيين المراد
(قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اما أولا فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق المجاز
عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازاء ما أردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضع
واما ثانيا فلما صرح من ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين المراد واما ثالثا فلان تعيين اللفظ في
الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعاء انما هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر
من الوضع الوضع التقني لا الادعائي (قوله ورد الحق) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا بعبارة المفتاح الحق)
اشار بذلك الى ان التصر في قولنا انما يمكن بهذه العبارة اضافي فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح ان
يقال باعتبار وضع استعمال به (قوله لزم الدور) بالمعنى الاصطلاح أعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المعرف
تتوقف على معرفة المعرف المتوقفة على معرفة المعرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني (قوله لا ينبغي ان يلتفت الى)
لان الشائع فيما بينهم أن يكتب في المتقدم في المتأخر لا العكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء أصلا لكمال
كما في بعض نسخ الشارح (قول المحشي) لاسيما في التعريفات الحق هذا بيان مستقل لكلمة الشارح غير متعلق بما قبله

ولو سلم ذلك فلا يتم أيضاً حتى يقيد الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نعى بفساد التعريف - سوى هذا بل الجواب أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لا يخيب - أنه أي من حيث أنه جواد فالمرنى هنا أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث أنها موضوعة له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة إذا استعملها الشارع في الدعاء لأن استعماله أياها في الدعاء ليس من حيث أنها موضوعة للدعاء والا لما احتجج إلى القرينة بل من حيث أن الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي أن يترك القيد في تعريف المجاز أيضاً لا نقول أولاً الأصل هو ذكر القيد وما ذكرنا إنما هو اعتذار عن تركه وثانياً أنه لو ترك في تعريف المجاز لصار المرنى أنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث أنه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض أيضاً بأن تعريفه للمجاز مدخل فيه الفاظ فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بأنه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادة

الغاية فيها بالبيان (قوله ولو سلم الخ) نى ولو سلم أن المراد بالوضع ما وقع به التخاطب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا يقع في دفع الانتقاض لأنه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء أنها كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به التخاطب وهو الوضع الشرعي فإنه وضع صحيح وإن لم يستعمل في الدعاء

بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به التخاطب حتى يخرج (قوله أي مع قطع النظر الخ) إشارة إلى أن قيد الحقيقة للاطلاق فإن الحقيقة إذا كانت عين الحيز كانت للاطلاق بمعنى أنه

لا يعبر معه شيء آخر ، حتى الاطلاق أيضاً فيكون المرنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له باعتبار كونها موضوعة له من غير اعتبار أمر آخر وهذا يتضح أنه لا يمكن اعتبار الحقيقة في تعريف المجاز لأن استعماله في غير الموضوع له ليس مبنياً على كونه غير موضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ما توهم من أن الحقيقة ليست كلمة مستقلة للاستعمال فيها والمدخلية متحققة فيها فصحة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز محل بحث لأن ذلك مبنى على توهم كون الحقيقة للتأويل (قوله يدخل

(قال السيد) بل الجواب أن الأمور التي تختلف باختلاف الإضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيراً ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن إليه من التعلم بكونه إضافياً كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكلمات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم أن الكلمة بالنسبة إلى معنى واحد أيضاً قد تكون حقيقة ومجازاً لكن بحسب وضعين كما مر

(قول المحشى) حتى الاطلاق اذ لو اعتبر لم تكن عين الحيز فان الاطلاق زائد عليه ولا ينبغي أن الحيز هو وصف الموضوع لا ذات اللفظ كما وهم فقبل أن الحيز وصف اللفظ لا عينه فالحقيقة للتقييد وهو صحيح في المجاز أنه فإنه مع بقاءه على ما مر غير صحيح اذ كونه غيراً لا يكفي في كونه مجازاً كما في الشرح

معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس (وقسم) السكاي (المجاز) اللغوي الراجع الى معنى الكتابة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والافغير استعارة (وعرف الاستعارة بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعى دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعى انه من جنس الاسود فثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لما فثبت لها ما يخص المشبه به أعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسب اسم الأسد كما اكتسب الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يعز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما لك لها والآخر ليس بملك

فيه الغلط ليس المراد به ما يمكن سهواً سبق للسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادراً عن قصد ولا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية أو مقالية كانت مع ذلك الغلط وما قيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مائة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والغلط ليكون كلامه صادراً عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا يوجد فيه القرينة داخل في التعريف فتدفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ في اللغة قصداً وانه لا بد ان يكون معه قرينة والا لما فهم كونه غلطاً وقد مر ان نصب القرينة امر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة (قوله المجاز اللغوي الخ) احتراز عن المجاز العقلي والمجاز الذي في حكم الكلمة أعنى الاعراب والمجاز باستعمال المفيد في المطابق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة في اللغة كما يطلق المشفر على شفة الانسان (قوله في معرض السبع معها) في شمس العلوم المعرض بكسر الميم الممكن الذي يعرض فيه الشيء والعرض آشكار كدن وعرضه كدن وقال العلامة في ذى السبع والذى الهيث من اللباس (قوله في انه

(قول المحشي) وعلى هذا التوجيه تعلقه بقوله في الاستعارة اظهر وانما قال في الحاصل قبل كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح التوازين خلافاً للشارح على ترتيبه وانما كان اظهر لان الكلام في كونها داخلية على ذلك الاصح مع ما ذكره لافي الاستعمال فيما وضعت له لانه على غير الاصح كذلك

(قول المحشي) احتراز عن المجاز العقلي أى قوله الراجع الى معنى الكلمة فان العقلي في الاستناد لافي معنى الكلمة وكذا الاحتراز عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة فانه غير راجع الى معناها وقوله والمجاز باستعمال المفيد احتراز عنه بقوله المتضمن للفائدة قوله فانه لا فائدة فيه الخ أى قيامه مقام أحد المترادفين نحو ايث وأسد عند المصير الى المراد منه يعنى اذا نظر الى ما تريد بهذا المجاز كان قائماً مقام أحد مترادفين فكما ان أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيداً كذلك اسم المفيد اذا أطلق على المطلق باعتبار الإطلاق عن القيد تدبر

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستماراً منه ويسمى اسم المشبه به مستماراً أو يسمى المشبه مستماراً له هذا كلامه وهو دال على أن المستمار منه في الاستمارة بالكناية هو السبع المتروك والمستمار هو لفظ السبع والمستمار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرًا بأن المستمار هو الاظفار مثلاً وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك في لحظة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تعقب الاستمارة بالكناية (وقسمها) أي قسم السكاكي الاستمارة (إلى المصريح بها والمكنى عنها وعنى بالمصريح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرف التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستمارة المصريحة بها (تحقيقية وتخيلية) وإنما لم يقل وقسمها إليهما لأن المتبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخيلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسماً آخر وسامعاً المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زعير (ويفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققاً حساً أو عقلاً (وعند التمثيل) على سبيل الاستمارة كما في قولك أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى (منها) أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستمارة المصريح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استمارة وصف إحدى صورتين منزهتين من أمور لو وصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للأفراد) فلا يصح عده من الاستمارة التي هي قسم من أقسام مجاز المفرد لأن تنافي النوازم يدل على تنافي المزومات والالزام اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود المزوم وجوابه أنه عند التمثيل قسماً من مطلق الاستمارة لا من الاستمارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد إلى الاستمارة وغيرها أن يكون كل استمارة مجازاً مفرداً كما يقال الأبيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون

كذلك ينبغي (الجاء متعلق ببرزت بعد تعلق الجاء الأول بها لئلا يلزم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل والضمير في أنه راجع إلى المنية باعتبار الموت وكذلك إشارة إلى الأسد وقع حالاً ومعنى ينبغي بيانه وسرد فالعنى برزت المنبمع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في أنها تنبئ بمماثلة للأسد من غير تفاوت بينهما لا اعتباراً كهما في اعتبار القوس قهراً من غير فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان وليس فيه إلا العناية في تذكير الضمير وفي شرحه للمفتاح وتبعه السبب قوله في أنه أي السبع كذلك ينبغي وهو أن يكون له غلب وثاب وانظر كذلك في موقع الحال هـ فكذلك في كذلك مثل الكاف في قولهم الأسد كريد أي زيد ومثله فالعنى أن السبع ينبغي مثل كونه ذا ناب ومثله ككونه ذا غلب وإذا اظفار ولا ينبغي أن السبع متعصف بهذه الصفات فاللائق أن يقال في أنه كذلك لانه ينبغي كذلك وأنه لا فائدة في اعتبار هذا القيد (قوله استمارة وصف الخ) أي لفظ إحدى صورتين للفظ الصورة الأخرى بأن يستعمل مثله أو لبيان الصورة الأخرى والأولى ترك اللفظ وصف الثاني وذكر اللفظ بدل الأولى (قوله كما يقال الخ) ولو قيل إن القسم ههنا ليس عاماً من المقسم بل قيد القسم لأن القسمة عبارة عن ضم قيود إلى المقسم فالقسم هو الأبيض الحيوان قلنا فليكن في عبارة السكاكي (قول المعنى) فالقسم هو الأبيض الحيوان أي فالعوم في الحيوان الذي هو قيد القسم لاني القسم الذي هو

الأبيض المقيد بالحيوان

أيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على ذلك انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعاره وغير استعاره وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز اللغوي راجع الى حكم الكلمة لا بدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فلم انه ليس مورد القسمة وأحيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ اعم

جاء الله تعالى كذلك (قوله ومما يدل قطعا على ذلك الخ) لا ينبغي ان هذا جواب آخر حصله منع كون القسم للمجاز المفرد بل اعم منه والجواب الاول تسليم له ومنع لكون القسم اخص مطلقا فلوجب تقديم هذا الجواب على الاول او ايراده بكلمة على كما في المختصر الا انه قوة هذا الجواب وكونه سويدا للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة ليس قسما للمجاز المفرد آخره واورده بعبارة تدل على قوته (قوله فلم انه ليس مورد القسمة) نفي ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا ينبغي ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من اقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون الا مفردا ولا يصح عد التمثيل لدى هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله فيجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين أى حصر اللغوي في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الاصل سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل المجاز العقلي لدى هو في الجملة والمجاز في الحكم

فيه ويكون المراد باللغوي ما ليس بعقلي أى المجاز اللغوي الذي له اختصاص بمكانه الاصل يحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه بموضعه الاصل يحكم العقل كما في المفتاح واللغوي بهذا المعنى قسمان راجع الى حكم الكلمة وراجع الى معنى الكلمة أى اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعاره وغيره والاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ قسمان مفردا كان أو مركبا فلا يكون قسما من المجاز المفرد التي ههنا شيء وهو انه وقع في المفتاح بعد قوله اللغوي المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون قسما من المجاز المفرد التي ههنا شيء وهو انه وقع في المفتاح بعد قوله لغوي قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله وهو ما تقدم نفي توهم أن يكون المراد به ما يقال الشرعي العرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به ان

(قول الحاشي) فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى أى هي مدار الجواب لحاصله انه دل الدليل على انه ليس المقسم بالكلمة المستعملة الخ بل ما يطلق عليه الخ كما يستفاد من العنوان مع التمام موجب التخصيص حيث قال المجاز عند السلف قسمان وإذا كان المقسم مطلق المجاز اعم من المفرد والمركب وجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة الاعم ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم اذ لو اريد بالكلمة المفرد لبقى امض المقسم وهو المجاز المركب خارجا وبه يتقدم ما مر حاشي المختصر (قول الحاشي) وهو أى ما تقدم تعريفه بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه عرف المجاز أولا بما ذكر ثم ذكر هذا التقسيم بعد قوله اذ المراد ان اللغوي عندى ما تقدم فذا يتوقف على أن تقوم بطلون المجاز اللغوي على العقلي والحكمي

المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكننا نقول

مثاله ما تقدم أو المراد ان اللغوي عندي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكناية وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه ، بطريق التشبيه ، وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب كتسمية المجاز العقلي بالمجاز في الجملة هذا غاية التوجيه الكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فقول بقطعية دلالة هذا الكلام مجرد ادعاء الترويج الجواب والافان القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل إنه يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضاً خطأ كذا قال القائل لكن الحق أحق أن يتبع فان السككي رحمه الله أجل من أن يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه وإلى العقلي وكذا قسم اللغوي الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله فلا يصح في التعريف الخ) بخلاف قوله الراجع الى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقرينة صفة الحصر دلالة على ان المراد بها اللفظ (قوله مع انه قد صرح الخ) يعني انه صرح بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد فكيف يراد في تعريفه المجاز من الكلمة لالفاظ مطلقا فلا يرد ان كلام الشارح رحمه الله هذا مناف لما تقدم من قوله فعلم انه ليس مورد اقسام لان ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السلف وهم قسموا المجاز مطلقا وهذا الكلام في بيان تعريفه المجاز ثم التصريح المذكور اشارة الى ما في فصل المجاز العقلي حيث قول وانى بيا على قولى هذا ههنا وقولى ذلك في فصل الاستعارة التسمية وقولى في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة الى ما سبق اجعل المجاز كله لغويا بهنقسم عندي هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة أي على قولى يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ، وكذا الاستعارة التسمية وقولى بان اطلاق لفظ مجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل في المجاز اجعل المجاز كله لغويا بهنقسم عندي م م الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له الذي يسمه المجاز في المفرد وقيل في بيان الحوالة انه صرح بان المنقسم اليها المجاز اللغوي الذي عينه قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد ولا ينبغي انه لو فسر الحوالة بما ذكره ، يلزم المناقاة

(قول المحشي) طريق التشبيه لانه شارك المجاز اللغوي في التعمد عن الاصل الى غيره

(قول المحشي) وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب أي تسمية ما تقدم في قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد

باعتبار اكثر افراد ما تقدم وهذا منطوق بقوله والجواب الخ أو بدل الواو

(قول المحشي) كتسمية المجاز العقلي الخ فانها باعتبار الاغلب وقد يكون بين المضافين نحو مكر الابل

(قول المحشي) انه قسم المجاز المفرد الخ أي لكون التقسيم عقب تعريف المجاز بالكناية

(قول المحشي) بان الاستعارة عنده أي لا عند الغوم وحينئذ لا تصح الحوالة على التقسيم كما سيأتي

(قول المحشي) وكذا الاستعارة التسمية أي على قولى يرد الاستعارة بالكناية

(قول المحشي) يلزم المناقاة المذكورة لان الكلامين كلاهما في التقسيم السابق والحاصل ان الاعتراض الذي في

المصنف وارد على ما في التقسيم فينتفع فيه ان المنقسم أهم من المفرد فان الغوم لم يقيد به وهذا الجواب عدل عن التقسيم

واراد ان يأول في تعريف السككي الكلمة باللفظ ويكون التقسيم بعد جاريا على ذلك فرد الشارح بان التأويل في تعريفه

هو لا يصح لما ذكره

بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بارزاء المعنى المجازي وضما نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى * مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من الحقيقة مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بتفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل هو في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد أيضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء أو تقييدها أو اقتراحها بالف قيد لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير

المذكورة (قوله بعد ما اريد الخ) يعني ان هذا التعميم لا يدخل المجاز المركب أعني التمثيل في التعريف وبعد ما اريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز في تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) أي المجاز المركب في التعريف لان الاستعمال في غير الموضوع له الشخصي فرع وجود الموضوع له الشخصي ولا موضوع شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصي له هذا ولو اريد الوضع الشخصي له

(قال السيد) وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع الى آخره (أقول) قد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى في المجاز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه (قال السيد) الثاني انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره (أقول) اعلم ان القوم عرفوا التشبيه التمثيلي بما وجهه منتزع من متعدد كما مر وقد أشرنا الى أن المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منتزع من عدة أمور معتبرة في طرفيه لانه منتزع من عدة أمور هي أجزاؤه وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه أيضا يكون مركبا ولو اكنى في التشبيه التمثيلي تركيب وجه الشبه القليل في تعريفه ما وجهه مركب أو موافق من متعدد اذ اللفظ المذكور في التعريفات يجب حياها على ظواهرها اذا لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنه والى ما ذكرنا من وجوب تركيب طرفي التشبيه التمثيلي ذهب المحققون وبني عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قول ورد بان التمثيل يستلزم التركيب الذاتي للافراد ومن المتأخرين من جوز أن يكون طرفاه مفردين وتوصل بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الثاني مخالف للمفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين متضغتين من أمور لوصف الاخرى مثل ان نجد انسانا استغنى في مسألة

أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وإن كان صادرا
ممن هو في غاية الخدافة ولا شهارة للقطع بأن لفظ تقديم حلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي، لمجاز
انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صورة ردد من قوم يبدع فتارة ردد الذهب

وسرد الكلام الى ما قال وهذا هو الذي سميه التمثيل على سبيل الاستمارة ثم قول واذا انحصرت الاستمارة التمثيلية بما
هو مركب الطرفين وجب انحصار التشبيه التمثيلي فيه أيضاً بناء على ما مر من ان التشبيه لا يخلو له وجهان
أحدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي ربما كان متزاعاً من عدة أوصاف الطرفين المفردين كما في تشبيه التردد بالمعقود
فالواجب فيه تركيب وجه لا تركيب طرفيه وهو مردود لما مر من انه خلاف المنبسط من العبارة فلا يشار اليه في التسمية
لأشياء إذا لم يكن هناك ضرورة داعية اليه لم يقل أحد من يثبت بكلامه ان تشبيه التريا بالمعقود تمثيلي ولوجه الثاني
ان التزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه يوجب تعددا في كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ لجهزان يعبر عن
الامور المتعددة في كل واحد منهما باللفظ واحد كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استرقد تارة) وهو مردود أيضاً بن التزاع
وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم أن يلاحظ كل منها قصداً فلا يصح أن يكون تلك العدة معياراً عليها باللفظ واحد
فإن الذهن انما ياتقل من اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالاً بحيث لا يكون شيء منها مقصوداً متوجهاً اليه في نفسه بحسب
تلك الملاحظة الاجالية فكيف يتصور التزاع وجه الشبه منها بحيث يكون مخصوص كل واحد منها مدخل فيه لا يقال
إذا لاحظناها اجمالاً في ضمن لفظ واحد قلنا بعد ذلك ان نلاحظ تفاصيلها وننتزع منها وجه الشبه لا نأقل هي من حيث ان
لو حقا تفاصيلها ليست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الارادة سواء كانت مقدرة في نظم
الكلام أولاً كما سيأتي تحقيقه أو لا يرى أن مفهوم الحيوان والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصداً ليسا مفهوم الانسان
بل مفهوم يجهل لا يلاحظ فيه أجزاء قصداً واما الآية الكريمة فلم يعتبر فيها عن طرفي التشبيه بمفردتين وذلك لأن التشبيه

فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة هو قصة المتأخرين المتقدمة المتصلة فيما تقدم والمشبه به هو قصة المستوفد
المتقدمة المتصلة فيما بعد وشيء من هاتين القصتين ليس مفهوماً من لفظ مفرد اما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ
المثل في قوله تعالى كمال الذي بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة واما المشبه فكذلك أيضاً لان المعنى مثله في اظهار
الايان وإبطال الكفر الخ القصة فتلك الالفاظ مقدرة في الارادة وبؤيد ذلك قول صاحب الكشف في التشبيه المفرد
والمركب في هذه الآية بيانه ان العرب تأخذ أشياء فرادى معزولة بعضها عن بعض لم تأخذ هذا بجعرة ذاك فتشبهها
بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد اضمات وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً بآخرى مثلاً فإن كان كلامه
هذا يدل على ان كل واحد من أجزاء الطرفين في المركب مأخوذ على انه شيء برأيه ملاحظ في نفسه ثم ضم الى آخر
مثله وأخذ بجعزته حتى صار الكل شيئاً واحداً فظاهر ان ما كان مفهوماً من لفظ واحد ليس كذلك وأيضاً فانه حوز أن
تكون هذه الآية من التشبيه المفرد وجعل ذكر الأشياء المشبهة حينئذ مطوياً على سائر الاستمارة ولا يتصور ذلك مع كون
لفظي المثاليين دالين على ما هو مشبه به حقيقة ولا يخفى أن المشبه على تقدير التركيب هو مجموع تلك الأشياء التي حكم
بكونها مقدرة وانه فرق بين المفرد والمركب الا في أن تلك الأشياء في المفرد تعتبر مفردة وبشبه كل واحد منها على ما يناسبه
وفي المركب تعتبر مجموعة وتشبه بما يناسبها تشبيهاً واحداً فيكون الدال على المشبه المركب في الآية مقدراً قطعاً فإن قلت

فيقدم رجلاً وتارة لا يريد فيؤخر أخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان (وفسر) السكاكي
 الاستعارة (التخيلية بما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً بل هو) أي معناه (صورة وشية محضة) لا يشوبها
 شيء من التحقق العقلي أو الحسي (كلفظ الاظهار في قول المذني) وإذا المنية انشبت أظفارها (فإنه لما شبهه
 من أين تشابه أفراد طرفي التشبيه في هذه الآية قلت أشأ ذلك من أن مفهوم لفظ المثل فيها هو التمعنه مطافاً وهو أمر
 مهم يقدح بحسب الذات مع القصة المخصوصة المفهومة من لفظ آخر كما أن الكل في كل القوم يقدح بالقوم ولذلك صرحوا
 بأن الكل هو القوم الكهم أرادوا اتحادهما ذاتاً لا مفهوماً فإن خصوصية القوم لا يستفاد من لفظ كل قطعاً وكذلك خصوصية
 القصة المخصوصة المفصلة التي هي المشبه أو المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تعالى (كمثل
 الجمار) نظائره فإن قلت فعل ما ذكرت لا تكون الكفاف في هاتين الآيتين داخلية على ما هو مشبه به حقيقة قلت نعم ومن
 قل ذلك فقد توسع نظراً إلى اتحاد المهم بالمعين ذاتاً وبهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قوله تعالى (كما أنزلناه من
 السماء) لا يقال فليحمل دعوى أفراد الطرفين على التوسع أيضاً لانا نقول لا يجزئيه نفعاً فإنه اعترف بأن طرفي التشبيه في
 الحقيقة مركان معنى ولفظ وهو المطلوب فإن قلت ما الفائدة للفظ المتلبن في هاتين الآيتين قلت أما في طرف المشبه
 فلا شمار بالتركيب ودخول الكفاف على ما هو متحد ذاتاً بما هو مشبه به حقيقة وأما في طرف المشبه فلا شمار به أيضاً
 والاختصار لأن حذف تلك لالفظ المقدره إنما يتوصل إليه بذكره وقد تبين مما قررناه أن الصواب هو أن طرفي التشبيه
 التمثيلي مركان معنى ولفظ وإن تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية واجب قطعاً ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن
 سواء التمر بقى ه ثم إن ههنا قصة غريبة في الاستعارة التمثيلية فلتقصها عليك أحسن القصص لتزداد إيماناً بما ذكرنا وينكشف
 لك بها ما رب أخرى في مواضع شتى قال صاحب الكشف ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم)
 مثل التمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت بحال من اعتلى الشيء وركب وقال هذا الشارح في
 حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل أي تمثيل وتصوير تمكنهم من الهدى يعني أن هذه استعارة تبعية تمثيلية أم التبعية
 فالجربانها أولاً في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف وأما التمثيل فلأن كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة
 أمور هذه عبارته وأقول لا ينبغي عليك أن متعلق معنى الحرف ههنا أعني كلمة على هو الاستعلاء كما أن متعلق معنى من
 هو الابتداء ومتعلق معنى إلى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو الغرضية على ما صرح به في المفتاح وقد مرت إشارة إليه
 ولا يلتبس أيضاً أن الاستعلاء من المعاني المفردة كالغرب والقتل ونظائرها وكذلك معنى كلمة على معنى مفرد إذ لا معنى
 به في اصطلاح القوم إلا ما دل عليه باللفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركباً في نفسه بدليل أن تشبيه الإنسان بالأسد تشبيه
 مفرد بمفرد اتفاقاً وإن كان كل منهما ذا أجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه الشبه نصر بوجه بذلك ونهناك عليه ولما
 صرح بأن كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركباً وحينئذ لا يكون
 معنى الاستعلاء مشبهاً به أصالة ولا معنى على مشبهاً به تبعاً في هذا التشبيه المركب الطرفين لأنهما معنيان مفردان وإذا لم
 يكن شيء منهما مشبهاً به ههنا سواء جعل جزءاً من المشبه به أو خارجاً عنه لم يكن شيء منهما أيضاً مستعاراً منه فكيف
 يسرى التشبيه والاستعارة من أحدهما إلى الآخر والحاصل أن كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم أن يكون متعلق معناها
 أعني الاستعلاء مشبهاً به ومستعاراً منه أصالة وإن يكون معناها مشبهاً به ومستعاراً منه تبعاً وإن كون كل واحد من طرفي

البنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته (أي تصوير البنية بصورة السبع) واختراع لوازمها لها (أي لوازم السبع للبنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به) فاخترع لها (أي للبنية صورة مثل (صورة الاطفال) الخفة (ثم اطلق عليه) أي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة

التشبيه ههنا مركبا يستلزم ان لا يكون معنى على ومتعلق منها مشابها به ولا مستمرا منه لانها ولا اصالة وتوافق الملازمين ملزوم لتنافي الملزومين فاذا جمعت الاستعارة في على تبعية لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين قطعا ولا آورد عليه هذه الكثرة هكذا منقصة واضحة المقدمات وعقيدة مبنية على اقواعد البانية والمشهورات واني له عصبية ان يدعي لما استبان من الحق جديدها بعد ما استيقنتها فقال في الجواب ان انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور متعددة لا يستلزم تركيبا في شيء من طرفيه بل في مأخذها وهذا كما نرى ظاهر البطلان من وجوه أحدها ان المشبه به مثلا اذا انتزع من عدة أمور فلا يصح أن ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذي هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة أخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء من المشبه به مأخوذا من بعض تلك الأمور وجزء آخر من بعض آخر فيلزم تركيبه قطعا الثاني انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه في التمثيل لا يكون الا مركبا وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة أمور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان الانتزاع وجه الشبه من أمور متعددة مستلزما لتركيبه كان انتزاع كل واحد من طرفي التشبيه منها مستلزما لتركيبها لان المقضي للتركيب هو الانتزاع من أمور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه أو مشبها به أو مشبها ملغاة في ذلك الاقتصاء جزئا ثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من أمور عدة يوجب تركيبها حيث رد على من جوز أن يكون قوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيها مفردا ولا مركبا وإنما يكون كذلك لو كان تشبيه أشياء بأشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد هو حال المناقين بشيء واحد هو حال المستوقد نارا ثم قال في الرد عليه أقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان تنتزع كيفية من أمور متعددة تشبه بكيفية أخرى كذلك فيقع في كل واحد من الطرفين عدة أمور ربما يكون التشبيه فيها ظاهرا لكن لا يلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما في قوله • وكأن اجرام النجوم لوامعا • درر اشرف على بساط ازرق • هذه عبارته وهي مصرحة بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من أشياء متعددة كان مركبا وبان التشبيه المركب لا يكون طرفاه الامتزعين من أمور عدة فلا فرق اذن في وجوب التركيب بين أن يقال هذا تشبيه مركب بتركيب وبين أن يقال هذا تشبيه منتزع من عدة أمور منتزع آخر من أمور أخرى وهذا كلام حق لا يحوم حوله شك واما منعه هذا المعنى في ذلك الجواب فهو بالحقيقة مكابرة وتليس خوفا من شناعة الالزام ولعلك تشتهي الآن زيادة تحقيق وتوضيح في البيان فقول ان قوله تعالى على هدى يحتمل وجوها ثلاثة أحدها أن يشبه الهدى بالمركب الموصل الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتناء على طريقة الاستعارة بالكناية وثانيها أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتناء الراكب في التمكن والاستقرار وجبته تكون كلمة على استعارة تبعية وثالثها أن يشبه هيئة مركبة من المتقى والهدى وتمسكه به ثابتا مستمرا عليه بهيئة مركبة من الراكب والمركب واعتلائه عليه متمكن منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ اعتبارا تمثيلية كل واحد من طرفيها منتزع من أمور متعددة فلا يكون في شيء من مفردات تلك الالفاظ تصرف بحسب

اللاظفار (لفظ الاظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقريفة اضافتها الى المنية والخيالية عنده لا يجب

هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك حينئذ استعارة تبعية في كلمة دلى كما لا استعارة تبعية في الفعل في قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه اقتصر في الذكر من تلك الالفاظ على كلمة على لار الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يقرب الذهن الى ملاحظة الهيئة واعتبارها فجعل كلمة على بمعونة قرائن الاحوال قرينة دالة على ان الالفاظ الاخر الدالة على سائر اجزاء تلك الهيئة مقدرة في الارادة قد دل بها على سائر الاجزاء قصدا كما قصد الاعتلاء بكامة على ولا مساع لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناها الذي يسرى الاستعارة منه الى معناها والهيئة الاولى ليست مفهومة منها وحدها فكيف استعار هي من الثانية للاولى فان قلت لما كان معنى الاعتلاء مستلزما انهم الممتلى والممتلى عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهيئة فلا حاجة الى تقدير الفاظ اخر قلت فهم الممتلى والممتلى عليه من الاعتلاء انما يكون تبعا لا قصداً وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاقتلاء ليعتبر هيئة مركبة منهما وهما من حيث انهما يلاحظان قصدا مدلولاً لفظين آخرين فلا بد ان يكونا مقدرين في الارادة واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان تقديرهما موجبا لتغيير لفظه وتغيير ذلك ماصرحوا به من ان المشبه قد يطوى ذكره في التشبيه طيا على سنان الاستعارة فلا يكون مقدر في نظم الكلام فيلتبس بالاستعارة ويفرق بينهما بوجوب أحدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي الاستعارة في معناه المجازي الثاني ان لفظ المشبه مقدر في الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله تعالى (وما يستوى البحران) فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل أريد البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية لمن له ذوق سليم وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما لانه قيل الاسلام بحز عذيب فوات والكفر بحر ملح اجماع فلفظ المشبه به هو هنا مقدر في الارادة دون نظم الآية لكونه مغيرا له والشارح معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فقد جاء هنا مقدر في سنان الاستعارة يعني قد يطوى في التشبيه ذكر المشبه كما يطوى في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منويا مرادا وفي الاستعارة منسيا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي مرادا به ذلك ثم قال في قوله تعالى (هذا عذب فرات سائغ الى قوله تعالى وترى الفاك مواخر فيه) دلالة قاطعة على ان المراد بالبحرين معناها الحقيقي فيكون تشبيها أي لا يستوى الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين الموصوفين وقد خفي هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة ولا أدري كيف يتصدى امثال هؤلاء لشرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز كون الالفاظ مرادا منويا وان لم يكن مقدر في تركيب الكلام واذا قد تحققت ماثلونا عليك عرفت ان تمييز الوجه الذات اعني ان يكون الاستعارة تمثيلية عن الوجه الثاني اعني ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر في احوال المعاني المقصودة بالالفاظ المقدر ورعاية ما يقتضيه قواعد علم البيان فن ثمة ذات فيه أقدام اقوام فضلوا واضلوا فن قلت على أي هذه الوجوه الثلاثة يحمل كلام العلامة قلت على الوجه الثاني فانه جعل المشبه به اعتلاء الراكب يعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو

أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع واسان الحال الشبيهة بالتمك
وزمام الحكم الشبيه بالنافذة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة

التمكن والاستقرار واما قوله مثل فمعناه تمثيل أى تصور فان المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به بل
تصوير وصف المشبه بصورة وصف المشبه به مثلاً اذا قلت رأيت أسداً يريد قد صورت الشجاع بصورة الاسد بل صورت
جرائته ولما كان المقصد الا على تصوير مافى المشبه من وجه الشبه قدم التمكن والاستقرار على التمسك لذي هو المشبه وانما
قال ومعنى الاستعلاء تنبيهها على ان استعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لتكون مفيدة للبالغة فان قلت قد تبين لنا مما قورت
ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معنى ولفظاً وان التركيب واجب في الاستعارة التمثيلية كما صرح به في
الايضاح ويشهد به المفتاح وتبين أيضاً ان الاستعارة التبعية في كلمة على لانجماع التمثيلية أصلاً فما حال التبعية في سائر
الحروف والافعال والاسماء المتصلة بها قلت هي لانجماع التمثيلية في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات
لكونها مدلوله لافعال مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف ومعاني الافعال ومصادرها
والاسماء المشتقة منها كلها مفردات أيضاً لما ذكرنا وليس شيء من هذه المعاني هيئة مركبة وحالة منتزعة من عدة أمور ولا
يقع شيء منها مشبهاً به اصالة ولا تبعاً في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد يتخيل اجتماع التبعية والتمثيلية من تقرير السكاكي
الاستعارة في لعل في قوله تعالى (لعلكم تتقون) قلت ذلك تخيل فاسد وكيف لا وقد صرح في صدر كلامه بان المشبه به
والاستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويعلم من ذلك مع باقى كلامه ان المشبه والاستعار له اصالة هو الارادة ثم يسرى
التشبيه والاستعارة منهما الى المعنى الحقيقي لكلمة لعل فيصير مشبهاً به ومستعاراً منه تبعاً الى المعنى المقصود بها في تلك
الآية ونظائرهما فيصير مشبهاً ومستعاراً له تبعاً فكما ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومية واذا أريد أن
يقتضى عنه الترجي كذلك معناه المجازي المراد به هنا غير مستقل بالمفهومية واذا أريد ان يفسر عنه بالارادة
وكل من هذه المعاني أعنى الترجي والارادة والمعنى الاصل والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه في هذا
التشبيه لا اصالة ولا تبعاً بمركب منتزع من عدة أمور فلا يكون استعارة لعل حينئذ تمثيلية عنده لما مر من حصره التمثيلية
فيما ينتزع كل واحد من طرفيه من أمور متعددة نعم لما كان استعارة لعل من معناه الحقيقي المفسر بالترجي لمعناه المجازي
المفسر بارادة الله تعالى للافعال الاختيارية للعباد مبنية على أصول المعتزلة اوردتها واطلب فيها بما هو بسط لكلام الكثاف
ثم صرح بالمقصود مقتضياً له أيضاً فقال فتشبه حال المكلف التمكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع
باختياره بحال المرتجي الخير بين ان يفعل وان لا يفعل فنكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن بحال المرتجي لانه
أراد بالحال الذي هو المشبه به المعنى الحقيقي الذي يميز عنه بالترجي وهو حال قائم بالترجي متعلق بالمرتجي وأراد بالحال
الذي هو المشبه المعنى المجازي الذي يميز عنه بارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف فلاولى بالحال ان
يضاف الى ما قام به لكن عدل عن ذلك وأضافه الى المتعلق الثابتين الاولى رعاية الادب في ترك التصريح بتشبيه
حال الله تعالى بحال المرتجي والثانية الاشارة الى وجه الشبه بين الترجي وتلك الارادة فان المشابهة بينهما انما هي في
ان متعلق كل واحد منهما يتقيل بين اقدام واحجام فقولته مع الارادة منه ان يطيع متعلق بالتمكن لا بقوله فتشبه
ليؤذن بتركيب في المشبه وهذه الصفة أعنى التمكن مع مافى حيزها تنبيه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذلك قوله

بالكناية وقال المصنف انه بعيد جداً اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابى تمام «ماء لا تسقى الملام فاني»
صواب قد استعذبت البكاء» فزعم السكاكي انه استعارة تمثيلية غير تابعة للمعنى عنها وذلك بانه

الخبر بين ان يفعل وان لا يفعل تنبيه عليه في جانب المشبه به ولم يقصد بشئ منهما تركيب في أحد الطرفين
وانتزاعه من متعدد وحركات قد اضمحل ذلك الخيال واتضح المستقيم من الخيال وان شئت زيادة توضيح في المقال فاعلم
ان قوله تعالى (املككم تفوزون) وامثله يحتمل الوجه الثالث على قياس ما تقدم اما التبعية فقد كشفنا عنها غلطها فانها
خبر وأما التنبؤية فان تشبه الهيئة المركبة المنتزعة من المرید والمراد منه والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المرتجي والمرتجي
منه والترجي فيكون المستعار مجموع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبه بها وقد سبق في تحقيقها ما هو كاف شاف لمن اتقى السمع
وهو شديد واما الاستعارة بالكناية فبصرف اليوم فيها حديد وهي وان كانت على المختارة عند السكاكي حيث رد التبعية
اليها مطلقاً فقد رد عليه ذلك صاحب الكشف بما لم يسبق به أحد وما عليه من مزيد وسيرد عليك هذا المعنى غير بعيد
ونحن نوضح لك الحال في بعض صور الافعال ليكون لك مثلاً لتحذيره ومثلاً لتذنيه فتقول ختم الله على قلوبهم ان جعل
المشبه به فيه المعنى المصدري الحقيقي للتعلم والمشبه أحداث حالة في قلوبهم مانعة من تفوذ الحق فيها كان طرفاً التشبيه مفردين
والاستعارة تبعية وهو الوجه الاول في الكشف وان جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشئ والختم الوارد عليه ومنعه
صاحبه من الانتفاع به والمشبه هيئة مركبة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه من الانتفاع به في الامور
الدينية كان طرفاً التشبيه مركبين واستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها من الفاظ المشبه به على ما معناه عمدة في تصور تلك الهيئة
واعتبارها وباقي الالفاظ منوية مرادة وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام وابس هناك استعارة تبعية أصلاً على ما تقرر
فما سبق وهو الوجه الثاني في الكشف والفائدة في الاختصار على بعض الالفاظ الاختصار في العبارة وتكثير محتملاتها بان

تأخر على التبعية وأخرى على التمثيلية ولو صرح بالكل تعينت التمثيلية الى غير ذلك من الفوائد التي ربما لاحظتها
في موارد ما اذا فكرت فيها وان قصد في الآية الى تشبيه قلوبهم بأشياء غثومة وجعل ذكر الختم الذي هو من دواف
المستعار المسكوت عنه تنبيهاً عليه ورمزاً اليه كان من قبيل الاستعارة بالكناية والله مستعان في البداية والنهاية ثم ان الشارح
بعد ما جرى في المباحثة من ابطالنا الاستعارة التمثيلية التبعية في صورة حزنية أعنى كلمة على كما حقتنا وتشبهت بما لا يتشبه به
كما مضى فكر في نفسه برهة وقدر وصور ذلك الجزئي في صورة كلية وقرر فقال لا يقال الاستعارة التبعية الحرفية لانكون
تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركباً ومتعلق معنى الحرف لا يكون الا مفرداً لانا نقول كانا المقدمتين في جز
المنع فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة أمور بوصف صورة أخرى وهذا لا يوجب
الا اعتبار التعدد في المأخذ لافيه نفسه ولا يتأني كونها متعلق معنى الحرف ومن البين في ذلك تقرير المفتاح لاستعارة
امل في املككم تفوزون هذه عبارته بعينها ومنها وانت بعد ما خبرتك بتحقيق ما سلف في وجوب افراد متعلقات معاني الحروف
ووجوب تركيب ما ينتزع من أمور متعددة تعلم سقوط منعه مما سقوطاً لامية فيه ولا خفاء وعبارته هذه مخلة أيضاً فان
قوله بل وصف صورة صوابه ان يقال بل صورة فان المشبه مثلاً هو الصورة المنتزعة لا وصفها فاللفظ الموصف مستدرك في
الموضوعين ههنا بخلاف ما في عبارة المفتاح حيث قل ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف
الاخرى فانه أراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة الاخرى

أو لأجزائه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى . قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة الخ هذه حق لسكن اعتبار تلك الامور في الطرفين أعم من أن تكون تلك الامور اجزاء لها أو خارجة عنها عارضة لها كما في تشبيه سقاط النار بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحركة والشكل الكرى والمقدار المخصوص أو معروضة لها . والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالأوحدة الاعتبارية للمسكر وقد يكون من أمر واحد بالقياس الى آخر . حينئذ يكون المنتزع مركباً ومستلزماً لتكوين المنتزع عنه ففي قوله وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركباً مناقشة فتدبر فانها المقدمة التي أوقعت في العاطل وعليه مدار كلامه كما ستنبه عليه قال قدس سره لا انه منتزع . من عدة أمور هي أجزاؤه لم يدع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لغيره انما يدعى ان الانتزاع من أمور يقتضي تعدد المأخذ كما سيحى . من كلامه . قال قدس سره . كما ان وجه الشبه فيه الخ . لان المنتزع من المركب يكون مركباً البته قال قدس سره ولو اكتفى من التشبيه التمثيلي الخ . كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رحمه الله تعالى اليه بل اكتفى بالانتزاع من

وقد صرح بذلك حيث قل شبه صورة تردده هذا بصورة تردد انسان فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روماً للعبانة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغير فيه وأما قوله ومن الذين فقد بينا انه خيال فاسد لا ياتس على من له قدم صدق في القواعد اليبانية واعلم ان المناظر التي توهم اجتماع التبعية والتميلية من عبارة المفتاح لكنه لم يعرج بان طرفي تلك التمثيلية يكونان منتزعين من أمور عدة فحقى الفساد في كلامه والشارح قلده في ذلك وزاد ما أظن فسادة فثبت أنت في رعاية القوانين ولا تكن من المقلدين الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا

(قول المحشى) أو لأجزائه الخ قد يقال المستعمل في غير ماوضع له هو المركب لا الاجزاء

(قول المحشى) على ان من الاجزاء الهيئة ووضعها نوعى الا ان يراد الاجزاء المادية

(قول المحشى) (قول المحشى) والتفصيل الخ قوله بل . قول ان الانتزاع من متعدد لا يقتضى تركيب المنتزع منه لانه قد يكون خارج

كما صنع سابقاً لكان صواباً لان حاصل ما مر ان الانتزاع من متعدد لا يستلزم ان يكون المتعدد طرفاً للتشبيه بل قد يكون التعدد بأمر عارضة للطرفين أو معروضة لها وحاصل التفصيل ان الانتزاع من المتعدد انما يقتضى تركبه اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر حتى يكون المنتزع والمنتزع منه ذا أجزاء كما في اني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فيكون مركباً بخلاف ما اذا انتزع من المجموع كالأوحدة الاعتبارية أو من واحد بالقياس الى الآخر فان ذلك لا يقتضى تركيب المنتزع منه ولو كان متعدداً فهما جوابان متباينان واعلم ان الذي اختاره المحشى في حواشى القاضي ان الاستعارة التمثيلية أيضاً كالتشبيه التمثيلي انما يلزم الانتزاع وجه الشبه فيها من متعدد لان تركيب الطرفين كما سيأتي في الاستعارة التبعية التمثيلية قال ولعل اختيار القوم في تعريف التمثيلية لهذا الانتزاع دون التركيب يرشد المصنف الى عدم اشتراط التركيب في طرفيه والا لكان الاظهار لهذا التركيب اعم وحينئذ فاعتراض المصنف على السكاكي بناء على ان التمثيلية عنده مجاز مركب كما مر للمحشى فيما كتبه على السيد سابقاً فأرجع اليه ثم ان اختيار المحشى هذا يرد عليه ما سبق له من انه حينئذ يعبر بالكلام لغزاً لكنه لا يضره لان كلامه في بيان امكانه الذي ينبغي السيد وقد مر وتأمل

(قال السيد) لا انه منتزع من متعدد الخ أى لا أنه مركب من متعدد هو أجزاؤه كما توهمه الشارح فأورد في مثال تشبيه المفرد بالمفرد هذا مراده كما سلف له وان كان مردوداً كما مر

المتعدد ، سواء كان مركبا أولا * قال قدس سره ذهب المحققون الخ * في المفتاح ان القسم الثاني وهو أن يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما أن يكون مستندا الى الحس كدق النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وكثيرا اذا شبهت بعنود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن العنود البيضاء المستديرة السغار المتأدبر في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى أيضاً وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فهو أعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع الخير المؤيس على ما ذكره في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لال الطرفين فلا بد له عوامه اعني وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاعده قال قدس سره وبني عليه الخ * ، فيه ان مبنى اعتراضه ان التمثيل أي الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لما انها عبارة عن مركب الا ان التشبيه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين * قال قدس سره بخلاف لما في المفتاح الخ * ، لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشب به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضي التركيب ، بل قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر وسينكشف لك * قال قدس سره واذا انحصرت الخ * هذه الشرطية صادقة ، لكن الكلام في تحقق المقدم * قال قدس سره بناء على ما مر * بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية * قل قدس سره واما التجوز الاول * وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين * قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة * الانصاف ان المتبادر منها أن يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين أو وجه الشبه فكلا وهو مختار الشارح رحمه الله كما سيحى * قال قدس سره ولم يقل أحد الخ * قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من أمور متعددة بنى أو صاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من أمور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه أعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه منتزع من متعدد كما مر * قل قدس سره لجواز أن يعبر الخ * واذا جاز ذلك جاز أن يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعتبرة فيها مفرداً لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء * قال قدس سره وهو مردود أيضاً الخ * لا ينبغي ان ما ذكره انما يتم لو وجب ملاحظة الامور قصداً في ضمن ذلك اللفظ الذي يعبر به عنها وليس كذلك فن المنكلم يلاحظ الامور المتعددة قصداً ويتنزع منها وجه الشبه ثم يعبر عنها باللفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينتقل منه الى الشكل اجمالا ثم يلاحظها تفصيلا فيتنزع منها وجه الشبه (قال (قول المحشي) سواء كان مركبا أولا أي وسواء كان التعدد في نفس الطرف أو في أمور خارجة عارضة أو مبروزة

له كما مر وترك هذا لدخوله في قوله أولا

(قول المحشي) فيه ان مبنى اعتراضه الخ فيه ان التمثيلية قد تكون تسمية كما سيأتي في أولئك على هدى وكل من طرفها منتزع من شي ، بالقياس الى آخر وهو لا يقتضي تركيب المتنوع كما تقدم فاعلم رأى المصنف ان التمثيلية لا تكون الا بمركبا (قول المحشي) لا يستفاد الخ عبر يستفاد لان الذي في كلامه الاستعارة لكن لكون التشبيه التمثيلي مبناها يجري فيه ما يجري فيها (قول المحشي) بل قد يكون مركبا اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر وفي اعداء يكون مفردا وقد مر (قول المحشي) لكن الكلام في تحقق المقدم وهو غير متحقق لما في القولة قبل

قدس سره ليست مدلوله لذلك اللفظ الخ فيه انها مدلوله لذلك اللفظ نعمنا أو التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها
قصدًا في انفسها وان لم يكن في ملاحظتها قصدًا في ضمن ذلك اللفظ ، وكون تلك الملاحظة باعتبار اللفظ مقسدة في
الإرادة محل بحث (قال السيد فيكون الدال على المشبه المركب الخ) فيه انك قد عرفت ان الواجب في المشبه المركب
ملاحظة اجزائه اجمالاً لينقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرد لا بد من ملاحظة الطرفين قصدًا
ولا يدل لفظ المثل عليه أصلاً فافرق بين التشبيه المركب والمفرد وضع فلا يقاس المركب عليه (قال قدس سره ليست
مفهومة من لفظ المثل) ان أراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلاً فسلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب شامخ لم لانك في
الملاحظة الاجمالية التي ينتقل منها الى التفصيل التلازم في انتزاع وجه الشبه وان أراد عدم كونها مفهومة اجمالاً فممنوع فان
إضافة لفظ المثل للمفرد كما هو الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المحصورة (قال قدس سره فالاشعار بالتركيب)
أي ابتداء (قال قدس سره ودخول الكاف الخ) فيكون لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم
بالتشبيه عليها (قال قدس سره وبما قررناه الخ) قد تبين لك ان هذا محرد ادعاء لم يثبت بما ذكره (قال قدس سره فليكون
كل الخ) فان المشبه تمسك المتعين بالهدى ، وهو أمر اضافي متزاع من المتقي بالقياس الى الهدى والمشبه به الاستعلاء
المتزاع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ الدال على المشبه به أعني كلمة على في المشبه من غير اشعار
بالتشبيه وهذا معنى الاستعارة التخييلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف في شرح قوله مثل تمسكهم الخ يعني
هو استعارة تخييلية واقعة على سبيل التبعية يدل عليه قوله شبهت حالمهم وهي تمسكهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به بحال من
اعتلى الشيء وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه المذكور كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به ويدل ذلك على ان الاستعارة
التبعية تمثيلية الاستقراء وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة عمل قشبه حال المسكاف وكيت وكيت بحال المرحلي
الجدير الخ (قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ) الملازمة ممنوعة بل التلازم أن يعتبر في كل واحد منهما أمور
ثلاثة متعددة هي مأخذ انتزاعهما سواء كانت أجزاء أولاً (قال قدس سره لا يستلزم الخ) لما عرفت من أن الانتزاع على التبعية
ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها (قال قدس سره بل في مأخذها) أي بل التعدد في مأخذها ، ولعل تساميه ترك
(قول المحشي) وكون تلك الملاحظة الخ هذا هو الخلاف في ان المأني يمكن ملاحظتها بدون اللفظ أو لا وهو بين السيد والسعد
(قال السيد قدس سره) وبهذا التدار أي دخول الكاف على ما عرفت فقد بالتشبه به وهو لفظ المثل في الآيتين
الاوليين بخلاف الآية الثالثة فانها داخله على الماء وهو لا يتعد بقصة أصلاً فلذا توسع في الاولين فقلل انها داخله على
المشبه به دون الأخيرة

(قول المحشي) أي مبتدأ مله ابتداء أو هو بمعناه

(قول المحشي) وهو أمر اضافي أي إضافة بين المتقي ومانسك به لكن منشأ انتزاعه هو المتقي أي ذاته باعتبار
تمسكه بالهدى وقد مر للمحشي انه اذا كان الطرف أمراً اضافياً لا يلزم تركبه ولا تركب المتزاع منه لكن جواب الشارح
الذي نقله السيد بخلافه فدل التركيب فيه بمعنى التعدد تأمل وقد كتبت هذا قبل الاطلاع على ما يأتي للمحشي من الجواب عنه
(قول المحشي) على ان الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء أي يدل على ان كل استعارة تبعية تمثيلية الاستقراء أي

تتبع كلامهم حيث يعبرون عن المشبه والمشبه به بلفظ الحال فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التخييلية

(قول المحشي) ولعل تساميه الخ الواو بمعنى أو

المأخذ على النزول • قال قدس سره الاول ان المشبه به مثلا الخ • قد عرفت اندفاعه بما مر من ان الانتزاع قد يكون من المذموم وقد يكون من واحد بالقياس الى آخر وعلى التقديرين لا يلزم التركيب • قال قدس سره والثاني ان وجه الشبه في التمثيل الخ • هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل يجب أن يكون منتزعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لا يستلزم التركيب • قال قدس سره وهى مصرحة بان كل واحد الخ • مفاد عبارته أعنى قوله لا معنى للتشبيه المركب الخ ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فشكل فالفرق بينهما بالعموم والخصوص (قال قدس سره واما ان تشبهى الآن الخ) حيث لم يتبين مما سبق انه استعارة تبعية أو تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم اجتماعهما (قل قدس سره الاول أن يشبه الهدى الخ) لا يخفى ان الاستعارة لا تقتضيها على المبالغة في المشبه بادعاء كونه فردا من المشبه به لا يناسب حمل الآية على الاستعارة بالكناية ، اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فردا ادعائيا من المركب (قال قدس سره الثاني أن يشبه تمسك الخ) هذا هو المراد من الآية اذ المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه (قال قدس سره الثالث أن يشبه الخ) لا يخفى ان التركيب من ذات المتقي والهدى وتمسكه به اعتبارى محض اذ لا تركيب بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به ، فلا فائدة في تشبيهه احديهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها فضلا عن المبالغة المطلوبة من الاستعارة (قال قدس سره ينبغي أن يذكر جميع الالفاظ الخ) بان يقال اولئك الذين ، على رواحل من ربهم (قال قدس سره الا انه اقتصر الخ) الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة التمثيلية مع كونها منوية لا بد له من شاهد من كلامهم ، ولا يجوز اثباته بمجرد الراى (قال قدس سره كانت كلمة على دالة) دلالة التزامية (قال قدس سره فقد اتضح جواز الخ) اتضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطويا ذكرها مرادة وانه لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه به والمستعار مرادة غير مقدرة في النظم فشكل والمقصود هذا والقياس غير مفيد (قال قدس سره في أحوال المعاني الخ) فان اعتبر تلك المعاني قيودا للمعنى كانت الاستعارة تبعية وان اعتبرت اجزاء كانت تمثيلية (قال قدس سره فانه جعل الخ) حيث قال شبهت حالهم بحال من اعلى الشىء وركبه (قال قدس سره هو التمسك بالهدى) لا الهيئة المركبة من المتقي والراكب بالهدى (قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ) ، حيث

(قول المحشى) ان التركيب يستلزم الانتزاع أى الانتزاع المحصوص وهو انتزاع الكيفية أى الهيئة المركبة كما صرح به في قوله الا ان ينتزع كيفية لا مطلق الانتزاع والا لكان الحصر باطلا وحينئذ فاستلزام انتزاع الكيفية للتركيب ظاهر بقول المحشى واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فشكل مراده به مطلق الانتزاع كما هنا فتدبر

(قول المحشى) اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بل المقصود المبالغة في شأن المتقين بكونهم تمكنوا منه ذلك التمكن (قول المحشى) فلا فائدة الخ اذ لا وجود لتلك الهيئة حتى يبالغ فيها (قول المحشى) على رواحل أى بدل هدى (قول المحشى) ولا يجوز اثباته بالرأى قد يقال انه من باب الحذف وهو واسع لا يختص بقبيل وفيه ان التمثيل من قبيل الاستعارة المصرحة وهو ان يذكر عين لفظ المشبه به ويراد المشبه فلا بد من ثبوت جواز الحذف بشاهد كما قاله المحشى (قول المحشى) حيث قال فشبّه الخ الداعى لهذا انه لا يمكن حمل لعل على حقيقة لا بالنظر الى المتكلم لاستحالة الترجيح على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى مخاطبين لانهم حين الخلق لم يكونوا من أهل العالم فكيف الرجاء منهم ولا يجوز جعلها حالا متعددة لان المقدر والمزوى حال الخلق التقوى لارجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فلا بد ان يحمل على المجاز

قال فتشبه ، حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى الخير بين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية يدل عليه لاستقراء كما مر منقولا عن الطيبي (قال قدس سره وقد صرح الخ) حيث قال فاذا أردت استعارة لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل اه لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ، ولا يدل على نفي كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعها كما نقلناه سابقا فنهيه التمثيلية بناء على ما زعمه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام ومما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة (قال قدس سره فتشبه) بصيغة الخطاب والنصب عطف على قوله تبني في قوله مثل أن تبني على أصول العدل الخ (قال قدس سره بارادة الله تعالى) على رأى المعتزلة من جواز تخلف المراد عن الارادة (قال قدس سره لفائدتين الخ) قال الشارح في شرحه للمفتاح لعل المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق جميعاً لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم ولعللة المشبهة بها تعلق بالراجي والمرجو منه لان معناها ترجى الخير والتقوى من الخاطئين فأثر في ظاهر الاضافة بجانب المرجو منهم دون الراجي لكونه أقرب الى رعاية الادب ووضح في تقرير المقصود واسهل في تصوير وجه الشبه ، من التردد ولكن لم يجمله خلوا من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه أن يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والتخير اشارة الى ذلك (قال قدس سره وعبارته هذه مختلفة أيضاً) فيه انه انما تختل عبارته لو كان قوله بل وصف صورة عطفاً على الحالة في قوله تشبيه الحالة واضراباً عنه اما لو كان يحذف المبتدأ أى بل هو وصف صورة عطفاً على قوله فان مبنى التمثيل واضراباً عنه ، كان موافقاً لعبارة المفتاح في المعنى بلا ريبه

(قول المحشى) حال المكلف الخ أى شبه صورة منتزعة من حال خالقهم بالقياس اليهم بعد ان مكنتهم من التقوى وتركها مع رجحانها منهم بصورة منتزعة من حال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجحان وجوده فقوله المكلف بكسر اللام وقوله المرتجى بكسر الجيم وقوله الخير بكسر الياء المشددة هذا هو اللائق وسأيت في السيد خلافة (قال قدس سره) كيف وقد صرح الخ في شبه طالب التقوى منهم بعد اجتماع اسبابه ودواعيه بالترجي في أن متعلق كل منهما بخير بين أن يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما لجانب الفعل فيستعمل كلمة لعل الموضوعه له في الطالب فيكون استعارة تبعية فيعمل الحال الاول في كلامه على الطالب والثاني على الترجي

(قول المحشى) ولا يدل على نفي كونها تمثيلية بان ينتزع المعنى الحرفي من متعدد كما مر لظاهر العبارة السابقة فليتأمل (قول المحشى) على أصول العدل أى قواعد المعتزلة التى هى أصول للعدل على رأيهم وهو جعل زمام الاختيار بيد الانسان لانه لا يحسن من الله أن يعطيه ابتداء من غير أن يكتب باختياره

(قال قدس سره) واتضح المستقيم من الحال ضمن اتضح معنى افرق (قول المحشى) من التردد بيان لوجه الشبه وانما كان أسهل لان التردد فى المأمور الخير والمرتجى الخير لافى الامر والراجى الا بالقياس الى المأمور الخير والمرجو منه الخير

(قول المحشى) كان موافقاً لعبارة المفتاح فمعنى وصفها بوصفها اطلاقاً عليها

توهم للملام شيئاً شبيهاً بالماء، فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء إليه استعارة تخيلية أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فأضاف المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء، وعلى التقديرين يكون مستهجنًا أيضًا لأنه كان ينبغي أن يشبه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا (وفيه) أي في تفسير التخيلية بما ذكر (تعسف) أي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو إليه حاجة وقد يقال إن التعسف فيه أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لتخيلية وهذا في غاية السقوط لأنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً ذكر أبو علي في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي ولكن حكماً تخيلاً وإيضاً أنهم يقولون أن الوهم قوة مخدومة وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل إياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة (ويخالف) تفسيره للتخيلية (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخيلية (بجمل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تعريحية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو إثبات اليد للشمال وانظر اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولذا قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال بدا لا يقال إنما

(قوله بأنه توهم للملام الخ) بأن توهم للملام شيئاً به قوام سريانه في النفس وتأثيرها عنه فاستعار له اسم الماء وضافته إلى الملام قرينة للاستعارة وليس شبه الملام شيئاً له ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه توهم لانياب للنية شبهها بالسبع فيطلق عليه اسم الماء ويضاف إلى الملام على سبيل الاستعارة التخيلية ليكون قرينة للاستعارة بالكناية (قوله مستهجن) لأن الاستعارة التخيلية، قلما تحسن الحسّن البالغ غير تابعة للاستعارة بالكناية كذا في المفتاح (قوله قد شبه الملام بظرف شراب مكروه) لاشتماله على ما يكرهه الموم أو بالماء المكروه لا تصاف كل منهما بالكراهة هكذا في النسخ التي رأيناها وهو مخالف لما في الإيضاح وأما قول أبي تمام فليس فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الموم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب إبشاعته ومرارته فتكون التخيلية في قوله تابعة للمعنى عنها أو بالماء نفسه لأن الموم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيهاً على حد لجين الماء فيأمر بالاستعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه اه فان مقاده

(قول المحشى) قلما تحسن الخ حكم القلة دون النفي لأنها قد تحسن الحسّن البالغ على قلة مع عدم تبعيتها للمعنى كان يقال أظفار النية الشبيهة بالسبع كذا في شرح المفتاح الشرعي فإنه يتوهم النية الشبيهة بالسبع شيء شبيه بالأظفار بخلاف الملام

يُحقق معنى الاستمارة في التخيلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستمارة في شئ تقتضى تشبيهه بمعناه بما وضع له لانه الاستمار بالتحقيق ولا يثبت هذا المعنى بمجرد جعل الشئ لاشي من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستمارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخيلية بصير النزاع انظما ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستمارة التخيلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لا نقول ما ذكرت من معنى الاستمارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستمارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية وتحقيق معنى الاستمارة التخيلية انه استمير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستمارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخيلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعي ان اجماعهم على خلافه (ويقتضى) ما ذكره السكاكي في التخيلية (ان يكون الترشيح) استمارة (تخيلية الزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخيلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الرشح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبه الرشح يكون استعمال التجارة والرشح فهما استمررتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه لدى اثبت

تشبيه الملام بطلاق الظرف او بالماء المطاق ومعنى البيت لا تمنى ماء الملامة فان ماء يكافئ قد استعملته وحصل به الرى واقطاع العطش به فلا حاجة الى ماء الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للوم نظرف الشراب المكروه او الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل على شئ منهما انما يستفاد منه تشبيهه بطلاق الظرف او بطلاق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضوعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي الخ معنى كما لا يخفى (قوله ان يكون الترشيح) أي ترشيح الاستمارة المصروفة كابدل اليه بان الشارح رحمه الله تعالى وانما قلنا ذلك لار في وجود

(قول الشارح) انه استمير للمنية ما ليس لها لانه استمير للصورة الوهمية لفظ الاظفار فالمراد بالاستمارة ان يجعل لاشي ما ليس له بناء على تشبيهه بما له ذلك ولذلك فسروا لتخيلية بجعل الشئ لاشي والتخيلية بجعل الشئ لاشي.

(قول الشارح) ولا يبعد ان يدعي اجماعهم الخ قال في شرح المفاتيح صرحوا بان الاسم في الاستمارة التخيلية لم ينقل عن معناه المرصوع له

(قول المحشى) أي ترشيح الاستمارة المصروفة الخ فلا يرد ان الترشيح كما يكون في المصروفة يكون في لمكنى عنها وهو في الاستمارة بالكناية لم يقارن المشبه به فلا يتم جواب الشارح الا في

له ما يخص المشبه به كالمية مثلاً في التخيلية بانفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاستعارة المبهمة عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاستعارة ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما ثبات بعين ازم تشبه به المخصصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخيلية بانفظ الموضوع له . في الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المهور الذي اثبت له بعض لو زم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المرد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعتراض من التعبير عنه ايضاً ليس بانفظ بل بانفظ المشبه به اعني الاختصار التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها . هو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي : جوب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتبار في أحدهما دون الآخر محكم ، ومما يدل على ان الترشيح

الترشيح للاستعارة الممكنة خلافاً لما قال السيد في شرحه للمفتاح قد يقال ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعاراً بالثبوت أي الترشيح والتجريد انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون الممكنة عنها لكن العوالب ان ازيد في الممكنة على قرينتها أعني اثبات لازم واحد بعد ترشيحها اهاه فالمنطق عليه انما هو ترشيح المصرحة على انه . يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمية كما ان ماهو قرينة الممكنة كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) متناقض بقوله اذ لا فرق وثمة لتحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله ومما يدل الخ) إشارة الى بطلان التالى المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كانت التخيلية عبارة عما ذكره السكاكي رحمه الله لزم أن يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جملة كلاماً مستقلاً إشارة الى انه مسئلة برأسه . يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفي كونه مجازاً مع انه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قول في شرحه للمفتاح وتبعه السيد ان الترشيح سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقة لا يثبتانه على المشبه به حتى كان المستعار للشئ اسد معصور وفي البرهان والاستبدال اشتراط يتفرع عليه الريح والتجارة أو عدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه أو استعارة وقال في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً عن شئ . كالوكر والتعشيش وقد لا يكون كتلاطم الأمواج وهكذا في الكشف . والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازاً لان المقصود منه تربية الاستعارة وهي . انما تحصل اذا كان بمناهة الحقيقى ليهكن من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازاً في نفسه اما مرسلانحو

(قول السيد) ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجز الخ (أقول) قد مر ابناء الى ان صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما في قرينة الاستعارة بالكتابة فله ان يأول عبارة الكشف بان المراد هو الترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحاً في الجملة استعارة ايضاً وان كانت تابعة لاستعارة الجبل للعهد

(قول المحشى) يجوز ان يلتزم الخ فيتم أيضاً جواب الشارح ويكون خاصاً بالنصريحية

(قول المحشى) يتفرع عليه بطلان التالى لانه يلزم من كونه حقيقة ان لا يكون تخيلية

(قول المحشى) والجمع بين كلاميه الخ قد مر له جواب آخر بان من في شرح المفتاح مبنى على الاغلب

(قول المحشى) وهي انما تجعل الخ قد مر ان الترشيح يكون للممكنة ومما أيضاً ان قرينتها قد تكون حقيقة بناء على

ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى « واعتصموا بحبل الله » انه يجوز أن يكون الحبل استعارة لمهده والاعتصام به استعارة الوثوق بالمهده أو ترشيحا هو ترشيح الاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخيلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لانه جمل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت أسداً يفترس اقرانه ورأيت بحراً تتلاطم أمواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف أظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصبح اضافتها

له اليد الطولى أى النعمة العظمى أو استعارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه الحقيقى ترشيح لاستعارة السر وإن داية للشيب والشباب وباعتبار معناه المجازى المراد منهما أعنى الفودين والنزول استعارة تصريحية لتحقيقية ، وعبارة هذا الكتاب يجوز ان تحمل على السلب الكلى وان تحمل على رفع الإيجاب الكلى فانه كاف فى بطلان التلى (قوله ما ذكره صاحب الكشف الخ) حيث جعل الترشيح مقابلاً للاستعارة فان كان المدعى رفع الإيجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فيبانه انه يفهم من قوله أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ان الترشيح ، يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقى فيكون الترشيح حقيقة لا مجازاً . قال قدس سره قد مر انما الى ان الترشيح الخ . حيث نقله بقوله ثم قل وعلى هذا نقول ان الرادف لما نبي به الخ قال السيد قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا اليراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال الظاهر لأن المطلب ظلى . قال قدس سره ترشيحا فى الجملة . أى بالنظر الى المعنى الحقيقى استعارة فى نفسه أيضاً وكونه تابعاً لاستعارة أخرى لا ينافى كونها استعارة فى نفسه كما مر فى ينفذون عهد الله (قوله وجوابه ان الامر الذى الخ) قل السيد فى شرح المفتاح فى تقرير الجواب ان اللازم فى التخيلية قد اقترن بلفظ يلايه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم أمر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلايه فلم يحتاج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشى من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر متنوعة لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقى الى المنية مثلاً فلذا زاد الشارح رحمه الله تعالى قوله لانه جمل المشبه به هو هذا المعنى

انفكاكاً عن التخيلية وقد تكون مجازاً قال السيد ذلك انما كان رادفاً اذا أريد معناه المجزى لانه نزل منزلة المعنى الحقيقى وغير عنه باسمه ام والقريبة أشد ملاية من الترشيح لكن الفرق ظاهر لان الترشيح فى منزلة المستعار منه بخلاف القرينة تدبر (قول الشارح) مع لوزمه أى حال كونه مقارناً لوزمه كفى المختصر فالمشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لا الموصوفة من حيث انه موصوفة

(قول المحشى) وعبارة هذا الكتاب أى قوله ليس من المجاز والاستعارة

(قول المحشى) يكون بما يناسب الخ هذا على نسخة بما يناسبه اما على نسخة لما يناسبه ولا

(قول المحشى) اعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقى الى المنية مثلاً حاصله ان كلام السيد عام شامل لترشيح المكينة ولا يتم توجيهه فيه فزاد الشارح عليه ما يخص الجواب بترشيح المصروفة كما سبق للمحشى واما ما قبل انه يصح اضافته بما

الى المنية فان قيل فلي هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة

مع لوازمه والجواب عندى عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى ، ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحل على المعنى الحقى بخلاف الاستعارة التخيلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا بد من ان يراد بها الصورة الوهمية . قل قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ . ان كان المراد انه تقوية وتربية للبالغمة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشيح فالاعتراضان واراد ان لكونه متمم له وان كان المراد انه تقوية وتربية للبالغمة المستفادة من التشبيه ، المعتبر بدون هذا الترشيح فلا ورود لها لكونه خارجا عنه زائدا عليه وما سبق من قوله والترشيح ابان من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيح مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثانى حيث اعتبر ابانته ، بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تناسبي التشبيه . قل قدس سره ذكر هذا الكلام الخ . دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه بيانا للواقع بانه مذكورهنا توطئة للاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكي رحمه الله تعالى فى رد التبعة الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على ماسيحى . فمعنى قوله فالاستعارة

صح به أصل الاستعارة وهو الادعاء بان يدعي ان التشبيه انظر الى لم تقلم ولابد فوهم لان ذلك الادعاء ان كان فى ضمن دعوى الاستعارة فهما من جملة المستعار وان كان دعوى أخرى فالاستعارة أخرى والا فكذب والكل منافع للطلوب تدبر (قل السيد) قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الى آخره (أقول) هذا الفرق لا يبدى نفعا لان المشبّه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تيممه فلا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للبالغمة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وأيضا اذا كان المشبّه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد

(قول الشارح) وأيضا الخ الكلام الاول من جهة المشبّه به وهذا من جهة اللفظ المستعار وحاصله ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كفى فى كون ذكره تقوية للبالغمة الحاصلة فى التشبيه ومبذبا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته تدبر

(قول المحشى) ان المقصود من الترشيح الخ حاصله ان الترشيح قصد به التقوية بعد ما تم المجاز قبله ولا غرض فيه الا الترية وهى انما تحصل بالمعنى الحقى كما مر فحينئذ لا يكون فيه تجاوز بخلاف التخيلية فانها فى نفسها مجاز فلا بد أن لا يراد بها المعنى الحقى والكلام بعد تسامى ان التخيلية مجاز بمعنى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له ليصح اضافته الى المنية مثلا كما قاله الشارح ثم ان جواب المحشى هذا شامل لترشيح المكنية والتخيلية بخلاف جواب الشارح والسيد كما سبق فلذا اختاره المحشى (قول المحشى) المعتبر بدون هذا الترشيح أى تمام الاستعارة قبله فقوله الشارح لانه جعل المشبّه به هو هذا المعنى مع لوازمه الخ معناه انه جعل المشبّه به هو هذا المعنى باقيا مع لوازمه مقيدا بها غير منقولة عن معناها الاصلى لتكون تربية بعد ذلك التشبيه لما يتم التشبيه به بخلاف التخيلية

(قول المحشى) بالنسبة الى الاطلاق والتجريد فانهما خارجان

بدونه (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها (ان يكون الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على ان المراد بالمنية) فى قوله و ذ المنية أنشئت ظهرها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان تكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظمار) اى هى من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر المشبه أعنى المنية وأريد به المشبه به أعنى السبع فالاستعارة الكناية لاتنفك عن التخيلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لاتكون الا على سبيل الاستعارة (ورد) اذكره السكاكي فى تفسير الاستعارة المكنى عنها (بان لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) لا قطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه فسرهما بان تذكر أحد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر وجمعا فسميا من مجاز اللغوى المفسر بالكناية المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق (واضافة نحو الاظمار) التى جمعا قرينة الاستعارة انما هى (قرينة التشبيه) المضمرة فى النفس أعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظمار انما والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه

بالكناية لاتوجد بدون التخيلية انما مستلزمة لها اتفاقا بناء على اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضى الاستلزام المذكور وانما قول لتخييل صحة الخ لان صحته مبني على الاستلزام المذكور وهو تخييل محض توهمه المصنف رحمه الله وليس مذهبا لاحد فان الممكنية توجد بدون التخيلية عند القوم . فى نحو يتقصون عهد الله . وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد فى نحو اثبت الربيع (قوله لا يكون لا على سبيل الاستعارة) . ان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخيل واثباته لشيء ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام الممكنية للاستعارة

(قال السيد) فالاستعارة بالكناية لاتنفك عن التخيلية لأن اضافة خواص المشبه به الى المشبه لاتكون الا على سبيل الاستعارة (أقول) ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما سبأنى من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال فلم تكن الممكنية عنها مستلزمة للتخيلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم فى تقرير كلام صاحب الكشف وسنذكره ولا لبيان انه مذهب للسكاكي فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكره أيضا

(قول المحشى) بناء على اتفاق الكل باضافة الخ أى بناء المصنف على اتفاق الكل وجمال الاتفاق من الكل بسبب اضافة الخ وفى نسخة على اضافة الخ (قول المحشى) فى نحو يتقصون الخ لاستعمال القرض فى أمر محقق وهو ابطال العهد لا وهمى ولعل السكاكي يقول فى مثل ذلك ان القرض مستلزم لا وهمى شبيه به (قول المحشى) وعند السكاكي توجد فى نحو اثبت الخ خص بنحو هذا لوجود الاثبات المبرر عنه باثبات حقيقة بخلاف القرض فى يتقصون تدبر

(قول المحشى) ان أراد الخ بيان ابطال الاستلزام الذى استند اليه المصنف بهذا انه تخيل محض

ما يحصل به التفعي عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالاً وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئاً غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه به باسم جنسه ولا اعتباراً بحقيقة الشيء اكل من التمسح باسم جنسه ثم أجاب باننا نفعل ههنا باسم المشبه مانفعل في الاستعارة المصرح بها يسمى المشبه فكما يدعى هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى ينهياً لنا التفعي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونسب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً لفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع لا بالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخيل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة وأن لا يكونا مترادفين فينبأ لنا بهذا الطريق دعوى السمية للمنية مع التصريح بالفظ المنية فلبت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصير استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازاً فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفاً لاسم السبع بالتأويل لم يصير استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتنامل وبالجمل ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت

التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمذموم لم لا يجوز ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخيل من غير استعارة للصورة الوهمية (قوله ما يحصل به التفعي الخ) قل عنه وجه التفعي انه اذا جعل المنية مرادفاً للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه (قوله على سبيل التخيل) انما قل ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل افراده قسمين يوجب العموم والمخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد في الصدق لما كان موهما الاتحاد في المفهوم وذلك يوم الترادف بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما

(قال السيد) قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفعي عن هذا الاعتراض (أقول) تقرير التفعي ان لفظ المنية لما جعل مرادفاً للسبع يجب ان يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعاً واحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة ومجوزاً اذا استعمل في معنى واحد (قول المحشي) سلمنا جميع ذلك لا يقتضي الي آخره (أقول) حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له تحقيراً وذلك لان الادعاء لا يجمل الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لا يجمل غير الموضوع له موضوعاً له في الاستعارة المصرح بها (قول المحشي) الاتحاد في الصدق أي صدق السبع والمنية على الموت يوم الخ وبما ذكره اندفع ما قيل ان اللازم العموم والمخصوص لا الترادف

وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بمد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لتحقيقه فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر بل الجواب اننا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انها موضوعه له بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتهم

(قوله وعلى هذا يندفع ما قيل) أى في رد اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعة لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق (قوله وذلك لاننا نقول الخ) أى اندفاع ما قيل لاجل اننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمد قطعاً والسبع الادعائى نفس الموت وهو موضوع له • قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية الخ • ، يريد ان قيد الحيثية في تعريف الحقيقة تعليلية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعا له ولا شك في تحققه في لفظ المنية في قولنا اظفار المنية وليست تقييدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له أى من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء السبعة • قال قدس سره يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه الخ • هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف

(قول المحشى) يريد ان قيد الحيثية الخ هذا مناف لما مر للحشى من ان قيد الحيثية للاطلاق لا للتأويل فمراده هنا بيان مراد السيد فقط ولذا عبر بلفظ يريد واما توجيه الاشارة على رأى المحشى فهو ان الاطلاق في الحقيقة في مقابلة التقييد في المجاز أى الاطلاق عن اعتبار الملاقة

(قال السيد) وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا أى بل يوجب فساد استعماله لانه ليس بحقيقة لما ذكر ولا مجازا لاستعماله فيما وضع له

(قول المحشى) لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة الخ عبارته الاستعارة أن تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك ما يخص المشبه به كما تقول في الحمام أسد وانت تريد به الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد الى ان قال وكما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعة لما وانكار أن تكون شيئا غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار ويسمى هذا النوع من المجاز

هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديته الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحیوان المفترس مستعار منه

مطابق الاستعارة من قوله وانت تريد بالمنية السبع ادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعاراً اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لعمته فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به فلا حاجة الى ما ذكره بقوله لانهم الا ان يقال الخ قال السيد وتامر يغالما بما ذكر الخ ما حال التمر يف قد عرفت واما حال الالف فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الا ثلاثة أمثلة ليس في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه • قول السيد عده مجازاً الخ • يعني ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازاً فادعاء الاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق نحكم • قول السيد كما مر • من قوله لان الادعاء لا يجمل الموضوع له غير موضوع له الخ • قال السيد فتأمل * وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستعارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له تحقيقاً فيكون حقيقة وفي المصراحة غير موضوع له تحقيقاً فيكون مجازاً والفرق المذكور مجرد تغيير في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجاً عنه دون العكس أي ما كان خارجاً اذا اعتبر معه ما ليس بخارج لم يصير خارجاً والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجاً قطعاً

استعارة لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة وذلك أنه متى ادعينا في أمثلة كونه داخل في حقيقة المشبه به فردا من افراده برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته أو لازمها في معرض نفس المشبه به نظراً الى ظاهر الحال من الدعوى الى ان قال والمنية حال دعوى كونها داخل في حقيقة السبع اذا ثبت انها تغلب أوتاب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع قول السيد في شرحه وهذا اعتراف منه بان المستعار في أظهار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية وحاصل ما ذكره المحشي ان كلامه في تعريف مطابق الاستعارة وهو قوله وانت تريد بالمنية السبع ادعاء السبعية لها يفيد ان المراد من قوله هنا وإرادة المشبه به أنه يراد بالمشبه به الادعائي لان هذا هو معنى قوله في تعريف مطابق الاستعارة تريد بالمنية السبع ادعاء السبعية لها والمشبه به الادعائي هو الموت فيلزم أن يكون المستعار له لفظ السبع المتروك لا المنية لما ذكره قوله والفرق المذكور أي بين المصراحة والمكنية (قول السيد) هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه (أقول) قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكر فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على اتفاق قيد الحقيقة بمعنى انه مستعمل فيما وضع له اكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملاً في غير ما وضع له حتي يلزم كونه مجازاً وانما قل على تقدير تسليم ما ذكره اشارة الى ان لفظ المنية في قولك اظهار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقاً واما ادعاء كون الموت سبباً فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت خارج مع ذلك ملاحظة كونه موضوعاً له

(قول المحشي) من قوله لان الادعاء لا يجمل الخ اشارة به الى ان مراد السيد بقوله كما مر الاشارة الى بطلان اللازم فيبطل المزوم فكانه قال وهذا باطل ل المكنية حقيقة والمصرح بها مجاز لان الادعاء لا يجمل الخ وليس قوله كما مر تعميلاً للاستلزام لظهور فساد

(قول المحشي) ليس بخارج عن الموضوع له كالموت الموضوع له المنية اذا اعتبر معه أمر خارج وهو السبعية صار

ن ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدرى حيث جاءها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بأن المنية استعارة كناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة كناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف أى ذكر المنية استعارة كناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى أعنى استعمال المشبه المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بخلافه

ن ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء (قوله وحينئذ يندفع الاشكال) أى شكل اختلال عبارة مجموع أو ما اعتبر معه الخارج من حيث اعتباره معه خارجا عن الموضوع له أعنى مجرد الموت فيكون لفظ المنية مجازا في ذلك المعنى المعتبر فيه الخارج بخلاف ما كان خارجا عن الموضوع له اهـ كالرجل الشجاع الخارج عما وضع له الأسد اذا تميز معه ما ليس بخارج وهو معنى الاسمية لم يصر غير خارج فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ أسد مستعملا فيما وضع له فما في بعض النسخ من قوله لم يصر خارجا تحريف وعبارة السيد في حواشى شرح المفتاح لم يصر غير خارج كما ذكرنا

(قال السيد) والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدرى (أقول) يخفى عليك ان تفسير الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى بذكر المشبه وارادة المشبه به يفهم منه ان المستعار هو لفظ شبه كما ان تفسير الاستعارة المصرح بها بالمعنى المصدرى بذكر المشبه به وارادة المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه اللهم الا ان يقال المراد ان الاستعارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء فهم من الجزء الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة امثال هذه المعاني في التمرينات مما لا يانفتح اليه لما واما قوله وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك فهو اشارة الى قوله ويسمى المشبه سواء كان المذكور أو المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا والمشبه مستعارا له والحق أن كلام السكاكي في هذه الاستعارة بل فان تصرحه هذا يقتضى أن يكون المستعار في المكنية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وتعرفه لما بما ذكره مثله اياها بأمثلة غير منحصرة يقتضى ان يكون المستعار الذى هو مجاز لغوي لفظ المشبه وفيه تكلف كما مضى وعده مجازا يتلزم كون المصرحة حتيقة كما مر آنفا وغاية ما يفرق به ان في المصرحة تصور غير الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فتأمل (قول المحشى) لان ذلك الخ لان الدعوى لا يتحمل الموضوع له غير موضوع له كما مر

(قول المحشى) أى اشكال اختلال عبارة السكاكي أى العبارة المقولة في المتن وهو قوله ان يكون الطرف المذكور الخ فهذا قد اندفع خله الذى ذكره المصنف هنا بما أجاب به الشارح لكن قد بقي في الايضاح شئ آخر نقله الشارح باقيا بقوله وجاءها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكناية المستعملة الخ والاستعمال هو ذكر اللفظ وارادة المعنى ولا ذكر

(واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجمل قريبها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جمل الاستعارة (التبعية قريبها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى قول السكاكي (و المنية وأظفارها) حيث جمل المنية استعارة بالكناية وإضافة الاظهار اليها قريبها فى قولنا نطقت الحال بكذا جمل القوم نطقت استعاره عن دلت والحال حقيقه لا استعارة لكنهم قرينة لاستعاره النطق للدلالة وهو بجمل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وبجمل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا فى قولنا نقرهم لمزميات بجمل لمزميات استعارة بالكناية عن المضمومات الشبيهه على سبيل التكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى سائر الامثلة فى قوله تعالى * ليكون لهم عدوا وحزنا، بجمل المداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الفائية للالحاق وبجمل نسبة لام التعامل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى * ولاصابكم فى جذوع النخل * بجمل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك

السكاكي رحمه الله تعالى واما اعتراض المصنف رحمه الله تعالى فلا يندفع بهذا الحق ولذا قل فى شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بأنه جمل الاستعارة بالكناية من أقسام المجاز لاقرى وليس ههنا لفظ مستعمل فى غير ما وضع له ه لفظه فلا استعمال فلا مجاز وهذا لم يندفع بجواب الشارح بل بما قلناه الخشى وهو كما يرد على السكاكي يرد على القوم أيضاً وإنما خص المصنف به السكاكي لكونه يحدد اختصار كلامه وبما ذكره الخشى اندفع ما قاله السمرقندى من ان قوله هنا اندفع اه الاشكال بهذا فيه يتأفى ما فى شرح المفتاح من ان اعتراض الخطيب باق فتدبر

(قال السيد) واختار رد التبعية الى المكنى عنها بجمل قريبها مكنيا عنها والتبعية قريبها (اقول) قد قلت نطقت الحال بكذا فالقوم على ان فى نطقت استعارة تابعة لاستعارة النطق للدلالة كما استعمل النطق فى الدلالة أولا ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحال قرينة لذلك لاستعارة وعند السكاكي ان الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وان نسبة النطق اليها قرينة للاستعارة المكنى عنها وإنما قصد برد التبعية الى المكنى عنها تقابل الاقسام يكون أقرب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشف بأنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والوضع الجلى ويكون ذكر المتعلقة تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كفى قوله * ترمى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقظا * فان التشبيه ههنا إنما يحسن اصلة بين هبوب الرياح عليهما وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والمضيف ولا بين الايقاظ والعلم نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يمنع أن يمسك بجمل التشبيه بين المضيف والقرى تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضاً أصلياً وامراً جلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يعمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى (يتقنون عهد الله) فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان بجمل استعارة تبعية وأن بجمل استعارة مكنية كما فى قولك نطقت الحال فان كلاما تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظاهر ان ما اختاره السكاكي من الرد مطلقا مردود

وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستمارة التبعية بجملة هو استمارة بالكناية وما جعلوه استمارة تبعية بجملة قرينة الاستمارة بالكناية وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تقليل الانقسام (ورد) ما اختار السكاكي (بأنه) أى السكاكي (أن قدر التبعية) كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معانها الحقيقية (لم تكن) استمارة (تخييلية لأنها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكي لأنه جمعها من أقسام الاستمارة المصرح بها التي هي من أقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة وإذا لم تكن التبعية تخيلية (فلم تكن الاستمارة المكنى عنها مستازمة للتخييلية) وجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال وإن جاءه بدون التخييلية حينئذ وجود المازوم بدون اللازم تعالى (وذلك) أى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية (باطل بالاتفاق) أى وإن لم يقدر التبعية إلى جمعها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استمارة) اللام إلا أن يقال أنه مذكور كناية بذكر رديفه (قوله وبالجملة ما جعله القوم الخ) هذا يجري في كل صورة تكون قرينة الاستمارة التبعية لفظية ولا يجري فيما تكون القرينة حالية إذ ليس ههنا لفظ بجملة استمارة بالكناية كفى قوله تعالى (لعلكم تتقون) فإن لعل استمارة تبعية لإرادته تعالى لا امتناع الترجي عليه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (ربنا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فإن رب استمارة تبعية على سبيل التهمك بقرينة مناسبة كثرة الوداد لعلهم قل الشارح رحمه الله في شرح المنهاج بجملة إرادة التقوى استمارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل إليه قرينة وقلة الوداد استمارة عن كثرة نهيها وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه أن إرادة التقوى ليست بذكورة فكيف بجملة استمارة بالكناية وإن الترجي مذكور صريحا لكونه معنى حقيقيا لكلمة لعل فكيف يكون مكنا عنه وإن نسبة لعل إليه تعالى قرينة على أنها ليست بمعنى الترجي لأعلى أن إرادة التقوى مجاز عن الترجي وكذا ذكر رب مع وداد الكفار قرينة على عدم كونها لافلة لأنلى كون القلة استمارة عن الكثرة وقلة السيد في شرحه بجملة الاتقاء استمارة بالكناية عن المرجو وبجملة لعل قرينة لها وفيه أن (قول المحشي) بجملة إرادة التقوى استمارة بالكناية حال كونها عبارة عن الترجي ادعاء أى الإرادة التي ادعى فيها أنها ترجى على أن الاستمارة بمناها المصدرى أعنى استعمال المشبه به ادعاء كما سبق في لفظ التبية أنها استمارة بالكناية حال كونها عبارة عن السمع ادعاء بناء على ذلك وقلة الوداد استمارة بذلك المعنى حال كونها عبارة عن كثرة ادعاء وعلى هذا القياس (قول المحشي) وفيه أن إرادة التقوى ليست بذكورة فيه أن غير المذكور يقدر في لفظ الكلام قرينة ما ذكر بناء على نفي التبعية أي ختمكم مريداً ذلك إرادة مدعى فيها أنها ترجى لمشاهاها له على رأى المعادلة كما سبق ويكون المستمار لفظ ترجى الذي هو اسم معنى الإرادة فهذا اللفظ لذي هو اسم المكنى عنه بلفظ الإرادة المقدر لملك القرينة والمجمول قرينة معنى حرفى هو معنى لعل

(قول المحشي) قرينة على أنها ليست بمعنى الترجي أى بل بمعنى الإرادة فتكون الاستمارة تبعية في لعل

(قول المحشي) لأنلى أن الخ أى مانع ما ذكر مع تخلص كل عن المعذور عند المعادلة

(قول المحشي) قرينة على عدم كونها لافلة أى ل لا كثرة فتكون الاستمارة تبعية في معنى الحرف وقد عرفت أنه

لا يجوز أن
اليه (اله
الى التبعية
قولنا نطقت
أن مجرد
المذكور في
التوجيه إلى
المرجو إلى
عن يرحم
رحمه الله
بينهم ما على
في رد التبع
تعلق المكنى
التبعية إلى
بطلان فلا
الاستمارة
بالكناية
إلى الضم
الربيع البز
عند الامر
مفيد وفي
والمكنى
لامانع مما
(قوله)
(قوله)
استمارة بها
وهذا

ارة
(ن
في
رة
ن
ة
د
(
ة

لا مجازاً مرسلاً ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا انني بالاستعارة سوى هذا (فلم يكن مذهب
اليه) السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نقطة في
قولنا نعلقت الحمال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الانشائية وما يقال
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة

المذكور في الآية تتقن بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل، لا تكون الانشائية فثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون
التوجيه المذكور انشائية للتبعية من الدين وقبل يجعل مخاطبون استعارة بالكناية عن يرجى منهم الانقاء والقربة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر دل وتفقون وفيه انه ليس هو اريد التبعية التي في امل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تتقون
عن يرجى منهم الانقاء ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الآيتين، على غير طريقة السكاكي
رحمه الله والكلام انما هو على جريان طريقته (قوله لا مجازاً مرسلاً) بان يكون نطقت مجازاً عن ذات العلاقة الملازمة
بينهما على ما مر (قوله ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة) أي على تقدير كون نطقت الحمال استعارة تبعية لان الكلام
في رد التبعية الى المكنى عنها واذا حملت على الجواز المرسل لا يكون مما نحن فيه وأيضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلاً يلزم
تحقق المكنية بدون التخييل فيلزم الفساد المذكور في الشق الاول قبل كلام السكاكي رحمه الله صريح في انه رد الاستعارة
التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قربة الاستعارة المكنية شئ حتى تبقى التبعية مع ذلك
بجملها فلا ينهم ما رد به المصنف وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم
الاستعارة بالكناية بان قبلوا فجعلوا في قولهم نطقت الحمال بكذا الحمال التي ذكرها عندهم قربة الاستعارة بالنصر صريح استعارة
بالكناية عن المتكلم وجعلوا نسبة النطق اليه قربة للاستعارة كما تراهم في قوله واذا المنية انشبت اظفارها لكان أقرب
الى الضبط أقول كلامه في آخر فصل الجواز المعنى صريح في انه معذره حيث قال وانني بناء على قولي هذا من ان نحو انبت
الربع البقل استعارة بالكناية وقول ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو انهم قبلوا فجعلوا الح وقولي في الجواز الرابع
عند الاصطواب الى حكم الكلمة على ما سبق من أنه ينبغي أن لا يمد في الجواز جعل الجواز كله اقوياء ويقسم عندى الى
مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مخرج بها ومكنى عنها والمخرج بها الى تحقيقية وتخيلية
والمكنى عنها الى ما قرينها أمر مقدر وهي كالانياب في قولك انياب المنية وكنطقت في قولك نطقت الح بالكلية أو امر

لامانع مما ذكر وامل المحشى ذهل عن كلام الشارح السابق في الجواب عن السكاكي فتأمل

(قول المحشى) لا تكون الانشائية لما تقدم من عدم استقلال مدلوله

(قول المحشى) ولو بطريق آخر يعنى ان ثبت في الفعل دون امل

(قول المحشى) على غير طريقة السكاكي أي التي أراد بها رد التبعية الى المكنية وهي اما يقاب فيجعل قربة التبعية

استعارة بالكناية ويجعل التبعية قربة لتلك المكنية وانما كان على غير طريقته لان القربة هنا حالية فلا يتصور فيه قلب

وهذا الاعتراض ذكره السيد في شرح المفاتيح قوله لا يكون مما نحن فيه أي لا يكون في رد التبعية

في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فما لا ينبغي أن يلتفت اليه وذكر بعض من له حذافة في غير هذا الفن جوابا
عن اعتراض المصنف اننا لانسلم ان لهظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخيلية لانها ليست في نطق
بل في الحال بان يحمل لها لسانا وايضا معنى قوله في المفتاح لانه كالمكني عنها التخيلية ان التخيلية مستلزمة
للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال وارادنا باللسان الصورة التخيلية للحال
التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكني عنها وتخيلية اما اذا قلنا نطقت
الحال فالمكني عنها موجودة دون التخيلية فانها من قسم المصريح بها ولا نصريح بالمشبه به في نطق الحال
هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والمعجب ممن يقوم بالذب عن كلام واحد من غير ان ينظر فيه
أدنى نظرة فان قلت ان قلت ان اراد بالانفاق على استلزام المكني عنها للتخيلية اتفاق غير السكاكي فهو
محقق كالنات في ائت الربيع البقل اه فانه اسقط الاستعارة التبية والجواز العقلي من أقسام الاستعارة وحملها داخلين
في المكني عنها قال قدس سره فاذا قلت الخ لم يظهر وجه هذا التصوير بعد تصوير الشارح رحمه الله بقوله في قولنا
نطقت الحال الخ فانه تكرر لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله فلما لا ينبغي أن يلتفت اليه) رد على الخلل والبين وجهه في
الحاشية بقوله لان هذا منع لما هو بين هدم من ان ليس الاستعارة الانجازا علاقتها المشابهة واذ لا يعرف ههنا علاقة غير
(قال السيد) هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي (اقول) قل في رد هذا الكلام في حاشيته على هذا
الموضع اما أولا فلان قوله الاستعارة التخيلية ليست في نطق بل في الحال تلامعني له أصلا لان الحال عند استعارة
بالكنية والتخيلية عند يجب أن تكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤها في مثل نطق
الحال اذا جعل نطق حقيقة مما لا ينبغي أن يخفى على أحد أقول في قوله بان يحمل لها لسان اشارة الى ان الاستعارة
التخيلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار أن يحمل لها لسان وقد صرح بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال
وارادنا باللسان الصورة التخيلية للحال التي هي بمنزلة لسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكني
عنها وتخيلية واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخيلية هذه عبارته بعينها فلا يرد عليه حينئذ انه
جعل الحال التي هي استعارة بالكنية عند السكاكي استعارة تخيلية عند بل الظاهر من كلام المحجب انه جعل اعتراض
المصنف باعتبار نطق مثلا أهم من أن يكون في نطق لسان الحال أو في نطق الحال فدفع الاول بوجود التخيلية في
اللسان وان كان نطق حقيقة ودفع الثاني فقط أو دفعها بما بان المكنية لا تستلزم التخيلية بل الامر بالعكس قل واما
ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكنية ذكر شي من لوازم المشبه به والتزم في أمثلة تلك الوازم
أن تكون على سبيل الاستعارة التخيلية قل وقد ظهر ان الاستعارة بالكنية لا تفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه
مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكني عنها مستلزما للتخيلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخيلية توجد دون
المكنية كما في قولنا اظفار المني الشبيهة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اوردها واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان
نطقت في نطق الحال أمر وهمي كظفار المني وهذا صريح في انه استعارة تخيلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل في
الجواب مخالف لمصريح كلام المفتاح

لا يقوم
ينقض
محقق
فظاهر
لا لزوم
كما
في لغة
بصلح
تالاف
استفاد
في المنة
واخبار
فلا يك
حقيقة
المشابه
المنية
بينهما
ولواء
أمر
لم يك
به
له
الامر

لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى •
 ينقضون عهد الله • ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا أمر
 محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة حقيقية لا تخيلية وان أراد انفار السكاكي وغيره
 فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخيلية انما هو مذهب السلف وعنده
 لا لزوم بينهما أصلا بل توجد التخيلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسميع وهي توجد بدون التخيلية
 كما صرح به في الجواز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما أمر مقدر وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت
 في نطق الحال أو أمر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والحزم في هزم الامير الجند قلت هذا
 يصلح اطلاق الكلام المصنف لا توجيهها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت الحال من قبيل الوهمي
 كالاظفار فيجب ان يقدر أمر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم
 يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر
 في المكنى منها والتخيلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا يجمع تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
 واثبات النطق لها استعارة تخيلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلى كما هو مذهبه في الاظفار
 فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف أيضا لما مر من ان التخيلية عندهم
 حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام أصلا مع ان السكاكي رحمه الله مصرح بان نعتت ههنا أمر مندر وهي كالظفار
المنية فاطلاق النطاق عليه ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر ولا بطريق المجاز المرسل ، اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة
بينهما غير المشابهة كافي اظفار المنية اه بمعنى ان ما ذكره الخطابي من اشتراط الامرين في الاستعارة مخالف لما تقرّر عندهم
ولو اعتبر الشرطان فيها ، لزم بطلان حصر المجاز في المرسل والاستعارة فالاول شرط لحسن الاستعارة التصريحية والثاني
أمر لازم من استعمال لفظ المشبه به في المشبه وادعاء كونه فردا منه نعم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو لم يقصد التشبيه
لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يفرقوا بين قصد التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا يخالف لما صرح
به سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف ههنا علاقة أى ليس المعروف المشهور بينهما

(قول الشارح) نعم يستفاد من كلامه أى المصنف لانه مبنى الاعتراض كون التخيلية لفظا مستعملا في غير ماوضع له بخلاف ما اذا كانت اثبات لازم المشبه به كما هو مذهب المصنف أو اللفظ الدال على ذلك اللازم الباقي على معناه الاصل المقول عن شئ، كان يستعمل معه كالايد مع الانسان الى موضع آخر كالايد بمعناها الحقيقي مع الشئ .

(قول المحشى) اذ لا يعرف القصد الخ لادم الزوم بين النطق والصورة اللفظية

(قول المحشى) لزم بطلان حصر المجاز الخ فيه ان اللازم حصر المجاز في المرسل والاستعارة الجامعة للشرطين وما خلا
عنهما عند هذا القائل يكون استعماله باطلا اذ لا يترف بكونه مرسل ولا استعارة

﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتشبيه) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كان يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بإفادة ما عاق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لأن مبدأها على التشبيه فيتمانه في الحسن والقبح (وان لا يشتم راحته لفظاً) أي وبأن لا يشتم كل من التحقيقية والتشبيه راحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بأن نحو رأيت

علاقة غير المتشابهة فلا ينافي ما سبق في بحث لاستعارة التسمية فلا عن بعض الفضلاء من تجويز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على أن الدلالة لازمة للفظ وحاصل قوله مع أن السكاكي رحمه الله تعالى الخ أن ما ذكره في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى لا يتم لأنه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية . وقول قدس سره إشارة إلى أن الاستعارة الخ . يعني أن ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى لوقال ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال بجمل اللسان لها وإنما يفيد تحقق الاستعارة التخيلية في اللسان لكونه مستعملاً في صورة وهمية لاني الحال لا أصالة ولا تبعاً فكيف يصح قوله بل في الحال . وهذا هو الذي بحث الشارح رحمه الله على جمل لفظة لها مفعولاً ثانياً يعمل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) وأما تصريحه بما ذكر قلنا يدل على تحقيق الاستعارتين المسكنية في الحال والتخيلية في اللسان ولا يدل على تحقق التخيلية في الحال أصلاً . قل قدس سره بل الظاهر من كلام المحيبي الخ . هذا عمل بعيد غاية البعد فإن كلام المصنف رحمه الله تعالى ينادى بأعلى صوت على أن الكلام في نطق الحال والأقرب أن يقال أنه جعل الاستعارة التخيلية في نطق الحال بجمل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفروض فكما في قولنا نطق لسان الحال لفظ اللسان المفروض استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال اللسان المقدر . قال قدس سره وبالجملة الخ . فإنه ذكر ثلاث مقدمات كل واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رحمه الله (قوله في شرائط حسن الاستعارة) أن أريد شرائط حسن ما تكون بسببها مقبولة وانفتحت بانتفاها أو بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه فلا خفاء في كلامه لأن شمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة والتشبيه وانتفاؤه يوجب انتفاها كما نص عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه وافياً بالعرض يوجب حسنة وكونه ناقصاً فيه يوجب عدم حسنة ولا يوجب انتفاء وكذا كونه سائماً عن الابتدال يوجب حسنة وكونه مبتذلاً يوجب كون التشبيه غير مقبول لا انتفاء . وعدم الاشتم بالتشبيه يوجب كونها مقبولة وبلاشتم تنقضي الاستعارة كما بينه الشارح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان

(قول الشارح) مما سبق في باب التشبيه احترازاً عما يحسن به التشبيه غير ما سبق وهو أن لا يتقوى الشبه بين الطرفين المذكور هنا فإنه يفارق فيه حسن الاستعارة حسن التشبيه

(قول المحشي) وهذا هو الذي بحث الشارح الخ يعني اقتضاء قوله بل الحال أن الاستعارة في الحال هو الذي حمل الشارح على أن يفهم أن هذا القائل جعل لفظاً لها مفعولاً ثانياً يعمل حتى تكون الاستعارة في الحال لأنها حينئذ متعاقبة للجمل كما هو مقتضى قوله بل هو في الحال ولم يجز له حالاً حتى يكون مقادير الاستعارة في اللسان المقيد بكونه لها ولا يكون كونه لها متعاقباً للجمل

أسد آرز
دخول
بدليل
من ش
أريد
في الح
قبلاً لا
الحسن
الشمول
الأنه
شرط
وجه ال
وذكر
المشبه
ما يشه
ذلك
فما إذا
بالمشبه
الاسم
امم
عبارة
لان
إذا
بان
مانع

أسدًا في الشجاعة تشبيهه لاستعارة وذلك لأن اشتمالها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه أقوى في وجهه تشبهه بدليل قول الشاعر • ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك • فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي • ومن زعم أن من شرط حسن كل منهما أن تكون مطلقة غير مقيدة بمسنة أو تفريع كلام ملايم لأحد الطرفين فقد أخطأ أريد بها ما يوجب حسنهما ولا ينبغي بالتفاته كما هو الظاهر المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واعلم أن الاستعارة لما شروط في الحسن أن صادقتها حسنت والاعريت عن الحسن وربما اكتسبت قبعا وقل الفاضل السكاشي وإنما قال ربما اكتسبت قبعا لأن عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق إما بوجود القبح وإما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بأن يقال المراد بالشمول الشمول بلا شبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلا شبهة فإنه إذا تحقق الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة إلا أنه لا يبقى حسنهما ومعنى قوله ولذا قلنا بأن نحو رأيت أسدا في الشجاعة تشبيه الخ أي لأجل أن عدم اشتمال الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين من علماء البيان أنه إذا تحقق الاشتمال بأن ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور أنه تشبيهه والتقدير رأيت مثل أسد في الشجاعة وأنه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به لأن القول بالتشبيه البالغ أولى من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب إليه البعض، فكذا إذا بين المشبه بالمشبه به • صريحا أو ضمنا كما في قوله تعالى (الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) أو وجد في الكلام ما يشعر بالتشبيه بأن حمل المشبه به على المشبه أو ذكر مع لفظ المشبه به صفة تلائم المشبه نحو بدر يسكن الأرض ونحو ذلك • كما مر سابقا عن اسرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه للمفتاح أن اشتمال رائحة التشبيه فيما إذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله • قد زراراره على القمر • أو فما إذا كان التركيب محتملا لتشبيه (قول المحشي) وكذا إذا بين المشبه بالمشبه به صوابه بين المشبه به بالمشبه وكذا قوله فيما سيأتي بأن بين المشبه

بالمشبه به صوابه العكس أيضا كما في شرح المفتاح للشارح وغيره وأمله تحريف من الناسخ (قول المحشي) صريحا أو ضمنا كما في قوله تعالى الخيط الأبيض الخ بيان الخيط الأبيض صريح وبيان الخيط

الأسود ضمنى كما مر (قول المحشي) كما مر سابقا عن اسرار البلاغة مر ذلك في آخر بيان مراتب التشبيه قول الشيخ هناك الأصح أن

اسم المشبه به إذا كان خبرا عن المشبه أو في حكمه يكون تشبيها لا استعارة (قول المحشي) فيما إذا ذكر المشبه فيه الخ هكذا عبارة السيد في شرح المفتاح ومرجع ضمير فيه إلى التركيب فإن

عبارة هكذا أن قوله قد زراراره على القمر فيه اشتمال رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج إلى باب التشبيه لأن ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك لكن عبارة بعض الناظرين فيما إذا ذكر المشبه به فيه من غير اشعار بكونه مشبها به والخطأ سهل لكن في شرح المفتاح للشارح أنه لو زيد على الاشتمال بأن يبين المشبه به بالمشبه أو يذكر وجه الشبه خرجت من الاستعارة بالكناية وعمرت عن الحسن فقط أن لم تشم ولا مانع من أنه جرى هناك على ظاهر المفتاح

لأن المرشحة من أحسن أنواع الاستعارة نعم المجردة نافسة الحسن بالنسبة إلى المرشحة كما مر (ولذلك) أي ولأن شرط حسنه أن لا يشتمل رخصة التشبيه لفظاً (يوصي أن يكون الشبه) أي ما به المشابهة (بين الطرفين جلياً) بنفسه أو بسبب عرف أو اصطلاح خاص (إلا يصير) كل منهما (الغاز) أي تسمية في المراد يقال الغز في كلامه إذا عني مراده ومنه الغز والجمع الغاز مثل رطب وارتطاب يعني يصير الغاز إذا روعي شرائط حسن الاستعارة وأما إذا لم يراع كما لو شتم رائحة التشبيه فلا يصير الغاز لكن يفوت الحسن (كما لو قيل في) التحقيقية (رأيت أسداً وأريد إنساناً بمنزرو) في التمثيل (رأيت ابلاً مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام * الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة * وفي الفائق نجد أن الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحمه الرجل جملاً كان أو ناقة يريد أن المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجبية التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثانٍ لنجدون وليست مع ما في حيزها في محل النسب على الحال كأنه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة أو هي جملة مستأنفة (وبهذا ظهر أن التشبيه أعم

والاستعارة نحو أسد يرمي فانه أن قدر المبتدأ كان تشبيهاً كامراً وان قدر الخبر أي عندي كان استعارة كما قلنا لا يجرى في هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة وإذا زاد على ذلك بأن يبين المشبه بالمشبه به أو ذكر وجه الشبه كان تشبيهاً لا استعارة ففسر قوله ولذا قلنا الخ أي لأجل أن شرط الاستعارة عدم الاشتراك فلما زاد على وجه الاشتراك بأن ذكر وجه الشبه مثلاً كان تشبيهاً لا استعارة ولما كان قوله لأن اشتراكها يبطل الغرض من الاستعارة مثافياً لهذا التوجيه قدر المضاف أي يبطل كمال الغرض وجعل قوله أعني ادعاء الخ تفسيراً للغرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على أن ادعاء أن الاستعارة في قوله قد رزق رزاه على القمر غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فإن الاستعارة إنما تقتضي طي ذكر المشبه وعدم الاشتراك بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام الكلام ولم يفت الأمانة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله نعم المجردة نافسة الحسن) وما يتوهم من أن فيه اشتراكاً تشبيهاً فلا تكون حسنة مدفوع بأن المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما أن المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقد مر ذلك وقيل أن التجريد مجيء بعد تمام الاستعارة فلا يكون الاشتراك فيها والاشتراك المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه أنه قد سبق أن قوله تعالى (ومن كل ثاكرون لحماً طرياً) الخ مانع من حمل قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ) على الاستعارة مع أنه جاء بعد تمام الاستعارة (قوله جلياً) جلاء لا يفرض إلى الابتذال فانه مفوت للحسن والتوصية بالجلاء إنما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه فيها بل فله لم يكن وجه الشبه جلياً يصير تسمية بخلاف الاستعارة بالكناية لأن المشبه مذكور بالفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فاقربته كافية في ذلك كما في شرح المفتاح الشريفي فتدبر فانه قد (قول المحشي) مستعمل في معناه وهذا المعنى المصرح به هو المراد ولم يبق إلا استعارة اسم المشبه به فكأن في القرينة بخلاف الاستعارة المصرح بها فإن المعنى المراد غير مصرح به مع استعارة الاسم أيضاً التابعة للمعنى الخفي تدبر (قول المحشي) فاقربته كناية أي اثبات لازم المشبه به كاف في استعارة اسمه المذكور المصرح به

(نات)
 لرفين
 قال
 المثل
 (في)
 من
 المائة
 وده
 ب
 أعم
 —
 في
 بها
 ذكر
 ن
 ارة
 ار
 وله
 و
 رة
 لما
 ام
 ية
 .
 د
 —
 ه

محلا) أى كل ما يأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التنبيل يأتى فيه التشبيه وليس كل ما يأتى فيه التشبيه يأتى
 فيه الاستعارة التحقيقية أو التنبيل لجواز أن يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكايفا بما لا يطاق
 كالمثلين المذكورين (ويتصل به) أى بما ذكر من أنه إذا خفى الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتمين
 التشبيه (أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعالم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتمينت
 الاستعارة) لئلا يصير كالتشبيه الذي نفسه فإذا فهمت مسئلة تقول حصل في فلبى نور ولا تقول كان في
 فلبى نورا وكذا إذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانى في ظلمة (و) لاستعارة (المكنى
 منها تامة مقيمة) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمرة (و) لاستعارة (التخييلية
 حسننا بحسب حسن المكنى عنها) لأنها لا تكون الانابة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه
 لأنها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها
 قال أن حسننا بحسب حسن المكنى عنها متى كانت ابعة لها ولما تحسن الحسن البالغ غير تابعة لها ولهذا
 استحسن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخيلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن
 حسننا برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها

خفى على البعض (قوله اعم محلا) . أى بحسب التحقق لا بحسب الصدق (قوله ويتمين التشبيه) أى عند البلغاء لا هم
 يحترزون عن غير الحسن لأنه لا يصح الاستعارة قوله وتمينت الاستعارة عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن
 لأنه لا يصح التشبيه فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما يأتى فيه الاستعارة يتأثر فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها) .
 نان تكون تابعة للتشبيه كما في اظمار المنية الشبهة بالسبع اثبت بفلان (قوله استعارة مصرحة الخ) يعنى أن الاستعارة
 التخيلية مقصودة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحققة فيذني أن يكون حسننا برعاية جهات حسن التشبيه
 وكونها في بعض الصور تابعة للمكينة وقربة عابها لا يقتضى أن يكون حسننا تابعا لحسنها ولا يكون لها حسن
 (قول المحشى) أى بحسب التحقق الخ بيان لمعنى كون الاعمية باعتبار المحل يعنى أنها باعتبار المحل لا باعتبار الصدق
 إذ لا يصدق أحدهما على الآخر لازائد عليه قيد له كما يتوهم
 (قول المحشى) فيكون منافيا لما تقدم الخ لعل هنا سقطا ولاصل وكذا يقال في قوله تمينت الاستعارة أى أن المراد
 تعينها عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن لأنه لا يصح التشبيه فيكون منافيا الخ ونقل معاوية عن المحشى على قول
 الشارح وتمينت الاستعارة أى عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن لأنه لا يصح التشبيه لينافى ما مر من أن كل
 ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه اه فلتحرر نسخة صحبجة
 (قول المحشى) بان تكون تابعة للتشبيه قيد به أقوله فلما تحسن الحسن البالغ فإنه يفيد أن فيها حسنا بليغا على قلة غير
 تابعة لها وذلك أن كانت تابعة للتشبيه وقد تقدم
 (قول المحشى) يعنى أن الاستعارة التخيلية الخ رد على المعاصم فانظره

﴿ فصل ﴾

اعلم ان الكلمة كما توصف بالجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به أيضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من الجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله أعنى المضاف واما في الجاز بالزيادة فلا يتحقق تلك الانتقال فيه وقد صرح هو بان الجر في ليس كمثلته شيء مجاز والمقصود في فن البيان هو الجاز بالمعنى الاول ولكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واجتذابا بضميع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالجاز بهذا الاعتبار فقال (وقد يطلق الجاز على كل كلمة تنير حكم اعرابها) الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه شعر لفظ المفتاح أى تنير اعرابها من نوع الى آخر (يحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالأول (كقوله تعالى جاء ربك) وقوله تعالى (واسئل القرية) (و) لثاني مثل (قوله تعالى ليس كمثلته شيء أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة حيي الرب (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بان المقصود سؤال أهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق

نفسها نعم يقتضي أن يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) وهو قوله واما الرفع جاز والنصب مجاز واما قال وظاهر لانه يمكن أن يقال المراد المرفوع مجازا. أو الرفع حكم مجازى وكذا النصب كذا في شرحين وهو المناسب لسابق كلامه ولاحقه (قوله كل كلمة تنير الخ) ظاهر هذا التعريف أن يكون مطابق تغير الاعراب لحذف أو الزيادة موجبا لكونه مجازا وما سيجي من التعريف الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى فيما سيجي. أن يكون غير في لاعراب والمعنى الى ما يخلفه موجبا له (قوله الظاهر الخ) اما قال ذلك. اذ يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر ترتب عليه أعنى الغالبة والمفعولية (قوله وبه يشعر لفظ المفتاح) حيث قل فالحكم الاصلى هو الجر (قوله بان المقصود) المقصود من هذا الكلام. فى المقام الذى وقع السؤال عن الاهل فالقرينة ههنا على الحذف هو المقام بخلاف الاول

(قال السيد) وبه يشعر لفظ المفتاح (أقول) حيث قل فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك فى جاء ربك هو الجر ما الرفع فجاز وحيث قل فالحكم الاصلى للقرينة فى الكلام هو الجر والنصب مجاز (قول الشارح) للقطع الخ رد على من انكر وقوع الجاز بالحذف فى القرآن مدعيا ان المقصود سؤال القرية ولا مانع ان يخلق الله فيها قوة النطق

(قول المحشى) أو الرفع حكم مجازى فهو بمنزلة المعنى المجازى أى نقل اللفظ اليه عما كان عليه كما نقل الى معناه ازي عن معناه الحقيقى

(قول المحشى) اذ يجوز ان يراد الخ فليس حسبك من بحسبك درهم مجازا لعدم تغير الحكم قال بعض المحواشي ان معنى مجازا بالزيادة والنقصان هو ما كان فاسد المعنى ظاهرا صحيحه باطنا

(قول المحشى) فالمقام الذى وقع أى وقع هذا الكلام فيه فالمقام دل على حذف لفظ أهل بواسطة انه دل على سؤال الامل. مقصود من الكلام لامن التعبير عن الاهل بالقرية ولا من استعمال سؤال القرية فى سؤال أهلها مجازا

الاخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون المثل لله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله إذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يخل فنفوا البخل عن مثله والترض نفيه عن ذاته فسلخوا المريق الكناية فهدوا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عن مثاله وعن يكون على اخص اوصافه فقد نفوا عنه كما يقولون قد انضمت لداته وبلغت آرايه يريدون انفعاله وبلوغه

نعم ان فرض مثل لمثله . يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض وهو الایة نفي مثل مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء . . . والى ما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر (قوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله الخ) قبل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة التكاف نفي أن يكون مثل لمثله سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضاً لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله لان وجود مثله بمحل والمحل جاز أن يستلزم محلاً آخر والجواب عن الاول ان اسم ليس شيء وهو نكرة في سياق النفي فيعم تفهيد الآية نفي شيء يكون مثلاً لمثله ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء . هو مثل لمثله والاضافة لا تقتضى خروجه عن عموم شيء بخلاف المثل المذكور فان القرينة العمالية دلت على تخصيص أحد الغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير وعن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقاً يستلزم وجود مثل المثل . مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين فالمنع بتجويز أن يكون لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلاً لمثله مكابرة . قال قدس سره الصواب الخ . ما ذكره ليس بصواب اما أولاً فلان المذهب السكلاحي هو ايراد الحجة وليس في الآية أشعار بالحجة فضلاً عن الايراد واما ثانياً فلانه حينئذ تكون الحجة قياساً استثنائياً استثنى فيه نقيض التالى هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لكنه ليس مثلاً لمثله فلا بد من بيان اطلاق التالى حتى تتم الحجة اذ ليس بينا بنفسه . بل وجود

(قول المحشى) نعم ان فرض مثل الخ هذا مقابل لقوله فلو كان ذاته تعالى الخ

(قول المحشى) يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض لما عرفت من تكافي المثلين وجوداً أى وليس الفرض نفي مثل المثل الفرضي ليلزم نفي المثل الفرضي لان للعقل فرض كل شيء .

(قول المحشى) والى ما ذكرنا اشار الشارح الخ لا مانع من ان يكون اشارة أيضاً الى رد ما قبل ان نفي مثل المثل ثبت المثل واذا ثبت مثله حصل التناقض لانه مثل لمثله ضرورة ان التماثل يكون من الجانبين وكذا ما قبل انه مشعر بانبات المثل لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كبن زيد أحد يدل ظاهراً على ان لزيد ابناً وان كان محتمل نفي المثل له بناء على عدمه وحاصل الجواب حينئذ عن الاول انه انما يلزم التناقض لو لم يكن نفي مثل المثل بنفي المثل دفعا للتناقض وتحقيقه ان نفي مثل المثل مستلزم لنفي المن ضرورة انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله فلا يصح نفي مثل المثل وعن الثاني بمنع كون هذا الكلام ظاهراً في اثبات مثله كيف وتقيضه وهو نفي مثله قطعي انما يلزم التناقض وقد اقتصر في حواشي شرح المختصر على دفع هذين

(قول المحشى) مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء ، يعنى ان استلزام وجود المثل لشيء . لوجود مثل المثل ذاتي لوجود المثل لتوقف كونه مثلاً عليه اذ المماثلة لا تكون الا بين شيئين وما بالذات لا يتخلف بخصوصية المحل (قول المحشى) بل وجود المثل ووجود الخ فن لا يسلم مدعى المتكلم وهو اتقاء المثل لا يسلم أيضاً اتقاء مثل المثل

اهلها
 رافى
 فحق
 كنه
 بهذا
 وبه
 الى
 الة
 اق
 -
 فع
 في
 ب
 ن
 ن
 (

الجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا مرس يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا
 المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل من قرية قد خربت وباد أهلها فأراد ان يقول لصاحبه
 واءظا ومذكرا أو انفسه متمظا ومعتبرا أسئل القرية عن أهلها أو قل لها ما صنعتموا كما يقال سل الارض من شق أنمارك
 وغرس اشجارك وجنى أنمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثانى
 الى النصب بسبب حذف المضاف (و) ليس (مثله شئ) فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد
 تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شئ مثله تعالى لاننى ان يكون شئ مثل
 مثله والاحسن ان لا تجمل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما انه نفي للشيء بنى لازمه
 لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاني زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاني
 زيد من أخ هو زيد فنفت هذا اللازم والمراد نفي ما زومه أى ليس ازيد أخ إذ لو كان له أخ لكان لذلك
 فان القرية فيها الامتناع العقلى (قوله أن لا تجمل الكاف زائدة) قبل اصاله الكاف تقتضي نفي ذاته تعالى لان كل شئ
 يكون مثل مثله فله تعالى هو مثل مثله فاذا نفي مثل مثله فقد نفي هو تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس بشئ لان المثلية
 من الاضافات والمتضايفان يتكافئان وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر
 فاندفع ما قبل ان سؤل الاهل لا يقتضي ان يكون لفظ اهل مقدرأ لجواز التعبير بالقرية عن أهلها مجازا وكذا ما قبل انه
 استعمل سؤل القرية في سؤل أهلها ومثله استعمال نفي المثل في نفي مثل المثل
 (قال السيد) ويكون من باب الكناية وفيه وجهان (أقول) الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب
 الكلامي وهو ان يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام كقوله تعالى (فلما أفل قال لا احب الاقارب) أى
 القمر أول ورثى ليس بأول فالقمر ليس برثى يدل على ذلك تقريره حيث قال أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان
 لذلك الاخ أخ هو زيد وحيث قال والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود
 ولو جمل هذا الوجه أيضا كناية لم يكن في الحقيقة وجها آخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الا في العبارة بيان ذلك ان
 الاول حينئذ كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المنزل وأريد به نسبه الى المثل والثاني أيضا كناية في النسبة حيث
 نفي ثبوت مثل لمثله وأريد نفي ثبوت مثل له فرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا انه
 عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المائل عن هو
 على أنخص أوصافه نفي للمائل عنه بطريق المبالغة واما اذا جمل الاول مذهبها كلاميا فالفرق ظاهر لان العبارة في الكناية
 مستعملة في المعنى المقصود أعنى نفي المائل عنه تعالى بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وفي المذهب الكلامي مستعملة
 في معناها الاصلى وجمل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير أن يصد استعماله فيه أصلا فتأمل
 (قول المحشي) يتكافآن وجودا فان كان أحدهما موجودا في نفس الامر كان الآخر كذلك أو بحسب الغرض
 كان الآخر كذلك

(قول المحشي) يلزم ثبوت مثله فنفي كونه تعالى مثلا لمثله لا انتفاء مثله لا انتفاء ذاته تعالى عن ذلك علوا كبيرا

كان

وا

من

غيد

س

ن

ام

له

.

.

.

.

.

.

فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء، وقوله ليس كمثل شيء، الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان ه فان معناه بل هو

المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم والجهل لا يجوز جعل أحدهما دليلا على الآخر ه قل قدس سره يدل على ذلك تقريره الخ تقريره لبيان اللزوم بينهما حتي تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكينائي ولذا لم يتعرض لبطالان التالي أصلا ه قال قدس سره لم يكن وجه الخ ه ان أراد انه لا يكون وجه آخر مثبتا للكناية ه غير الكناية التي اثبت الوجه الثاني فذلك غير لازم انما اللزوم تغاير الوجهين في ذاتهما وان كانا مثبتين لنوع واحد من الكناية وان أراد انه لا تغاير بينهما كما يدل عليه قوله بل لا يكون اختلاف الا في العبارة فذلك ممنوع فان الوجه الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللزوم كناية عن نفي الملزوم من غير ملاحظة ان حكم الامثل واحد وانه يجري في النفي دون الاثبات فان نفي اللزوم يستلزم نفي الملزوم ، دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مبناه ان حكم التماثلين واحد والا لم يكونا تماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل وانه يجري في النفي والاثبات كما في ايفعت لدانه وباعت اترابه ه قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثاني الخ ه فيه ان الكناية في النسبة لا بد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيحيي ، وفيما نحن فيه ، تصریح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين كناية من القسم الاول أعني ما يكون ، المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ثم ان بيانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة لانه لا تغاير بينهما الا في العبارة ه قال قدس سره لان العبارة في الكناية الخ ه سيحيي ، اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود أو المعنى الاصلى فالفرق المذكور غير ظاهر عند الكل (قوله من فائدتها) وهي المبالغة لانه كدعوى الشيء بالبيئة

فكيف يحتاج عليه (قول المحشي) غير الكناية التي اثبت الخ وهي استعمال لفظ دال على اتقاء مثل المثل ب انتفاء المثل فهذا غير لازم بل الكناية فيهما بهذا المعنى

(قول المحشي) دون العكس أي نفي الملزوم لا يستلزم نفي اللزوم لجواز كونه أهم فائباته لا يستلزم اثبات الملزوم لجواز ثبوته مع ملزوم آخر تدبر

(قول المحشي) تصریح بالنسبة بطريق الاضافة أي الاضافة الى الضمير في مثله على قياس ما يأتي من الفرق بين زيد طويل نجوده والمجد بين ثوبه لان جملة ليس خبر عن الله في المعنى فنفي المثل هو المكنى عنه ونسبة هذا المكنى عنه الى الله مخرج بها

(قول المحشي) المطلوب بها غير صفة ذلك الغير هو النفي كما عرفت وكون المكنى عنه هو النفي هو الموافق لقولهم ومنهم السيد في هذه الحاشية التي كتبها هنا ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل فالمكنى عنه هو النفي لا النسبة وقوله ولا نسبة أي لانها مخرج بها قبل امل كلام السيد مبنى على ان الجملة مستأنفة سالبة ولو سلم انها خبر فهذا انما هو بالظن الى الجملة الكبرى والمطلوب فيها منسوب لانسبة وامل السيد نظر الى الصغرى والمطلوب فيها نسبة ولا تصریح بها فيها فليتأمل (قول المحشي) عند الكل بل عند البعض

جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها ونمت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فمن لا يد له وكذا يستعمل هذا في من له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان
يعد ملحقا بالمجاز ومشبهها به لاشتراكهما في التبدى عن الاصل الى غير ذلك الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا
لم اذكر الحد شاملا له لكن المهددة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بدمه من المجاز اطلاق لفظ
المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المفسر بتفسيره يتناوله وغيره فليس كذلك لانفاق السلف على وجوب كون

(قوله في من له مثل الخ) أى فيمكن له مثل وفي من لا يمكن له مثل . قل قدس سره اعلم ان استعمال بسط اليد الخ . حاصل
كلامه ان الشارح رحمه الله جعل ليس كذلك في من لا مثل له وفي من له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي . في الجملة
كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز . متفرع على الكناية فيما
لا يمكن وكلا الوجهين مذكور ان في الكشف فقال ان قوله تعالى (ليس كذلك شيء) . وقوله تعالى (بل يذاهب سوطان)
كنايتان وقال ان قوله تعالى (ولا ينظر اليهم يوم القيمة) . وقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) مجاز متفرع على الكناية
ولا يخالف بين القولين . لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذي استعمل فيه . قال قدس سره ما وقع في عبارة الفخامة

(قال السيد) حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له الخ (اقول) اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من
جاز ان يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شات أو قطعت أو فقدت لتقصان في الخلقة كناية مخضة لجواز ارادة المعنى
الاصلى في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى (بل يذاهب سوطان) مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك
الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يد أو بسط ثم استعمل
هنا مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله تعالى ولا ينظر اليهم
فان الاستواء على العرش أى الجلوس عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية مخضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها
وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية مخضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز كذلك هكذا حقق الكلام في الكشف
(قول المحشى) في الجملة أى في بعض الصور

(قول المحشى) متفرع على الكناية وجه التفرع ما ذكره السيد من انه استعمل هناك كثيرا حتى صار الخ
(قول المحشى) لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الخ بمعنى ان المحل يدل على ان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي
لاستعماله فيه فيكون اللفظ نظرا للعجل مجازا فقط اذ لا دلالة للعجل على ان المعنى الحقيقي مراد لالذاته بل الانتقال
منه حتى يدل على ان اللفظ كناية لان هذا قدر زائد على ما تقتضيه الاستحالة ولو كان كذلك لكثرت المجازات كلها كنايات
واما اللفظ في نفسه فموضوع لمعناه الحقيقي والمحل غير مانع من المحل عليه عند ارادته للانتقال منه الى لازمه لا لكونه مناط
الصدق والكذب واذا لم يكن مانع محل على المعنى الحقيقي لان الاصل في اللفظ ان يحمل على معناه الحقيقي عند عدم
القرينة المانعة عنه ثم ان محط الفائدة هو المعنى المكشوف عنه والقرينة دالة على ارادته فيكون اللفظ في نفسه كناية فتحصل
ان المحل لا يدل على ان المعنى الحقيقي مراد للانتقال فلم يكن اللفظ بالنسبة اليه كناية بل مجاز ولا يمنع من حمل اللفظ

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضح للملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلى وإلا لدخل في تعريف السكاكي أيضا وأما قسمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فعنانه أنه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم (الكناية) في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهى في الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذى هو فعل المتكلم أعنى ذكر الالزام وإرادة المزوم مع جواز إرادة الالزام أيضا فالانظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثانى نفس الالزام هو الذى أشار اليه المصنف

من زيادة الحروف وهي التي يكون العرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مدلولها التأكيد وبخلاف في فان المقصود منها التصريح
بالطريقة قال السيد ليس من الجواز الخ هذا هو التحقيق عند الاصوليين ولذا لم يذكرها الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي
شرح جمع الجوامع انه يجوز أي توسع بزيادة كلمة أو نقصها وان لم يصدق على ذلك حد الجواز وفي التحرير ومجاز الحذف حقيقة
لأنه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه قول السيد بل أرادوا ان اصل الكلام الخ فيه بحث اما أولا فلا ينهم عدوا
للقصان والزيادة من علاقات الجواز مقابل العلاقة المحلية كفي المنهاج وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المنهاج بان الزيادة والنقصان
ليسا بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف واما ثانيا فلا يلزم على هذا ان يكون جرى النهر
من باب المجاز بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى ماء النهر واما ثانيا فلا يلزم ان يكون جرى
التحرير في قوله تعالى (وايهال القرية) القول بكونه مجازا بالنقصان مقابل لكونه مجازا بذكر المحل وارادة الخ لانه ذكر في
على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من أمر أصلي الى غيره وعلى التقدير الثاني مجاز بالمعنى المشهور (قوله واما تقسيمهم
المجاز الخ) لا ينبغي ان السكاكي رحمه الله قل ان الساق قسموا المجاز الى لغوي وعقلي والمجاز اللغوي الى ما في حكم الكلمة
والى ما في معناها وما في معنى الكلمة الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتبار
ما يطاق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن أمر أصلي الى غيره سواء كان ذلك الامر
اعرابا أو معنى فحينئذ يتحقق للسكاكي رحمه الله رأى يتفرد به وهو ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية
المجاز في حكم الاعراب بالمجاز بالتشبيه (قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الخ) كان الانسب لما ذكره المصنف رحمه الله
من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر الملزوم وارادة اللازم الا انه لما لم ينقل عن المصنف رحمه الله تعريف المعنى المصدرى
أورد تعريف السكاكي رحمه الله وزاد عليه قوله مع جواز ارادة اللازم لما انه معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز
(قوله وهو الذي أشار اليه المصنف) لم يقل وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله لان نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى

عليه لا انتقال منه فكان اللفظ في نفسه كناية لما مر من عدم المانع مع لاصل ولعل هذا الذي حققه المحشي هو مراد
المحققين بقولهم ان اللفظ كناية في محل لاستحالة أى كناية في نفسه لا بالنظر اليه وبه يندفع ما قبل ان الاستحالة من أقوى
علاقات المجاز وحيد لا يتميز في محل الاستحالة الكتابية من المجاز فتدبر فانه قد تمحير الناظرين في فهم هذا المقام
(قال السيد) فان كان الحذف أو الزيادة مملا يوجب تغيير حكم الاعراب كما في قوله تعالى أو كهيب الى آخره

بقوله الكناية (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه أي طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها بخلاف المجاز من جهة إرادة المعنى) الحقيقي للفظ (مع إرادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة بخلاف المجاز فإنه لا يصح فيه أن يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت أسدا في الحمام أن يراد بالأسد الحيوان المفترس لأنه يلزم أن يكون في المجاز قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي فالوالتى هذا التنى المجاز لا تنفاه الملزوم بانتهاء اللازم وهذا معنى قولهم أن المجاز ملزوم قرينة مانعة لإرادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو أن المفهوم من التعريف المذكور أن المراد في الكناية هو لازم المعنى وإرادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشمر قوله في المفتاح أن

المصدر لفظ اللازم لالفظ الملزوم كما ذكره المص رحمه الله (قوله مع جواز الخ) اعلم أن فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه إلى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار أنه يجوز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث أنه كناية . لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولا يجوز في المجاز . إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته وانما قيدنا بالحقيقة لأنه قد يمنع إرادته لأجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى (بل يدهم مبدوطنان) (قوله لا واجبة) فيه أن هذا لو أريد بالجواز الامكان الخاص والظاهر أن المراد به الامكان العام .

(أقول) هذا ملحوظ في بعض النسخ نقل فيه كلام الاحكام واعترض عليه بلامرية في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيها سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وأنه قفم وما أشبه ذلك وبعضه منظر فيه وهو ما زعم أن ما ذكره الأصوليون من المجاز بالقصان كقوله تعالى (واسئل القرية) والمجاز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثل شيء) ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعنى أن المجاز ههنا يعنى آخر سواء أريد به الكلمة التي تغير حكم اعرابها بحذف أو زيادة كما ذكره المصنف أو أريد به الاعراب الذي تغيرت الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر عبارة المفتاح وبيان النظر أن الأصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور أوردوا في أمثاله المجاز بالزيادة والنقصان ولم يذكروا أن المجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه إلى الساف وزعم أن الأولى أن يعد ملحقا بالمجاز فافهمهم من كلامهم أن القرية مستعملة في أمثالها مجازا ولم يريدوا بقوله أنها مجاز بالقصان أن أهل مضر هناك مقدر في نظم الكلام حينئذ فإن الاختصار يقال المجز عندهم بل أرادوا أن أصل الكلام أن يقال أهل القرية فلما حذف الأهل استعمل القرية مجازا وهي مجاز بالمعنى المعارف ونسبه القصان وكذلك قوله تعالى (ليس كمثل شيء) مستعمل في معنى المثل مجاز وسبب هذا المجاز هو الزيادة إذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك مجاز

(قول المحشي) لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولو في محل الاستحالة لما عرفت أنه غير مانع من إرادة المعنى الحقيقي للانتقال منه أي مع كون الأصل في اللفظ أن يراد منه معناه الموضوع له عند عدم المانع كما سيأتي بعد فهذا هو المقصود لاستعماله في معناه الحقيقي من جهة اللفظ نفسه وهو المعبر عنه في كلامه تارة باللفظ في نفسه وتارة بقوله من حيث أنه كناية فتدبر (قول المحشي) إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة المعنى الحقيقي لذاته أو لغيره

الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد أن يراد طول نجاهه مع إرادة طول قامته وهذا هو الحق لأن الكناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي وإن كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وإن لم يكن له نجاد فط وقلنا جبان الكاب ومزول المصيل وإن لم يكن له كاب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصرّح بأن المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعاً لأنه قال المراد بالكناية المستعملة إما معناها وحده أو غير معناها وحده أو معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث

بمعنى عدم الامتناع لأن هذا القيد لاخراج المجاز ويمتنع فيه إرادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة يجمع لوجوب بل قوله فلا يمتنع في قولك الخ صريح في أنه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لأن الكناية كثيراً ما الخ) فيه أنه إنما يدل على عدم إرادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بأن يكون مقصوداً بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قل لا ينافي إرادة الحقيقة باللفظ أي يدل على عدم إرادته لينقل منه إلى المنصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قل لا ينافي إرادة الحقيقة باللفظ أي لفظ الكناية لا ينافي إرادة المعنى الحقيقي . بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه (قوله أو معناها وغير معناها) الواو بمعنى مع بقرينة قوله وحده فيفيد أن غير معناها أصل في الإرادة ومقصود بالافادة وإرادة معناها تبع له فيكون للفظ مستعملاً فيهما بأن يكون أحدهما وسيلة لينقل منه إلى الآخر فلا يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منعه فيكون كل منهما مراداً من اللفظ أما المعنى الحقيقي فلم يدم نصب القرينة المانعة عنه وأما المعنى المكسب عنه فلكونه محط الفائدة والقرينة دالة على إرادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيما وضع له ولم يشترط فيها أن لا يراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة أي الصريحة والكناية تشتركان في كونهما الخ وبما حررنا لك من حل الجواز وعدم المناقاة على مقابل الامتناع ظهر أنه لا يخالف بين عبارتي المفتاح وأنه لا حاجة في المتن إلى حمل قوله من جهة إرادة المعنى الحقيقي على جواز إرادته وإن ما قاله الشارح رحمه الله في شرح المفتاح أن لم في تقرير الكناية طريقتين أحدهما أن استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع له وثانيهما أنه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً بل لينقل منه إلى غير الموضوع له مبنى على حل الجواز على الامكان الخاص وأنه لا يخالف بين الطريقتين إذا حل الجواز على عدم الامتناع فإنه لما كانت المعنيتان مرادتين في الكناية صح أن يقال أنها مستعملة فيما وضع له فإن الأصل في اللفظ أن يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وأنها مستعملة في غير ما وضع له بالنظر إلى القرينة الدالة على إرادته والحاصل أن الكناية لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ، بالنظر إلى اللفظ يكون مراداً منها ولو جود القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له لا بد من إرادته بخلاف المجاز فإنه من القرينة المانعة

(قول المحشي) بمعنى عدم الامتناع أي عدم امتناع إرادته وحاصله أن عدمه غير ضروري

(قول المحشي) بجامع الوجوب أي وجوب الإرادة وقوله في أنه أي عدم المناقاة

(قول المحشي) بناء على عدم نصب القرينة أي مع وجود المقتضى للاستعمال في معناه الحقيقي وهو الأصل السابق

(قول المحشي) بالنظر إلى اللفظ وإذا لم يكن مانع بالنظر إلى اللفظ عمل بالمقتضى وهو أن الأصل لللفظ في أن يحمل على معناه الحقيقي

على معناه الحقيقي

الكنائية، والحقيقة والكنائية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر
 قول المصنف أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه وإن كان مشيراً إلى أن إرادة اللازم أصل
 وإرادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جازيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه
 فوجه التوفيق بين كلامي المصنف أن معنى قوله من جهة إرادة المعنى من جهة جواز إرادة المعنى بقربة ما سبق
 من التعريف وأما قوله في الإيضاح والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه أي من جهة إرادة المعنى مع
 جواز إرادته لازمه فليس صحيحاً للعلم إلا أن يراد بالمعنى ما عني وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى
 معناه الموضوع له وفيه ما فيه (و فرق) أي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أي
 في الكناية (من اللازم) إلى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة إليه (وفيه) أي
 في المجاز (من الملزوم) إلى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم التبت إلى التبت ومن الأسد الذي
 هو ملزوم الشجاع إلى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه) إلى الملزوم
 لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل إنما يكون ذلك
 على تقدير تلازمهما وتساويهما فإن قيل يجوز أن يدل عليه بواسطة الفصام القرينة فلما حينئذ لا يبقى أهم
 ولو سلم فم لا يجوز أن يكون لمجاز أيضاً كذلك (و حينئذ) أي حينئذ كان اللازم ملزوماً (يكون الانتقال
 من الملزوم) إلى اللازم كما في مجاز فلا يخفى الفرق والسكاكي أيضاً معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً امتنع
 الانتقال منه لأنه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم
 وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم فإن قيل
 مرده أن الملزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فلما لا نسرد ذلك وما للدليل

عن إرادة الموضوع له فيمتنع إرادته وبخلاف الحقيقة لمصرحة لاقتناء القرينة لدلالة على إرادة غير الموضوع له هذا
 ما عندي في حل هذا المقام وهو وإن كان مخالفاً لما ذهب إليه الشارحان لكن الحق أحق أن يتبع (قوله وإن
 كان مشيراً إلخ) قد عرفت أن عبارة المفتاح أيضاً تشير إلى ذلك لا أن الإشارة في عبارة المصنف رحمه الله تعالى
 أنظر لأنه صرح بلطف مع (قوله أن معنى قوله إلخ) أما بأن يفسر الجهة بالمجاز أو بتقدير المضاف (قوله ولازم
 المعنى إلخ) لكونه تامةً ورد بها له (قوله وفيه ما فيه) لأن إطلاق اللازم على الموضوع له وإطلاق المعنى على لازمه مستبعد

(قول الشارح) مراده أن اللازم بين الطرفين من خواص الكناية إلخ أي ذكر أن الانتقال فيها من اللازم مع أن
 اللازم قد يكون أعم فلا يصح الانتقال منه ليعبد أن اللازم لابد أن يكون ملزوماً فيكون الملزوم فيها من الجانبين وهذا يكون
 الفرق بينهما والانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم كالمجاز لا يتأني الفرق يكون الملزوم فيها من الطرفين
 (قول الشارح) لأننا لم ذلك لأن مدار الانتقال على عدم الامتلاك في جانب المتقبل منه وإن وجد المتقبل إليه بدونه

عليه بل الجواب أن مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوزوا كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز العكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث

جدا غير وارد في إطلاقهم وان إطلاق اللازم على الموضوع له لا يصح عند المصنف رحمه الله اذ لا انتقال عنده من اللازم
(قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ) وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصلية والفرعية كالبيت والمطر على ما في كتب

(قبل الشارح) ما يكون وجوده الخ أي وجوده خارجا على سبيل التبعية في الخارج لافي الذهن على سبيل التبعية
في الذهن والا لعاد الرد بان التابع ما لم يكن متبوعا الخ

(قول الشارح) ولهذا جوزوا الخ اذ لو كان اللزوم بالمعنى المتعارف لوجد الملزوم بدون اللازم وهو ممتنع وحاصل ما قلناه
الشارح في التلويح انه ليس المراد بالملزوم واللازم مصطلح أهل الجدل بل مصطلح أهل الحكمة والبيان وهم يعنون بالملزوم
المتبوع وبالاثر ما يتبعه والحكما يحملون خواص الماهية لوازها لا ملزوماتها مع انها لا توجد بدون الماهية والمساهية توجد
بدونها فالملزوم ما لا يوجد اللازم بدونه وان وجد هو بدون اللازم ولا ينفك عن الملزوم وعلماء البيان يحملون معنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ومعنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع
والرديف فكل من الرقبة والراس ملزوم واصل يقتدر اليه الانسان ويتبعه في الوجود اه أي بخلاف الرقبة والراس فانها
لا يتبعان الانسان في الوجود بل يوجدان بدونه والضاحك بالفعل لا يوجد بدون الانسان والانسان يوجد بدونه وحينئذ
فالمراد بقوله ان تذكر من المتلازمين الخ اللازم بصطلح الحكمة والبيان كما هو ظاهر بخلاف ما في حواشي المختصر وعلى
هذا فالفرق بين المجاز والكناية حيث كان الانتقال فيها مما لا ينفك بخلاف المجاز انه في الكناية عبر بالمعنى الحقيقي لينتقل منه
الى المكى عنه فلا بد ان لا ينفك بخلاف المجاز فانه عبر بالمعنى المجازي ابتداء والقرينة كافية فيه تدبر

(قول الشارح) وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين حاصل ما نقل عن المحشي في تحرير عبارة التلويح ان
الضابط في كون المجاز من الطرفين أو من طرف لا يصح أن يكون اللزوم لانه لو كان اللزوم بمعنى امتناع الاتممك كان
صحة المجاز من الطرفين ومن طرف واحد مضبوطا بان يقل ان كان امتناع الاتممك من الجانبين يصح المجاز من الجانبين
وان كان من جانب واحد يصح من جانب واحد لكن معناه الانتقال في الجملة وهو كما يتحقق من الملزوم الى اللازم يتحقق
من اللازم الى الملزوم فكيف ينضبط صحة المجاز من الجانبين ومن جانب واحد مع تحقق العلاقة في صورتين والانتقال
في الجملة فالضابط ان الملزوم أصل لان الانتقال منه فهو معنى الانتقال واللازم فرع له لكون الانتقال اليه متفرعا عليه
فلا بد في الملزوم من الاسئلة وفي اللازم من الفرعية فان كانت الاصلية والفرعية من الجانبين صح المجاز من الجانبين كالعلة
القاعلية فانها أصل من جهة احتياج المعلوم اليها والذاتية عليها والمعلوم المقصود أصل من جهة كونه علة العلة الغائية والغاية
وان كانت للعلة للفاعل متأخرة عنه في الخارج الا انها في الذهن علة للعلة القاعلية متقدمة عليها ولا جاز استعمال اسم
الأصل في الفرع دون العكس اه واذا كان هذا هو الضابط لا يلزم أن يكون ما هو أصل متبوعا بمعنى أن يكون وجود غيره
ليس لذاته بل لمتبوعه ولا ما هو فرع تابعا بمعنى ان يكون وجوده لغيره لا لذاته فورد إيراد الشارح

في الثبت واستعمال الثبت في الغيث (وهي) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) أى القسم الاول والثاني
 باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاول من الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها) أى من
 الاول (ما هى معنى واحد) وهو ان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بوصف معين عارض فتذكر
 تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاريين بكل أبيض مخدّم (والطارئين بجوامع الاضغان)
 المخدّم القاطع والشمخ الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع ممان)
 وهو ان تؤخذ صفة تخصم الى لازم آخر ، آخر لتعريف جملها مختصة بوصف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا
 كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض الاطراف) ويسمى هذا خاصة مركبة (وشرطها) أى شرط
 هاتين الكناتيتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاول

الاصول . مع ان التام والرديف في الخارج ليس الا المطر (قوله ثلاثة أقسام) بحكم الاستقراء . تتبع موارد الكنايات كذا
 في شرحه للمفتاح فاختصاص القسم الثانى بالقسم الى القرينة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر
 الى الاستقراء والا فالعقل يجوز قسمة كل منهما الى الاقسام المذكورة (قوله المطلوب بها غير صفة الخ) لم يقل المطلوب بها
 الموصوف كما فى المفتاح ليشمل ما اذا كان المكنى عنه لازماً غير الموصوف كما فى قوله تعالى (ليس كذله شئ) على تقدير
 عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه نفي المثل . وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد أن يراد بالموصوف أعم من
 الموصوف حقيقة أو ما هو بمنزلة كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذى
 ينتقل منه . الى معناه التابع لاشئ . بمنزلة الوصف المختص لا بحالة قد يكون لاشئ . صفات اخر فان كان المقصد الانتقال
 الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى صفة اخرى فالقسم الثانى أو الى اختصاص الصفة بالثالث (قوله عارض)
 بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غيرها لم تؤخذ الذات
 المعينة (قوله كناية) بمعنى مكنايتها بها حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من القول بمعنى القول والعامل
 فيه معنى الكفاف وحيد بكون قوله حى مستوى القامة عريض الاطراف بدلا عن القول أو بيان له (قوله وحمل السكاكى الخ)

(قول المحشى) مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر لان المطر وجوده في الخارج ليس لذاته بل للنبات
 كما ان وجود طول النجاد خارجا ليس لذاته بل لطول القامة بخلاف النبات فان وجوده الخارجى لذاته لا لوجود المطر
 فعلى هذا المتبوع ما كان مقصود الوجود لذاته والتابع ما كان مقصود الوجود لغيره وهو مخالف للتفسير الذى نقلناه سابقا
 عن التلويح من ان المراد بالملزوم ما هو أصل يقتضى اليه التابع ويقتضى في الوجود الا ان يقال التبعية في الوجود لها
 اعتبارات وحاصل الايراد على هذا ان التبعية في الوجود لا توجد الا للمطر فاللازم على هذا أن يطابق النبات على المطر
 بخارجا دون العكس مع ان الاصوليين أطلقوا كلا على الآخر مجازاً نظراً للاصالة والفرعية في كل لا للضرورة والملزومية بهذا
 المعنى وحاصله على ما نقلناه عن التلويح منع كون الانتقال في الجاز من المتبوع دائما لانه يجوز بالثبت عن المطر مع ان
 الثبت تابع في الوجود للمطر ومقتضى اليه في وجوده وهذا ما فهمه العصام في كلام الشارح (قول المحشى) وهو ليس
 بموصوف لنفي مثل المثل لكنه فى معناه لتبعية نفي مثل المثل لنفي المثل (قول المحشى) الى معناه المراد به المكنى عنه وفي

أعنى ما هو
 أنه فسر
 والكناية
 حى مستر
 سهوله
 والبعد
 والشياء
 بواسطة
 طويل
 بقوله
 التفسير
 الماول
 والزيت
 النجاد
 الموصوف
 عبارته
 معين عار
 المذكور
 والبعد
 فى ان
 نوع تعر
 نسخة
 (قول
)
 المتداول
 (قول

أعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية أعني هي مجموع ، لأن بعيدة وقت المصنف في نظر غيره ، ثم تنظر
 أنه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الاتصاف بلا واسطة والبعيدة بما يكون الاتصاف بواسطة لوزم التسلسل
 والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع ، فإن كلاهما خالية عن الوسطة لظهور أن ليس الانتقال من
 حى مستوي القامة عريض الاظفار الى شئ ، ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو
 سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكاف في التساوي والاختصاص
 والبعيد بخلاف ذلك (الثانية) من أقسام الكناية الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم
 والشجاعة وللول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة (فإن لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب
 (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طويل القامة
 طويل نجاده وطويل النجاد) ثم أشار الى الفرق بين الكنايتين أعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد
 بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية تصريح ما تتضمن الصفة
 الضمير) المرجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
 الملول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
 والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة
 النجاد والزيدان طويلان النجاد والزيدون طوال النجاد فتوث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير
 الموصوف وانما جاز اسناد الصفة

عبارته الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بوصف
 معين عارض والبعيدة هي ان يتكاف اختصاصها بان تضم الى لازم آخر وآخر فالاغراض مبنى على ان التعريفين
 المذكورين ، تعريف باللازم والقريبة والبعيدة ، بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني ومبنى الجواب جعلها تفسيرين للقريبة
 والبعيدة فاندفع ما قبل ان حمل اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره الشارح بعيد جداً لأن عبارة المفتاح صريحة
 في ان القريبة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور في القسم الثاني (قوله ضرورة احتياجها الخ) لمشابهة الفعل (قوله على
 نوع تصريح) انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه اسند اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة النجاد

نسخة اسقاط لي

(قول المحشي) يتكاف اختصاصها بان تضم الخ لان كلامنا الواو من غير تخص والمجموع فخص فضم الواو من تكاف للاختصاص
 (قول المحشي) تعريف باللازم فانه يلزم من عدم الوسطة ظهور الاختصاص ومن الوسطة التكاف فيه بضم الواو من
 التسلسل حتى يأتي الاختصاص بالصفة المعالوفة كالكرم في كثير الرماد تدبر
 (قول المحشي) بالمعنى الذي ذكره فتفسيره للقرب والبعيد هو الحامل على جعل التعريف باللازم

الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ
 خبراً أو حالاً أو زمتاً وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن
 الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
 اي متقو بهم بخلاف زيد حمر فرسه واسود ثوبه فانه يقيح فيه الاضافه وكذا يقيح هند قائمة الغلام فان
 قلت إذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زمت انها كناية مشوبة بالنصريح وهلا كانت تصرح بان قوله
 تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى
 ذكر احد الطرفين جمل تشبيها لا استمارة مشوبة بالمشبيه قلت لا قطع بأنها في المعنى صفة للمضاف اليه
 واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
 (او خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية
 عن الابله مريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
 ملزوم لها بحسب الاعتقاد الكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس ينتقل
 منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادى النظر وبهذا
 يمتاز عن البعيدة وجمل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا
 عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى
 الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الوسادة
 بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنية صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية
 قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة
 (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف

(قوله الى ضمير السبب الخ) أراد بالسبب والمسبب المتعلق (قوله بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه الخ) يريد
 ان المعنى المكى عنه في الكناية يكون مقصوداً بالافادة . مناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة مقصوداً
 منه بالذات اثبات عرض القفا بل ينتقل منه الى الابله فيكون عرض القفا واسطة لا يمكنها عنه فلا تكون قريبة بل بعيدة
 فينتزح لانيهم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر
 انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحاً لان يراد بالذات فيكون مناطاً للصدق والكذب قل الشارح رحمه الله في
 شرحه للمفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت تلك الكناية شائعة لمعقولة بالصريح الا ان يدعى ان عريض القفا
 لكثرة استعماله في الابله صار ملحقاً بالصريح لكنه يناهى اعتراف السكاكي رحمه الله بان عريض القفا كناية خفية
 عن الابله (قوله المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفها مذكورين صريحاً أو أحدهما مذكوراً صريحاً والاخر كناية فيجتمع

فانه ياء
 وكذا
 الى كثير
 وكثير
 من أم
 المفتاح
 أي فر
 فانه أرا
 (فترك
 القول
 الدالة
 الحشر
 مصر
 المكى
 وكذا
 التصر
 ذوقية
 الكناية
 العقاية
 الثلاثة
 لا التص
 أي ثوب
 اختص
 (2)
 (فوا

فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر (ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبلها (الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاثارة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضيف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء، وعليك بدتبع الامثلة فانها اكثر من أن تحصى (الثالثة) من أقسام الكناية الكناية (المطالب بها نسبة) أى اثبات أمر لا أمر أو نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطالب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر إذ لا وجه له ههنا (كقوله) أى قول زياد الاعجم (ان السماحة والمرودة) أى كمال الرجولية (والندى *) فى قبة ضربت على ابن الحشرج هـ فانه أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر أم لا (فترك التصريح) باختصاصه بها (بان يقول إنه مختص بها أو نحوه) مجرور معطوف على أن يقول أى أو يمثل القول أو منصوب معطوف على منقول ان يقول أى أو ان يقول نحوه قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالإضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى أمثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها أو اسنادها الى الموصوف أو ضميره ألا يرى ان طول القائمة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومستند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها (الى الكناية بان جعلها) أى بان جعل تلك الصفات (فى قبة) تذبها على ان جعلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تخذها الرؤساء (مخروبة عليه) أى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا

الكناية فى النسبة مع الكناية فى الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة للكناية. فلاحتمالات العقلية سبعة واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها منفردة ولا يبطل شيء منها للحصر فى الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح الخ) يعنى انه أراد ، التخصيص فى الاثبات لا التخصيص فى الثبوت (قوله ان السماحة الخ) السماحة جواز نردى كردن والمرودة مردمي كردن والنداء العطاء (قوله أى ثبوتها له) اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد فى يثبت أى يفيد أو يذكر مثلاً (قوله كما ان اختصاص الخ) متعلق بقوله فترك التصريح (قوله باعتبار اضافتها) أو اسنادها الى الموصوف كما فى قولك هل طويل

(قول الشارح) وبه يعرف الخ أى بالامثلة السابقة فان مدلولها الثبوت لا الاختصاص (قول المحشى) فلاحتمالات العقلية أى لا العقلية (قول المحشى) التخصيص فى الاثبات بان قصر اثبات تلك الصفة عليه أى ذكره مثبتا له دون غيره وهو لا ينافى الثبوت لغيره

فانه
وكذا
الى
كثرة
الضيفان
بكسر
الضاد
جمع
ضيف
ومنها
الى
المقصود
وهو
المضيف
وبحسب
قلة
الوسائط
وكثرتها
تختلف
الدلالة
على
المقصود
وضوحا
وخفاء
وعليك
بدتبع
الامثلة
فانها
اكثر
من
أن
تحصى
الثالثة
من
أقسام
الكناية
الكناية
المطالب
بها
نسبة
أى
اثبات
أمر
لا
أمر
أو
نفيه
عنه
وهذا
معنى
قول
صاحب
المفتاح
ان
المطالب
بها
تخصيص
الصفة
بالموصوف
ولم
يرد
بالتخصيص
الحصر
إذ
لا
وجه
له
ههنا
كقوله
أى
قول
زياد
الاعجم
ان
السماحة
والمرودة
أى
كمال
الرجولية
والندى
فى
قبة
ضربت
على
ابن
الحشرج
هـ
فانه
أراد
ان
يثبت
اختصاص
ابن
الحشرج
بهذه
الصفات
أى
ثبوتها
له
سواء
كان
على
طريق
الحصر
أم
لا
فترك
التصريح
باختصاصه
بها
بان
يقول
إنه
مختص
بها
أو
نحوه
مجرور
معطوف
على
أن
يقول
أى
أو
يمثل
القول
أو
منصوب
معطوف
على
منقول
ان
يقول
أى
أو
ان
يقول
نحو
قولنا
انه
مختص
بها
من
العبارات
الدالة
على
هذا
المعنى
كالإضافة
ومعناها
والاسناد
ومعناه
مثل
ان
يقول
سماحة
ابن
الحشرج
أو
السماحة
لابن
الحشرج
أو
سمح
ابن
الحشرج
أو
حصل
السماحة
له
أو
ابن
الحشرج
سمح
كما
ان
اختصاص
الصفة
بالموصوف
مصرح
به
فى
أمثلة
القسم
الثانى
باعتبار
إضافتها
أو
اسنادها
الى
الموصوف
أو
ضميره
ألا
يرى
ان
طول
القائمة
المكنى
عنه
بطول
النجاد
مضاف
الى
ضميره
فى
قولنا
طويل
نجاده
ومستند
الى
ضميره
فى
قولنا
طويل
النجاد
وكذا
فى
كثير
الرماد
وغيره
كذا
فى
المفتاح
وبه
يعرف
ان
ليس
المراد
بالاختصاص
ههنا
هو
الحصر
فترك
التصريح
باختصاصه
بها
الى
الكناية
بان
جعلها
أى
بان
جعل
تلك
الصفات
فى
قبة
تذبها
على
ان
جعلها
ذو
قبة
وهى
تكون
فوق
الخيمة
تخذها
الرؤساء
مخروبة
عليه
أى
على
ابن
الحشرج
وانما
احتاج
الى
هذا

لوجود ذوى قباب في الدنيا كثيرين فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له (نحوه) أي نحو قول زياد في كرون الكتابه لنسبة الصفة الى الموصوف ان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم للمجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا إشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاهه بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كإضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح بانبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح بإضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحاً بانبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة ير صريحاً وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلاً عن التصريح بذلك حتى يكون تصريحاً بإضافة الثوبين الى الضمير تصريحاً بانبات المجد لمن يمود اليه التسمير وامثلة هذا القسم أيضاً أكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معاً كما في قولنا يكثر الرماد ساحة عمرو كناية عن نسبة المضاعفة اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنباتان احدهما المطلوب بها

اد زيد او هل طويل النجاد زيد واما مثل الاضافة والاسناد الى ضمير الموصوف فما ذكره بقوله الا نرى الخ (قوله اذا ثبت الامر الخ) أي الامر الذي لا يقوم بنفسه (قوله قولهم للمجد بين ثوبيه الخ) المجد نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من ان يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل ، كذا قيل (قوله بل كنى عن ك) وذلك لأنه اذا كان المجد والكرم بين ثوبيه لا بد أن يكونا قائمين بما يحيط به الثوبان لامتناع قيامهما بذاتهما معلوم ان الحظ ثوبيه لا يكون الا كذلك فيكونان قائمين به (قوله لان اسناد طويل الى النجاد الخ) خلاصته انه لم يند المجد الى الثوبين كما اسند الطول الى النجاد وجعل النجاد فاعلاً له في المعنى ، ولو قدر الاسناد بان يقال زيد ماجد بآله لم يكن كناية لانه لا بد من تصوير المعنى الحقيقي المنتقل منه وههنا لا معنى للمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح

(قول السد) بل كنباتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضاعفة اليه وجملاها في ساحتها ليفيد اثباتها له (أقول) واذا قيل يكثر الرماد في ساحة العالم واريد به زيد بناء على اشتهاؤه بالعالم فتصاصه به في الجملة كذا هناك ثلاث كتابات احدها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكره والثالثة عن صوف نفسه أعني زيدا

(قول الحاشي) كذا قيل قوله العصام لكن فيه أولاً يكون الخ فعلى الاول نيله ولو من جهة نفسه او آلهاته وعلى في لا بد أن يكون من جهة الآباء وقوله والكرم الخ بيان للكرم والحسب كما ان الاول بيان للمجد وعلى التعريف الاول جد يكون بينه وبين الكرم والحسب عموم وخصوص لان المجد عليه قد يكون من جهة الام وكذا على الثاني وهو ظاهر بارة السيد في شرح المفتاح المجد هو الشرف ويقال هو بالآباء والكرم والحسب للرجل في نفسه (قول الحاشي) ولو قدر الاسناد الخ كانه اعتراض على ما يفيد الشارح

نفس الصفة
(والموصوف
كما يقال
عن المؤذي
الآباء
ولا يخفى
بانبات الصفة
جسته بقا
وتوزيع
ذكر ليس

المفتاح الخ
اليه أعني الم
عن نفسه
كناية عن ال
في القسم
الى الموصوف
مع عدم
كناية عن الص

(قول
ويده قد
في غير الموصوف
عن اثبات
الثاني من ال
(قول
(قول
(قول

نفس الصفة وهي كثرة الرماذ والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهي جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له (والموصوف في هذين القسمين) أعنى الثانى والثالث (قد يكون مذكورا كما مر ، قد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره ان لا يعتمد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر أيضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التعصير بالنسبة لان التعصير باثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض النبي بالضم ناحيته من أي وجه جنته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض أي من جانب وناحية (قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويع ورمز وإيحاء وإشارة) وذكر في شرح الفتح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو اعم ، وفيه نظر (والناسب للمرضية التعريض) أي الكناية إذا كانت

المحتاج الشريف (قوله عن المؤذى) أي الملعين وأما نفي الاسلام عن المؤذى المطابق فهو . مصرح به لان تعريف المسند اليه أعنى المسلم يفيد القصر فيفيد ثبوته للمسلم ونفيه عن سواه (قوله وهذا كناية الخ) فان نفي اعتقاد الحل بهذه العبارة عن نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في . ما أنا قات فيكون كناية . عن ثبوت حل الخمر لغيره واعتقاد حل الخمر كناية عن الكفر فيجتمع فيه . الكنايتان (قوله ولا يخفى الخ) هذا تنبيه على ان المصنف رحمه الله تعالى قرأ طاق ان الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على إطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثاني انما يكون اذا لم يصرح بالنسبة الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث . وأما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا قل عنه (قوله مع عدم ذكر الموصوف) أي لا نظرا ولا تقديرا فلا يرد ان قولنا نعم كثرة الرماذ في جواب من قال هل زيد مضطرب كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو اعم الخ) الظاهر

(قال السيد) وقد يكون غير مذكور الى آخره (أقول) المثال الاول أعنى قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالاتقاء الى المؤذى الذى لم يذكر في الكلام بمحصر الاسلام في غير المؤذى والمثال الثاني أعنى قولك ان لا يعتمد حل الخمر قد كنى فيه عن الصفة أعنى الكفر باعتقاد حل الخمر وكنى عن اثباتها لموصوف غير مذكور في الكلام بمحصر عدم اعتقاد حلها في المتكلم واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني من الكناية مستلزما للقسم الثالث كما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها مع عدم ذكر الموصوف (قول المحشي) مصرح به لان مدلول عبارة القصر ان المسلم لا يتجاوز من سلم المسمون منه الى غيره كما قال

(قول المحشي) في ما أنا قات المثال من قيل أنا ما قات

(قول المحشي) عن ثبوت حل الخمر أي اعتقاده

(قول المحشي) للكنايتان أي المطلوب بها نسبة والمطلوب بها صفة

عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطابق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان إذا قلت قولاً وانت تعنيه فكأنك اشترت به الى جانب وربد جانباً آخر ومنه الماريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشف الكناية ارب تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً بدل به على شيء لم تذكره كما قول المحتاج للمحتاج اليه جيشك لاسمك عليك فكانه

ان التفسير راجع الى ما ذكر لا يرجوع الى التعريض بوجوب استبدال قوله والتماد كبر وبرد عليه ان عموم ما سوي التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر ان قسم الشيء يجوز أن يكون أعم كما مر في بحث الجواز المركب وليس بشيء لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكوني للمبدول عن لفظ يتقسم كون الظاهر المتبادر منه أخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يتمدي بالي فلا بد من تضمين معنى الاقسام لانه اللائق لهذا المقام فيلزم كونها اقساماً لكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الاقسام انه فرق بين التصريح بالاقسام وملاحظته في ضمن التفاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير للمرضية كما يدل عليه عبارة المفتاح (قوله ومنه الماريض) في مجمع البحار في الحديث ان في الماريض اسمة عن الكذب الماريض جمع معراض وهو خلاف التصريح من القول في تفسيرها بالتورية تجوز والمراد ما يورى به في تاج البيهقي التورية بـ شيدن جز را باوء کردن حيزي ديكر مأخوذ من وراء الشيء كالك تركت الشيء الذي

(قل السيد) وقال صاحب الكشف الكناية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له الى آخره (اقول) ذكر هذا جواباً عن قوله فان قلت أى فرق بين الكناية والتعريض قل صاحب الكشف المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد التفتيش على حد الكناية بالجواز وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الإشارة الى ما لم توضع له من السياق والتحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقال له الجواز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعاً وفي التعريض هما مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية . للمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطالب مع المكاني عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق وهذا وقد يتفق عارض يحمل الجواز في حكم حقيقة مستعملة كما في المقولات والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء على العرش وسط اليد وبحمل الاتفات في التعريض نحو المعرض به نحو (ولا تكونوا أول كافر به) فلا يفتش نقضاً على الاصل هذه عبارته وأقول ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض بما يتضبطه ظاهر كلام العلامة فان ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر شيء بدل به على شيء لم يذكره يفهم منه ان الشيء الاول مذكور بلفظه الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق ويفهم منه أيضاً ان الشيء الثاني لم يستعمل فيه اللفظ والا لكان مذكوراً في الجملة لذلك قل وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الإشارة الى ما لم يوضع له من السياق وكلام ابن الاثير اعنى قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقى أو المجازى بل من جهة النسخ والإشارة يدل أيضاً على ان المعنى التعريض لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه إشارة وسياق الـ تسميته لتوحيلاً لوح من ذلك وكذلك تسميته تعريضاً يأتي منه ذلك قبل هو املة الكلام الى عرض أى جانب يدل على المقصود وحقق ثانياً الكلام في الحقيقة والجواز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالجردة أى المفردة احترازاً عن

امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد و قال ابن الاثير في المثل
 بليك وتجاوزت الى ماوراءه (قوله ويسمى التلويح) فالعرض والتلويح عند صاحب الكشف معنى واحد بخلاف السكائي
 الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد فيها المعنى الحقيقي أيضاً اذ يجوز ارادته وقد فصل الشارح في تعريف
 الكناية هذا المعنى وبين ما هو الحق فيه وجعل اعنى صاحب الكشف التعريض اعم مما ذكره أولاً وحاصله ان المعنى هو
 ان المعنى التعريضى مقصود من الكلام اشارة وسياقاً لا استعمالاً فجاز أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي أو المجازي
 أو المكنى عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعانى على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض
 يجمع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله في الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه آخر يريد به ان الكناية اذا كانت
 تعرضية كان هناك وراء المعنى الاصل والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى
 عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً هو فيه فاذا قيل المسلم هو من سلم المسلمون من لسانه
 ويده وأريد به التعريض بنفى الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الاصلى ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده
 ويلزمه اتقاء الاسلام عن المؤذى مطلقاً وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المعرض به
 المقصود من الكلام سياقاً فهو نفي الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويبلغ ان الكناية بالنسبة
 الى المعنى المكنى عنه لا تكون اتم أيضاً قطاً والالزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه اللفظ وقد ظاهراً بطلانه
 وهكذا المجاز والمقيدة أيضاً وقوله وقد يتفق الى آخره يعنى ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك
 لا يخرج عن كونه مجازاً ومستعملاً في غير ماوضع له نظراً الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد يصير بسبب كثرة الاستعمال
 في المعنى المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصلى فيستعمل حيث لا يتصور فيه
 اصلاً كالاستواء على العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حينئذ مجازاً
 متفرعاً على الكناية وقد تحققت وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود
 الاصلى وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعرضياً في أصله كقوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) فانه
 تعرض بانه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقي
 واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في
 ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور يقول السكائي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل
 المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كالتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح
 به الشارح وايده بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد من أن يكون حقيقة فيه أو مجازاً أو كناية وقد غفل
 عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لانها مقصودة تبعاً
 لا اصالة فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصوداً أصلياً الا انه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون
 مستعملاً فيه وانما قصد اليه من السابق بجهة التلويح والاشارة وقد صرح ابن الاثير بان التعريض لا يكون حقيقة في المعنى
 المعرض به ولا مجازاً حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي وحيث قال فانه تعرض
 بالعالم مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وقد أشار الى انه لا يكون كناية فيه أيضاً حيث قال الكناية ما دل على معنى

السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ لدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة اللويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أى جانبيه (ولغيرها) أى والمناسب لغير المرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والمألوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان اللويح هو ن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيره (ب) قلت لوسائط (مع خفاء) و الزوم كمرئى القما وعريض ام سادة (ل) لان لرموز تشير الى قريب منك على سبيل تلخيص لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت لوسائط (بلا خفاء) كما في قوله، أو ما رأيت المجد التي رحله، في آل طاحنة ثم لم يخول، (الايحاء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذيتنى فستعرف وانت تريد انساناً مع المخاطب دونه) أى لا تريد المخاطب (وان أردتهما) أى المخاطب وانساناً آخر معه جميعاً (كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معاً والمجاز يتأني ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فيهما) أى في الصورتين (من قرينة) دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده

رحمه الله (قوله يجوز حمله الخ) أى يجوز حمل ذلك المعنى على جانبي الحقيقة والمجازى . أى على كونه موضوعاً له وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالاً من ضمير دل أى يجوز حمل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب ولم يقل على الحقيقة والمجاز . لأن الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز واراد بالوصف الجامع بينهما أى بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة والآخر بقرينة (قوله لامن جهة الخ) لم يتعرض للوضع الكنائى لأنه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقى وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازى فهو داخل في لوضع الحقيقي والمجازى (قوله باللفظ المركب) لانه اذا لم تكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازى تكون دلالاته عليه بسوق اللفظ المركب (قوله ان قلت الوسائط) بمعنى عدم الكثرة فيتناول مالا واسطة فيه (قوله او ما رأيت المجد الخ) القاء المجد الرحيل على آل طاحنة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية

يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بل أراد السكاكى به ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معاً وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضى فقط فقولك آذيتنى فستعرف اذا أردت به تهديد المخاطب وتهديد غيره معاً كان على سبيل الكناية في ارادة المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ واثنى بالسياق واذا أردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً لما مر وللتنبية على هذا المعنى زاد في التركيب لفظ السبيل والله الهادى الى سواء السبيل

(قول المحشى) أى على كونه موضوعاً له هذا هو جانب الحقيقة أى جهتها وقوله وزاد لفظ الجانب أى على الاحتمال الثانى

(قول المحشى) لان الكناية ليست بحقيقة الخ أى ليست حقيقة خالصة ولا مجازاً خالصاً بل جامعة لهما كما ذكره بعد

(قول المحشى) بالوضع الحقيقي والمجازى أى سواء كان الموضوع باحدهما مفرداً أو مركباً

ليكون مجازاً وفي الثانية كلاهما جعماً ليكون كناية وهمنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو أن التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال

عن نسبة المجد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للعبد بالانسان الراحل . قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة . كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل أو مجازاً كما في قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) فانه . قصد به التعريض . بكونوا أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي السابق المشتركين منهم بالكفر فلا فائدة في نفيهم عن السابق في الكفر أو كناية كما مر في قوله عليه السلام (المسلم من سلم المسلمون منه) اذا . قصد به التعريض بنفي الاسلام عن المؤذي المعين . قال قدس سره والمعرض به من السابق . وبهذا يتنازع التعريض عن الجواز المركب فان كلا منهما يكون في المركب الا أن المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه . قال قدس سره مذكور بلفظه الموضوع له . أي بالوضع الحقيقي كما يدل عليه قوله لانه الاصل الخ . والصواب ان يقال الموضوع له بالوضع الحقيقي أو المجازي كما في عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية فان الموضوع له فيه أعم وليوافق قوله لم يذكره فانه للسلب الكلّي أي لم يذكره أصلاً لاحقيقة ولا مجازاً

(قول المحشي) قصد به التعريض بكونوا أول مؤمن به الخ يعني ان هذا هو المعنى المعرض به وهو المعنى المجازي بعينه لامتناع المعنى الحقيقي وهذا على مختار المحشي من ان المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ لامفهوم من سياق الكلام وقوله أو كناية كما مر في قوله عليه السلام الخ نفي الاسلام عن المؤذي المعين هو المعنى المكشّي عنه كما سبق للمحشي تخالفاً للسيد راداً عليه كون المعنى المكشّي عنه هو نفيه عن المؤذي مطلقاً بان ذلك مفهوم صريحاً من تعريف المسند اليه وسيأتي رد كون نفيه عن المؤذي المعين مفهوماً من سياق الكلام فالخلاص ان المعنى التعريضي عند المحشي إما نفس المعنى الكائن أو المجازي والسيد يقول ان المعنى الكائن في الحديث نفي الاسلام عن المؤذي مطلقاً . التعريض نفيه عن المعين والآية مراد من سياقها المعنى التعريضي ولا يراد منها المعنى الحقيقي أصلاً ويحتمل انه جاري السبب هنا ويكون المعنى التعريضي في الآية هو ما ذكره والمعنى المجازي المستعمل فيه اللفظ المنفي عن المسارعة في الكفر به فان المسارعة فيه لازمة للكون أول كافر والمعنى التعريضي في الحديث هو ما ذكره والمعنى الكائن نفي الاسلام عن المؤذي . طاعاً كما ذكره السيد هذا وكلام المحشي في حاشية القاضى صريح فيما قلنا أولاً حيث قال ان التعريض في هذه الآية على سبيل المجاز لانه قصد بها المعنى التعريضي وحده وسيأتي عنه في هذه الحاشية معنى كونه على سبيل المجاز بان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية فتدبر

(قول المحشي) بكونوا أول مؤمن به فالنهي المفيد للحرمة تعريض عن الامر المفيد للوجوب أي كونوا أول مؤمن به فان فاتكم الاولية فيه فلا يفوتكم الايمان كيلا تكونوا في غاية الحسرة ففيه دعوتهم الى الايمان على أبلغ وجه فاندفع ما قبل ان هذا الايجاب تكليف بالاطلاق لسبق جمع من أهل مكة بالايمان عليهم كذا في حاشية القاضى قوله كما قال السيد فيما يأتي انه تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا قبل كل احد لاسم بما ذكر بلا تكلف تدبر (قول المحشي) وبهذا يتنازع الخ هذا على رأي السيد أما المحشي فلا يعلم انه من السياق (قول المحشي) والصواب أن يقول أي السيد وحينئذ لا يكون في التحقيق الا التفصيل

المرد
الايح
ضع
ضية
ايح
الزوم
شاره
رحله
رف
جميعاً
المر
حاه
ضع
لأن
قرينة
ة الى
لوضع
بينة
كناية
له به
هديد
دت
لقت
ثاني
بعد

• قال قدس سره أو يجوز • أشار بكلمة أو الى الطريقتين المذكورين سابقا في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كما يدل عليه عبارة ابن الاثير أيضاً • قال قدس سره وجعل صاحب الكشف التعريض الخ • لا يخفى ان التعميم موقوف على ان يراد بالموضوع له أعم من الوضع الحقيقي والجازي فالاولى أن يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام ليتوافق الكلامان • قال قدس سره لا استعمالا • فيه ان السكاكي رحمه الله تعالى قال انا لا نقول في عرفنا استعمال الكلمة في كذا حتي يكون الغرض الاصل طلب دلالتها عليه انتهى فاذا كان المعنى التعريض مقصودا من الكلام كان دلالاته عليه غرضاً أصلياً ولو بالواسطة كما في الكناية لانها شئ آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالاً للركب لا لمفرداته • كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام اشارة وبين المقصود منه استعمالاً • مشكل • قال قدس سره ويلزمه الخ • لزوم الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم الساي • قال قدس سره فهو اني الاسلام عن المؤذى الممين • فيه ان كونه مقصودا من سياق الكلام لامن نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق • بين كون المعنى الجازي في الاستعمارة التمثيلية مقصودا من نفس الكلام وكون المعنى التعريض مقصودا من سياق الكلام • قل قدس سره وقد ظهر بطلانه • هذه دعوى بلا دلائل • نعم ظاهر مما سبق انه ليس يستعمل فيه عند صاحب الكشف وابن الاثير • قل قدس سره وهكذا الجاز والحقيقة • أي لا يكونان مستعملين في المعنى التعريض بل في المعنى الجازي والحقيقي • قال قدس سره دون المعنى الحقيقي • لما عرفت انه لا فائدة في التبعي عنه لسبق المشركون بالكفر عليهم • قال قدس سره وقد غفل عن مستتبعات التراكيب الخ • فيه ان المستتبعات هي المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة • من غير تعلق قصد المتكلم لها ومعنى قول الشارح رحمه الله لانه يؤدي الى أن يكون كلام الخ ان ماقاله العلامة من ان آذيتني فستعرف • حين استعماله في غير مخاطب فقط ليس بجاز وحين استعماله في مخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الى ان يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية فالقول بانه غفل عن مستتبعات التراكيب غفلة عن مراده نظراً الى الظاهر • قل قدس سره بل أراد الخ • لا يخفى انه انما يتم اذا لم يكن التعريض مستعملاً في المعرض به والظاهر من كلام السكاكي رحمه الله خلافه فانه جعل التعريض أولاً قسم الكناية ثم قال والكناية اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض ثم قل في آخر بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين الخ وعرفنا ان الكناية تنوع الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واذا كان التعريض قسماً من الكناية كان اللفظ مستعملاً في المعنى المعرض

(قول المحشى) كالتمثيل والفرق بينهما اعتبار المشابهة في التمثيل دون التعريض

(قول المحشى) مشكل قد يقال لا اشكال والفرق ان التعريض بدلالة المقام وسياق الكلام حتى انه يتمكن من انكاره بخلاف المستعمل فيه الكلام

(قول المحشى) لزوم الجزء للكل فهو مدلول الكلام صريحاً لا كناية خلافاً للسيد

(قول المحشى) نعم ظاهر مما سبق الخ أي ونحن لانسلمه بل نطالب بالفرق كما سبق

(قول المحشى) من غير قصد المتكلم بها والا كانت مدلولاً مطابقياً مقصوداً لا ان التركيب استتبعها

(قول المحشى) حين استعماله في غير مخاطب الخ أي كما صرح به العلامة في عبارته المنقولة في الشارح

الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيها هي غير موضوعة له وليس مجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيها هي موضوع له مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي ونحقيقه ان قولنا آذيتي فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته وارتدت به تهديد المخاطب وفيره من المؤذن كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لملاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقاً واما فرضاً وتقديراً كان مجازاً

به فلا يصح توجيهه قدس سره (قوله ان عبارة التعريض) أى بعض عبارته نص عليه العلامة لان قولنا (المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه) لتحقيق الزعم فيه كناية ان أريد به نفي الايمان . عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجازان أريد به نفي الايمان عن المؤذى المعين فقط (قوله اذ لا يتصور الخ) فيه انه يجوز أن يقال انه انتقل من المخاطب المؤذى الى المؤذى المطلق ثم منه الى المؤذى المعين كما في رأيت أسداً يرمى انتقل من الأسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين (قوله وهو الذي قصده الخ) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه للفتاح حيث قل ، يريد به ان بينه وبين الكناية عموماً من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتي فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعيين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازاً لا كناية وفيه بحث لان كون التعريض أخص من الكناية وتحقيقها بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى تعريض . تلويح ورمز وإيماء وإشارة فجعل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى ان معنى عبارة السكاكي رحمه الله ان التعريض أى الكناية العرضية قد يكون على طريق المجاز ان أريد به المعنى الممرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بان أريد به كلا المعنيين أحدهما قصداً ولا آخر تبعاً (قوله كان كناية) . فيه أن معنى الكناية

(قول المحشى) عن مطلق المؤذى هذا هو لمضى الخبث كما مر للحشى خلافاً للسيد

(قول المحشى) يريد ان بينه وبين الكناية الخ حاصله ان المعنى التعريضى عند السكاكي اما ان يكون هو المعنى المكنى عنه أو المنجز به وتقدم عن السيد انه مغاير لها والمعنى الحقيقي مقصود من السباق لامن اللفظ وعند المحشى رحمه الله كما افاده بقوله وعندى الخ انه دأباً هو المكنى عنه قد يراد مع غيره وقد يراد وحده فتدبر

(قول المحشى) فيه ان الكناية الخ أى عند السكاكي

فصل في

(اطبق البلاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من المزموم الى لازم فهو كدعوى الشيء ببيئته) فان وجود المزموم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك المزموم من اللازم هذا ظاهر وانما الاشكال في بيان لزوم في سائر انواع المجاز (و) اطبقوا ايضا (على ان الاستمارة) حقيقة والتشبيهية (ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا استمارة بالتحقيقية والتشبيهية لان التخييلية والمكينة عنهما يستلزم انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في المجاز والاستمارة والكناية ابلغ ان واحد آمن هذه الامور يفيد زيادته في نفس المعنى لا يفيد ما خلافة بل لانه قد تأكد ان نبات المعنى لا يفيد خلافة فليست مزنة قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء

الانتقال من اللازم الى المزموم وفيما نحن فيه الانتقال من المزموم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد كل من صدر منه الايداء (قوله اطبق البلاء) أي العالمين بالاصطلاحات وغيرهم من البلاء بالسليقة فانهم وان كانوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستمارة والتشبيه لكنهم هم عالمون بمعانيها (قوله ان المجاز) أي المجاز يد فان غير المفيد مجرد توسعة في اللغة (قوله ابلغ) أي يكون كل منهما بالغاً الى حد الكمال في افادة المقصود فهو نقيض من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لامن البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كان مقتضى الحال كون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون بليغاً وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعانة اشتقاق افعل من يد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المبالغة على ما في التاج علو كردن در كاري فمعنى الابلاغ بولغ فيه الا أن يقال سناد المجازي (قوله لان الانتقال فيهما من المزموم الى اللازم) اما في المجاز فظاهر واما في الكناية فلان اللازم اذا عسر مساويا للمزموم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما صرح فالمراد بالمزموم المزموم في الذهن وان كان لازما في الخارج له وانما الاشكال الخ) معنى ان وجود المزموم انما يستلزم وجود اللازم . اذا كان اللزوم بينهما في الخارج وبيانه في انواع المجاز مشكل سيما فيما تكون العلاقة التضاد فاندفع ما قبل ان الشارح رحمه الله قد بين فيما سبق عند بيان فوات ان اللزوم متحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد اللزوم الخارجي (قوله لانها نوع الخ) فقوله الاستمارة ابلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماما بشأنه لانها العمدة انواع المجاز وعليها مدار البلاغة وقبل الاستمارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به الوجه مختص بالاستمارة . سوى كونه نوعا من المجاز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله بحسب التوهم كانه قيل

(قول المحشي) المزموم في الذهن ولو بالقرينة فانها تجعل اللازم ولو أعم في نفسه مزموما بسببها

(قول المحشي) اذا كان اللزوم بينهما في الخارج اما اذا كان اللزوم بينهما في الذهن فوجود المزموم فيه خارجا لا يستلزم د لازمه فيه كما هو المقصود في الكناية كما في اطلاق الغيث على النبات والسبب في ذلك ان اللزوم الذهني قد يكون نه أو تنزيل كما في التضاد وكلاهما لا يستلزم الوجود الخارجي

(قول المحشي) سوى كونه نوعا فانه غير مختص بها وحينئذ لا يكون من عطف الخاص نظرا لوجه الا بانيه

له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل مزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع اننا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معني كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة لاسد بان يدل عليه بان نجمله اسدا وهذا صريح في ان سراده ما ذكرنا لذكر المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا فنقارها الى تأمل واقر والله أعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله ، وهو المسؤول لانعام القسم الثالث بالنبي وآله ،

رحمه الله تعالى حمل قول الشيخ بغير زيادة في نفس المعنى على افادته لزيادة في الفهم والشارح رحمه الله تعالى حمله على الزيادة في الواقع (قوله ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في النسخة المصححة وهو لمطابق لما في دلائل الاعجاز وهو "ظاهرا" ينتقل في الجواز أولا الى المعنى الحقيقي ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى المعنى وانما كان للعلم من طريق المعنى مزية على العلم من طريق اللفظ لأن في الاول يفهم المقصود بالدلالة العقابية لانه ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم وهي قوى من الدلالة للمغنية وفي كثير من النسخ لانه يعلم

زيادة في مدلول احدهما ولذلك صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجعة فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا رأيت اسدا لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ما ادعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة في المعنى وحينئذ يتجده عليه اعتراض المصنف ويدفع بما أجاب به ايضا واما قول الشيخ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر اه فمعناه ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلاف وتغيرا في نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كثرة القرى معنى واحد لا يختلف في نفسه بان يعبر عنه تارة باللفظ لموضوع بارائه ويكنى عنه أخرى بكثرة الرماد فيعلم في الاول من اللفظ في الثاني طريق المعنى وكذلك معنى مساواة لاسد لا يتغير في نفسه سواء عبر عنه باللفظ أو دل عليه من حيث المعنى بجملة اسدا فالمفهوم من احدي العبارتين هو عينه المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في قوة الدلالة وتأكيدها كما بينا وعلى هذا وكلام شيخ أولا وآخرا على ما فهمه المصنف كلام صحيح جزل وتلك الخدشة مدفوعة بما ذكره واما على ما فهمه الشارح فهو على ما ترى من الرككة والفساد وانما وقع له الاشتباه من قول الشيخ لا يتغير حال المعنى في نفسه فتوهم انه أراد تغيره زيادة ونقصانا بحسب الثبوت والافتقار في نفس الامر وهو سهو بل أراد تغيره في نفسه بان يفهم من احدي العبارتين زيادة في المعنى لا يفهم من الاخرى كما ذكرنا وانما قل في نفسه احترازا عن اختلاف الدلالة عليه أي المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظاهر ان التشايع ساقط وان اللفظ غلط والله الماهم للصواب واليه المرجع والمآب

في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيداً لاثبات كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعترض المصنف بأن الاستعارة أصاها التشبيه والاصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وظهر فقولنا رأيت أسداً يفيد للرمشجاعة أتم مما يفدها قولنا رأيت رجلاً كالأسد لأن الاول يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد ما خلافة ثم اجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت اسداً بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً كالأسد بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد اوزناً عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل

ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبغ لان واحداً من هذه الامور الخ (بل لانه الخ) (قوله ان يكون في المشبه به أتم) فاستعارته للمشبه يفيد زيادة ليست في التشبيه فاندفع ما قبل ان قوله بأن الاستعارة أصاها التشبيه لادخل له في الاعتراض (قوله فكيف يصح الخ) أي كيف يصح الساب الكلّي (قوله بأن مراد الشيخ الخ) أي مراده رفع اليجاب الكلّي لا الساب الكلّي وان كان ظاهر العبارة لا يفيد (قوله وهذا وهم من المصنف بل مراده الخ) خلاصة الوجهين ان المصنف

(قول الشارح) بل معنى كلام الشيخ الخ أي وهذا لا ينافي افادة المجاز معنى أتم مما يفده التشبيه وانما اقتصر الشيخ على افادة التوكيد لانه المطرد في كل صورة بخلاف افادة الزيادة فلا بد في جواب الشارح مما ذكره المصنف تأمل

(قال السيد) بل معنى كلام الشيخ ان شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت أسداً بري فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالأسد (أقول) العبارات لا تفيد ثبوت معانيها في نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست دلالة عقلية قطعية لا تمنع تخلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشك فيه ولكنهم تعرضوا له في الخبر دفعا لما يتوهم من تعرضه باحتمال الصدق والكذب من ان احتماله لها على السواء وبينوا ان كذبه انما هو بخلاف مدلوله عنه ثم حل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتعريض ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية توجبان أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى أي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى مثلاً مما لا يناسب المقام اذ لا يذهب وهم الى ذلك حتى يدفع بانهما لا توجبان ثبوت أصل الشجاعة وأصل القرى في الواقع فكيف يتصور إيجابهما الزيادة فيهما بل نقول اني إيجابهما الثبوت الزيادة في الواقع يوم إيجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام اذ ربما يتوهم ان الاباغية باعتبار دلالة إحدى العبارتين على معنى زائد لا تدل عليه الاخرى فدفع ذلك و بين ان الاباغية باعتبار تأكيد الدلالة وقوتها وهو معنى ما قبل أن المجاز والكناية كدعوي الشيء ببيته لا باعتبار

هو الفن الثالث علم البديع

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطائفة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكلام فى قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقوله (بعد رعاية المطابقة) أى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) أى بالخلو

فى الأول من طريق اللفظ وفى الثانى من طريق المعنى وتوجيهه ان فى الأول استعمال لفظ المشبه به فى المشبه فتعلم المساواة من اللفظ وفى الثانى تعلم المساواة من طريق المعنى فإن معنى الثانى المساواة ، ولا دليل للفظ عليها ولا شك ان فى الأول مزية على الثانى (قوله الفن الثالث الخ) قد سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه فى قوله الفن الأول علم المعانى (قوله أى يتصور معانيها الخ) يعنى ليس قوله علم بمعنى الملكية أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئى الذى يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما فى تعريف العلمين السابقين . اذ ليس فى علم البديع الا تصورات الحسنات وبيان عددها وتفعيلها فهو علم تبين فيه مفهومات الحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه مسألة فضلا عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان الحسنات من توابع علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة . بمعنى الادراك التصورى كما أن العلم قد يطابق على الادراك التصديقى مناسبا لما تسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من أن لكل علم مسائل فالما هو فى العلوم الحكيمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأني فى جميعها ذلك فإن اللغة ليس الا ذكر اللفظ ومفهوماتها وكذا التفسير . والحديث (قوله اشارة الخ) يحمل لاضافة لامه كما هو الاصل (قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى) خص وضوح الدلالة به مع أنه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي

(قال السيد) الفن الثالث علم البديع (أقول) يسمى البديع بديعاً لكونه باحثاً عن الامور المستغربة (قال السيد) فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب (أقول) قد مر فى تحقيق معنى التعريف أن الاضافة كاللحم فى الاشارة الى المبدء والجنس وما يتفرع عليه والمناسب ههنا أن نجعل الاضافة للمبدء لما سذكره (قال السيد) أى الخلو عن التعقيد المعنوى (أقول) كانه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضاً ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكر فى صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة الى علم المعانى فيكون نفيها على أن رتبة هذا الفن بعدها فقوله بعد ههنا بمنزلة قوله ويتبعها وجوه آخر وقد علم بذلك أيضاً أن وضوح الدلالة المذكورة فى تعريف البيان يجب حملها على الخلو عن التعقيد المعنوى اعتماداً على ما سبق فى مباحث المقدمة فتأمل (قول الشارح) فوجوه تحسين الخ تفريع على ما علم من كونه ليس ثلماً ذا مسائل كما يؤخذ من المحشى (قول المحشى) ولادليل فى اللفظ أى من جهة خصوصية وضحه كما كان فى اللفظ . اسد (قول المحشى) يعنى ليس الخ رد على المعاصم (قول المحشى) اذ ليس فى علم البديع الخ أى المنصود منه ذلك واما الحكم عليها بكونها محسنة أو من الحسنات فليس من البديع بل علم مما سبق وما هنا بيان لما صدقانه

(قول المحشى) بمعنى الادراك التصورى سواء كان المدرك كلياً أو جزئياً وان شاعت فى الجزئات (قول المحشى) والحديث أى تفسيره (قول المحشى) قد يطلق أى يخص بذلك وان كان فى أصله عاماً للتصديق والنصور (قول المحشى) والحديث أى تفسيره

عن التعميد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتمابق
الدر على اعتناق الخنازير فقوله بعد متملق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضي الحال والخلو عن التعميد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون
داخلا في البلاغة مما يتبين في علم الممانى والبيان واللغة والعرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس

لكونه غفلا بوضوح الدلالة به ليخص علم البيان (قوله للتنبيه الخ) أي التذكير ما علم من قوله وتبينها وجوه آخر الخ (قوله
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة) وهو المطابقة ووضوح لدلالة أعني الخلو عن التعميد المعنوي والخلو عن الغرابة وعن
مخالفة القياس وعن التأليف وعن التناثر اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلان الشيء لا يكون بعد نفسه واما عن
البواقي فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها . لكونه داخلا في البلاغة ليس تابعا لها في ابراث
الحسن الذاتي (قوله لانه يدخل الخ) دابل لقوله ولا يجوز الخ أي يدخل حين أرهد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ماسوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس طرفه مستقرا
اذ المحسنات التابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشتملها التعمير فهو ظرف لغو متملق بالتحسين ولا شك ان
وجوه التحسين ما عدا المطابقة والوضوح مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح لما مر في المقدمة من ان الكلام الذي ليس
مطابقا لمقتضى الحال وان كان فصيحيا ملتحق بأصوات الحيوانات ليس له حسن عند البلغاء فالحسنات الداخلة في البلاغة

(قال السيد) لانه يدخل فيها الى آخره (أقول) أي في وجوه تحسين الكلام حينئذ أي حين يراد بها مفهومها
الاعم بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التناثر مثلا بل نقول لا يخرج منها الا مطابقة مقتضي
الحال والخلو عن التعميد مطلقا بان يجري وضوح الدلالة أيضا على مفهومه المتبادر فيبقى الخلو عن التناثر بين الحروف أو
الكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التأليف كلها مندرجة فيها مع انها ليست من علم البديع وأما الخلو عن
الغرابة فيمكن ادراجه في وضوح الدلالة

(قول المحشي) ليختص بعلم البيان لانه لا يحتز به الا عن التعميد المعنوي بخلاف اللفظي لان سببه قد يكون ضعف
التأليف وقد يكون بجمع أمور كل منها موافق للقياس لكن باجتماعها يحصل التعميد اللفظي كما تقدم في الشارح
(قول المحشي) لكونه داخلا في البلاغة الخ لان البلاغة هي مجموع المطابقة والوضوح وهذه البواقي فلا يكون بعضها
تابعا لبعض وسيأتى للمحشي منع هذا بقوله ولا شك الخ وانما ذكره هنا توجيها للاحتراز في كلام القائل بان المراد بوجوه
التحسين المفهوم الاعم الشامل فهذا هو وجه الاحتراز الذي خفي

(قول المحشي) ولا شك ان تحسين الخ هذا مع ما بين هو عليه من ان الظرف لغو هو وجه الدخول الذي خفي أيضا
قوله الذي ليس مطابقا كانه ادخل وضوح الدلالة في المطابقة لتعلق الدلالة بالمعنى المطابق تدبر
(قول المحشي) ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة والوضوح الى قوله بعد المعاقب أي انما يحسن بعد المطابقة
والوضوح فقوله بعد ظرف لغو لتحسين

من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام ، كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع (وهى) اى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) اى راجع الى تحسين المعنى بحسب العرافة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ (ولفظى) راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنى لان المقصود الاصلى والفرض الاول هو المعانى والالفاظ توابع وقواب لها فقال (اما المعنوى) فالمدكور منه فى الكتاب تسعة وعشرون (فيه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا) والتطبيق والتكافؤ ايضا (وهى الجمع بين المتضادين اى معنيين متقابلين فى الجملة) معنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الاسرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل الدم والملمة او تقابل التضاييف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجي . من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) من انواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فاعلين نحو يحيى ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى التضرر اى لها

سوى المطابقة والوضوح ، وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح فى الوجود . تابعة لها فى تحسين الكلام فتدخل كلها فى التعريف ففهم فانه خفى على الناظرين وجه الاحتراز ووجه الدخول (قوله كالخلو عن التنافر مثلا) اراد به الخلو عن الغرابة وشغافة القياس وضعف التأليف فت كلها تدخل فى وجوه التحسين على تقدير حملها على مفهومها الشامل كما عرفت فى الاضراب الذى ذكره السيد بقوله بل تقول الخ لا وجه له فان كان التمثيل ولفظ مثلا ينادي على ان الشارح رحمه الله تعالى اراد دخول جميع الخلوات فى وجوه التحسين (قوله المطابقة) وهى فى اللغة الموافقة وطابقت بين الشئين جعلت أحدهما على حدو الآخر ومطابقة الفرس فى جريه وضع رجله مكان يديه فى ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق بين ماهو فى غاية التعالف كذا فى شرحه للمفتاح (قوله فى الجملة) ولو بالواسطة (قوله او اعتباريا) كالاحياء والامانة فانهما عبارتان عن الخلق يسمى باعتبار تعلقه بالحياة احياء وباعتبار تعلقه بالمات امانة . قال قدس سره فيه بحث الخ . والجواب انه باعتبار كونهما لا يمتنعان فى محل واحد يكون الجمع بينهما مطابقة . وباعتبار تلازمهما فى الوجود خارجا وذهنا يكون بينهما مراعاة النظير (قوله بلفظين من نوع واحد) فيكون الطيف لاجتماعهما فى النوع أيضاً (قوله ايقاظا) جمع يفظ على وزن

(قال السيد) او تقابل التضاييف (أقول) فيه بحث لان الاب والابن لا يسمى فى الظاهر مطابقة ل هو مراعاة النظير اقرب (قول المحشى) وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح فى الوجود لان ذلك انما يكون اذا كان الظرف مستقرا كما سبق

(قول المحشى) تابعة لها فى تحسين الكلام وهو مقتضى كون بعد ظرفا لغوا لتحسين (قول المحشى) وباعتبار تلازمهما فى الوجود خارجا الخ اعتبار التلازم لانه يجب فى مراعاة النظير التناسب والتلازم منه وما قبل ان الشارح اخرج الطباق من تعريف مراعاة النظير بقيد لا بالتضاد وقد عمم التضاد هنا وهناك للتضاييف فيقتضى ان لا يسمى بمراعاة النظير وهم لانه لا يسماه من جهة التضاد وان يسميه من جهة التناسب لا بالتضاد الذى منه التضاييف

ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير
بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشتميه النفس وتجذب اليه فكانت احد في
تخصيصه واعمل (او من نوعين) عطاف على قوله من نوع والقسمه تقتضى ان يكون هذا ثلاثة قسم اسم مع
فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط (نحو او من كان ميتا فأحييناه) فان
الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل (وهو) اى الطبايق (ضربان
طبايق الانجاب كما مر وطبايق السلب) وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منقضى او
احدهما امر والاخر نهي فالاول (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) يعلمون ظاهراً من
الحياة الدنيا (و) الثانى نحو (فلا تخشوا الناس واخشوني) (ومن الطبايق) ما سماه بعضهم تدبجاً من دمج المطار
الارض أى زينها وفسره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلاً في تفسير الطبايق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام
الطبايق وليس قسماً من المسمى برأسه فندرج الكناية (نحو قوله) اى قول اى تمام فى مرثية ابى نوح محمد
ابن حميد حين استشهد (ترى ثياب الموت حمراً فأتى * لها) اى لتلك الثياب (الليل الاوهى من سندس
خضر) اى ارندى الثياب المتلطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلة الا وقد صارت الشاب خضرا

عضد أو كتف بمعنى يقطان والرقود جمع راقد (قوله لا ينفع طاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور والاتقاع
الذى يحصل من الدعاء والصدقة لغير اتقاع بشرة الطاعة لانفسها وكذا التضرر بالمعصية (قوله فيه اعمال) اى كثرة
عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجه لى للتخصيص والوجه الاخرى الاشارة الى سبق رحمه تعالى بانه
يثب على الخير بمجرد العمل ويقاب على الشر بعد كثرة العمل والقصد التام (قوله فى الجملة) . اى باعتبار استلزام الاحياء
للحياة (قوله لا يعلمون ما أعد لهم فى الآخرة) ومن فى من الحياة الدنيا اما ببيانى اى الظاهر الذى هو الحياة الدنيا او
ابتدائية اى ظاهر الدنيا وهو التلذذ بالذات المخرجة لباطنها وهو كونها مزرعة للآخرة (قوله من دمج المطار الارض)
من الدمج معنى القش فذكر الالوان كالنقش على البساط (قوله لقصد الكناية والتورية) لا لقصد حقيقة فان ذكر الالوان
لافادة اصل المعنى ليس من المحسنات . ولا لقصد الجزفانه نصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لا يتحقق لجمع الاى

(قل السبد) الاوهى من سندس خضر (أقول) قال فى حاشيته خضر مرفوع فى البيت خبر بعد خبر لان
القصد على حركة الضم اذ من جملة آياتها قوله * وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * بوائر ففى الآن من بعده
بتر * على ما يبيح . فى رد العجز على الصدر

(قول المحشى) بانه يثب على الخير الخ يدل له حديث من هم بحسنة فلم يسمها كتبته له ومن هم بسبينة فلم يعملها لم تكتب عليه

(قول المحشى) اى باعتبار استلزام الخ هذا معنى قوله سابقاً ولو بالواسطة فيكون تفسيراً للجملة

(قول المحشى) ولا لقصد المجاز الخ رد على العصام حيث قل فى القصر على الكناية والتورية دون المجاز نظر

من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بالغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى الكناية واما نديج التورية فكقول الحريري * فذا غبر العيش الاخضر * وازور المحبوب الاسفر * اسود يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فيا حبذا الموت الاحمر * فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويحق به) أى بالطباق شيان أحدهما الجمع بين معنيين يتماق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تماق مثل السببية وال لزوم (نحو أشداء على الكمار رحاء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنهما (مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى * ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله، فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى * اغرقوا فادخلوا نارا * لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنهما الحقيقية (نحو قوله) أي قول دعبل (لا تمجي ياسلم من رجل) يعنى نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهوراً تاماً (فبكى) ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء

الانفا دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية (قوله ولا ينبغي الخ) . فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كناية في الثياب الحر والخضر (قوله يتماق أحدهما الخ) وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق فا قبل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما ، تناف في الجملة . لان متافى اللازم متافى الملزوم فيكون طباقا لا ملوقا به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم (قوله لكنها مسببة عن اللين ومتافى السبب

(قول المحشى) فانه كناية في النسبة أى نسبة القتل اليه لانه يلزم من ترديه ثياب القتل انه قتل وقوله دون الصفة أى كما فهم ثافي الكناية ان الثياب الحر والخضر كناية عن صفة فقال انهما ليسا كناية عن صفة والحاصل ان الكناية ليست في الثياب الحر والخضر حتى يتوهم انها كناية عن صفة فيقال انها ليست كناية عن صفة بل الكناية في ترديها فهي كناية في النسبة وهي ثابتة (قول المحشى) تناف في الجملة أي بالواسطة

(قول المحشى) لان متافى اللازم الخ الموجود في هذه الصورة الرحمة التي هي لازمة اللين والشدة بمعنى الصلابة هي المقابلة للين الذى هو ملزوم الرحمة والمقااة التي هي مفروضة هي متافاة الشدة للين فكان حق العبارة كما في بعض الحواشي تقلا عن المحشى لان متافى الملزوم متافى اللازم أى لان الشدة المتافاة للين الذي هو ملزوم للرحمة تنافى الرحمة اللازمة للين والجواب ان اللازم وهو الرحمة قد يكون أعم فكما يكون مع اللين يكون مع الشدة والذي في المعصم ان الشدة سبب العنف الذى يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل لأشئ . مقابل له كما ان سبب المقابل لأشئ . مقابل له اه فيكون المراد باللائم العنف اللازم للشدة لكن جواب المحشى حينئذ لا يكون . وجها كما هو ظاهر وقول المحشى بعد ومتافى السبب

(ويسمى الثاني إيهام التضاد) لأن المعنيين المذكورين وإن لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقة لهما. قد ذكرنا بأنهم بوهان التضاد نظراً إلى الظاهر ولحل على الحقيقة (ودخل فيه) أي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يختص باسم المقابلة) الذي جعلها السكاكي وغيره قسماً برأسه من الحسنات المعنوية (وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر) أي بعمان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) أي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لأنه حينئذ يكون جمابين معنيين متقابلين في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا أن يكونا متناسبين ومماثلين فإن ذلك غير مشروط كما سيجي. من الأمثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة إلى المدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة لاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والأربعة بالأربعة إلى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله) نعوذ بالله من دلاسة (ما حسن الدين والدنيا إذا اجتماعاً، وأبشع الكفر والأفلاس بالرجل) قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والأفلاس على الترتيب (و) مقابلة الأربعة بالأربعة (نحو فأما من أعطى واتى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) ولما كان التقابل ظاهراً إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء بيته بقوله (والمراد باستغنى أنه زهد فيها عند قلة ما فيه مستغن عنه) أي عما عند الله (فلم يتق أو استغنى بشهوات الدنيا من نعم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزماً لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على أن المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو مالحق بالطباق لما مر من أن مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل المالحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة (زاد السكاكي) في تعريف

لا يوجب أن يكون متافياً للسبب (قوله إيهام التضاد) فهو محسن معنوي باعتبار إيهام الجمع بين العدين ولا فيه جمع في اللفظ قطع فيكون محسناً لفظياً (قوله فيدخل في الطباق الخ) لا يخفى أن في الطباق حصول اتوافق بعد التنافي. ولذا سمى بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمى بالمقابلة وفي كليهما إرادة المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده. واستلزام أحدهما للآخر لا يستلزم دخولها فيها فلحق مع السكاكي رحمه الله تعالى (قوله أنه زهد فيها عند

الح صريح في الأول فأمل ما في النسخ تعريف

(قول المحشي) ولذا سمى بالطباق لأنه جمع بعد الافتراق وقوله ولذا سمى بالمقابلة لأنها افتراق بعد الاتفاق (قول المحشي) واستلزام أحدهما الآخر أي استلزام المقابلة للطباق لأنه يلزمها الجمع بين متافيين لا يستلزم دخولها فيه لأن المازوء غير اللازم

(قال السيد) أي قول دعبل (أقول) هو على وزن ذ برج الناقية المسنة واسم شاعر من خزاعة (قال السيد) وزاد السكاكي وإذا شرط ههنا أمر شرط ثمة ضده (قول) ظاهر هذا الكلام أنه لا يجب أن يكون

المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين او المتوافقات (أسر شرط ثمة) أى فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) أى ضد ذلك الامر (كما بين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والانتفاء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التيسير المعبر عنه بقوله فستيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) أى اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والكذب فملى هذا لا يكون يتأبى دلافة من المقابلة لانه اشترط فى الدين ولدينا اجتماع . . يشترط في الذكر والافلا ر ضده (ومنه) أى من المعنى (مراعاة النظير ونسب التناسل والوفيق) والاشتلاف والتلفيق ايضا (وهي جمع اسر وما يناسبه لا بالاضداد) والمناسبة بالصد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطبايا وذلك قد يكون بالجمع بين الاسرين (نحو والشمس والقمر بحسبان) وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور (نحو قوله) ي قول البحرى في صفة الابل (كالقسي المعطافات) أى المصنعات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسهم مبرية) أى منحوتة من براه نمته (بل الاوتار) جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للاميرى الوزير ، انت ايها الوزير اسمعنى الوعد شعبي التوفيق . يوسف المعتمد محمدى الخاق . وقد تكون بين اكثر كقول ابن رشيق . اصح واقوى ماسمعناه فى الهندى . من الخبر المأثور منذ قدم . أحاديث ترويهما السيول من الحيا . عن البحر من كم الامير نعم . فإنه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السبل والحيا والبحر وكف عيهم مع ما فى البيت الثانى من صحة التركيب فى العنفة اذ جعل الرواية لصافر من كبر كما تقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطار اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر (ومنها) أى من مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى) والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لاندركه لا بصار وهو يدرك الابصار وهو

الله) زهد عن الشيء . وفي الشيء . رغب عنه ولم يرد . ومن فرق بين زهد فى الشيء . وعن الشيء . فقد أخطأ كذا فى المغرب (قوله واذا شرط الخ) أى اعتبر فيه قيدا كما فى شرح المفتاح الشربى (قوله ولم يشترط الخ) بل اعتبر الاجتماع (قوله فى صفة الابل) أى المأزولة (قوله انت اسمعنى الوعد الخ) لقوله تعالى (انه كان صادق الوعد) وقوله تعالى (وما توفيقى الا بالله) وقوله تعالى (لا تنريه علىكم اليوم) وقوله تعالى (وانك لعلى خالق عظيم) (قوله على ما يقال) أى فى المقابلة شرط لكن اذا اعتبر فى احد الطرفين شرط وجب اعتبار هذا فى الطرف الاخر ثم ان السكاكى مثل فى المطابقة بقوله تعالى (فاضحكوا قليلا وابكوا كثيرا) ولا شك انه مندرج عنده فى المقابلة ايضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما ومن ذلك بعلم انتفاء التباين بين المطابقة والمقابلة فاذا تؤمل فى حديثهما عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف

اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك لشيء يكون خبيراً به وقد يكون خفياً كقوله تعالى * إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فإن قوله ان تغفر لهم يوم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم ، لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزمه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراز لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فصلته (ويلحق بها) اى براعاة النظر ان يجمع بين معنيين غير متناسين بلغطين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم) اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لاساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) اى يتقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (و لهذا يسمى ايهام التناسب) كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط * وحرف كـ نون تحت راء ولم يكن * بدال يؤم الرسم غيره النقط * الحرف الناقصة الموزولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت السابق * تجل عن الرهط الاماني عاده * والنون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبه به

في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان اللطيف يناسب الخ) اللطيف اسم من اسمائه تعالى . معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفنا بالخير اى رفق كنصر أو العالم بخفيات الامور ودقتها ان كان من لطف ككرم لطفنا ولطافة بمعنى دق وشيء منهما لا يناسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثانى باعتبار اشتماله على الدقة التى تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله يناسب كونه مدركا للاشياء) اى للابصار . والا فطابق المدرك عينه لا ما يناسبه . والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم والخصوص (قوله فالنجم الخ) فى النجم بالنسبة الى الشجر حقيقة مراعاة النظر وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها ويسجدان مجاز عن اتقيادها (قوله تجل عن الرهط الخ) من جل جلالة

(قول السيد) تجل عن الرهط الاماني غداة لها من عقيل في ممالكها رهط (أقول) قيل الرهط الاول ازار من جلود تشق وتآزر به الاماء . يعنى انها ملكة فلا بد منها رفيعة فيكون قد وصفها اولاً برفعة حالها حبساً وثانياً بكثرة قبائرها نسباً ويجوز أن يكون المعنى انها كريمة المناسب ليس فى حسبها امة فيكون الرهط الاول أيضاً من رهط الرجل اى قومه

(قول الحاشي) والا فطابق المدرك الخ اى المدرك للاشياء هو عين الخبير فلا يقال ان الخبير يناسبه لانه عينه وانما يقال يناسبه اذا كان الادراك لخصوص الابصار فان ادراك الاشياء وان كان أعم لكن يناسبه لكونه فرداً منه وعبرة المعصام وفيه نظر لان الخبير هو المدرك لشيء لا ما يناسبه اى لا ما يناسب المدرك لشيء . فلاولى أن يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار

(قول الحاشي) علي ما ذكرنا اى من كون الاشياء هى الابصار وقوله " عموم والخصوص اى العموم فى الخبير والخصوص

النفاة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما فهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رثته وكذلك
 دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم
 الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ن تركب من النوق ما هي في الضمرة والانحناء كالنوق يركبها
 الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رثتها اذا حراكها من شدة الهزال يريد ان سراكب هذه الحبيبة -مان
 ذوات اسمنة في ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايها ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه
 بعضهم بالنفوف من قولهم برده نفوف للذي على لون رفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بـمان
 متلازمة وجل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابه تسربل وشيا من خروز تطارزت *
 مطارفها طارزا من البرق كالنبر * فوشى بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع بلا عين وضحك بلا نثر * تسربل
 اي لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخروز جمع خز وتطارزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع معارف
 وهو رداء من خز مريم له اعلام والعارز جمع طراز وهو علم اثوب وكقول ديك الجن * احل وامرر
 وضرو انفع وان * واخشن ورش وابر وانترب للامالي * اي كن حلوا الاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف
 نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصالح حال من يخل حاله وابر من يرى القلم اذا
 نمته اي افسد حال المفسدين وانترب اي اجب للامالي واجمعها يقال ندبه لامر فانترب اي دماء له فاجاب

يخرب عظم ونمديه عن يتضمن معنى النزه والرهط بالسكون وبحرك جلد يشق جوانبه من اسافله ليتمكن المشي فيه
 يلبسه الصغار والحبص او جلد يشق سيورا والاماني المنسوب الى الاماء جمامة والغادة من غيد كفرح غيدا يقال امرأة
 غيداء وغادة اي ناعمة لينة بيضة الغيد وهو النعومة وجلانها عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها مملوكة
 كما قاله السيد لا يفهم من البيت وعقيل بالتصغير اسم قبيلة والممالك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبيدها رهطا
 من عقيل فيفيد كثرة عبيدها وان فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من انه وصفها بكثرة قبائلها نسباً فخلاً يفهم من البيت
 الا ان يقال كان في كتابه في ممالكها بدون الياء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه بمعنى ان لها من عقيل
 رهطاً حال كونها كاذبة في ممالكها فيفيد تعدد الرهط لان الرهط الواحد لا يكون له ممالك بل مملكة * قال قدس سره
 انها كريمة المناسب * على صيغة المفعول من قولهم فلان يناسب فلانا فهو انسيب اي قريب يعني كريم كل من تنسب
 اليه ليس في حسب تلك المرأة امة (قوله وليس المراد الخ) فسره في شرح المفتاح بهذا المعنى حيث قل وعن ان تركب
 من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالحوت وهو أولى ليكون فيه ايضاً ايها التناسب (قوله صفة راء) لا صفة دال وان
 كان قريباً منه يدل عليه ملاحظة المعنى (قوله مطرف) بكسر الميم وضماً وفتح الراء قل الغراء واصله الضم لانه في المعنى

في يدرك الابصار حيث قيد بالا بصر
 (قول الشارح) تسربل وشيا الخ معنى البيت لبس السحاب قيصاً منقوشاً من خروز عابها - اردية مطرزة بالبرق
 كالنبر وقوله ودمع بلا عين وضحك الخ متفرع على ما نل من صفة السحاب لائلى ما ذكره

فالاول داخل في مراعاة النظر لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة (ومنه) أي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده أي رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث (ويسميه بعضهم التسهم) ويرد مسهم فيه خطأ مستوية (وهو ان يجعل قبل المعجز من الفقرة) وهي في الشئ منزلة البيت من الشعر مثلاً قوله وهو بطبع الاسجاع نحو اهر لفظه فقرة ، نقرع الاسماع زواجر بعثه فقرة اخرى وهي في الاصل حلى بصاغ على شئ فقرة الظاهر (والبيت قبل مله) أي مع المعجز وهو آخر كلمة من البيت أو الفقرة (د عرف الروي) لطرف متعاضد أي إنما يجب فهم المعجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه واخر الايت أو الفقرة ويجب تكراره في كل منها فإنه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه المعجز لعدم معرفة حرف لروي كقوله تعالى • وما كان الناس الا امة واحدة فاختلّفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لغضّي بينهم فيما فيه يختلفون • فإنه لو لم يعرف ان حرف لروي النون لربما فهم ان المعجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله • أحملت دى من غير جرم وحرمت • بلا سبب يوم اللقاء كلامي • فليس الذي حملته بمحمل • وليس الذي حرمته بحرام • فإنه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما فهم ان المعجز بمجرم فالارصاد في الفقرة (نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون و) في البيت (نحو قوله) أي قول ممرودن معدى كرب (اذا لم تستطع شيئا فدعه • وجاوزه الى ما تستطع • ومنه) أي من المعنوي (المشاكلة وهو ذكر

مأخوذ من أطرف أي جعل في طرفيه العلمان ولكنهم استقلوا الغم فكسروه (قوله وهو نصب الرقيب) فما قبل المعجز كأنه رقيب نصب لغم المعجز (قوله فيه خطرط مستوية) فما قبل المعجز والمعجز كأنهما خططان مستويان في البيت (قوله بمنزلة البيت) في ان رعاية القافية واجبة فيهما ، بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا واحداً والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى (قوله حلى) بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسرهما وتشديد الباء مع كسر اللام (قوله اذا عرف الروي) أي من حيث انه روي • بان يعرف القافية أيضاً لان الروي آخر القافية فلا يرد ان معرفة الروي وهو النون في الآية والميم في البيت لا تدل على ان المعجز يختلفون وحرام لجواز أن يكون يختلفون ومعلوم الى

(قول الشارح) كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلّفوا لان الآية لم يعرف فيها الروي وليس كذلك فان ما قبلها يشركون

(قول المحشي) بخلاف المصراع هو احد شطري البيت فلا يجب فيه رعاية قافية صاحبه

(قول المحشي) لانكون فقرة أي لا تسمى فقرة بدون الاخرى

(قول المحشي) بان يعرف اتمامية أيضاً المراد بالقافية ما عند الخليل وهو الكلمة الاخيرة من البيت أو الفقرة لامن

التحرك قبل الساكن كما عند غيره لانهم لا يمتدحون ويختلفون فيه

الشيء باللفظ غيره أو وقوعه في صحبته أي وقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير (تحقيقاً أو تقديرًا) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً (فالاول كقوله قالوا اقترح شيئاً) من اقترحت عليه شيئاً اذا سأله اياه من غير روية وطالبته على سبيل النكاح والنكاح لا من اقترح شيء بتمده ومنه اقترح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء (لك طبخه) قلت اطبخوا الى جبة وقيصا) أي خيطوا ذكر خياطة الجبة باللفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام (ونحوه تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقدراً (نحو قوله تعالى) قولوا آمنا بالله وما انزل اليه الى قوله (صحبة لله) ومن احسن من

ما ذكرنا أشار الشارح رحمه الله بقوله اذ لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ (قوله لوقوعه في صحبته) أي لوقوع الشيء في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون ذكر الغير سابقاً اما محققاً أو مقدراً وقصد المتكلم وقوع شيء في صحبته فاندفع ما يتوهم من ان الوقوع في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه المفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات المتغيرة في المجاز كاطلاق السبغة على جزاء السبغة المسبب عنها المترتب عليها أولاً كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقبح من هنا قوى اشكال المشكاة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز ، لعدم العلاقة ولا محض سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بان لوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازاً انتهى أقول القول بكونه مجازاً ، ينافي كونه من المحسنات البديعية وانه لا بد في مجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتبين الوجه الاول ولعل السر في ذلك ان في المشكاة ، نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس فيه ارادة المعنى بصورة عجيبة فيكفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسناً معنوياً وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضاً من هذا القسم اذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس الى لباس آخر لئلا يكون ولذا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح رحمه الله فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكتابة قسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر ، فهو ليس شيئاً منها (قوله حيث اطلق الخ) فيه اشارة الى ما في شرح

(قول المحشى) لعدم العلاقة أي لعدم اعتبارها والا فقد تكون كما في جزاء السبغة

(قول المحشى) ينافي كونه من المحسنات لان التحسين انما يكون بعد المطابقة ورعاية كيفية الدلالة

(قول المحشى) وانه لا بد في المجاز الخ وهذا لا يتحقق الا فيما فيه علاقة كاطلاق السبغة على جزائها دون غيره

(قول المحشى) نقل المعنى من لباس الخ لان العلة في التعبير عنه بذلك اللفظ سبق ذلك اللفظ مع قصد المتكلم وقوعه

في صحبته فاللفظ متعلق وانما نقل المعنى اليه وحيداً لان تكون العلاقة بين المعنيين اذ لم ينقل من أحدهما شيء الى الآخر

حتى يعتبر تناسب المنقول عنه واليه

(قول المحشى) فهو ليس شيئاً منها ولومع علاقة كما في جزاء السبغة اذ لا قصد لها هذا وقال بعضهم لا مانع من ان

ذلك مجاز من وجه محسن من وجه وفيه ان الكلام في ان سبب الاطلاق هو الوقوع في صحبته كما هو صريح التعريف

فتدبر في انه تقدم ان الكتابة بالالوان عن النسبة من المحسنات الا ان يكون التحسين من خصوص الالوان لا الكتابة

الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) اي قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلاسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكداً لا آمننا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمننا مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه فنكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكداً لمؤمنون قوله آمننا بالله فيكون قوله لان الايمان تمليلاً لكونه مؤكداً لا آمننا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقع تطهير الله في صحة ما يعبّر عنه بالصبغ تقديرأ بقوله (والاصل فيه) اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بالنظ الصبغ (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر ، يسمونه المعمودية ويقولون انه) اي الغمس في ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانياً حقاً فامس المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمننا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لامتثل صبيحتنا وطهرنا به تطهيراً لامتثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمننا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالعنى ان المسلمين اسروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبيحتكم ايها النصارى (فعبّر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) اووقعه في صحة صبغة النصارى تقديرأ (بهذه القرينة الحالية) التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظاً وهذا كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس فلان يريد رجلاً يصطنع الى الكرام ويحسن لهم فيعبر عن الاصطناع بالنظ القرس

المتاح من النفس وان أريد بها الذات والحقيقة ، لا تطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به القلب واطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثانى يكون بالمشاكلة واما بالمعنى الاول فلا لان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشف وانت خبير بان لا اعلم ما في ذلك وحققتك ليس بكلام مرضى لان المراد لا أنلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسى فيكون المراد من النفس عمل العلم دون الذات والحقيقة (قوله وهي الحالة الخ) لان المصدر الذى يكون على وزن فعلة بكسر الفاء يكون للحالة والنوع ولا منافاة بينه وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد (قوله أى تطهير الله) أى المراد من صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه التقديم الا انه لم يرض بالفصل بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكداً المضمون الخ) فيكون عامله واجب الحذف كما في له على الف درهم اشترفاً والاصل صبغنا الله صبغة ولوجب حذفه وجه آخر وهو انه اضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذى يضاف الى معمول الفعل ، او يذكر معه يكون حذف عامله واجبا على ما في الرضى (قوله يسمونه المعمودية) اسم الماء الذى غسل به عيسى عليه السلام فزجوه بماء آخر فكما أخذوا منه ماء صبوا بقدره ماء آخر (قوله وصبغنا الله) أى غمسنا الله في الايمان الذى هو كالماء المظهر من صبغ يده في الماء غمسها فيه أولونا الله من صبغه كغمه

(قول الحاشي) لا تطلق على الله الا مشاكلة أى لا يطلقها غيره عليه اما اطلاقه هو كما في يحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه فلا يلزم فيه المشاكلة فلم عدم صحة الاستدلال بهاتين الآيتين على اطلاقنا بلا مشاكلة (قول الحاشي) أو ذكر معه كما في سبقاً لك

للمشاكاة بقربة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال (ومنه) أي من المعنوي (المزاوجة وهي ان تزواج) أي
توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزيان (بين معنيين في
الشرط والجزاء) أي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب
على الآخر (كقوله) أي قول البحتري (اذا ما نهى الناهي) ومنعنى عن حبها (فلج بي الهوى) ولزمى
(اصاغت الى الواشي) أي استتمت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدفته فيما افترى على (فلج بها المهجر)
زواج بين نهى الناهي واصاغت الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن يرتب عليهما الجاح شيء ومثله
قوله أيضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زواج بين الاحتراب وتذكر
القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان
معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط
بين نهى الناهي والجاح الهوى وفي الجزاء بين اصاغت الى الواشي والجاح المهجر اذ لا يعرف أحديهما بالمزاوجة في
مثل قولنا إذا بانهى زيد فسلم على أجالسته فالتفت عليه (ومنه) أي من المعنوي (المكس) والتبديل (وهو
أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر) ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الأخير والعبارة العربية ما ذكره
القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تمكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة
المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى • وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه • وقول الشاعر • سريع الى ابن
العم يعلم وجهه • وليس الى داعي الندى يسريع • ولا عكس فيه (ويقع) المكس (على وجوه منها ان يقع
بين أحد طرفي جملة وما اضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فان المكس

ينصرف وضربه لونه لا مثل صبقنا باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثاني (قوله بلفظ الغرس) في اغرس ويغرس لوقوعه
في صحبة غرس الاشجار المذكور نقديراً (قوله على ان الفعل الخ) ولا يجوز أن يقرأ على صيغة الخطاب أو يسند الى افظ
البن كما في قوله تعالى (لقد تقطع بينكم) ، اذ لم تقع المزاوجة على البن الا ان يجعل لفظ البن مقعاً (قوله أي يجعل الخ)
قوله في الشرط والجزاء حال من المعنيين أو صفة له وما وقع فيه المزاوجة محذوف (قوله اذا مانهى الخ) والمقصود منه
انها في ودادى على خلاف ما انا عليه في ودادها (قوله اذا احتربت يوما الخ) الضمائر راجعة الى الفرسان في البيت السابق
والمعنى اذا تحارب هؤلاء الفرسان وتقاتلوا ففاضت دماؤها التي يسفكونها في القتال تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة
لم ففاضت دموعها اشفاقاً على قطعة الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب تقاتلوا وتحاربوا (قوله من ان معناه الخ) لان الظاهر
أن يكون في الشرط والجزاء ظرفاً ليزواج (قوله ومنه المكس الخ) ففيه تبديل المعنى وتعبيره أولاً ثم يتبعه وقوع التبديل

(قول الشارح) الى ضمير المصدر أي بتجريد الفعل عن الحدث المحصوص فيبقى مجرد الابقاع
(قول المحشى) اذ لم تقع المزاوجة على البن بناء على ان بين فاعل حقيقة بنى على الفتح في محل دفع وتام الكلام في معاوية

ند وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام وبين القسادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين متعاقبي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين الفعلين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لمظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت * طويت باحراز الفنون ونيابها * رداء شبابي والجنون فنون * فحين تعاطيت الفنون وحظها، تبين لي ان الفنون جنون (ومنه) أي من الممنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وإبطاله (لكنة كقوله) أي قول زهير (ف بالديار التي لم يعرفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم *) دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقدم العهد لم يعرف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لئلا تكون الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كأنه اخبر أولاً بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاق فنقض كلامه السابق قائلاً بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله ، فاف لهذا الدهر لا بل لاهله (ومنه) أي من الممنوى (التورية وتسمى الايهام أيضاً وهي ان يطلق لفظه معنيين

في لفظين بخلاف رد المعجز على الصدر فانه ابراد اللفظين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى (وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه) فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد المعجز على الصدر من الحسنات اللفظية (قوله ومعنى وقوعه الخ) أي ليس معناه انه يقع في شيء كان بين الطرفين (قوله وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين) يريد بذلك أن وقوعهما جزئين من طرفي الجملتين يوجب كون العكس واقعا في جملتين . لاختلافهما باعتبار المسند أغنى حل ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا اختلاف الا بالقديم والتأخير فما قيل كما انهما واقعان في طرفي جملتين واقعان نفس الطرفين أيضاً فلا وجه للقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جملتين وهم (قوله ونقضه بانه قد غيرها الخ) أي نقضه بقوله بل قائلاً بانه قد غيرها الخ يدل على ذلك قوله بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم وهي جمع ربح لانه في الاصل واوقبت بالياء لكسر ما قبلها فاذا زال الكسر عاد الى الاصل (قوله معنيين حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيقي والآخر مجازي) . لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما

(قول الحشى) لاختلافهما باعتبار المسند أي لاختلاف الجملتين باعتبار المسند لان المسند فيهما غير الجزئين بخلاف مثال الشارح الآتي وهذه الحاشية وقع فيها في كثير من النسخ تعريف وصقظ لكنهما صحيحة في نسخ الطبع (قول الحشى) لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال وذلك لان الامر في التورية دائر بين ارادة احد المعنيين كل منهما باستعمال اللفظ فيه على حدته فلو كان أحدهما حقيقيا والآخر مجازيا كان الامر دائرا بين ارادة المعنى الحقيقي باللفظ وحده وبين

قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتماداً على قرينة خفية (وهي ضربان مجردة وهي) التورية (التي لا تجتمع شيئاً مما يلايم) المعنى (القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استوى ولم يقرن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (ومرشفة) عطف على مجردة وهي التي تجتمع شيئاً مما يلايم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله (نحو والسما بنيناها بايد) فانه أراد بايد معناه البعيد أعني القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب أعني الجارحة لمخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي أبي الفضل عياض يصف ريعاً بارداً * أو الفزلة من طول المدى * خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل * يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدى في أوان الحلول ببرج الحمل أراد بالفزلة معناه البعيد أعني الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس يراد أعني الرشاء حيث ذكر الخرفة وكذا ذكر

الى الآخر وبه تمتاز التورية عن المجاز والكسبة وبهذا ظهر ان التورية ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم انه اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقي لها أو لأحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية بالقياس اليه فلا اذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما الى الآخر فتدبر فانه مما خفي على بعض الأكابر (قوله قريب وبعيد) أي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب سائر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من الحسنات المعنوية فانها ارادة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذي فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بل اجالا (قوله على قرينة خفية) حتي يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم سائر القريب للبعيد (قوله ولم يقرن به الخ) ، فيه ان العرش مما يلايم المعنى القريب (قوله أعني القدرة) ولا فائدة كلها جمع اليد (قوله ما يلايم المعنى القريب) لان البناء وان كان يطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر (قوله فما تفرق) من ارادة المجازي وحده ولا انتقال من الحقيقي المراد باللفظ وحده الى المجازي المراد كذلك نعم ان كان لمؤدى عنه المجازي فالعلاقة لازمة في المعنى المجازي المراد باللفظ مجازاً بالنسبة لمعناه الحقيقي في ذاته لا لمعناه الحقيقي من حيث احتمال انه المراد باللفظ وحده الذي هو احد الاحتمالين هذا فتدبر فانه قد غفل عنه بعض الناظرين ونعم ما قال السكاكي في ضابط التورية بان يكون اللفظ استعمالاً لان قريب وبعيد ويراد البعيد حيث ابدل معنيان باستعمالان ثم انه اذا أريد الاستعمال البعيد وكان مجازاً فيلزم أن تكون قرينة المجاز أيضاً خفية كما ان قرينة ارادة الاستعمال المجازي خفية ولا فلاحه لبعده الا اذا كان المراد به عدم كثرة استعمال اللفظ في ذلك المعنى كما ذكره الحاشي وهو مأخوذ من عبارة السكاكي السابقة ثم ان المراد بنقضاء القرينة أن لا تكون لفظية وان كانت حالية قاطعة بالمنع كاستحالة في الآية (قول الحاشي) فيه ان العرش مما يلايم الخ قد يقال ان التورية بمجوع استوى على العرش وقول الشارح اراد باستوى اقتصار على المعنى كذا قيل

الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للآخرى كبيت السقط * اذا صدق الجدى افترى المم
للمنى * مكارم لا تخفى وان كذب الخلال * اراد بالجدى الحظ وبالم الجماعة من الناس وبالحال الخيلة فان قلت
قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى * الرحمن على العرش استوى ، انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على
العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار مجازاً كقوله
تعالى * وقالت اليهود يد الله مغلولة ، أى هو بخيل ، بل يدها مبسوطتان ، أى هو جواد من غير تصور
يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتحمل للثنية من ضيق المعن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام
وكذا قوله والسما بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة
ومجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتعمل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد
التكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز اهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسيرهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة
خوفا على السامع من خطرات تقع للجهاى واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى
المصنف فى جمل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه) اي من الممنوي
(الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما) أى احد الممنين (ثم) يراد (بضميره)

التفريق أى ما يميز بينهما (قوله وقد يكون الخ) يشمر بان ليس فى البيت السابق كل من التوريتين ترشيحا للآخرى وليس
كذلك لان ذكر الجدى والحمل كما انه ترشيح للفرالة كذلك الفرالة ترشيح للعمل والجدى الا ان يقال استعمال الجدى والحمل
فى البرجين وولد البقر والغنم شائع لا تفاوت بينهما فى القرب والبعد (قوله اذا صدق) من التصديق وكذلك كذب أى
اذا حصل للمنى ما يتمناه من الجدى شبه حاله بحال من يخبر المحاطب برأده فيعطيه اياه ويصدق فى ذلك الخبر كما فى قوله
صل الله عليه وسلم فيصدق الفرج أو يكذبه والخيلة بفتح الميم وكسر الحاء الغان كذا فى شمس العلوم والقاموس أى وان
كذب الغان ما يقوله المم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل من التخيل أى القوة الخيلة وقبل انهما من الصدق
والكذب بمعنى الثبوت والاتقاء أى اذا ثبت الجدى وان اتقى الخيلة أى المظنة أى علامة تلك المكارم (قوله انه تمثيل) .
أى تصوير كما صرح به فى قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد انه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه
(قوله مما يرادف الملك) بضم الميم أى الساطنة (قوله والتحمل) أى الاحتيال لصيغة الثنية فى يدها بان يراد النعمة الدنيوية
والآخروية (قوله أن يتحمل) من محمل به اذا سعى بالباطل ويمد بالياء (قوله حقيقة أو مجازاً) اما حال عن مفرداته

(قال السيد) الاستخدام (أقول) يعنى بالمجموعتين من جذمت الشيء قطعتة ومنه سيف نخدم وقد قطع ههنا الضمير عما
هو حقه وروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من جذمت أى قطعت أيضاً وروى بالمجموعة والمهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد
أولا تابعا فى الذكر المعنى المراد فرد اليه الضمير (قول المحشى) أى تصوير الخ أى تصوير للمظنة بصورة ما زومها لانه كناية
(قول المحشى) من محمل به الخ لان كون المفردات حقيقة كما يقوله اهل التفويض باطل عنده وكذا كونها مجازاً

أي بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه) أي ضميري ذلك اللفظ (أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بالضمير الآخر معناه (الآخر فالاول كقوله، إذا نزل السماء بارض قوم، رعيناه وان كانوا غضابا،) أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبات (والثاني كقوله) أي قول البحتري (فسقى الغضا والساكنيه وان هم * شبوه بين جوانحي وضلوعي) أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالأخر وهو المنصوب في شبوه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا (ومنه) أي من المعنوي (الف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر ما لكل) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه) أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لأن النشر إما على ترتيب الف) بأن يكون الاول من النشر للاول من الف والثاني للثاني قبله وهكذا على الترتيب (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب (وإما على غير ترتيبه) أي ترتيب الف وهو ضربان لأنه إما ان يكون الاول من النشر للآخر من الف والثاني لما قبله

أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالضمير الراجع إلخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر، لكونه عبارة عن المظهر والضمير اللغزب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا اريد بالضمير المعنى المجازي على ما دام (قوله اذا نزل السماء إلخ) وصف الشاعر قومه بالغلبة على من عداهم من الاقوام بانهم برعون كلامهم من غير رضام (قوله بين جوانحي وضلوعي) الجوانح الاخلاص التي تحت التراب وهي مما يلي الصدر كاخلوع مما يلي الفاجر الواحد جانحة كذا في الصحاح (قوله بأحد الضميرين إلخ) وكلا المعنيين مجازيان للغضا فانه اسم للشجر في البادية في الايضاح الشجر بدل النار وحينئذ يكون المعنى الثاني حقيقيا والايقاد ينسب إلى النار وإلى ما يوقد به (قوله وهو ذكر إلخ) الضمير لف والنشر لانهما نوع واحد من الحسنات (قوله نحو ومن رحمته إلخ) فان قيل قد تعين الضمير في لتسكنوا فيه للعود إلى الليل فلا تكون الآية من الف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التمييز فيه قلت التمييز المنفي فيما سبق من الاشتراط انما هو التمييز بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى

(قول الحاشي) لكونه عبارة عن المظهر فضمير رعيناه عبارة عن السماء المراد به النبات حين عبر عنه بالضمير اما المبرر بلفظه أولا فالمراد به المطر فراد الحاشي رحمه الله ان الضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظاهر والمظاهر يستعمل في المعنى الآخر كما استعمل في المعنى الاول وليس الضمير عبارة عن المعنى الآخر لكون ذلك المعنى معني مرجه اذ الضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع ليكون عبارة عنه وبعد كونه عبارة عنه لا يلزم أن يكون مرادا منه أي من ذلك المعبر عنه بالضمير معناه الاول واذا اريد به معنى آخر لا يلزم الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازي ولا الاشتراك لأن هذا المعنى الثاني لم يرد من الاول بل من لفظ ثان هو عين الاول عبر عنه بالضمير فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين

وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب (كقوله) اي قول ابن حيوش (كيف اسلمو وانت حقف ونغنصن ، وغزال لحظا وقد وردنا) فاللاحظ للفرزال والفد للنغنصن والردف للحقف وهو النفا من الرمل شبه به الكفيل في العظم والاستدارة أو لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالاً وهو الفريقان ولك ان يجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح لف بين القول فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور أو لا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيتين في الذكر ثم تابعهما كلاماً مشتملاً على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين (أي قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هوداً وقالت النصارى ان يدخل الجنة الا من كان نصارى لف) بين الفريقين أو القولين اجمالاً (امدد الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق أو كل

لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى التمار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظاً أصلاً كذا في شرح المفتاح النشر بنى (قوله ابن حيوش) بالحاء المهملة والياء المشددة التختانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف بالكسر والسكون النفا وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف اخرج عن حبك ودواعي الحب من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف وجودة فيك (قوله أولاً) أي قبل النشر فليس المراد من القولين المقولين امدد ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قولنا (قوله على ما صرح به الخ) حيث أورد كلمة ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان اللف يكون سابقاً على النشر (قوله لف بين الفريقين الخ) هذا واضح انما الكلام في انه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب ان يذكر ما لكل في النشر ليرد السامع الى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو دون كلمة أو قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على أن يذكر النشر بكلمة ، اولاً لان ما وقع الاتفاق عليه هو احد القولين وانما الموكل الى فهم السامع التعمين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي أن يذكر ما لكل من آحاد المتعدد الذي ذكره اجمالاً واما كونه متعلقاً عليه بين آحاد المتعدد فلا . وان الموكل الى فهم السامع حينئذ يكون تعيين الاحد المبهم لارد ما لكل من آحاد المتعدد اليه ولو كان مذكراً كافياً في اللف والنشر الاجمالي لزم أن يكون قولنا قالوا ان يدخل الجنة الا أحد عمامته وان شئت تفصله

(قول الحشبي) لان ما وقع الاتفاق عليه الخ أي ما اتفق عليه الفريقان هو الاحد الدائر من القولين لا مجموع القولين (قول الحشبي) وان الموكل الى فهم السامع حينئذ أي حين ذكر ما اتفق عليه الفريقان وهو الاحد المبهم لا ما لكل من الآحاد يكون الموكل الى فهم السامع هو تعيين الاحد المبهم بالنسبة الى آحاد الفريقين لارد ما لكل من الآحاد اليه اللازم في اللف والنشر الاجمالي وانتفاء اللازم يدل على انتفاء المازوم والحاصل ان اللازم فيه ذكر ما لكل والموكل الى السامع رد ما لكل اليه وهما متعينان هنا لانه ذكر ما بالمتعدد بطريق الاتفاق والموكل الى السامع ازالة ابهامه بالنسبة الى آحاده

قول مقول

النصاري

وههنا نوع

بذكر ذلك

معنى اللف

فان

(قوله)

لفظ ما

ما ذكرناه

لاية الى

الى ان

الايام بنا

من ذلك

صدم الى

الكشاف

الاخير

التكبير

(قوله)

جماعاً

الجنة الى

أو نص

صاحبه

على

المعمل

الامن

اللف

هو

ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى * فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلمكم تشكرون قال صاحب الكشف الفعل المعمل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هديكم وأعلمكم تشكرون • شرع ذلك بمعنى جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر

نوع من ألف لطيف المسالك الخ قبل في وجه لطفه انه لف مرتب على النشر . معلوم منه والاعم الاغلب العكس . وقبل لانه لم يصرح بالمفوف أولاً بل ، بما يدل عليه وحين قصد ذكره ، حذف اللفظ الدال عليه ويرد عليها انهما لا يوجبان لطفاً لا يتهدى اليه الا التقاب المحدث ولا نسلم انه لف مرتب على النشر بل نشر مرتب على ألف المفصل . ثم رتب ألف المجلد عليه . ولا نسلم انه لم يصرح بالمفوف فانه صرح بالمفوف المفصل ثم ذكر المجلد اما لفظاً ، أو تقديراً وعندى وجهه ان مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها عللاً لما سبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة أو معطوفة على علة مقدرة فتصحح عطفه على ما سبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك المعطف دقيق لا يتهدى اليه الا التقاب لمحدث من علماء البيان فيقدر الفعل المعمل مشتقاً على ما سبق اجمالاً فيكون ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مشتقاً على ما سبق بقاء التعليل بحاله ولكونه مغيراً له بالاجمال والتفصيل يصح عطفه ولا فائدة هذا المعطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت أولاً تفصيلاً ثم ذكرت اجمالاً ثم عللت من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العلل الى ما يليق به يكون ايراد العاطف أولى من تركه (قوله شرع ذلك) أى بين قد الفعل من خرا كما اختاره القراء لان حذف المعمل بدل على كمال العناية شان العلل وقدره القاضي مقدماً كما ذهب اليه

(قول المحشي) وقبل في وجه لطفه أى ليس ما بينه الشارح وجه اللطف بل وجهه انه لف مرتب الخ (قول المحشي) معلوم منه تفسير لترتبه عليه لان النشر علة لشرع تلك الاحكام وبيانها ادلاً معنى لعلته لما قبله الا ذلك (قول المحشي) العكس أى علم النشر من لف كما في قالوا ان يدخل الخ فان تخصيص كل بقوله علم من نسبة القول للبرء والنصاري (قول المحشي) بل مما يدل عليه وهو فن شهد الخ فانه يدل على شرع الامرين والترخيص والشرع هو التبيين للشرائع فكانه قبل وبين ذلك لتكملوا العدة وهذا لم يتقدم وان استلزمه ذكر الامرين والترخيص

(قول المحشي) حذف اللفظ الدال عليه وهو نفس الامرين والترخيص وجعل مكان ذلك وشرع ذلك الخ

(قول المحشي) الا التقاب ككتاب الرجل العلامة والمحدث ككرم صادق الطن

(قول المحشي) ثم رتب ألف المجلد عليه أى على ذلك ألف المفصل لان المفصل دليل المجلد وحينئذ يكون النشر نشرآ للمفصل والمجلد والقول بان المجلد معلوم من التعليل ممنوع وحينئذ يكون النشر بعد ألف تقديره لتقدم المجلد بتقديم دليله (قول المحشي) ولا نسلم انه لم يصرح بالمفوف لان نفس الامر هو التثريب والبيان وكذلك الترخيص

(قول المحشي) أى تقديره كما في الآية

(قول المحشي) على علة مقدرة أى يسهل عليكم أو تعلموا ما تعلمون وهذه علة لما سبق باعتبار الاعلام بها وما بعده علة للاحكام المذكورة والقيود بعد الجمل تكون قيوداً لها باعتبار انفسها وهو الشائع ونكون قيوداً لها باعتبار ما يلزمها من الاخبار والانشاء كما في قوله الحمد لله على ما انعم أى انشأت هذا الحمد على ما انعم قاله المحشي في حاشية القاضي

وأمر المار

العدة ولك

علة الترخي

علماء البياز

بجعل شيئاً

المملات

ان ذكر

بل هو

المرخص

الشاهد

دلالة وار

بمرعاة ال

نشر

الزجاج

من قوله

المستفاد

القضاء

ارادة الخ

وجوابه

المتأخذة

(قوله بل

احدهما

على عدم

ان ترك

وتكبروا

(قوله

نقرا

حقف
ل شبه
وبحر
يدخل
لأجل
ن فانه
القول
ل هو
تعيين
ن كان
و كل
(قوله
ن القاء
لجودة
ضمن
(قوله
الكل
لفتح
فهم
واما
آحاد
نصليه
تواين
بكل
لحد
وكل
حاده

قول مقوله (للم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لاصاحبه، وقالت اليهود ليست
النصارى على شيء. وقالت النصارى ليست اليهود على شيء، وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه
وهنا نوع آخر من الالف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال مافوظا أو مقدراً فيقع النثر بين لقين احدهما مفصل والآخر بجمال وهذا
معنى الف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيداً أو اعطيت عمراً وخرحت من بلد كذا وللتأديب والاكرام

فارجع الى تعليقاتنا على تفسير القاضي (قوله وهذا معنى الف مسلكه) ، الذي اشار اليه صاحب الكشف قوله وهذا

(قال السيد) وهذا معنى الف مسلكه (أقول) لا يخفى عليك ان مجرد وقوع نثر بين لقين مفصل وجمال لا يقتضي
الالف مسلكه بحيث لا يهتدي الى تبيينه الا القاب المحدث من علماء البيان بل لابد هناك من أمر آخر وان كنت في ريب
مما ذكرنا فنأمل ما أورده الشارح في المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة والاطافة ما أظن ذا طبع سليم يحكم بذلك واما
الآية الكريمة ففيها دقة وجه العلية واطافة جهة المناسبة الا ترى ان تعليل الامر برعاية العدة باكمال العدة فيه اشارة
الى ان تلاقى المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب أولاً صوم أيام مخصوصة بعدة معينة فحين فأت خصوصية
الايام بناء على العذر امر برعاية العدة حفظاً له عن الغوات بالكتابة وتخصيلاً له بقدر الامكان وفي ذلك اطفافة بليغة بظهور
من ذلك أن لا معنى للتعليل باكمال العدة في الاداء فلا يكون قوله وتكلموا علة الامر برعاية العدة شاملاً لامر الشاهد
صوم الشهر كما ترجمه بعض الناس على ما سيأتى وان تعليل قوله تعالى وتكلموا مستنبط من غيره كما بينه في توجيهه عبارة
الكشاف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كل واحدة من العلتين
الاخيرتين يمكن اقامتها مقام الاخرى بحسب الظاهر وبالتأمل الصادق ينكشف ان الشكر أولى بنعمة الترخيص كما ان
التكبير على الهداية انسب بتعليم كيفية القضاء.

(قول المحشي) فارجع الى تعليقاتنا الخ اختار فيها خروجاً من الاعتراض ان المراد بالقولان المقولان ومعنى افهما
جملهما مقولة واحدة بمعنى كان أصل الكلام قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هوذا وقالت النصارى ان يدخل
الجنة الا من كان نصارى فالف بين هذين القولين وجعل مقولاً واحداً فقبل قالوا ان يدخل الجنة الا من كان هوذا
أو نصارى ثقة بفهم السامع بان لبس المقصود ان كل واحد من الفريقين يقول هذا المردد لعلمه بتضليل كل واحد منهما
صاحبه بل المقصود تقسيم المقول المذكور بالنسبة اليهم فكلمة أو للتقسيم لا للتديد وهذا هو المناسب لتفسير الآية لاشتماله
على بيان معنى أو ودفع التوهم الناشئ منه فليس لغا ونشراً مصطلحاً اذ لا نشر فيه وهو ذكر الكل وانما فيه تقسيم المقول
الجمال كما يدل عليه عبارة الكشف حيث رتب الف على ذكر القولين حيث قال والمعنى وقالت اليهود ان يدخل الجنة
الا من كان هوذا وقالت النصارى الخ فالف بين القولين وترك النثر أصلاً فلم ان القولين بمعنى القولين وانه ليس من
الف والنشر المصطلح وقوله حيث رتب الخ والترك المقول واقتصر على ان المعنى. قالت اليهود وقالت النصارى فالف بين القولين
(قول المحشي) الذي اشار اليه صاحب الكشف بمعنى ان مراد الشارح ان وجه لطف المسلك المشار اليه في الكشف

هو وقوع النثر بين لقين

وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما فطر فيه ومن الترخيص في إباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الأمر بمراعاة
العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولما لم تشكروا أن تشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من لطف المصالح لا يكاد يهتدى إلى تبيينه إلا بالنقاب المحدث من
علماء البيان هذا كلامه وعليه أشكال وهو أنه جعل الأول من تفاصيل المعاملات أمر الشاهد بصوم الشهر ولم
يجعل شيئاً من المال راجعاً إليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل
المعاملات فما ذكره في بيان تطبيق المال غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بأن يقال
أن ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر من تفاصيل المعاملات ليس لأنه باستقلاله معال بشيء من المال المذكورة
بل هو نونية ونهيد ليفرق الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك أنه لم يقل ومن أمر
المرخص بإعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالخاضل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر
الشاهد بصوم الشهر من الترخيص وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما فطر ليصومها في أيام آخر وفي هذا
دلالة واضحة على تعليل كيفية القضاء فصار المذكور بعد الأمر بصوم الشهر ثلاثاً أحدها أمر المرخص له
بمراعاة العدة والثاني تعليل كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الأمر بصوم الشهر فجعل
كلام من المال راجعاً إلى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال إن قوله ولتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة شامل

ف

6

1

L

1

•

1

كلا من المال واجما الى واحدة من شدة الحاجة الى

الزجاج رعاية للاصل ، مع عدم مقتضى التأخير (قوله وامر المرخص له) بمراعاة عدة ما افطر من غير نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى (فعدة من ايام اخر) كانه قيل فوجب عليه قضاء ما فات مراعيها فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ) المستفاد من قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) او من قوله تعالى (فعدة من ايام اخر) (قوله كيفية القضاء الخ) ، المستفاد من اطلاق ايام اخر اى فمايه عدة من ايام اخر كيف ما تيسر متواصلا او متفاصلا (قوله اى ارادة الخ) يعنى ان الترجي مجاز عن الارادة اى اطالب على ما هو مذهب الاعتزال من ان ارادته تعالى لافعل غيره امره به وجواز تخلف المراد عن الارادة وتغيير الاسلوب عن التشكر والاشارة الى ان هذا المطلوب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب المتأخذة في حصوله وهى ظهور كون الترخيص نعمة والتخالف موقفا بكمال رفاهته تعالى وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر (قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لا دليل في الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين المذكوران باسلوب واحد لم يفرع احدهما على الآخر (قوله ايفرع الترخيص الخ) اعادة من في قوله ومن الترخيص عطفا على قوله من امر الشاهد يدل على عدم تفرعه امر الشاهد بصوم الشهر فلاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما بعد (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر ان ترك من اقرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفي هذا دلالة وضحة الخ) جواب اقوله جعل قوله وتكبروا علة الخ (قوله شالى لامر الشاهد الخ) فاعلمنى واتكلموا عدة الشهر بالاداء عند عدم العذر وباقتضاء في حال الافطار

وأما الخ (قوله شأني لأمر السامع) فيجوز رعاية كل
(قول المحشي) مع عدم مقتضى التأخير أي بالنسبة إليه وإن كان هناك مقتضى لتقديم العامل فيجوز رعاية كل
(قول المحشي) المستفاد من إطلاق أيام آخر في الإطلاق تعاليم الكيفية القضا وهو أنه يكون كيف ما تيسر وللإشارة
٣٦

لاسر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة أيام الافطار في المرخص له وفيه نظر إذ لا معنى لتعليل أمر الشاهد بصوم الشهر بإكمال عدة أيام الشهر على أنه لا ارتباط في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكمّلوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو أمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطار فيه (ومنه) أي من الممنوي (الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم) وذلك المتعدد قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون اكثر (نحو) قول أبي العتاهية علمت يامجاشع بن مسعود (ان الشباب والفراغ والجد) أي لا يستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجد في جدة أي

بالعذر بتعصيل خيراته ولا يفوت عنكم بركات صومه فقصت أيامه أو كملت. وبهذا يدفع الظن الذي ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ (قوله على انه الخ) يمكن أن يقال ان ترك اضافة عدة الى ما افطار قرينة على انه اراد مطلق العدة لاعدة ما افطار قال قدس سره واما الآية الكريمة الخ ه فيه . ان ما ذكره انما يفيد لطافة لاف والنشر الذي في الآية بخصوصها ولا يفيد لطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن لف يحتاج . تفصيل بعض مالف فيه الى دقة النظر لا يفهم من عبارة الكشف ولو سلم . فدقة وجه التمايل تفيد احتياجه الى الفكر الغامض . لا اختصاصه باللقاب المحدث . قال قدس سره ان تعليل الامر الخ . بيان للطافة جهة المناسبة . قال قدس سره وان معلل الخ . عطف على قوله ان تعليل الامراخ بيان لدقة وجه التمايل . قال قدس سره مستنبط من غيره أي غير المعال يعني أن معال ليس مذكورا صريحا إنما هو مستنبط من قوله تعالى (عدة من أيام أخر) . قال قدس سره وان كل واحد من العتين أي تكبروا الله على ما هدبكم ولعلكم تشكرون . قال قدس سره ان الشكر أولى الخ لان الترخيص نعمة ظاهرة واصله الى العباد وتعليم كيفية القضاء انسب بالمهداية لكون المقصود منه . الخروج عن عهدة الزم على العباد (قوله ان يجمع بين متعدد الخ) كان الظاهر ان يجمع متعددا دخل لفظ البين . للاشارة الى ان التعدد يجب أن يكون في الذكر فليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا ان الجمع (قوله ابي العتاهية) على وزن كراهية (قوله ان الشباب) صرح السككي رحمه الله بكسر ان على سبيل الحكاية

الى هذا اطلاق القضاء في المعال ولم يزد عليه بيان كفيته كذا في حواشي القاضى والظاهر ان هذا هو مراد الشارح بجوابه الا اني (قول الحاشي) وبهذا اندفع الخ فهذا القول هو مختار المحشي وهو مغاير للقبان الاولين والكلام السيد في الآية احتمالات أربع البقاء ما اختاره المحشي (قول الحاشي) ان ما ذكره أي من وجه اللطف في الآية (قول الحاشي) تفصيل بعد مالف فيه وهو تعليم كيفية القضاء

(قول الحاشي) فدقة وجه التمايل الخ أي المذكور بقول السيد وان كل واحدة من العتين الخ

(قول الحاشي) لا اختصاصه الخ لان الاختصاص انما يكون اذا كان ما في الآية من الاغراض المتعاقبة بعلم المعاني المبر عنه بالبيان في كلام الزمخشري كالاعراض التي بينها المحشي فيما اختاره سابقا من ان الحذف لمقتضى ان صحة العطف للامارة بالاجمال والتعصيل واولويته لتكامل المنايا

(قول الحاشي) الخروج الخ فالمقصود دفع المضرة عنهم لا ابطال شيء اليهم

(قول الحاشي) للاشارة الى ان التعدد الخ لان المتعدد في الذكر لهما بين هو التفرق ذكرنا فجمع بذكر واحد بخلاف

استغنى ()
ابقاع نيام
كنوال الا
أي من الم
والنشر و
ممن عن
ويرد
راجع الى
استثناء
الحاشي (الخ)
الذل (مر
لا يرق و
التميين ف
والى الو
النبيه
هذا اشار
ضمنا لما
لمراد التباين
في ذكر ما
(قوله لاية)
واحد من
أيضا كما
فالتعيين من
المتعدد في
(قول
(قول

استثنى (مفسده لادريه أى مفسده) هى ما يدعو صاحبه الى الفساد (ومنه) أى من المعنوي (التفريق وهو
 إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره كقوله) أى قول الوطواط (ما زال النعام وقت ربيع •
 كنوال الامير يوم سناء • فنوال الامير بدرة عين) هي عشرة آلاف درهم (ونوال النعام قنطرة ماء ومنه)
 أى من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعمين) وبهذا القيد يخرج عنه ألف
 والنشر وقد أهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده أعم من ألف والنشر ولتقابل ان يقول ان ذكر لاضافة
 معنى عن هذا القيد فليس في ألف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيق السامع اليه
 ويرده عليه فليتنامل فانه دقيق (كقوله) أى قول المتكلم (ولا يقيم على ضميم) أى ظلم (براديه) الضمير
 راجع الى المستثنى منه المقدر العام أى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (إلا الاذلان) هذا
 استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسنداً الى العام المنصرف (غير
 الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا (والوتد هذا) أى غير الحى (على الخلف) أى
 اللذل (مربوط برمته) هي قطعة جبل بالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرى) أى
 لا يرق ولا يرحم (له احد) ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخلف والى الثانى الشج على
 التبيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما محتمل ان يكون اشارة الى العير
 والى الوتد فلا يتحقق التبيين وحينئذ يكون البيت من قبيل ألف والنشر قلت لان اسم التساوى بل في حرف
 التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفترق الى تنبيه ما فيكون اشارة الى غير الحى ولو سلم فسواء جمات
 هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التبيين غاية ما فى الباب ان التعمين محتمل ومثل هذا

ضمنا لما تقرر عندهم ولذا صار المصارع ثلاثة (قوله هى ما يدعو الخ) عبر عنه بالمفسدة مبالغة (قوله ايقع تباين الخ) ليس
 مراد التباين المصطلح بل المعنى اللغوي أى افترق بين أمرين مشتركين في نوع (قوله فانه دقيق) وجه الدقة ان الاضافة
 في ذكر ما لكل متحققة اجمالاً والتعمين مفوض الى السامع الا ان المتبادر من اضافة ما لكل اليه أن يكون على التعمين
 (قوله لا يقيم على ضميم) أى ظلم أى لا يتوكلن في مواطن الظلم احد الا الاذلان (قوله فلا يرى له) أى لا يرى أو ليكل
 واحد من العير والوتد (قوله فلا يتحقق التبيين) لان المراد التبيين فى اللفظ فان التعمين بالقرينة متحقق في ألف والنشر
 أيضاً كما مر (قوله ولو سلم فسواء الخ) يعنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه اثنان فلا بد لكل منهما من اشارة اليه معين
 فالتعمين متحقق الا ان التعمين محتمل وجهين بخلاف ألف والنشر فان نفس التعمين متف فيه فتدبر فانه دقيق قد خفى

المتعمد فى المعنى فان تفرقه المعنوي لا يزال ولو عبر عنه باللفظ واحد
 (قول المحشى) الى ان المحسن اجتمعا فهو زائد على كل واحد على انفراد
 (قول المحشى) الى ان المحسن اجتمعا فلحسن هو جمع الجمع والتعريف

ليس في الالف والنشر فليتناهل (ومنه) اى مع الممنوي (الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جمعى الادخال كقوله) اى قول الوطواط (فوجهك كالنار في وضوئها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجهه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب فيه من جهة الحر والاحتراق (ومنه) اى من الممنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالمعكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول كقوله) اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب (حتى اقام) الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط عداها بمل فقال (على ارباض) جمع ربض وهو ماحول المدينة (خرشنة) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصليان) جمع صليب النصراني (والبيع) جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى متعبد النصراني وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعنى قادم المقامات يعنى قادم المساكن حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثانى وفصله فقال (للسبي ما نكدوا والقتل ما ولدوا) لم يقتل من نكحوا ومن ولدوا اليه ذى قوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا) ولان في التعبير عنهم بلفظ مادلالة على الامانة وقلة المبالاة بهم حتى كانوا ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله • الدهر معتذر والسيف منتظر • وارضهم لك مصطاف ومرتب • وقال قد جمع فيه ارض الممدوح وما فيها من كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكدوا بايات كثيرة (والثانى كقوله) اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت (قوم اذا حاربوا ضروا وعدوهم • أو حالوا) اى طلبوا (الذئع في اشاعهم) اى اتباعهم وانصارهم (نفوا • سجية) اى غريزة وخلق (تلك منهم غير محدثة ان الخلائق) جمع خليفة وهى الطبيعة والخلق (فاعلم شرها الدع •) جمع بدعة وهى فى الاصل الحدث على بعض الناظرين (قوله الجمع مع التفريق) اورد كلمة مع اشارة الى ان الحسن اجتماعها وكذا فيما سأتى وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالمطابق مع المقالة لما بين الجمع والتفريق من المقالة فاجتماعهما • وحب لحسن زائد على كل واحد منهما (قوله من جهة الحر والاحترق) اى حره واحترقه وفيه اشارة الى ان المراد ببحر النار حرها فى نفسها لا لغيرها فانه المناسب تشبيه القلب بها (قوله وحتى متعلق الخ) اى عطف عليه لان الجارة لا تدخل على الفعل (قوله وقد شقيت به) من حد علم في التاج الشفاء والشقارة بدخنت شدن وهى كناية عن الخراب والهلاك (قوله فاعلم الخ) (قال السيد) ان قول الوطواط (أقول) في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قول ابو عبيدة هذا اشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان وقيل لا اراه سمى به الا تشبيها بالطائر (قال السيد) في البيت السابق (أقول) هو قوله • قادم المقامات اقصى شربها نهل • على الشكيم وادنى سيرها سرع

في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثان الاخلاق لاما هو كالفرائض منها قسم في البيت الاول صفة
 الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
 (ومنه) اي من الممنوى (الجمع مع التفريق والتقسيم) ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مسبق من تفسيرات
 هذه الامور الثلاثة (كقوله تعالى يوم يأت) يعني يوم يأتى الله اي امره او يأتى اليوم او هوله والظرف
 منصوب باخبار اذكر او بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب او شفاعاة (الا باذنه) اي باذن الله كقوله
 لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيمتدرون في
 موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو المذنب الباطل (فثمهم) اي من اهل الموقف
 (شقي) وجبت له النار بمقتضى الوعيد (وسعيد) وجبت له الجنة بمقتضى الوعد (فاما الذي شعوا في النار
 لهم فيها زفير وشهيق) الزفير اخراج النفس والشهيق رده (خالدين فيها مادامت السموات والارض) اي
 اعتراس باناء والبدع كغيب جمع بدعة تحكمة مؤث بدع كالم (قوله ياتي الله) كقوله تعالى (هل ينظرون الا أن يأتيهم الله)
 والمراد امره لا امتناع الايمان على الله تعالى (قوله أو يأتى اليوم) والمراد اتيان ه له فلا يلزم حمل اليوم وقتا لايمان اليوم
 وحدث الشيء بنفسه (قوله والمأذون الخ) وقع في شرحه المفتاح او الفاصلة وهو المرافق لتفسير القاضي وفي المفتاح للملازمة
 الواو الواصلة ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فلو وان قصد بيان معنى الآيتين فلو وان يكون دفع التدافع
 حاصل ضمنا (قوله وجبت له النار) هكذا فسر القاضي ومعنى وجبت ثبتت ولزمت ، اذلا وجوب على الله تعالى عندنا
 ولا معنى للوجوب للعبد ، فيكون دخولهم النار والجنة مستغادا من التفريق ويكون محط الفائدة في التقسيم القيد ، اعنى
 قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) ، فالظاهر على مذهب أهل السنة أن يفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجنة
 كفرا كانت أو عصيانا والسعيد بمن له السعادة في الجنة بان كان مؤمنا كما هو المنبأ وحينئذ يكون محط الفائدة قوله في
 النار مع قيوده (قوله الزفير اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بهما الدلالة على شدة كرههم وغمهم وتشبيه حالهم بحال
 يعنى بلد مسراه عن بلد ه كالموت ليس له ري ولا شيع ه حتى اقام الى آخره المقرب ما بين الثلاثين الى الاربعين من
 الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة قوله لا يعتقي أى لا يمنع
 (قول المحشي) وحدث الشيء بنفسه أى بلا حدوث زمن مع ان الحدوث هو الكون في زمن بعد ان لم يكن في آخر وهذا لازم
 لما قبله (قول المحشي) ذ لا وجوب على الله الخ أى لا بمقتضى الوعيد ولا بغيره وكذا لا معنى للوجوب للعبد بذلك يلزم منه الدخول
 (قول المحشي) فيكون دخولهم الخ بخلاف ما لو فسر الشقي بمن له الشقاوة وهى الكفر أو العصيان والسعيد بمن له
 السعادة وهى الايمان فانه لا يكون دخول النار أو الجنة مستغادا ويكون التقسيم باعتبار كل مع قيوده
 (قول المحشي) قوله تعالى لهم فيها زفير الخ خصه لكون الكتابة على قوله وجبت له النار فله يقال في قوله وجبت له الجنة
 (قول المحشي) فالظاهر الخ يعنى ان الوجوب بمقتضى الوعد أو الوعيد اذا كان بمعنى الثبوت والالزام وان لم يخالف
 مذهب أهل السنة الا انه خلاف الظاهر لكونه غير المشهور من معناه فالظاهر ان نجمل الشقاوة بمعنى الكفر أو العصيان
 والسعادة بمعنى الايمان وحينئذ لا يكون دخول النار مستغادا من التفريق بل من التقسيم ومثله يقال في دخول الجنة ثم

سماوات الآخرة وأرضها لأنها دائمة مخلوقة للأبد أو هي عبارة عن التأييد ونفي الانتطاع كقول العرب ما قام نبيهم وما لآح كوكب ونحو ذلك (إلا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذي سمعوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت مامعنى الاستثناء في قوله تعالى إلا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار حده بل يمدحون الزمير

من استوائ الحرارة على قلبه (قوله أي سموات الآخرة) في قوله تعالى وفي النار لا تشبه النار الا في اكثر خلق وجوده ودوامه ومن عرفه بعد معرفته بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه انتهى وفي قوله تعالى لا يعرف الاكثر الخلق وجوده اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشاف بقوله لانه لا بد لاهل الآخرة مما يقام وبظاههم امامهم بخلافها الله أو يظاههم العرش وكل ما يظلال فهو سماء بان كون المظل ضروريا لهم لا يستلزم معرفتهم به على انه ان سلم كون المظل ضروريا لحل انقاعهم لا سلم كون المظل ضروريا وان حمل السماء والارض على المظل والمنزل خلاف المعنى الظاهر لا بد له من قرينة وفي قوله ودوامه ومن عرفه الخ اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضاً قوله تعالى (يوم تبدل الارض غير الارض والسموات) وقوله تعالى (وأورثنا الارض نبيهم من الجنة حيث نشاء) بانه انما يدل على وجود السماء والارض لها اما دوامها فلا يعرف منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فيبين دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجدى نفعا (قوله ولكنه ممتد الى غير النهاية) تصريح بما علم ضمنا للاعتناء بشأنه فكلمة لكن المجرد التأكيد كافي قولك لو جئني لا كرمتك لكنك لم تجبني على ما في المغنى والاتقان (قوله في عذاب النار) اشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب النار لا دار العقاب لقوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) فان اخراج النفس ورده انما يكون من حر النار واحراقه بقوله تعالى (في الجنة) نعيم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير مجذوذ) فان المناسب له نعيم الجنة مطلقا لا مطلق الدخول فيها (قوله يعني ان اهل النار الخ) يعني ان مقتضى الاستثناء من الخلود في عذاب النار ان لا يمدحوا بها في جميع الاوقات بل ان يمدحوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزمير وعذاب سحق الله وخشيت واهانت وهذا لا يقتضي الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة أي الذات الجسمية

انه لا يلزم أن يكون للمصاة زفير وشهيق لجواز خروجهم بالاستثناء أو يكون ذلك باعتبار المجموع

(قول المحشي) بمن استوائ الحرارة على قلبه فانها اذا استوائت عليه ينحصر روحه فيه

(قول المحشي) لانه تشبيه الخ مراده بالتشبيه بيان دوام الثواب بدوام سموات الآخرة وأرضها كأنه قبل دوام

ثوابهم كدوام سموات الآخرة وأرضها كما سبأ للمحشي في قوله فيبين دوامه بدوامها

(قول المحشي) وحدوث الشيء بنفسه أي بلا حدوث زمن مع ان الحدوث هو الكون في زمن بعد ان لم يكن

في آخر وهذا لازم لما قبله

(قول المحشي) فلا يجدى لانه بيان للشيء بما يتوقف معرفته على دلائل ذلك الشيء فلا يفيد ذلك شيئا

(قول المحشي) ان لم الخ أي هو ممنوع لجواز ان يقام الله بقدرته بلا شيء كما أقل السموات والارض وان سلم

ونحوه من انواع المذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون في الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار

أن ينعموا بنعيم آخر من الآلات الروحانية كرضوان الله ويلذذوا بها بحيث يقطع عنهم الذات الجسمانية وهو لا يقتضي خروجهم من الجنة (قوله ما هو اكبر منها) كما قول الله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ومسكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر (قوله مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى) فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة أعين (قوله بناء على مذهبه) من أن من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكبيرة الغير التائب وما سواهما لا يدخل النار كما عرف في الكلام (قوله يكفيه صرفه عن البعض) ولا يقتضي صرفه عن الكل في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار (قوله والتأيد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال مقدرة لعدم مقارنته بالامال فالتقدير اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضي ساقطة الدخول بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأيد فان الخلود المقدر مرجعه التأيد أي ثبوت

بناء على المادة كونه ضروريا فلا يسلم الخ قوله وفي قوله ودوامه الخ أي فسمير عمره للدوام لانه الذي تقصر معرفته على معرفة دليل دوام الثواب بخلاف معرفة الوجود فانها لا تتوقف على ذلك فاندفع ما أورد على القاضي معرفة دليل دوام الثواب بخلاف معرفة الوجود فانها لا تتوقف على ذلك فاندفع ما أورد على القاضي (قال السيد) والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء (اقول) برد عليه ان اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فاصواب ان يقال الاستثناء الاول محمول على ما تقدم من ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار واما الثاني فمحمول على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل وهو رضوان الله وتقاضيه عز وجل لأعلى ان بعضا منهم يخرج عنها ولدفع تروم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما أريد بالاول عقب بقوله (عطاء غير مجزوذ) لا يقال ما ذكرته بوجوب اختلالا في نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حمل عليه الاستثناء الاول مع انهما سيقا مساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه لقربة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال

(قول المحشى) بل تقديره أي ملاحظته ثابتا ضرورة ان الخلود بقاء الحصول والخلود الموقوف على مجرد ملاحظة الحصول يصح نسبته لجميع اهل الجنة بطريق الاستثناء لان الاستثناء صح الاخبار منه لانه اخراج من الثبوت لامن الخلود ولا ارادة هذا المعنى انما يستلزم ملاحظة ثبوت الحكم لا ملاحظة حصوله بالفعل وهذا معنى قوله وللإشارة الى هذا الخ يعني انه لما كان الخلود الموقوف على تقدير الدخول وملاحظته لكونه ليس خلودا بالفعل بل مقدرا هو حقيقة التأيد الذي هو ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة في جميع الازمان المستقبلة من وقت دخول اهل الجنة فيها غير الشارح عنه بالتأيد فالمستثنى منه حينئذ هو التأيد كأنه قيل اما الذين سعدوا فثبت كونهم في الجنة في جميع الاوقات المستقبلة من وقت دخولهم

الحكم السابق وهو الكون في الجنة ابدأ أي في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأييد من وقت معين كما يقتضى باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الاول يقتضى باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين فحينئذ اندفع ما أورده السيد ، متابعة لصاحب الكشف من ان الاستثناء يقتضى اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك انما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فان المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول هذا وقد يقال في تفسير الاستثناء ، وجوه آخر منها انه من قبيل (ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف) و (لا يذوقون فيها الموت الا لموتة الاولى) وفيه انه انما يتبعه اذا كان في الآية قرينة على انه ، تعليق بالحال كافي الآيتين ومنها انه استثناء من أصل الحكم والمستثنى زمان توقعهم في الموقف للحساب وذلك لان ظاهره يقتضي أن يكونوا في النار حين يأتي اليوم أو مدة إبتهم في الدنيا وفي البرزخ ان لم يقيد باليوم وفيه ضعف لفظا لتأخره عن الحال ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان الموقف أو مدة البعث المذكور ممالا فائدة فيه فانه معلوم من سوق الكلام وان الایهم بقوله الا ماشاء ربك والتفخيم الذي يعطيه ، لا يبق له رونق ومنها انه استثناء من قوله تعالى « لم فيها زفير وشهيق » وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يجري في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على القان الا الالف التي كانت بمعنى سري والمعنى سوى ماشاء ربك من الزيادة التي لا آخوها على مدة بقاء السموات والارض وفيه انه صرف للفظ الا عن معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور ، وانه مقنى على حمل السموات والارض على هذين الجسمين المرووفين ، وان الظاهر ، على هذا المعنى ان يقال خالدين فيها أبدا كما في النصوص الاخر الذي مبدؤه أول وقت دخل فيه أحد منهم ولا شك ان بعض الذين سعدوا ليس ثابتا له هذا الكون من أول وقت الدخول فيستثنى من هذا الحكم والاستثناء انما يتوقف على تقدير الدخول وملاحظته لاجل الاخراج ولا يتوقف على الدخول بالفعل والحاصل انه متى حول الخلود الى التأييد بالواسطة السابقة لا يقتضى الاستثناء اخراجا من الخلود بل من ثبوت التأييد وهو لا يتوقف الا على ملاحظة الدخول لا على الدخول بالفعل حتى يلزم الحذور هذا ان شاء الله مراده فليتأمل (قول المحشى) متابعة لصاحب الكشف في بعض النسخ الكشف وهو أولى بيوافق قوله وكذا ما أورده الخ لان هذا أورده صاحب الكشف (قول المحشى) فان المتبادر الخ تعليل لا اندفاع ما بعد كذا (قول المحشى) وجوه آخر تبلغ اثني عشر قولاً كما في الشهاب (قول المحشى) تعليق بالحال كما في الآيتين مبالغة في التحريم وامتناع ذوق الموت (قول المحشى) من أصل الحكم أى الكون في الجنة والنار (قول المحشى) لان ظاهره يقتضى الخ أي فيكون عاما ظاهراً شاملاً لزمان التوقف فاستثنى ذلك الزمان وقوله ان يكونوا في النار أى وفي الجنة وقوله ان لم يقيد أى الكون في الجنة وفي النار باليوم وقوله ولا مدخل له أى الحال في الاستثناء وتقدمه يقتضى المدخلة (قول المحشى) لا يبق له رونق بخلافه على الأول فان المستثنى في الشق الأول زمن تعميم الشق وفي الثاني زمن عذاب المؤمن وكلاهما فحيم (قول المحشى) وانه مبنى على حمل السموات والارض الخ أي على ان المراد المعنى الحقيقي لا الكائنات أعني التأييد (قول المحشى) على هذا المعنى الخ بخلاف ما اذا أريد الكتابة

الآية
وان
ثم
واحد
الى
الاح
مس
مس
مقام
أقسام
ومنها
جعل
في
في
يشاء
الظاهر
فالاول
الظاهر
مقط
اذا
في
مضرو
وانما
عن
ما

الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشريفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا سبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لانكم نفس لان الذكر في سياق النفي تم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضهما شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس وأهل الموقف واحد ثم قسم وأضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة وإلى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخرة (وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين أحدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله) اي قول ابي الطيب * أطاب حتى بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما التسموا مرد * (يقال) لشدة وطأهم على الاعداء وثباتهم عند اللقاء (ذلاقوا) أي حاربوا الاعداء (خفاف) من عين الى لاجبة (اذا دعوا) الى كفاية مهم ومدفعة خطب (كثير إذا شدوا) لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ وأضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر (والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى لم يشاء انانا وبسبب لمن يشاء لذكور او يزوجهم ذكرانا وانانا ويجعل من

ومنها ان ما يعنى من والمخرج هو المعصاة في الاستثنائين ولا بد من القول بالاستثناء من أصل الحكم وحينئذ لا حاجة الى جعل ما يعنى من ومنها ان لا يعنى مع هذا هو الاقوال المنقولة في هذه الآية فعليك بالاعتبار (قوله واطلاق السعادة الخ) في تفسيره القضى لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن يكون صفة كل قسم متفية (قال السيد) كقوله تعالى (او يزوجهم ذكرانا وانانا) (اقول) فان قلت ما وجه العطف باوهما مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لمكان الضمير المنصوب الراجع الى من يشاء في الجملتين السابقتين ولو صرح بمن يشاء في هذه الجملة لانتتم العطف او كما امتنع في المتقدم والمتأخر او لا يري انه لو قيل او يبس لمن يشاء المذكور لدل في الظاهر على ان الموافقة بين الجنتين وان الواقع احدهما لا كانهما وليس بمراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة فالاولى بالقياس الى طائفة والاخرى بالقياس الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة فحيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين او الى احدهما وجب العطف باو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحدة منهما مع الاناث فقط او لذكور فقط وذكور واناث معا والسرف في ذلك ان هذه الاقسام اذا قيست الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا قيست الى طوائف مختلفة فينبغي توافق في الوقوع واشتراك في الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعنى الموهوب له والعقيم في الجمل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما انحدر المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطفت باو تنبيها على التنافي فالمعنى او يزوجهم بدل الاناث فقط او المذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك فان قلت أي فائدة في العدول عن التصريح بمن شاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن استلوه قات لو اجري الكلام على سفته كان المستفاد منه ان هذه الاقسام منوطة بشيئة الله تعالى واما اذا عدل الى ما عليه التنزيل افاد مع ذلك نكتة اخرى شريفة هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق (قول المحشي) هو الاقوال المنقولة بحسب ما رأى ويحتمل ان ما زاد غير منقول

يشاء عقبا) فان الانسان اما أن يكون له ولد ولا يكون فان كان فاما ان يكون ذكراً أو أنثى أو ذكر أو أنثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث التي هي من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عنهم لان في التمرين تنويه بالذكور فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا تخفي عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر (ومنه) أى من المعنوى (التجريد وهو ان ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة (ببالغة

من قسبه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لا انفصال حقيقي أو مانع من الجمع وهما المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالهم لا يخلو عن الشفاعة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات قال قدس سره ان قلت ما وجه العطف بالواو الخ في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا وقوله ذكرانا وانانا حال من الضمير والواو العمية ولتركبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي الكواشي أيضاً انه حال والضمير راجع الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة أو بدون ذكر المشيئة لانه كانه ليس قسما على حدة لتركبه من القسمين السابقين كانه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور منفردين أو مجتمعين ثم قيل ويجعل من يشاء عقبا فقيد بالمشيئة لانه قسم آخر وهذا اولى مما في تفسير القاضي من قوله وتغير العاطف في الثالث ، لانه قسم مشترك بين القسمين ولم يخرج اليه الرابع ، لا فصاحه بانه قسم مشترك بين الاقسام الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو يزوجه الخ انه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه يهبهم زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا وانانا بما قبله ومن هذا ظهر ، ضعف ما قيل ان ذكرانا وانانا منصوب بنزع الخافض أى يقرنهم بالذكران والاناث ولو سلم بان يكون التقدير يزوج لهم على ما في شمس العلوم من انه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها أى قرنت صغيرها مع كبيرها قل الله تعالى (يزوجهم ذكرانا وانانا) اي يقرن لهم ذكرانا وانانا كما قال (والقمر قدرناه منازل) أي قدرنا ما له فارجاع الضمير الى من يشاء لا يقتضي أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أعني هبة الذكور أو الاناث معتبرا في الرابع حتى يفسد المعنى

(قول المحشي) كانه ليس قدما الخ فلما كان مر كبا من السابقين كانت المشيئة فيه حكما فتركت وكان مقابلا لكل منفرداً فأتى بأو

(قول المحشي) لانه قسم مشترك بين القسمين المشترك بينهما هو أحدهما فقط فقسبه هما معا

(قول المحشي) لا فصاحه بانه قسم مشترك الخ المشترك هنا هو هبة شيء مما مر وقسبه عدمها وفيه ان الثالث

مفصح أيضاً على ان الافصاح لا يسوغ الواو والا اصح في التقسيم البدل زوج مفرد

(قول المحشي) ضعف ما قيل الخ لان المقصود بههم لا مجرد قرنهم بالذكران والاناث ولان المنصوب بنزع الخافض

سماعى مع امكان القياس وهو الحال نعم لو قيل يقرنهم لافاد ذلك لكنه خلاف الظاهر كما ذكره بعد

(قول المحشي) ولو سلم أى ما ذكره السيد بناء على ما في شمس العلوم (قول المحشي) ان يكون المفعول المقدر الخ

لكمالها فيه) أي لأجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أي التجريد (أقسام منها) أن يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لي من فلان صديق حميم) في الصحاح جميعك قريبك الذي تهتم لامره (أي بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه) أي مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أي من فلان صديق (آخر مثله فيها) أي في الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم اثن سأل فلانا لـ أن به البحر) بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه مجزاً في السماحة وزعم بعضهم أن من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد أسداً لقيت من لقائه أسداً والقرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسداً لقيت بلقائه اسداً ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا من لي فلان

ولو سلم فيرد عليه، ان ليس المعنى على البدلية كما قررناه بل على انه يهب بعضهم صفاً واحداً وبعضهم صنفين وبعضهم لا يهب شيئاً منهما، وان ليس التقييد بالمشيئة مستفاداً من قوله أو بزوجهم ذكرانا واناثا، ولو سلم، فمن شاء في حقه الذكور فقط أو الاناث فقط لا يمكن في حقه بدلها مشيئة الاناث والذكور معاً فمن ماشاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى اما بعد تعاقب المشيئة فلا هذا فتدبر املك تطالع على ما هو أحسن مما ذكرت، قال قدس سره هي عدم لزوم المشيئة الخ، فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقهم بسبب عدم لزوم المشيئة والمقصود وقوع التزويج (قوله لأجل المبالغة لكمال الخ) إشارة الى ان اللام صلة للمبالغة لا للأجل والمبالغة في الكمال قد تكون مطلوبة في نفسها وقد تكون مطلوبة لتسهل كما يقال للبيان لقيت من فلان أسداً واعلم ان الالفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس هو من دواخل البلاغة لعدم تأني الوضوح والخفاء بالدلالة الوضعية كما مر، بخلاف الاستعارة لكونها مجازاً يتأني به الوضوح والخفاء فلذا كانت من دواخل البلاغة، والتجريد لأجل المبالغة في الوصف فليس داخلاً في المبالغة على ما هو (قوله بمن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية

الاولى المفعول المعتبر في المرجع أعني الذكور والاناث أو الفعل المتعلق بالمرجع أعني هبة الذكور والاناث

(قول المحشي) ولو سلم فيرد الخ أي لو سلم الاقتضاء بناء على الظاهر من ان المعتبر في المرجع معتبر في الراجع

(قول المحشي) فليس المعنى على البدلية هذا لزم السيد من جهة ان مرجع الضمير هو من يشاء لا الذكور

(قول المحشي) وان ليس التقييد الخ أي بخلاف ما قاله شارحاً للكشاف سابقاً فان المشيئة عليه مستفادة منه لتركة

نما هي فيه (قول المحشي) ولو سلم لدلالة الكلام على التقييد بها

(قول المحشي) فمن شاء في حقه الذكور فقد الخ قيل ان البدلية هنا في أصل المشيئة بمعنى أو يهب اهم بدل كذا

غيره ان شاء غيره بدل مشيئته ولا يلزم من اعتبار ما في المرجع في الراجع في الواو كما مر اعتباره في أو كما هنا

(قول المحشي) فيه انه حينئذ الخ قد يقال ما ذكره السيد معنى بالاشارة لا بالعبارة كما يفيد قوله سرية

(قول المحشي) بخلاف الاستعارة الخ وان اشتركا في افادة المبالغة

(قول المحشي) لأجل المبالغة الخ أي وما لأجل المبالغة لا يكون من المبالغة

صديق جميع لغوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل (ومنها) ما يكون بدخول به
 المعية والمصاحبة في المنتزع (نحو قوله وشوها) من شامت الوجوه قبحت وفرس شوهاه صفة محمود
 يراد بها سمة اشدقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب (تعدو) تسرع (بي
 الى صارخ الوغي) أي المستغيث في الوغي وهو الحرب (بمستلهم) أي لا لبس لامة وهي الدرع والباء للملابسة
 والمصاحبة (مثل الفتيق) هو الفحل المكرم عند أهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله
 أي تعدو بي ومي من نفسي لا لبس درع ليكمال استمدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتي
 انتزع منه مستعدا آخر لا لبس درع (ومنها) ما يكون بدخول في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها
 دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها ذرا أخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفارة
 تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدّة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله) أي قول
 قتادة بن مسleme الحنفي (فأئن بقيت لأرحل الغزوة * تحوى) أي تجمع (الغنائم) الجملة صفة غزوة وروى نحو
 الغنائم فالظرف منصوب بأرحل (أو يموت) منصوب بأن مضمره كأنه قال إلا أن يموت (كريم) يني
 بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل أو يموت وهذا بخلاف قوله تعالى •
 إنما أعطيتك الكوثر فصل ربك وانحر إذ لا معنى للانتزاع فيه (وقيل تقديره أو يموت مني كريم) فيكون
 من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية (وفيه نظر) إذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد
 بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل أنه اراد أن في البيت نظرا لأنه مر باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
 لأنه أراد بالكريم نفسه ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع إن مجرد المتكلم نفسه من ذاته
 وبجملها مخاطبة للكتابة كالنوح في اتصال ليلك بالانحد والتشجيع والنصح في قوله أقول لها إذ جشأت وجاشت

باء المبالغة (قوله فليتأمل) نمل وجه التأمل أنه إذا كان لقاء زيد لقاء الأسد حصل لمبالغة بحمله عين الأسد كما في
 الاستمارة وإن فانت المبالغة الحاصلة من تجريد ومراده بقوله والغرض التشبيه ان المقصود لاسمى التشبيه (قوله ومبالغة
 في اتصافها بالشدّة) أي شدة العذاب فإن المبالغة في الخلود يوجب شدة العذاب فإن احتمال الاقطاع بهونه (قوله منصوب)
 أي رواية والافيوز دفعه بالمطف على نحوى بحذف العائد أي فيها (قوله إذ لا معنى للانتزاع) بأن يقال انتزع الله تعالى
 من ذاته ربا مبالغة في ربوبيته للنبي عليه السلام لأنه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع (قوله ان في البيت) أي في كونه
 من التجريد (قوله بل هو) أي اجتماعهما واقع فالمرجع مذكور معنى (قوله لتكنة الخ) لا ينبغي ان تكنة المذكورة تحصل

(قال السيد) ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بأن مجرد المتكلم نفسه من ذاته وبجمله مخاطبة لتكنة
 (اقول) المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور على ما عرفت ارادة معنى واحد في صور متفاوتة استجلابا لنشاط السامع
 له واستدرازا لاصغائه اليه والمقصود من التجريد المبالغة في كون الشيء موصوفا بصفة وبلوغه النهاية فيها بأن ينتزع منه شيء

مكانك محمدى اوتستريحى (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله، اخير من بركب المعلى ولا يشرب
كأسا بكف من بخلا) اى يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس
بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه
يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من التجريد فى شيء بل لما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية

بمجرد جعل نفسه مخاطبا ولا تتوقف على التجريد فالعصاوب ان يقال ان اجتماعه واقع في صورة يكون الاسلوب المتقل
اليه دالا على صفة كما فيما نحن فيه . فهو يعنى قوله كريم التفات من حيث انه انتقل من التكلم الى الغيبة وتجريد من حيث

آخر موصوف بتلك الصفة فبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى ومعنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف يتصور
اجتماعهما نعم ربما أمكن حمل الكلام على كل واحد منهما بدلا عن الآخر واما أنهما مقصودان معا فكلما مثلا اذا عبر
المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب أو الغيبة فان لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة في انصافه به لم يكن تجريدا أصلا وان
كان هناك وصف يحتمل المقام للمبالغة فيه فان انتزع من نفسه شخصا آخر موصودا به فهو تجريد وليس من الالتفات في
شيء وان لم ينتزع بل قصد مجرد الالتفات في التعبير عن نفسه كان التماثلا عند الجهور أو على مذهب السكاكي فان قيل
كلام المفتاح حيث قال في بيان الالتفات فاقمها مقام المصاب يدل على انه تجريد يعنى فيجتمعان قلنا معنى كلامه انه اقام
نفسه مقام المصاب لانه جرد منها مصابا آخر ليكون تجريدا فاذا ذكره فائدة اطلاق لفظ الخطاب على التكلم وبيان النكتة
الخاصة بالالتفات في هذا الموضع وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قوله تطاول ليلك ان حمل على الالتفات كان فيه إيهام
الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في انصافه بالخزنية بطريق الانتزاع مجزون آخر منسب
وان حمل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد به مغاير المتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة في انصافه
بالخزنية بطريق الانتزاع والله اعلم

(قال السيد) لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخل الخ (اقول) مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل واثبات
الجود وقد نفي عنه الشرب بكف البخل ولا شك انه يشرب بكفه فلا يكون بخيلا لان كونه بخيلا يستلزم شربه بكف
البخل فكفى بنفى اللازم عن نفي الملزوم ويلزم من نفي البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقيدار يتم
المقصود ولا دلائل على انه جعل نفي الشرب عن كف البخل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير
له ادعاء ليكون تجريدا بل هو تطويل للسافة بلا اثبت ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت يا من يشرب بكف كريم يتبادر
منه انه يشرب بكفه فهو كريم لا انه يشرب بكف كريم آخر منتزع عنه وان كان محتملا للكلام فظاهر ان كونه كناية
عن كون الممدوح غير بخيل لا يجمع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه بجماعه والفرق
ظاهر فصيح ما ادعاء ذلك البهض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده مما ذكره توجيهه
ما في الكتاب واما اذا اراد به رده فلا

(قول المحشى) فهو التفات من حيث الخ فيكون من البلاغة من وجه ومن الحسنات من آخر

لا ينافي التجريد وأنه وإن كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله (ومنها مخاطبة
الانسان نفسه) وبيان التجريد انه ينزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم
يخاطبه (كقوله) أى قول ابي الطيب ، لا خيل عندك تهديها ولا مال ، (فليسمع النطق ان لم يسمع الحال •
واراد بالحال الغنى فكانه انزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى •
ودع هريرة ان الركب مر تحمل * وهل تطيق وداعا لها الرجل * (ومنه) أى من المعنوي (المبالغة المقبولة)
لان المردودة لا تكون من الحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير
الكلام ما خرج من جرح الحى وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان • ونما الشعر لب المرء يمرضه •
على الجالس ان كيسا وان حمقا • وان اشعر بيت انت فائله • بيت يقال اذا انشدته صدقا • وعلى من زعم
انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك
الناطقة على حسان في قوله ، لنا الجففات الغر يلمن بالضجى • واسيافتنا يقطرن من نجدة دما • حيث استعمل
جمع القلة أعنى الجففات والاسياف وقد ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسان
ويقضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير
المبالغة مطلقا والى تقسيمها لثنتين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهى بل قال (والمبالغة ان يدعي لوصف
بلوغه في الشدة أو الضعف حدا) منعول بلوغه (مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعي ذلك (لكلا يظن انه)
أى ذلك الوصف (غير متناه فيه) أى في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين
(وتختصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله) أى قول
امرى القيس بصف فرسا له بانه لا يمرق (وان كثر المدو فمادي عدا) في السجاح العدا بالكسر الموالاة
بين السيدين بصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد (بين ثور ونعجة) اراد بالثور الذكر من ثور
التعبير بصيغة الصفة مبالغة في كرمه • وما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضى
التفكير ولو ادعاء فينبغي تناقض لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة • قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام
انما قال ذلك لان نفي البخل لا يستلزم اثبات الجود لوجود الوساطة • قال قدس سره • ولا دليل الخ • فيه ان البيت
المذكور مثال يكفيه الاحتمال والدليل انما يلزم اذا كان شاهدا (قوله اراد بالحال الغنى) في التاج الاسماء يارى كردن
فالمعنى فليمن النطق في المدح ان لم يمن الغنى في الاحدا فما قيل أى حال وهو الفقر اذا الفقر لا يسمع الامداء وانما يسمع الغنى
وهو عار منه فتفسير الحال بالغنى ليس بشئ • (قوله وانما يدعي ذلك الخ) أشار بذلك الى ان قوله انلا يظن الخ خارج
عن التعريف • بيان لغايته للفرق بينه وبين الكذب (قوله انه غير متناه) أى غير بالغ في النهاية (قوله ادعى ان جاره
(قول الحشي) بيان لغايته الخ يفيد انه لا بد من قصد تلك الغاية لانها العلة الباعثة والا كان كذبا وبه يندفع ما في الاطول

الوحش وبالمنجاة الاثني منها (دراكا) متتابعا (فلم ينضح بقاء فينسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يبرق فلم ينسل ادعى ان هذا الفرس ادرك نورا و نعمة وحشيين في مضمار واحد ولم يبرق وهذا ممكن عقلا وعادة (ون كان ممكننا عقلا لاعادة فاغراق كقولوه، ونكرم جارنا مادام فينا، وننبه الكرامة حيث مالا) ادعى ان جاره لا يعبل منه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والمعلم على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة (وهما) أى النبيلغ والاغراق (مقبولان والا) أى وان لم يكن ممكننا لاعقلا ولاعادة لامتناع ان يكون ممكننا عادة ممتنعا عقلا (فقلو كقولوه) أى قول ابى نواس (واخفت اهل الشرك حتى انه) الضمير للشأن (لتخافك النعاط التي لم تخاف) ادعى انه يخاف من المدوح النطف الغير مخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) أى من القلو (اصناف منها ما ادخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو) لفظ (يكاد فى يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسه نار) ومثله بيت السقط، شجار كبا وافر اساء وابلا، وزاد وكاد ان يشجو الرحالا (ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل كقولوه) أى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها عليها) الضمير ان الجياد أى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها (عثيرا) أى غبارا (لو تبتني) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لا يمكننا) أى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاملا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخيل (في قوله) أى قول القاضي الارجاني يصف طول الليل (بخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى) وشدت باهدانى البهن اجفانى أى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عبنى قد شدت باهداها الى الشهب الطول سهري فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقاطها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن

الح) المحصر مستفاد من عموم حيث مالا ولهذا المحصر صار ممتنعا عاديا (قوله مقبولان الح) واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لأنها ليست مجرأة على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات مرسلّة كانت أو استمارة بالنظر الى الموارد والامثلة فقوله تعالى « يكاد زيتها يضىء » مجاز مركب عن كثرة صفاته ونوره وقول ابى الطيب عن مجاز كثرة الغبار فوق رؤوس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اسكر بالامس لامتناع من ان يقال انه مجاز عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشرب كذا أفاده بعض الناظرين . والاظهر ان يقال ان المبررة والمردودة انما هى بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر الى ما هو المقصود اعنى ادعاء كمال الوصف (قوله الى الصحة) أى الامكان فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى لا يزيد عليها فكيف

(قول المحنى) والاظهر ان يقال الح كان اظهر لافادته ان المبالغة مقبولة بالنظر للمقصود بخلاف ما قبله فانه يفيد نفي

اقبول من حيث المبالغة ولا يخفى ما فيه خصوصا فى القرآن

ولفظ تحيل مما يقرب به الى الصحة (ومنها ما يخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمتم على الشرب غداً ان ذامن العجب ومنه) أي من المعنوي (المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) ، هو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزماً للمطلوب (نعم لو كان فهما آلهة الا الله لفسدنا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجها عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه رد بذلك . ويكون ردها وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تتحمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة (وقوله) أي قول النصف من قصيدة يعتذر فيها الى نعمان بن النضر وقد كان مدح آل حنفية بالشام فتذكر النعمان من ذلك (حلفت انه اترك لنفسك ربة) وهي ما يربب الانسان وبقلة وأراد بها الشك (وليس وراء الله لغيره مطلب) أي هو اعظم المطالب فالجواب به اعلى الاحلاف (ان كنت قد بلغت عنى جنابة لمبلغك الواسي أغش) من غش ذخان (واكذب) واللام في ان كنت موحدة لا تقسم وي بملك جواب القسم (الكنتى كنت امرأه الى جانب من الأرض فيه) أي في ذلك الجانب وأراد به الشام (مسترد) أي موضع يتردد فيه اسك الرزق ، منتجع من رد الكلام ورناده (ومذهب ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك (واخون ذمامهم ، احكم في أموالهم ، اقرب ، كفعلك) أي يعملون لي حكماً في أموالهم مقرراً عنهم ربيع المنزلة عندهم كما فعلت أنت (في قوم أرك اصططعهم) وأحسن اليهم (فلم نرهم في مدحهم لك اذبحوا) بمعنى لا تآبني ولا تمانبني على مدح آل حنفية وقد أحسنوا الى كما لا تأوم

يقال فيه ما يقرب به الى الصحة (قوله ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) ايراد الحجة يتعلق بأداء أصل المعنى وكونه على طريقة أهل الكلام من المحسنيات المعنوية فان المخاطبة لا تتوقف على كونه على طريقهم . وان كان مرجعه الى ذلك (قوله وكأنه أراد بذلك الخ) فان الاثني بالدعوة العامة المقدمات المشهورة لكون النفس مطاوعة لها بخلاف البرهان فانه مختص بأولى الالباب الخاصة (قوله ليس قطعي الاستلزام للفساد) بمعنى الخروج عن هذا النظام المشاهد ولو أريد به عدم التكون يكون قطعي الاستلزام وتفصيله في شرح المقائد للشارح رحمه الله تعالى (قوله موطنة للقسم) يدل على ان المذكور

(قول المحشي) وان كان مرجعه الى المخاطبة بمعنى الاستدلال

(قول المحشي) بالدعوة العامة أي دعوة الاسلام الذي أتى بها القرآن

(قول المحشي) عدم التكون لانها اما ان يجتمعا على الابدان أو يتجانسا أو يوجد واحد دون الآخر والكل متمتع كما بين

في حواشي المحشي على المقائد نعم التعبير فيهما وفسدتا يفيد وجودهما وحدث فسادها فلا يناسب عدم التكون وقوله في شرح المقائد للشارح أي وان كان الشارح قد رده والاولى الحوالة على حواشيه هو على شرح المقائد

ج
 ب
 لا
 له
 في
 ل
 ت
 ام
 ع
 ن
 ع
 ام
 ()
 ن
 م
 م
 ب
 ب
 ن
 ر

قوما مدحوك وقد أحسنت اليهم فكما ان مدح أولئك لك لا يمد ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن الى وهذه
 الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان
 مدحي لآل جنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وبما ورد على
 صورة القياس الاقتراني قوله تعالى * وهو الذي يبدأ الخلق ثم يميده وهو أهون عليه * أى الاعادة
 أهون وأسهل عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله
 تعالى حكايته عن ابراهيم عليه السلام * فلما افل قال لأحب الآفاين * أى القمر آفل وربى ليس بأقل فالقمر
 ليس برى (ومنه) أى من المعنوى (حسن التعليل وهو ان يدعى الوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
 حقيقى) أى بان ينظر نظراً يشتمل على لطيف ودقة ولا يكون موافقاً لما في نفس الامر يعنى يجب أن لا يكون
 ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل
 فلان اغاديه لدفع ضرره وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون
 الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المقول بطلان الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر
 كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق الواقع (وهذا اربعة اضرب لان الصفة) التى
 ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة فصد بيان علمها أو غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في المادة
 علة) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله) أى قول ابى الطيب (لم يحك) أى لم يشابه (بآثلك)
 أى عطاءك (السحاب وانما حمت به) أى صارت محمولة بسبب ثآلك وتفوقه عليها (فصببها الرخصاء) أى
 فالاصبوب من السحاب هو عرق الخمر فيزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في المادة
 وقد علم بان عرق حماما الحادثة بسبب عطاء المدوح (او يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة
 في معرض الجواب جواب القسم لاحزاء الشرط (قوله أهون وأسهل عليه) لا بالنظر الى ذاته تعالى اذ لا يتصور في حقه
 تعالى السهولة والأسهولة لى على ما حوت عليه المادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان أعادته أسهل
 عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أى امكان الصدور اذ الامكان الذي لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله على
 مقابل الحقيقى) يعنى الموجود الخارجي ، فتوهم انه يعنى الموجود في نفس الامر (قوله ولو كان الامر كما توهم) من ان
 الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى (قوله أى لم تشابه) في الناجح حكى وحكاه في فعله مانند او نشد دركار (قوله وتفوقه
 عليها) أى تفوق طآلك على السحاب لان صفة عطاءه اختارى كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس
 له اختيار في نزول المطر وآثارها قليلة بالنسبة الى آثار عطاءه واقعة في غير موقعها وليس المعنى ان نائل السحاب لم يشابه
 (قول الحشبي) فتوهم انه أى توهم ان الحقيقى مقابل الاعتبارى هو الموجود في نفس الامر فيكون الاعتبارى مالا
 وجود له في نفس الامر فيكون منفياً عن غير الحقيقى

(المذكورة) اذ لو كانت عليها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل (كقوله) أى قول ابن الطيب (ما به قتل عاديه ولكن . شقي إخلاف ما رجو لذئاب) فان قتل الاعداء أى قتل الملوك اعداءهم انما يكون (في العادة لدفع مضرتهم) حتى تصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم (لألا ذكره) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبتة ان يصدق رجاء الراجين بعنته على قتل عاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلائهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تحييل أى تنامي في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رحلت الذئاب أن ينالوا من لحوم أعدائه ويتضمن أيضاً مدحه بأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للمعيط والحق أى ليست قوته الغضبية متصفة برذلة الافراط ويتضمن أيضاً قصور اعدائه عنه وفرط أمنه منهم وأنه لا يحتاج الى قتالهم واستئصالهم (والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها (أما ممكنة كقوله) أى قول مسلم بن الوليد (يا واثيا حسنت فيه اسامته . نجى حذارك) أى حذارى اياك (إنساني) أى انسان عبنى (من الفرق) فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه) حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكناً (عقبه) أى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي (ان حذاره) أى حذار الشاعر (منه) أى من الواشي (نجى إنسانه) أى انسان عين الشاعر (من الفرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفاً منه (وغير ممكنة) مطف على اما ممكنة (كقوله) هذا البيت للمسنف وقد وجد بيتاً فارسياً في هذا المعنى فترجمه (لو لم تكن نية لجوزاء خدمته . لما رأيت عليها

نائله فلما علمت السحاب عدم لمشاهدة بين السائلين حمت فصبيها لرحضاء حتى يقتضى وجود نائل السحاب أولاً ليعطيه عدم المشاهدة بين السائلين الموجب للعي الموجبة للرحضاء فلا يتم ان نزول المطر مطاقاً عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (قوله لكانت علة حقيقية) أى في العادة لان الكلام في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أى حذارى اياك) اشار الى ان الاضافة في حذارك اضافة المصدر الى المفعول لا الى الفاعل يتعدى بنفسه يقال حذرتك وبين يقال حذرت منه كما في المتن (قوله أى انسان عبنى من الفرق) غرق انسان العين كناية عن المعنى أى نجى حذارك من المعنى فلا يرد

(قال السيد) اذ لو كانت عليها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقية (اقول) لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان يكون علة حقيقية أي موافقة لما في نفس الامر كما فسرنا بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فلاولى أن يدعى حينئذ قوت الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فأت القيد الاخير أيضاً (قول المحشى) لان الكلام في العلة العادية يقول المصنف في التعريف باعتبار غير حقيقة أى غير حقيقى عليها في نفس الامر ولو باعتبار الزعم لان اجراء العلة الحقيقية بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل لاشتهار التعليل بها ثم انه ليس في حسن التعليل ايراد الحجة على مذهب أهل الكلام حتى يكون مذهباً كلامياً بدليل ظهور علة غير المذكورة

عقد
الممدوح
امتناع
الحالة
قوله
الشاعر
بل هو
ذلك
الاستد
خدمه
قد يقر
علة للبر
كان مر
فيصح
الوصف
حسن
الاغنى
ما قبل
العين
في الام
الطائير
منطقة
(
الاعلى
الطاق
)

(عقد منتطق) من انتطاق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة المددوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو أصل لو من امتناع الجزء لا امتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه وورية عقد النطاق عليه اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تأييدها بنية خدمة المددوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحكم نائلك السحاب البيت فن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعلماها بنية خدمة المددوح فقد أخطأ من ين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الاية اح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لوى البيت مثما في قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا لله لمفسدا * بمعنى الاستدلال بانفاء الجزء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئته الانتطاق علة لتكون نيته خدمه المددوح أي دليلا عليه كما ان انتفاء التماسد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد قصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضرب بين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعالم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة المددوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة المددوح كان من الضرب الرابع فيصبح لتمثيل قات لا يخالو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعالم به (والحق به) أي بحسن التعليل (ما ينبغي على الشك) ولكونه مبني على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرار والشك يناهيه (كقوله) أي قول أبي تمام (كان السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحنها حبيبا فارتقا) اراد ترقاء بالهمزة تخففها أي ما تسكن

ما قيل ان المناسب أن يقول نجبي نفسي من الفرق لان انسان العين يفرق بدمع قليل ولا يحتاج الى أن يحجب بان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فاذا كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية (قوله أي شد النطاق الخ) النطاق في الاصل شفة تلبسها المرأة وقد اتطاق على ما تشد المرأة تلك الشفة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنتت ابي بكر ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسير انتطاق بشد المنطقة لان الجوزاء مؤنث ولا يقال للكواكب التي في حول الجوزاء منعقة الجوزاء بل نطاقها (قوله قصد تأييدها) نية خدمة المددوح لا يخفى انه لا يصلح تأييد رؤية النطاق بنية خدمة المددوح

(قول السيد) من انتطاق أي شد النطاق (أقول) قل في الصحاح النطاق شفة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وليس لها حجرة ولا نيفق ولا ساقان وقد انتطقت المرأة لبست النطاق وانتطق الرجل أي لبس المنطق وهو كل ما شدت به وسطك والمنطقة معروفة اسم لها خاص تقول منه نطقت الرجل فتنتطق (قول المحشي) لان الجوزاء مؤنث أي والمنطقة للرجل وقوله لا يقال الخ اعتراض آخر

(لمن مدامع) والضمير في تحتها للرب في البيت الذي قبله وهو قوله « ربي شفعت ربح الصبا بنسبها » الى
المزن حتى جادها وهو هامع « يعنى ساقط الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المعطر المغامر القطار والهامع
السائل فقد عل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حببها تحت تلك الربى فهي تبكي عليه
وهذا البيت بشير الى قول محمد بن وهيب « طللان طال عليهما الامد » درسا فلا علم ولا نصده لبسا البلا
فكانما وجدا « بعد الأوبة مثل ما أجد » وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا أراد بالحبيب نفسه
ولا أدري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملازمة لمطلع القصيدة وهو قوله « لا إن صدرى
من عزائى بلاقع » عشية شافتنى الديار البلاقع « وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان
للسحاب النور وعلى هذا فالضمير في تحتها الديار البلاقع وكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب في
تلك الديار (ومنه) أى من المعنوى (التفريع وهو ان ثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم
(لمتعلق آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز من نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل (كقوله)
اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت (احلامكم اسقام الجبل شافية « كى دماؤكم تشفى من الكاب)
الكاب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من مرض الكاب الكاب وهو الذى كلب بأكل لحوم الناس
فياخذهم من ذلك جنون لا يمرض انسانا الا كاب ولا دواء له انجم من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول
الراجعة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي « بناء مكارم واساء كدمؤكم » من الكاب الشفاء « وقد فرغ
على وصفهم يشفاء احلامهم اسقام الجبل وصفهم بشفاء دماؤهم من د الكاب (ومنه) أى من المعنوي (تأكيد
المدح بما يشبه الذم) النظر في هذه التسمية على الاعم الاغاب والافتقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون
من محسنات الكلام كقوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء الا ما قد سلف » يعنى ان أمكن
لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه ولا تحر لكم غيره وذلك غير ممكن والفرض المبالة في تحرره وليس
انما يصح تأويل الانطوق بها الاعم لا ان يجعل رؤية الطوق كناية عن وجده (قوله مدامع) جمع مدمع « المآتى وهى

اطراف العين ونسبة السيالان اليها كنسبة الجريان الى النهر (قوله يعنى ساقط الريح المزن اليها) بيان لحاصل المعنى فان
شذمت عن صفة نجهول مده ضمت وحرمت مقبولة تشبهه بغيره على صفة معلومة من الشذاتة بجل المزن (قوله قصد
به الملازمة الخ) يعنى ان السحاب المذكور يحزن ويغم من كثرة حراره وخبر صدره من الغير وينسب في تلك الديار الربى
او في تلك الديار ويكي عليه فان الديار البلاقع هى والربى واحد وهى مواضع خيام الحبيبة قوله فكان نفس ابى تمام الخ
متفرع على القولين (قوله احتراز الخ) لا يخفى ان تفسير التفريع المذكور يستدعى انعاده الحكم للتعقلين وفي المثال المذكور
الحكمان مختلفان فالمناسب ان يقول وابوه راك (قوله من مرض الكاب) الكاب على وزن الكتف (قوله وليس اسم الخ)

(قول المعشى) المآتى أى المدامع هى المآتى

تأكيد ال
لذلك
فيهم غير
فالمعيب
منه
وتعريف
المعيب
حتى
التعريف
بالحال
اى كوز
اخراج
كان الا
المستقر
يخرج
ظانته
التأكي
أى ليد
تأثير
شئ
ان كان
ان فيه
الشاعر
على

تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه (وهو ضربان أفضاهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح)
لذلك الشيء (بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله) أي قول الزائفة الذياني (ولا عيب
فيهم غير أن سيوفهم من فلول) أي كسور في حدها والواحد فل (من قراع الكتاب) أي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو أن سيوفهم ذوات فلول (أي أن كان فلول السيف عيباً فثبت شيئاً
منه) أي من العيب (على تقدير كونه منه) أي من كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
وتصريح به والإفهام مفهوم من بناءه على الشرط المذكور (وهو) أي هذا التقدير وهو كون الفلول من
العيب (محال) لأنه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أي ثبات شيء من العيب (في المعنى تعاقب بالتحال) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (فالتأكيد فيه) أي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا
الضرب (من جهة أنه كدعوى الشيء ببيته) لأنك قد علمت نقيض المعلوب وهو إثبات شيء من العيب
بالمحال والمماق بالتحال محال فمدح العيب ثابت (و) من جهة (أن الأصل في مطلق الاستثناء) هو (الاتصال)
أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى
إخراجاً له من الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لأن الاستثناء المنقطع مجاز على ماقرر في أصول الفقه وإذا
كان الأصل في الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر ما يمدحها) وهو المستثنى (يوم إخراج شيء) وهو
المستثنى (مما فيها) أي ما قبل الإداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن
يخرج شيئاً من أفراد مانعاً من النفي ويريد إثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء أي
ظننته وأوهمته غيري (فإذا وليها) أي الإداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع (جاء
التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر إلى استثناء صفة

أي ليس القدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وغير ذلك تأكيد الشيء
بما يشبه نقيضه ويجمل هذا واحداً من المحسنات المعنوية مندرجاً تحتها جميع ما ذكره وليس المراد أن يسمى تأكيد المدح

(قال السيد) وهذا زيادة توضيح (قول) أي أن قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح للمقصود لأن كون إثبات
شيء من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء إثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله
أن كان فلول السيف عيباً وفيه بحث إذ الظاهر أن قوله أن كان فلول السيف عيباً بيان لمراد الشاعر كأنه قال يعني الشاعر
أن فيهم عيباً أن كان فلول السيف عيباً وقوله فثبت على صيغة المائني كلام من المصنف متفرع على ما ذكره من مراد
الشاعر وليس فعلاً مغارعاً مبنيّاً على الشرط المذكور جزء له كما توهمه فانه ركيك جداً فظلاً ومعنى وحينئذ فلا بد من قوله
على تقدير كونه منه

(قول المحشي) وليس المراد أن يسمى الخ لأن تأكيد الذم بما يشبه المدح يكون داخلاً فيه لا مقابلاً له ويلزم غير

مدح مع ما فيه من نوع خلافة وتأخير للقلوب (د) الضرب (الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت شيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء) أي يذكر عقب ثبات صفة المدح لذلك الشيء، اداة الاستثناء (يليه صفة مدح اخري له) أي لذلك الشيء (نحو انا افصح العرب بيدائي من قريش) ويد بمعنى فهو اداة الاستثناء (واصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع الكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا يناقض قوله ان الاصل في مطلق استثناء هو الاتصال فليتأمل (الكم) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لأنه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وذل لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الأول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال

بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجمل مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح • قال قدس سره • فركبك جدا • لفظ ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جئتني اكرمك على تقدير محبتك واما معنى فلان الجزء المذكور وجود العيب فيهم لا ثبات وجود العيب فيهم (قوله ويعقب بأداة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان أو منقطعا لا بد فيه من اختلاف الحكمين إيجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأكيد لكونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح رحمه الله يذكر الخ (قوله انا افصح العرب الخ) جملة ابن مالك من الضرب الاول بتأويله بالنفي أي لا نقصان في فصاحتي الا اني من قريش (قوله ويد) بمعنى غير اليه ذهب الجمهور وفي المعنى انه للتعليل فالمعنى انا افصح العرب لاجل اني من قريش ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لا انه علة تامة وفي القاموس ان بيد بمعنى غير ومن أجل وعلى (قوله وأصل الاستثناء فيه الخ) أي الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها وفيه إشارة الى انه قد يكون داخلا ، الا انه خلاف الاصل نحو فلان له جميع الحسن الا انه كريم واما في الضرب الاول فليكون ما قبل الاداة صفة ذم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين (قوله فليتأمل) حتى يظهر لك عدم التناقض بينهما اذ كون الكثير

ذلك مما ذكره العصام (قول المحشي) الجزء المذكور أي في البيت

(قول المحشي) الا أنه خلاف الاصل لانه يوم حقيقة الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم وبفوت أصل الباب لكن لما كان المستثنى انه مؤمن دون الايمان اتني ذلك الابهام وذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعدها ما يفيد ثبوت صفة المدح جاء التأكيد ومعنى كون الاستثناء متصلا ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وان لم يكن حقيقة الاستثناء موجودة تأمل

(قال السيد قدس سره) الظاهر انه من الضرب الاول لان الاستثناء من صفة ذم منفية ولا اثبات لصفة مدح عقب باستثناء حتى يكون من الضرب الثاني

فذكر

صفة

على

الضرب

لا

فيعقب

ويجوز

افتياء

بسم

جملة

المتصل

الى

رجل

الراجح

الاستثناء

يقدر

قل

اعتبر

الا

المذكور

الاول

صفة

الاول

العرب

جهة

الاول

فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة
صفة مدح اخري جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوي الشيء ببيئته لانه مبني
على التمايق بالجمال المبني على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اي ولكون التأكيد في مثل هذا
الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب (الاول افضل) لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو
فبقيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعاً
ومجمل وجهها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلاً حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة
افنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا
يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيماً الا قليلاً سلاماً سلاماً يمكن
جمعه على كل من ضربين تأكيد مدح بما يشبه الدم كما سر ولا يمكن جمعه على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء
المتصل لان قولهم سلاماً وان امكن جمعه من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جمعه من قبيل التأنيب وهو النسبة
الى الاتم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاني
رجل ولا امرأة الا زيدا ولم يفسدت ذلك كان الواجب ان تأخر ذكر الرجل (ومنه) أي من تأكيد المدح

الراجح في مناقب الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول لا يتأتى أن يكون الكثير الراجح في نوع منه
الاتقطاع (قوله ضرب آخر) كونه ضرباً آخر من جهة انه ليس المستثنى منه صفة ذم منفية بل محذوف هو اعم الاشياء
يقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قيل لا عيب فيها الا ان آمنة
قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول لان المذكور سابقاً صفة ذم منفية استثنى منها صفة مدح قول قدس سره
اعتبر فيها جهتها تأكيداً جهة كونه كدعوى الشيء ببيئته وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال قال قدس سره لا يمكن
الا اعتبار جهة واحدة وهي الجهة الثانية واما الجهة الاولى فبيناها على تقدير الدخول ولا يمكن ذلك في الضرب الثاني لكون
المذكور قبل الاصفة مدح مثبتة ولا محوم لها ويمكن ان يقال ان فسر (لا يسمعون فيها لغوا) نفي سماع للغو كان من الضرب
الاول لكون سماع للغو صفة ذم منفية وان فسر بثبوت عدم سماع للغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع للغو
صفة مدح مثبتة (قال قدس سره وامله اراد الخ) فيه انه يلزم اختلال تعريف الضرب الاول تفضله على الاختلاق

(قال السيد) فيحتمل أن يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني (أقول) الظاهر انه من الضرب
الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتها تأكيداً ولا فائدة لاعتبار جهة واحدة وذلك حار في جميع اورد
الضرب الاول ولا يصير بذلك من الضرب الثاني الذي لا يمكن فيه لا اعتبار جهة واحدة للتأكيد وان كان مثله في ملاحظة
جهة واحدة للتأكيد وامله اراد بكونه من الضرب الثاني هذه المائلة فقط
(قول المحنّي) اختلال تعريف الضرب الاول حيث اعتبر فيه تقدير الدخول وفما ذكر لم يعتبر وقوله وتفضيله أي

بما يشبه الذم (ضرب آخر وهو) ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح (نحو وما تنعم منا الا ان آمننا بآيات ربنا) أي وما تعجب منا الا اصل المنسوب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال تنعم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى ﴿قل يا أهل الكتاب هل تنعمون منا الا ان آمننا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه الانكار فيكون بمعنى النبي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) الدال عليه لفظ لكن (في هذا الباب) أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كلاستثناء) في افادة المراد (كما في قوله) أي قول ابى الفضل بديع الزمان الحمداني بمدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زخرا * سوى انه الضرع غام لكنه الويل) فالاولان استثناءان مثل قوله بيداني من قریش وقوله لكنه الويل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن (ومنه) أي من المعنوي (تأكيد لثم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة لثم في صفة المدح (كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من أحسن اليه ونائيهما ان يثبت للشيء صفة ذم وبمعنى باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد (ونحقيقهما على قياس مامر) ويأتي منه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق (ومنه) أي من المعنوي (الاستتباع وهو المدح بشيء على وجهه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله) أي قول ابى الطيب (نهيت من الاعمار مالوجوبته) أي جمعته (لهنئت الدنيا بالك خالده مدحه بالهابة في الشجامة)

والحصر بين الضربين (قوله فلاولان استثناءان) بحذف العاطف أو الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكنه الويل (قوله هذا الضرب من الاستثناء) قول الزوزني، ويسمى هذا النوع الاستثناء الخداعي

واختلال تفضيله على الاطلاق فانه في هذه الصورة مساو للضرب الثاني وقوله والحصر أي واختلال الحصر لانه بقي أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح لا بتقدير الدخول

(قول المحشى) استثناءان بحذف العاطف أي استثناء من الاول أعني هو البدر بحذف العاطف أو الثالث وهو قوله سوى انه الضرع غام استثناء من الثاني أي قوله البحر زخرا فالمراد بالثالث والثاني من الاوصاف وقوله كذا قوله لكنه الويل يعني انه اما عطف على ما قبله بحذف العاطف أو استدراك لما يليه وكل من وجهه جار في الوجهين السابقين فالخالف اربعة اوجه من ضرب اثنين في اثنين

(قول المحشى) ويسمى هذا النوع أي الاستثناء في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم وقوله الخداعي لانه خداع باهمام قصد الاستثناء وقد ما يستثنى وقد أشار الشارح لذلك أولا بقوله ان فيه نوع تأخير وخلافة فان الخلافة الحديثة

اذ ك
حيث
في
(د)
لان
أي
كان
الثاني
ابى
المهم
جعل
(ك)
فانه
الذم
قول
بكون
شكو
يسامح
المحشى
(قوله)
للمدح
بطريق
كقوله
الجهل
(

اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم نخلد في الدنيا (على وجه استتباع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها)
 حيث جعل الدنيا مهنة بخاوده ولا معنى للمهنة أحد بشئ لا فائدة له فيه قال علي بن عباس (وفيه) أي
 في هذا البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (نه سبب الأعمار دون الأموال) وهذا ما يأتي عن علو المهنة
 (و) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتلهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها وذلك
 لان مهنة الدنيا إنما هي مهنة لأهلها فالو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخاوده (ومنه)
 أي من المعنوي (الادماج) يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفته فيه (وهو ان يضمن كلام سبق لمعنى) مدحا
 كالت أو غيره (معنى) آخر) منصوب مفعول ثان لبضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى
 الثاني يجب ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون في الكلام اشعاراً بأنه مسوق لاجله فن قال في قول الشاعر
 ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * واسعفنا في من نحب ونكرم * فقلت له نعماء فهم أمتها * ودع أمرنا ن
 المام المقدم * انه ادمج شكوى الزمان في المهنة فقد سهلا لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدحاً ولو
 جعل المهنة مدحاً لكان اقرب (فهو اعم من الاستتباع) لشعوله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح
 (كقوله) أي قول ابى الطيب (اقلب فيه) أي في ذلك الليل (اجفاني كافي * أعد بها على الدهر الذنوب *
 فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) بمعنى لكثرة قلبي لاجفاني في ذلك الليل كافي أعد بها على
 الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من ان يكون واحداً كما في بيت ابى الطيب او اكثر كما في
 قول ابن نباتة * ولا بد لي من جهل في وصاله * فن لي بخيل اودع الحلم عنده * فانه ادمج في الغزل الفخر *
 بكونه حليماً حيث كنى عن ذلك بالاستغفار عن وجود خليل صالح لان بودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
 شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستغفار مخرج الانكار تنبيهاً على انه لم يبق في الاخوان من
 يصلح لهذا الشأن وقد نسب به بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابداً لكنه لما كان مريد الوصل هذا
 المحبوب الموقوف على الجليل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصاح لان بودعه حلمه اياه فان
 (قوله لان الشكاية مصرحاً بها) قوله في دهرنا اسعافنا في نفوسنا (قوله لكان اقرب) لان قوله فقلت له نعماء فهم أمتها الخ دعاء
 للمدح متضمن للمهنة (قوله اعم من الاستتباع) هذا بالنظر الى ظاهر تعريف الاستتباع اما لو قبل ان ذكر المدح في التعريف
 بطريق التمثيل لا للتخصيص يكون مساوياً للادماج (قوله أعد بها) أي بالاجفان أي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع جفن
 كقعر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (قوله ولا بد لي من جهل) الضمير للتكلم فيه التفتت من التكلم الى الغيبة قابل
 الجمل بالحلم لاستلزامه الطيش وترك الوقار (قوله ادمج في الغزل) بالتخييل في الصياح مغازلة النساء بمخادتهم ومراودتهم
 (قول المحشى) بطريق التمثيل أي كما هو الظاهر من معنى الاستتباع وهو الانيان بشئ على وجه التهمة مغالفا
 (قول المحشى) يكون مساوياً ولذا ترك السكاكي الادماج واكتفى بالاستتباع

فيه
هو
ون
نادة
شبه
بن
ثل
بناء
بان
في
ذم
كيد
بناء
(هـ)
ابى
(ة)
سئل
أن
نوله
ل
بنة
م

الودائع تستعاد آخر الامر (ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) وبسمي محتمل المضدين (وهو إيراد الكلام
 محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عور) بسمي عمر الخاطي عمر قباء (بأيت عيذه سواء) فإنه محتمل
 نفي أن تصير العين الموراء صحيحة فيكون مدحا ونفي خيرا وبالمعكس فيكون ذما قال (السكاكي ومنه) أي
 ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفارقة باعتبار آخر وهو أنه يجب
 في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات أحد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي وأكثر
 متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام (ومنه) أي من المعنوي (المرز الذي يراد به الجدل كقوله
 إذا ما تبعي أناك مفاخرأ فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب * ومنه) أي من المعنوي (تجاهل المعارف
 وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لأحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله
 تعالى (كانو يبخ في قول الخارجية، أيا شجر الخابور) هو من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من أوراق
 الشجر أي صار ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فهي تعلم أن الشجر لم يجزع على ابن طريف
 لكنها تجاهات فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم أن ليس يجب في كان أن يكون للتشبيه بل
 قد يستعمل في مقام الشك في الحكم (والبالغة) أي وكالبالغة (في المدح كقوله) أي قول البحتري (المع
 برق سري أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي) أي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم
 يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح (أو) المبالغة (في الذم في قوله) أي قول زهير وما أدري وسوف
 أخال أدري (قوم آل حصن أم نساء) وفيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة (والندله) أي وكالتحير
 والتدهش (في الحب في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله (لأنه يا ظبياء القاع) هو المستوى من الأرض
 (فإن لنا هـ ليلاي منكن أم إيلي من البشر) في إضافة إيلي إلى نفسه أولا والتصریح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ
 ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله * أمزاني سلمى سلام غايكما
 هل لازم الآتي مضين رواجم * وهل يرجع التسلم أم يكشف المعنى * ثلث الاناني والديار البلاقع *

يقال غارتها وغارتني والاسم الغزل (قوله المرز الذي يراد به الجدل) أي يذكر الكلام على سبيل المطابقة ويقصد منه معنى
 صحيح في الحقيقة (قوله من عد) أما امرأ عد يعد بمعنى احسب أزمن عدى يعدى أي تجاوز (قوله وهو كما سماه السكاكي
 الخ) كان الظاهر أن يقول وهو ما سماه السكاكي رحمه الله سوق الخ لا أنه اعتبر المغايرة من حيث أنه مسمى بالتجاهل ومن
 حيث أنه بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كالمشهور كذا وهو كما ينبغي كذا وقوله لنكتة بالتجاهل وكان
 حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي رحمه الله لا أنه أخره ليكون بيان النكات متصلا به (قوله المع برق سري الخ)
 البري صفة أي ظاهر بالليل والضاحي بالضاد لمعجمة ولحاء المهمل من الضحو (قوله فيه دلالة الخ) أي دلالة من حيث
 مظهره والا فيجوز أن يكون التخصيص بالرجاء مستفادا من مقابلة النساء (قوله أمزاني سلمى الخ) خطب أمزاني الشبهة

وكأنه
 جديد
 عند
 من
 كناية
 ذلك
 أو لا
 ولله
 لغيره
 ولله
 ور
 حال
 سر
 تبار
 باله
 وال
 قول
 في
 وال
 خ
 است
 وال
 بدأ
 الف
 وم

وكان تحقير كقول الله تعالى حكاية عن الكفار . هــل سألوا على رجل ان يتركه على ممزق النكاح خاز
 جديد . يعنون محمداً عليه افضل الصلوات والتسليمات . كسبهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه عندهم رجل . او هو
 عندهم اظهر من الشمس . وكان التعريض في قوله تعالى * وانا اوتياكم لعل هدى او في ضلال مبين * وكغير ذلك
 من الاعتبارات (ومنه) اى من المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما ان يقع صفة في كلام الغير
 كناية عن شيء أثبت له) اى لذلك الشيء . حكم (فثبتها لغيره) اى فثبتت أنت في كلامك تلك الصفة لغير
 ذلك الشيء . (من غير تعرض لثبوت له أو لغيره عنه) اى من غير ان تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
 أو لانتفائه عن ذلك الغير (نحو يقولون ان رجعتنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
 وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم . والاذل كناية عن المؤمنين وقد أثبتوا
 لفريقهم المكى عنهم بالأعز الاخراج فثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى
 ولرسوله وللمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للوصوفين بالعزة أعنى الله تعالى
 ورسوله والمؤمنين ولا لغيره عنهم (والثانى حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله) اى
 حال كون مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف
 مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله فأت ثقات اذا أتت مراراً ، قال ثقات كاهلى بالايادى) فلفظ
 ثقات وقع في كلام الغير بمعنى حملك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد أخرى وقد حملة على تشميل عاتقه
 بالايادى والذين والنعم وبمده ، فأت طوات قال لابل تطوات وابرمت قال حبل ودادى ، اى طوت الإقامة
 والاتيان وابرمت أى املت وابرمت أيضاً الحكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضاً من هذا القبيل واما
 قول الشاعر * واخوان حسبهم دروعا * فكانوها ولكن للاعدى * وخلفهم سهاماً صائبات * فكانوها ولكن
 في فؤادى * وقالوا قد صنعت منا قلوب * وقد صدقوا ولكن عن ودادى * فالبيت الثالث من هذا القبيل
 والبيتان الاولان قريب منه لأن اللفظ لحول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى
 لحمله على خلاف ذلك المعنى (ومنه) اى من المعنوى (الاطراد وهو ان تأتى باسماء المدوح أو غيره و
 اسماء آتاه على ترتيب الولادة من غير تكاف) فى السبك ويسمى اطراداً لان تلك الاسماء فى تحدرها

والصفيف العينية وناداهما فاهمة للنداء والرواجع جمع راجعة والتسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفى بعض النسخ
 بدل أو يدفع البكاء أو يكشف الدمى أى عنه المشرق ونجيره والاستعظام الكبارى أى لا يرجع ولا يدفع وثلاث الانافى قابل
 الغائبين على التنازع ولائفى بالتشديد والتخفيف جمع ثوبة وهى ما يوضع عليه القدر أى ثلاث احجار والبلاغ جمع باقة
 وهى الارض القفر التى لا شئ فيها (قوله القول بالموجب) اى اعترف المتكلم بما يوجب كلام المخاطب مع انى مقصوده

كالماء الجاري في اطرافه وسهولة انسجامه (كقوله ان يقتلوك فقد ثلثت عروشهم بعثية بن الحارث بن
 شهاب) يقال ثل الله عرشهم أى هدم ملكهم ويقال لاقوم اذا ذهب عزهم وتضعضت حالهم قد ثل
 عرشهم أى ان تبحجوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد أثرت في عزهم وهدمت اساس تجدهم بقتل رئيسهم
 عثية بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم
 هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي (واما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام فلما ذكر منه
 في الكتاب سبعة (فانه الجنس بين اللفظين وهو تشابهها في اللفظ) أى في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى
 نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه
 التشابه في اللفظ كثيرة يجيء نفسيلها والجناس ضربان تام وغير تام (والتام منه ان يتقفا) أى اللفظان (في
 انواع الحروف) وكل من الالف والباء والياء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو
 يفرح ويمرح (وفي أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) في (هيئتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد
 بفتح أحدها وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فتجو
 ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول (و) في (ترتيبها) أى تقديم
 بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه وبه يخرج نحو الفتح والخلف ووجه الحسن في هذا القسم أعني التام
 حسن الافادة مع أن صورته صورة الامادة (فان كانا) أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع واحد)
 من انواع الكلمة (كاسمين) أو فملين أو حرفين (سمي متماثلا) لان المماثلة هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان
 المتفقان في الافراد أو الجمية بأن يكونا مفردين (نحو وجوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون
 ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام أو جمين نحو قول الشاعر * حمدق الآجال آجال * والحوى لادري * فقال *
 الاول جمع احل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والنشأ جمع احل والمراد به منتهى العمر واما
 وذلك اما ثبات مناط مقصود في شيء آخر واما تحلل اللفظ في كلامه على غير ما قصده من (قوله اي في التام) فسر
 اللفظ بالتلفظ اذ لا معنى للمشاكلة اللفظين في نفس اللفظ . فانه يستلزم اتفادهما فيخرج منه الجنس الغير التام (قوله في
 انواع الحروف) اورد اللفظ لانواع تشابهها على ان الحروف انواع والا فيكون في الحروف (قوله وفي أعدادها الخ) الادلى
 عددها . هيئتها اذ ليس توفى الكلمات في اعداد الحروف والهيئت الا انه اورد صبغة الجمع نظراً الى المواد (قوله فان
 هيئة لكامة الخ) الظاهر ان يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف
 دون الكلمات . لان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور (فادهو القطيع من بقر الوحش الخ)

(قول المحتج) د لا معنى لتشابه اللفظين في نفس اللفظ لانه لا بد من مقابلة وجه الشبه للطرفين
 (قول المحتج) فانه يستلزم اتحادها لعله وانه بالواو بدل الفاء

مختلفان نحو قول الحريري * وذى ذمام وفى بالعهد ذمته * ولا ذمام له فى مذهب العرب * الذمام الاول
 الحرمة والثانى جمع ذمة بالفتح وهى البئر القابل الماء وفلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى
 جمع نجاد وهو ما ارتفع من الارض (وان كانا) أى اللانفذان المتفقان فيما ذكر (من نوعين) اسم وفعل أو
 اسم وحرف أو فعل وحرف (يسمى مستوفى) فالاسم والفعل (كقوله) أى قول ابن تمام (مات من
 كرم الزمان فانه * يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كريم يحيى الكريم ويجدده (وايضاً) تقسيم آخر للتمام
 وهو انه (ان كان أحد لفظيه) أى لفظي التجنيس التام (مركبا والآخر مفرداً يسمى جناس التركيب)
 وبمد ان يكون التجنيس جناس التركيب (فان انفذا) أى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر
 مفرد (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لانفاق لفظيه فى الخط أيضاً
 (كقوله) أى قول ابن السكيت (اذا ملك لم يكن ذاهبة) أى صاحب هبة (فدعه فدوانه ذاهبة) أى غير
 باقية وكقول ابن الملا * مطايا مطايا وجد كن منازل * منى بمقام * فطاف فعل ماضى وباحرف
 والمعنى عيون الناس الشبيهة بقطع البقر الوحشى جاليات الموت والعشق قتال للانسان (قوله وذى ذمام الخ) أى ذى حرمة
 وفى بالعهد ذمته. أى ذى ذمة فى الاسل المعهدهم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع فى افلاجات الفقهاء قوله ولا ذمام الخ
 أى ليس له آبار فإيالة الماء فى مسالك العرب وهو كناية عن كثرة خبراته (قوله مامات الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه
 يحيى ويتجدد عند هذا المدح ووقع ديون صحيح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان
 وانلى بشدائده المفضية الى الموت فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص عنها وان نجل مامات نافية ومن زائدة
 قال السيدان هذه المطايا الخ فالدببى الامداد والوحدة بمعنى القوة وضمير عنها المطايا على الاتفات وزل عنها بمعنى ذهب صفة
 منا أى امر قدر للمطايا من الاعياء والكلال والمعنى أمدكم بالمطايا منازل الاحباب قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها
 وقد ذهب عنكن القدر أى واپس بذهب عنى لان رؤية المنازل لم تزدنى الا تذكر الاحباب والحزن على فقدانها قل قدس
 سره وهو انها بقيت الخ البقاء والبقية مستمد من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة عن الموت وزل عنها بمعنى لم تصبها وبقي
 الالفاظ على معناها السابق ولذا لم يجعل هذا الوجه عديلا الاول بقول والمعنى الموت المقدر الذى ظاهر فيكن تخاليه وشدائده
 وزل عنكن أى لم يصيبكن ليس بمقام عنى * قال قدس سره انها وان طالت الخ * فالدببى الالفاظ والوجد بمعنى الحزن
 (قول السيد) * مطايا مطايا وجد كن منازل * منازل عنها ليس عنى بمقام. (أقول) مطاا بمعنى مدومنا أى قدر زل عنها
 أى لم يصيبها قبل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل أحيائه التى كان قاصداً اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانيها
 أقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزد رؤيتها الا تذكر وشجوا وفيه وجه آخر وهو انها بقيت فيها ببقية زل عنها القدر فلم
 ينالها وأمكنها الوصول وقبل أراء ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها فى المطايا فاقبل عليها بخاطرها ويقول أيتها المطايا
 وان طالت وحدكن فقد نجوتن منها بحشاشة الارواق ولم يات عليك قدر الله فيها والقدر الذى أخطأك فيها لا يكاد
 يفارقنى أو يأتى على ما فى من روق وهذا المعنى اظهر كما فى حواشى السقط
 (قول المشى) أى ذاته فلا حاجة الى المجاز فى الاستناد

نداء ومطايا منادى (والا) أى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط (خس) أى خمس هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى الخط (كقوله) أى قول أبى الفتح (كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الجام لو جاء لنا) أى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولاتله عن تذكارتك وابك * بدمع بضاعى الوبل حال مصابه * ومثل اعينيك الحمام ووقعه * وروعة ملغاه ومطعم صابه * فالتانى مركب من مصابه والميم من مطعم والصاب عصاره شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهو يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس صرفوا والا فواما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان منفصلين فى انواع الحروف وأعدادها ومياتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى أعدادها او فى هياتها او فى ترتيبها لانهم اوالو اختلغا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والمدد مثلا او فى الهيئة والمدد فقط لم يمد ذلك من باب التجنيس ليمد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور فى الافهام الاربعة فقال (وان اختلفا) وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالنام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر (وان اختلفا) اى لفظا المتجانسين (فى هيئة الحروف فقط) واتفقا فى النوع والمدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرقا) لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق (ونحوه) اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف او كون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط او مفرط) لان الراء فى مفرط وان كان مشدد والمشدد حرفا وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه فى الصورة حرف واحد زبدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) فلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كاله من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك (و) قد يكون الاختلاف والحاشية بضم الحاء المهمة بفتح الروح والارماق جمع رمق بالتخريك بفتح الروح واصافة الحاشية للبالغة (قوله وهذا نوع

بالحركة

من لاد

الحروف

(يسعى)

أو أوكه

(إمام)

جهد

قوات

مثلا

بالسنة

قضية

يسير

ووت

نلاو

اليأ

الآ

س

في

ف

أ

و

و

و

و

و

و

بالحركة والسكون (كتولم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء
 من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا في اعدادها) اى وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد
 الحروف ان يكون حروف احدهما أكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد انفقا في النوع والهيئة والترتيب
 (يسمى) الجنس (بافصا) لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد
 أو أكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول أو في الوسط أو في الآخر والى هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف
 (إما بحرف) واحد (فى الاول مثل والفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وفى الوسط نحو جدي
 جهدي أو فى الآخر كقوله (اى قول ابنى تمام) يمدون من أيد عواصم (تمامه) ، تصول بأسياف قواض
 قواضب من فى من أيد صفة محذوف أى يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاختش او للتبعيض
 مثالها فى قولهم عز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه
 بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضب من
 قضبه قطعه اى يمدن للغرب يوم الحرب ابدى ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران
 بسيوف حاككة بالقتل قاطعة (وربما سمي) هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الآخر (مقارفا)
 ووجه حسنه انه يوم قبل ورود آخر الكلمة كاليم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما أتى بها تأكيداً
 للاولى حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد
 اليأس منها (واما باكثر) عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسماً واحداً وهو ما تكون الزيادة فى
 الآخر (كقوله) اى قول الخنساء (ان البكاء هو الشفاء من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح وربما
 سمي هذا) الذى يكون أكثر من حرف واحد (مزيلا وان اختلفا فى انواعها) اى ان اختلف لفظا المتجانسين
 فى انواع الحروف (فيشترط ان لا يقع الاختلاف (باكثر من حرف) واحد والا لمعد بينهما التشابه
 فيخرجانه عن التجانس فى انواع الحروف كأمضى نصر ونكل وأمضى ضرب وفرق وأمضى ضرب وساب
 آخر الخ) فان الاول اختلاف بالحركتين والثانى اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتماع فيه الاختلافان (قوله جدي
 جهدي) بالفتح المشتقة أى حظى من الدنيا اتعاب النفس فى الوصول الى المطلوب (قوله اى يمدون سواعد من أيد)
 فن ابتدئية أى كائنة من أيد او تبعيضية بناء على ان السواعد بعض الايدى وانما قوله بالتبعيض بناء على انه حينئذ
 حرف وعلى تقدير كونها بالتبعيض اسم بمعنى البعض مفعول يمدون (قوله مطرف) غلام من الحبل لا يرض لرأس والداب
 وسائرهما مخاف لهما فان آخره مخالف للباقي فى كون اللفظ اعادة كذا قبل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف الزائد
 فى الآخر (قوله ووجه حسنه الخ) واما وجه الحسن الذى يعم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتناسبة وما ذكره الشارح
 رحمه الله تعالى انما يتم اذا ذكر اللفظ الذى فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ الذى فيه

(ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) هذا الجناس (مضارعاً وهو) ثلاثة أنواع لان الحرف الاجنبي (ما في الاول نحو بني وبينكن ايل دامر وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم يهون عنه ويتأون عنه أو في الآخر نحو الخليل ممتود بوصفها الخير) ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء من تقارب المخرج (والا) أي وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى) لاحقاً وهو أيضاً اما في الاول نحو ويل لكل همزة ازمة) المميز الكسر واللام الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أمراض الناس والطعن فيها وبناء فملة يدل على الاعتماد لا يقال ضئكة وامنة الا للمكرر المتعود (أو في الوسط نحو ذاكم بما كنتم تفرحون في لارض بنير الحق وبما كنتم تفرحون) الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهد وانه لحب الخير لشديد * لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظراً (أو في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها) أي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر (يسمى) هذا النوع (تجنيس القلب) وهو ضربان لانه ان وقع الحرف لاخير من الكلمة الاولى اولاً من الثانية والذي قبله ثانياً وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل لانعكاسها ترتيب الحروف كلها والايسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله (نحو حسامه فتبع لاواياه حتف لاعدائه) قال الاخفش حسامك فيه الاحباب فتبع ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بمض واذا وقع احدهما) أي المتجانسين تجنيس القلب (في اول البيت) والجناس (لاخر في آخرة يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوباً مجنحاً) لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله * لاح انوار الهدى من كفه في كل حال (وذا ولي احد المتجانسين) سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمحل المتجانس (الاخر يسمى) الجناس (مزدوجاً مكرراً ومردداً نحو وجئت من سبأ بنياً يقين) ونحو قولهم من طلب شيئاً وجدته وجدته وقولهم النبذ بغير النعم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وفواض قواضب وكقولك حسامك للاوياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيساً خطياً كقوله تعالى * والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام * عليكم بالابكار فانهم خبا اشد واقل خبا * وكقولهم غرك عرك فصار قصار ذلك ذلك فاحش فملك فاحش فملك فملك تهماً بهذا وقد يمد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف واتصالها

زيادة الحرف او فصل بين اللفظين نحو عواصم وعواص وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو ثلاثة اضرب الخ) جمل ضمير هو راجعاً الى المضارع واحتاج الى التدبير وان كان قوله في الاول يقتضى ارجاعه الى الحرف

كقولهم في مسمود متى يعود وفي المستنصرية جنة المسمى، تضربه حية وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه
 فقال انيت بتصحيفه (وبالحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين
 في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في أصل المعنى (نحو فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام
 يقوم (والثاني ان يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه الاشتقان) وليس باشتقاق وذلك بان يوجد
 في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر لكن لا يرجع الى أصل واحد في
 الاشتقاق نحو قال اني لعمركم من القالين (فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى «اناقلتم الى
 الارض ارضيتكم بالحياة الدنيا» وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان
 الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول من غير رعاية الترتيب مثل الفمر والرقم والمرق ونحو
 ذلك والارض مع ارضيتكم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر، ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان
 لا يظاهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حانت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قابلا (ومنه) أي من
 اللفظي (رد المعجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل أحد اللفظين المكررين) أعني المتفقين في اللفظ والمعنى
 (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
 اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في
 آخرها) أي في آخر الفقرة فيكون أربعة أقسام أحدها أن يكون اللفظان مكررين (نحو وتخشى الناس
 والله أحق أن تعبدوا) الثاني ان يكونا متجانسين (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) لاول من السؤال
 والثاني من السيلان (و) الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق (نحو استغفروا ربكم نه كاذب غاز او) الرابع ان
 يجمعهما شبه لاشتقاق (نحو قال اني لعمركم من القالين و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين
 المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما (في آخر البيت و) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الاول أو
 حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثاني) واعتبر صاحب المنتاح فدما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر
 في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحامه وزعمه وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه أولى إذ
 لا معنى فيه لرد المعجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول فاعتبر
 عنده أربعة أقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو عجزه أو صدر المصراع الثاني
 وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بهما نصير اثني عشر حاصلة من ضرب أربعة

المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية السابق واللاحق فانهما تقيمان للجناس (قوله ليس من هذا القبيل) لان الهمزة
 في ارضيتكم الاستفهام وهي كلمة برأسها (قوله وبهارون اذا قابلا) آخره ان هارون اذا قابلا • يعمل الحية شيئا عجبا

في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر
 حاصله من ضرب اربعة في اربعة لكن المستف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحداً اما لعدم الظاهر
 بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكفاء بامثلة الاشتقاق فهذه الاعتبار أورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون للفظان
 مكررين فما يكون أحد اللفظين في آخر البيت واللفظين الآخر في صدر المصراع الاول (كقوله سريع
 الى ابن العم ياطم وجهه * وايس الى داع الندى بسريع و) ما يكون للفظ الآخر في حشو المصراع الاول
 مثل (قوله) أى قول صمة بن عبد الله القشيري (نتمتع من شميم عرار نجد * فما بعد العشب من عرار)
 هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ماوس زئد و نتمتع مقول قول في
 قوله، أقول لصاحبي والعيس نهوى ، بنا بين المنيفة فالضمار، يعنى أجارى رفيق وأبائه قصتنا والرواحل تسرع
 بين هذين الموضعين وأقول في أثناء ذلك مناهنا استمتع بشميم عرار نجد فلما ندمه اذا أمسينا بخروجنا من
 أرض نجد ومنابته (و) ما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل (قوله) أى قول ابى تمام (ومن كان
 بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدؤنها للهنود (مفرما) مولما (فما زلت بالبيض)
 يعنى بالسيوف (القواضب) القواطع (مفرما و) ما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله
 وان لم يكن الامرج ساعة * قليلا فاني نافع لى قليلا) وقوله * ألما على لدار التي لو وجدتها * ها أهلا ما كان
 وحشا مقيلها * الالم النزل القابل والتعرج على الشيء الإقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن
 واسمه ضمير الالم وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعرج الى الساعة ويجوز ان يراد الا

قلت هارون نوره وهو بالسريانية موسي كذا قيل والا وجه ان قلب هارون نوره لان الف هارون مطروح في الكتابة
 (قوله من شميم عرار نجد النجد ما خلف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة) (قوله ويجوز) أى على الوجه الاول
 اضافة معرج الى الساعة اضافة على الاتساع بحمل المفعول فيه مفعولا به كما في مالک يوم الدين فيفيد استيعاب التعرج
 للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان
 التعرج في الساعة يحتمل ان يكون مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة مقدمة على

(قول الشارح) أو هو مبتدأ ونافع خبره فيه انه يلتبس قليل مع تأخيره بالمقابل قاله المصام وقد مر للمعشي كلام
 فيه عن ابن الحاجب

واللاشارة الى هذا المعنى أى كون القلة بالنسبة الى الساعة قدم القلة لان المنسوب مقدم على المنسوب اليه عند بيان
 النسبة لكون المنسوب اليه قيدا للمنسوب

(قول المعشي) لانه اعتبر الصفة مقدمة الخ عبارة المصام وقليلا صفة مؤكدة لانها من الاضافة الى الساعة
 قبل ذكر قليلا لان محالة ولا مجال لتقييد التعرج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح

تعرجا قليلا في الساعة فنكون الصفة مقيدة وقليلا فاعل نافع أو هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلا
 للساعة أي قليل التعرج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدت مأهولة ما كان موضعها موحشا خاليا
 لكثرة أهلها وكثرة النعم فيها وإن لم يكن إلا مكابها إلا تعرج ساعة فإن قليلا ينفعني ويشفي غليل وجدي
 (و) أما إذا كان اللفظان المتجانسين فما يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول مثل (قوله)
 أي قول القاضي الأرجاني (دعاني) أي أتركاني (من ملامكها سفاها) هو الخنفة وقلة العقل (فداعي الشوق
 قبلكما دعاني) من الدعاء (و) ما يكون الجانسان الآخر في حشو المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الثعالب
 واذ البلال (جمع بلبل وهو الطائر المعروف) أفصح بتألفاتها فانف البلال (جمع بلبال وهو الحزن
 باحتساء بلبله) جمع بلبل بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتشيل هو
 البلال الثالث بالنسبة إلى الأول وأما بالنسبة إلى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف
 (وما) يكون المتجانسان الآخر في آخر المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الحريري (فشقوف بياض الثاني)
 أي القرآن قال الجوهري الثاني من القرآن أول من الماتين ونسعى فاتحة الكتاب مثنى لأنها ثنى في كل ركعة
 ويسمى جميع القرآن مثنى لا فترن آية الرحمة بآية العذاب (و) فتون برنات الثاني (أي) بمات أو نار المزامير
 التي ضم طاق منها إلى طاق الواحد مثنى مفعول من الثنى (و) ما يكون المتجانسان الآخر في صدر المصراع الثاني
 مثل (قوله) أي قول القاضي الأرجاني (أملهم ثم تأملهم فلاح) أي ظاهر لي (ن ليس فهم فلاح) أي
 فوز ونجاة (و) أما إذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين مما يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر
 المصراع الأول مثل (قوله) أي قول البحتري (ضرائب أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضربيا)
 فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل وأصله
 المثل في ضرب القداح فهما راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع
 الأول مثل (قوله) أي قول امرئ القيس (اذ المرأ لم يحزن عليه لسانه فليس على شيء سواء بخزان)

بالإضافة على ما فهم من ظاهر عبارته (قوله) أي قليل التعرج في الساعة (على حذف المضاف أو الاستحسان ولا وجه
 أن يجعل الضمير لمرج والنائب باعتبار المضاف إليه) (قوله) أتركاني (إشارة إلى أن دعائي ثنية دع من ودع بدع) (قوله)
 أفصحت بألفاتها (ينال أفصح الإعجمي إذا بطل لسانه وفيه حسن واختتام وخاضعت لفته عن اللبس وجادت ولم يلحن
 وأفصح به أي صرح والمراد باللفظان الثغمت جعل كل نعمة لغة (قوله) وفتون (من الفتى بمعنى الاحراق قال الله تعالى
 (يومهم على النار يفتنون) أو بمعنى الاعجاب أو بمعنى الجنون والفتات جمع رنة وهي لاصوات والمثنائي جمع مثنى وهو
 من الاعواد من كان ذا وترين والغناء لفصيل أهل البصرة أي فنههم الصالحون ومنهم دون ذلك والمقصود أن البصرة مصراع جامع

ى اذا لم يخزن المرأ اسانه على نفسه ولم يحفظه مما يمود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر
 فيه فيخزن وخزان مما يجتمعما الاشتقاق (وقوله) أي قول أبي العلاء (لو اختصرتم من الاحسان زركم،
 المذب) من الماء (يهجر للافراط في الحصر) أي البرودة يعني ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا
 مثلاً لما وقع أحد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من
 لالحق اعني ما يجتمعها شبهة الاشتقاق (و) ما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل (قوله فدع
 وعيد فما وعيدك ضايرى * اطين اجنحة الذباب يضير) ضائر ويضير مما يجتمعها الاشتقاق (و) ما يكون
 ملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله) أي قول أبي تمام من مصرية محمد بن نهدل حين استشهد
 ى في الثرى من كان يحيى به الورى * ويفر صرف الدهر نائه الغمر (وقد كانت البيض القواضب)
 ى السيوف القواضب (في أوغى بواثر) أي قواطم بحسن استعماله اياها (وهي الآن من بعده بتر) جمع
 تر أي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغير والغمر مما يجتمعها الاشتقاق وكذا البواثر والبتر واما الامثلة
 ثلاثة التي أهمها المصنف فمثل ما يقع أحد الملحقين الذين يجتمعها شبهة الاشتقاق في آخر البيت والملحق
 الآخر في صدر المصراع الاول قول الحربرى، ولاح يلحى على جرى العنان الى * مامي فسحقاله من لائح
 نح. قال فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثل ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول
 وله * ومضطلم بتلخيص المعاني * ومظلم الى تخليص عاني * فالأول من عني وعني والثاني من عني يعنو
 مثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر * لعمرى لقد كانت الثريا مكانه ثراء
 ضحى لأن مشواه في الثرى * فالثراء واوي من الثروة والثرى يأتى (ومنه) أي من اللفظي (السجع)
 هو قد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها وافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة
 أخرى كما سيجي، وقد يطلق على توافقهما والى هذا أشار بقوله (قيل هو تواسطوا الفاصلتين من الثرى على
 حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أي السجع (في الثرى كالفافية في الشعر) وفيه
 ثل لأن الفافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل
 مذاهب ولا تطاق الفافية على تواسط الكلمتين من أواخر الايات على حرف واحد وانما أراد السكاكي
 لاسجاع حيث قال انما هي في الثرى تالموا في الشعر الالفاظ المتواسط عليها في أواخر الشعر وعني التي يقال
 ما فواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والخاص انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما أراد المصنف بقوله وهو
 معنى قول السكاكي معتاة ان هذا متصود كلام السكاكي ومحموله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة
 في أواخر الايات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في أواخر الفقر فكما ان النظمية توافقه فكذا

السجع بمعنى
 (في الوان
 تحتك الساج
 احدي شعر
 على حرف
 ماني الثرى
 ولو قيل
 يكن ما
 في احدي
 واكراب
 حصل
 نحو انا
 الالفاظ
 آخر وال
 العصور
 ولا ر
 (قيل واحد
 لم يتيسر
 الثلاثة
 قال ان
 (قيل
 (قيل
 و آخر
 الفرية
 والساكنات

السجع بمعنى المصدر ههنا توافقه (وهو) أي السجع على ثلاثة اضرب (مطارف ان اختلافنا) أي الفاصلتان (في الوزن نحو ما ألكم لا رجون لله وقارا وقد خلهكم طوراً) فالوقار والاطوار مختلفان وزناً (والا) أي وان تختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان ماى احدى القريبتين) من الالفاظ (او) كان (اكثرد) أي اكثر ماى احدى القريبتين (مثل ما يقابله) أي يقابل ماى احدى القريبتين (من الاخرى في الوزن والتقفية أي التوافق على حرف الاخر (فترصيع نحو فهو يطعم الاسباع بنحو اهر لفظه ويقرع الاسباع بزواج وعظه) فجميع ماى القرينة الثانية يوفق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظه فهو لا يقابله شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسباع الاذان لكان اكثر ماى الثانية موافقاً لما يقابله من الاولى (والا فتواز) أي ون لم يكن ماى احدى القريبتين ولا اكثرد مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما فى احدى القريبتين أو اكثرد وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعاً (نحو فيها سرد مرفوعة واكراب موضوعة) او في الوزن فقط نحو * والمرسلات عرفنا فالماضيات عصفاء او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والسمات وهلاك الحاسد والشامت أولاً لا يكون لكل كلمة من احدى القريبتين مقابل من الاخرى نحو * انا اعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر * قال ابن لاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون للفظ تابعاً للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلاً كقول الصائبي * لا تدركه الاعين باحاطها * ولا تحده اللسان بالفاظها * ولا تخلفه المصور برورها * ولا نهزمه الدهور بكرورها * والصلوة على من لم ير للكفر اثر الا طمسه ومحاه * ولا رسماً الا ازاله وغناه * اذ لا فرق بين مرور المصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم (قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في صدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أي بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما صل صاحبكم وما غوي أو) قرينته (الثالثة نحو خذوه فقلوه ثم الجحيم صاوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة) اخرى (اقصر منها) اقصر (كثيراً) قال ابن لاثير السجع ثلاثة اقسام الاول أن تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى * فاما اليتم فلا نفر

(قال الشارح) أي التوافق على حرف الآخر لعله يريد انه ليس من التقفية بالمعنى المتقدم لاختصاصها بآخر البيت (قال السيد) أولاً لا يكون لكل كلمة من احدى القريبتين مقابل من الاخرى نحو (انا اعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر) (يقول) وجه ذلك في حاشيته بان المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على نمط تقديرها في القرينة الاولى كوصوف مع صفته في قوله تعالى سر مرفوعة واكراب موضوعة وفعل مع فاعل ومطوف في حصل الناطق والسمات الي غير ذلك على ما يشاهد من الامثلة وليس الحال في قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر مع صاحبها كذلك

واما السائل فلا تنهر * والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج منه عن الاعتدال كثيرا والا كان
 فيبها كقوله تعالى * وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
 وتخر الجبال هدا * فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على
 ثلاثة فقر فان الاولين يجيئان في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز أن تجيء متساوية
 لها كقوله تعالى * واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فبذرة الثلاثة
 كل منها من لفظتين ولو جمعت الثلاثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر
 من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امدته في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى
 الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن
 لقرب الفواصل المسجوعة من سجع السامع وايضا هو اوعى مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر
 مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو
 من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس
 عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذنا الانسان منارحة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة
 (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين
 الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون (كقولهم ما بعد ما مات وما اقرب ما هو
 آت) فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز
 في القوافي ولا واف بالغرض أعني تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها للازدواج فيقولون
 آتيك بالندايا والمشايا اي بالعدوات وهنأني الطمام ومسراني اي امراني واخذ ما قدم وما حدث اي حدث
 بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك (قيل ولا يقال في القرآن اسجاع) لان السجع
 في الاصل هدير الحمار ونحوها (بل يقال فواصل) وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
 إذ لا يقال الفواصل الا لها (وقيل السجع غير مختص بالنثر) بل يجري في النظم ايضا (ومثله في النظم) قول
 ابي تمام تجلي به رشدي * واثر به يدي * وفاضى به غمدي (وهو المال القليل واصله في الماء) (واوردى به
 زندي) اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظاهر بالمطوب واما اوردى بضم الهزة وكسر الراء على انه مضارع
 منكلم من اوردت الزند اخرجت ناره فغاط وتصفيف والضماير في به تعود الى نصر المذكور في البيت
 السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حبيت وانتي، لا اعلم ان قد جل نصر من الحمد، (ومن السجع على هذا
 القول) يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة

(لاختها) أي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبني أن ينتصب على المصدر أي يجعل كل من
 شعاري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على أنه المفعول الثاني لجعل لأن الشطر
 ليس بسجع ويجوز أن يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري * لما
 أقمت غارب، الاغتراب * وأناثني المرتبة عن الاتراب * سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن * إلى
 صنعاء اليمن * سجعة أخرى (كقوله) أي قول أبي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح حمورية (تدبير المعتصم
 بالله منتقم لله مرتقب في الله) أي راغب فيها بقر به من رضوانه (مرتقب) أي منتظر نوابه أو خائف عقابه
 فالشطر الأول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء، وقوله تدبير مبتدأ وحده في البيت الثالث وهو قوله لم
 برم فوما ولم يهد إلى بلد، الاقدمه جيش من الرعب، ومن السجع على القول بحريانه في النظم ما يسمى
 التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب، والعروض هو آخر المصراع الأول من البيت والضرب
 آخر المصراع الثاني منه قال ابن الأثير التصريع ينقسم إلى سبع مراتب الأولى أن يكون كل مصراع مستقلا
 بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس * افاطم مهلا بمد هذا التذلل * وإن
 كنت قد ازمت هجري فاجعل * الثانية أن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني فإذا جاء مرتبطا به كقوله
 أيضا * فتأنيبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوي بين الدخول فومل * الثالثة أن يكون المصراعان
 بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الججاج البغدادي * من شروط الصبوح في المهرجاء *
 خفة الشرب مع خلو المكان * الرابعة أن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول أبي
 الطيب * مغاني الشعب طيبا في المغاني * بمنزلة الربع من الزمان، الخامسة أن يكون التصريع بالنقطة واحدة
 في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لأن اللفظة إما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن
 الأبرص * فكل ذي غيبة يؤوب * وغائب الموت لا يؤوب * وهذا النزل درجة وأما مخالفة المعنى لكونه مجازا
 كقول أبي تمام * فتي كان شربا للعفاة ومرثما * فأصبح للندية البيض مرثما * السادسة أن يكون المصراع
 الأول معاقا على صفة يأتي ذكرها في أول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس * ألا بها الليل الطويل
 إلا أنجلي * بعصبح وما الاصبح منك بأمثل * لأن الأول معاق بصبح وهذا معيب جداً السابعة أن يكون
 التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول أبي نواس * أناني قد نمت عن الذنوب
 وبالأفرا عدت من الجحود * فصرع بالباء ثم قاء بالذال انتهى كلامه ولا يخفى أن السابعة خارجة عما نحن

(قول الشارح) أي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا الخ بأن يكون كل من الشطرين قد توافق فيه فاصلتان

على حرف السجع كما هو شرط السجع (قول الشارح) خاتمة عما نحن فيه لعدم السجع عدم توافق فاصلتين

فيه (ومنه) أي من اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من
المصراعين (في الوزن دون النغمية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) فاللفظ مصفوفة ومبثوثة متساويان
في الوزن لافي النغمية لأن الأول على الفاء والثاني على التاء اذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي
ومثل قوله * هو الشمس قدراً والمولك كواكب * هو البحر جوداً والكرام جداول (والظاهر من قوله دون
النغمية أنه يجب في الموازنة أن لا تساوي الفاصلتان في النغمية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل
أن يربط أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في النغمية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع
عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لکم لا ترجعون لله وقاراً وقد خلقکم اطواراً وأما
ما ذكره ابن الأثير في المثل السائر من أن الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحرف أيضاً كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعاً فبني على أنه يشترط في السجع
تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فإن
كان) أي ثم إذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون النغمية فإن كان (ما في إحدى القرينتين) من الالفاظ
(أو أكثره) أي أكثر ما في إحدى القرينتين (مثل ما يقابله) من الالفاظ (من) القرينة (الأخرى في الوزن)
سواء كان مثله في النغمية أو لم يكن (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المائة) فهي من الموازنة بمنزلة الرصيع
من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشير بأن الموازنة المفسرة بما فسر به المائة مما يختص بالشعر أورد لها
مثالاً من النثر ومثلاً من الشعر تنبيهاً على أنها تجري في النثر والنظم جميعاً ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلم منه أن المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق إلى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال (نحو وآتيانها
الكتاب المستبين وهديانها الصراط المستقيم) وقوله أي قول أبي تمام (وما الوحش) أي بقر الوحش (الا
أن هاتان أو انس) أي هذه النساء تأنس بك ومحمد بك واما الوحش نوافر (فنا الخط إلا أن تلك) القنا
(ذوابل) والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر أن الآية والبيت مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل
ما يقابله من الأخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيانها وهديانها وكذا في هاتان وتلك ومثال الجميع
قول البحتري * فاحجم الملم يجد فيك مطعماً * وأقدم الملم يجد عنك مهرباً (ومنه) أي من اللفظي (الكتاب)
وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وإبتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأول كان الحاصل بعينه هو
هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر أما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين

(قول الحثي) دون النغمية تقدم في الشرح أن القافية والنغمية تختص بالشعر فلمل استعمالها هنا مجاز

فلما للآخر كقوله * انا الاله هالالا انارا * وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت فلما لمجموعه (كقوله)
 أى قول القاضى الارجاني (مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) وأما فى النثر فإشارته اليه
 بقوله (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو
 الحروف المكتوبة (ومنه) أى من اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا (وهو بناء البيت
 على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
 عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع أن يكون الشعر مستقيما على أى القافيتين وقت لانهم
 فسروهم بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على لمخرين أو ضربين من بحر واحد فملى أى القافيتين
 وقت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل (كقوله) أى قول الحربرى
 (يا مخاطب الدنيا) من خطب المرأة (لندينة) الحسية (انها شرك الردى) أى محبة الهلاك (وقرارة الاكدار)
 أى مقر الكدورات * دار متى ما أضحكك فى يومها * غدا بمدالها من دار * غاراتها لا تنقضى واسيرها *
 لا يشتدى بجلائل الاخطار * وكذا سائر الايات فهذه الايات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من
 ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند التحليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن
 يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه أيضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو أول القافية
 فالقافية الاولى من قوله يا مخاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر أو مجموع قوله
 كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر أو لفظة دار منه وههنا أقوال اخر مذكورة
 فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحربرى * جودى
 على المستهتر الصب الجوى * وتمطى بوصاله وترجى * ذا المبتلى المنكر الباب الشجى * ثم اكشف عن خاله
 لا تظلمى ، نان قيل اذا وجد البناء على أكثر من قافيتين فلما الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن
 يكون مبنيًا عليهما فقط (ومنه) أى من اللفظى (لزوم مالا يلزم) ويقال له الالتزام والضمين والتشديد
 والاعانت أيضا (وهو أن يحىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه
 فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الايات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان
 القتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شدت عليه الرواد وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال
 أو من الري لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارنواء ينقطع الشرب (او مافى معناه) أى قبل
 الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) أى الحرف الذى يقع فى فواصل الفقر موقع حرف
 أو حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه فقوله . ليس بلازم فاعل يحىء والمراد أن

يجيء ذلك في بيتين أو أكثر أو قرينتين أو أكثر والا فني كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلاً قوله « ففانك » من ذكرى حبيب ومنزل * يستقط لاوى بين الدخول وخومل * قد جاء قبل اللام مجع مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وإنما يتحقق لزوم البلازم لوجيء في البيت الثاني أيضاً بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه أن يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت أو قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان أو الفاصلتان سجمتين لم يحتاج الى الاتيان بذلك الشيء وبصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال أنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه فجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف روى من الفاصلة (نحو فاما اليتيم فلا تنهر واما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قباهي الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقيق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تنسخر ولا تظنر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقيق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (و) تجيء قبل حروف الروي (نحو قوله ساشكر عمرأ أن تراخت منيتي * ايادى لم نمن وان هي جلت) أي لم تقطع اولم تخاطب بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكروا الى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه اراد ساشكر لعمر و خذف الجار او جعل ايادى بدل اشتغال من عمرو (فني) أي هو فتى (غير عجوب الغنى عن صديقه ولا مفار الشكوي اذ النمل زلت) يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النمل به أي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرار لم يرفقه وان ابصر المرار ابصر صاحبه (رأى خاتى) أي فتري (من حيث يخفى مكانها) لاني كنت استرها بالتعمل (فكانت) خاتى (فلمدى عينيه حتى تجمت) أي انكشفت وزالت باصلاحها باياديه يعني من حسن اهتمامه جملة كالاصر الملازم له حتى تلاقاه باصلاح حرف الروي هو التاء وقد جيء قباهي في الايات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقيق السجع في نحو جلت ومدت ومننت وانشتت ونحو ذلك فني كل من الآية والايات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالمعكس كقول ابن الرومي * لما توذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد * والا فبايكيه منها وانها * لا وسم مما كان فيه * وارغد * حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين (قول الشارح) أو الفاصلتان سجمتين أي سلكت بهما مسلك السجع والملازم فيه فلا ينافي ان الفواصل انما هي في السجع

ايضا كقول الحريري * وما اشتار المسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعنى المسل والكسل
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي او مافي معناه اعم من ان يكون
ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع مافي البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او مافي معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا
الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الايات غير القواصل والقوافي (واصل الحسن
في ذلك كله) يعني في الضرب اللفظي من المحسنات (ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) اي
لان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيبتها طلبت لانفسها العاظا تليق بها فيحسن
اللفظ والمعنى جميعا وان جميعا وان اتى بالالفاظ متكيفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كتناهيه مموه على
باطن مشوه واباس حسن طي منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يختب ما يقوله
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بابراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جميع عدة من
المحسنات ويجهلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف
هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الثقات وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض
المصنفين وهو فحمان الاول ما تبين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لمدم دخوله في فن البلاغة او لمدم كونه
راجعا الى تجسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع مافيه
من التكاف مثل كون الكاهنتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
يكون كل من كلماته متصلة بالحروف كقول الحريري * فتنتني جنتني تجني * تجن بفتن غب تجني * ومثل المقطع وهو
ضد الموصل كقول الوطواط * وادرك ان زرت دارو دود * در اورد اورد * ومثل الخفاء وهي الرسالة

(قل السيد) وادرك ان زرت الى آخره (اقول) درامم العشبة كما ان تجني في بيت الحريري اسمها ايضا والورد
بالفتح ما يشتم وبالكسر الجز. يقال قرأت وردى وخلاف العود بمعنى الورد وهم الذين يردون الماء ويوم الحمى يقال
ورده الحمى والغيم جمع ورد على مثال جون وجون ويقال فرس ورد واسد ورد وهو الذي بين الكبت والاشقر
(قل السيد) وبثل الخفاء (اقول) يقال فرس احيف بين الحيف اذا كان احدى عينيه زرقاء والاخرى سوداء

او القصيدة التي تكون حروف احدي كلماتها منقوطة باجمها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمها كقول
الحري * الكرم ثبت الله جيش سعادك يزين * الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل
كلمة منها منقوطة ولاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتى برسالة او خطبة
او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المبحم والثاني مالا اثر له في التحسين قطعاً مثل التريدي وهو ان تعلق
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى * مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم * وكقول
زهير من ياق بوما على علته هيرما * يلقى السباحة فيه والندى خلقا * وقول ابى نواس * صفراء لا تنزل
الاحزان بسا حتها * لومسها الحجر مسته سراء * ومثل التمديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تمقيب موصوف بصفات متواليه واما لعدم
الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما ذكرناه مثل ما سماء بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك
خفاً دلالة فتأتى بكلام بين المراد وبوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وقد اوردته في المحسنات او لكونه مشتملاً على تخطيط مثل ما سماء حسن البيان وهو كشف المعنى
واصله الى النفس فانه قد يجىء مع الابهام وقد يجىء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول
في الابتداء والتخليس والانهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصل وعلم
بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على
ما توهمه بعضهم

❦ خاتمة ❦

في السرقات الشعرية وما يتصل بها (أى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والمقد والحل والتاميم
(وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانهاء (اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يمد سرقة) ولا استمالة ولا اخذ أو نحو
ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرره) أى لتقرر هذا الغرض العام (في المقول والمادات يشترك فيه التوسيع
والاعجم والشاعر والمفخم (وان كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل

(قول الشارح) وعلم بذلك أى يختتمه الفن الثالث بها

(قول الشارح) وليست خاتمة الكتاب الخ أى ليست هذه الخاتمة خاتمة للكتاب دون الفن حتى تكون خارجة عن

الفنون الثلاثة كما ان المقدمة لما كانت مقدمة للكتاب كانت خارجة عن الفنون الثلاثة

به على إثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذكر هيئات تدل
 على الصفة لاختصاصها بمن هي له) أي لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد
 بالهمال عند ورود المغارة) أي السائلين (و) كوصف (البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
 الناس في معرفته) أي معرفة وجوه الدلالة على الفرض (لاستقراره فيها) أي في العقول والمعادات (كالتشبيه
 الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أي فلا تنافي في هذا النوع من وجه الدلالة على الفرض كالانفاق
 في الفرض العام في انه لا يمد سرفة ولا أخذاً لقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة
 الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة (وإلا) أي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
 كل أحد لكونه مما لا ينال الا بفكر (جاز ان يدعى فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة)
 بان يحكم بين القائلين فيه بالنفاضل وان احدهما فيه اكل من الآخر وان الثاني زاد على الاول أو نقص عنه
 (وهو) أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الفرض (ضربان) احدهما (خاصي في نفسه
 غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتدال الى الغرابة كما مر) في
 باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي أما مع البقاء على الابتدال أو مع
 التصرف فيه بما يخرج من الابتدال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا (فالأخذ والمعرفة)
 أي ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله أو بعضه أو
 وحده) عطف على قوله أما مع اللفظ أي أو يؤخذ المعنى وحده من غير لفظ كافة كله ولا بعضه فالنوع
 الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
 والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ أو بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة
 أقسام أشار اليها بقوله (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين
 المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخاً واتحالا كما حكى عن عبد الله بن زبير انه فعل ذلك
 بقول معن بن اوس ، اذا انت لم تنصف أخاك) يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخياً
 المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) أي وجدته
 هاجراً لك مبتذلاً بك وبمخالفتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة (وبركب حد السيف) أراد بركوب
 حد السيف تحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره أو أراد الصبر على الحرب والموت (من أن
 تضيمه) أي بدلا من أن نطالقه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أي عن ركوب حد السيف (وزحل) أي بعد
 (قول السيد) ومثل الرقطاء (اقول) الرقطة سوداء يشوبه نقط بياض يقل دجاجة رقطاء والله اعلم بالصواب

اى لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيق او يلحقه عار واحتضام
 متى لم يجد عن ركوبه مبعداً ومعدلاً فقد حكى ان عبد الله بن زبير دخل على معاوية فأنشد هذين البيتين
 فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فأنشد
 قصيدته التي اولها * لمرك ما ادري واني لا وجل * على ايتاءه والمنية اول * حتى اتها وفيها هذان
 البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن زبير وقال له لم تخبرني انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من
 الرضاة وانا احق بشعره (وفي معناه) اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم (ان يبدل لكلمات كلها او بعضها
 ما يراد فيها) يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقول فى قول بالحطية دع المكارم لم ترحل لبنيتها * واقعد
 فانك انت الطامع الكاس * ذر المأثر لا نذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الاكل اللابس * وكقول
 امرئ القيس وفوقها محبى على مطيهم * يقولون لا تملك ابنى وتجميل * اورده طرفه فى داليتيه الا انه
 اقام تجميل مقام تجميل وقال عباس بن عبد المطلب * وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي
 كنت تعلم * فاورده الغزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا الضرب ان يبدل بالفاظ
 ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان * بيض الوجه كريمة احسابهم * شم
 الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لثيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاول (وان كان)
 أخذ اللفظ كله (مع تغييره لنظمه) اى نظم اللفظ (او أخذ بعض اللفظ) لا كله (يسمى) هذا الاخذ
 (اغارة ومسحاً) وهو ثلاثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله (فان كان الثانى
 ابلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد فى الاول لحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو
 زيادة معنى (فمدوح) اى فلثاني ممدوح مقبول (كقول بشار من راقب الناس) اى حاذرهم فى الاساس
 رقبه وراقبه وحاذره لان الخائف يرقب المقاب ويتوقعه (لم يظفر بحاجته وفاز بالعاليات القاتك لليج) اى
 الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل (وقول سلم) الخاسر بالخاء المعجمة يسمى بذلك الخسران فى تجارته فى
 الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفاً ورثه واشترى بثمنه عوداً يضرب به (من راقب الناس مات هماً)
 اى حزناً انتصب على انه مغمول له او تميز (وفاز بالالذة الجور) اى الشديد الجراء فبیت سلم اجود سبكا
 واخصر لنظراً روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال * انشدت بشار اقول سلم * فقال ذهب والله بيتى *
 فهو اخف منه واعذب * والله لا اكلت اليوم ولا شربت * وكقول الآخر * خلقنا لهم فى كل عين وحاجب *
 بسر القنا والبيض * هينا وحاجبا * وقول ابن نباتة بدمه * خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيوناً لها وقع
 السيوف حواجب * فبیت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزاهم حيث وقع

العالمن والضرب على ظاهرهم (وان كان) الثاني (دونه) أى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجده فى الاول
 (فهو) أى الثانى (مذموم) مردود (كقول أبى تمام) (فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته
 هيات) أى بعد ان يأتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانى له بدلالة ما قبله وهو قوله اذى ابا نصر
 نسيته اذن يدهى من حيث ينتصر الفتى وينيل (لا يأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر
 فى المسائل المشككة قال الشيخ فى هذا البيت تصحيح لان الغرض فى هذا النحو نفي المثل وان يقال انه بمنزلة
 لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد ادخل بالعرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو
 بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله (وقول أبى الطيب) أعدى الزمان سخاؤه فسخابه ولقد يكون به الزمان
 بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من مصراع الثانى لأبى تمام لكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب
 ولقد يكون بالفضل المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضى والمراد لقد كذا فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل
 المضارع على معناه أى يكون الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه ابدأ لعلمه بانه سبب اصلاح الدنيا ونظام
 العالمات السخاؤه بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصرفه حيز يسمح بهلاكه أو بخيل
 كذا ذكره المصنف واعترض عليه باننا سامنا ان ايجاده لم يبق فى تصرفه لكونه تخصيصا للحاصل وأما اعدامه وافناؤه
 فباق بعدنى تصرفه فله أن يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد
 الزمان فسخابا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه فلنا على تقدير صحة هذا المعنى يكون المصراع
 أبى تمام أجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم
 يذهب احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جنى أى قد لم الزمان من سخائه فسخابه وأخرجه من العدم الى
 الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فرجة هذا تأويل فاسد
 وغرض بعيد لان سخاؤه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما أعدى
 سخاؤه اسعدنى بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع أبى تمام لان معناه
 بخل الزمان بهلاكه أو بايجاده أو بإيصاله الى الشاعر كما ان مصراع أبى تمام بخله بمنزل المرئى ولو اشترط فى
 الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذاً منه على
 واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعد ما ذكره بنى ابن
 جنى وابن فرجة ان المصراع الثانى من قول أبى تمام هيات البيت (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل

(قول الشارح) كذا ذكره المصنف واعترض عليه الخ أى اعترض عليه المصنف بما ذكر
 (قول الشارح) قول ابن جنى الخ تأييد لعدم ارادة المعنى المذكور حيث جعل البخل جواب لو فهو فى الماضى

الاول (فابعد) أى فالثانى ابعد (من الذم والفضل الاول كقول ابى تمام * لو حار مرتاد المنية لم يجد الا
 الفراق على النفوس دليلا) الارتداد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان أى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت
 فى الطريق الى اعمالها ولم يمكن التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق (وقول ابى الطيب لولا
 مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنيا الى ارواحنا سبلا) الضمير فى لها للنيا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع
 لها وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنيا وروى بد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق
 والوجدان وبديل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجاني * لم يكن الا حديث فراقكم * لما أسره الى مودى *
 * هو ذلك الدر الذى اودعتم * فى مسمي القيت من مدمعى * وقول جابر الله لامة فى سرية استأذه * وقائلة ما هذه
 الدر التى * تسافطها عينك سطين سطين * فقلت هى الدر التى قد حشاها * بومضراذنى تسافط من عيني * وقوله
 فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرفة باتفاق الوزن والقافية والا فهو
 مذموم جدا كقول ابى تمام * مقيم الظن عندك والامانى * وان فقلت ركابى فى البلاد * ولا سافرت فى
 الآفاق الا * ومن جدواك راحتى وزادى * وقول ابى الطيب رحمة الله عليه * وانى عنك بعد غد لغاد *
 وقلبي عن فنائك غير غاد * محبك حيث ما اتجهت ركابى * وضيفك حيث كنت من البلاد * ولما فرغ من
 الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرفة شرع فى الضرب الثانى منه وهو أن يؤخذ المعنى وحده
 فقال (وان أخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان أخذ اللفظ (يسمى) أى أخذ المعنى وحده (المما)
 من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به (وساخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
 واللفظ للمنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلداً والبسه جلداً آخر (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى
 مثل ما يسمى اغارة ومسحا بمعنى ان الثانى لما بلغ من الازل أو دونه أو مثله (اولها) أى اول الاقسام وهو
 ان يكون الثانى ابلغ من الاول (كقول ابى تمام هو) الضمير للشأن (الصنع) أى الاحسان وهو مبتدأ
 وخبره الجملة الشرطية اعنى قوله (ان يجعل خفير وان يرث) أى يبطؤ (فلاريث فى بعض المواضع انفع وقول
 ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيدك) أى تأخر عطائك (عني * اسرع السحب فى المسير الجاهم) أى السحاب
 الذى لاماء فيه يقول لعل تأخر عطائك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لاماء
 فيه وما فيه الماء يكون ثقیل المشي فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان لانه مقصود حيث ضرب المثل
 بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول (كقول البحتري واذا تأنى) أى
 لمع (فى الندي) أى فى المجلس الغاص باشراف الناس (كلامه المصقول) المنفتح (خلت لسانه من عضبه)

(قول الشارح) ان المصراع الثانى من قول ابى تمام أى مأخوذ منه

أى من سيفه القاطم شبه لسانى بسيفه (وقول ابى الطيب كأت السهم فى النطق) قد جمعت
 على رماحهم فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنمها واحدها خرص
 بالضم والكسر يعنى لفرط غضاء اسنة رماحهم ونفاذها كأت السهم عند النطق جمعت اسنة على رماحهم
 عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحتري لانه قد
 فاته ما افاده البحتري بالفظى تاللى والمصقول من الاستمارة التغيلية حيث أثبت التاللى والصقالة للكلام
 كتابات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استمارة بالكناية (ونالها) أى ثالث
 الانقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) ابى زياد (وليك اكثر القبان مالا) وروى وما
 ان كان اكثرهم سواءا السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية (ولكن كان ارجهم ذراعا) وفى الاساس فلان
 رجب الباع والذراع ورجبيهما أى سغى (وقول اشجع) يمدح جعفر بنهمجي (وليس باوسعهم فى الغنى)
 الضمير فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم المالك مدي جعفر ولا يصنعون كما يصنع (ولكن معروفه)
 أى احسانه (اوسع) وكقول الآخر فى مرثية ابن له * والصبر يحمد فى المواطن كلها * الا عليك فانه
 مذموم * وقول ابى تمام بعمده * وقد كان يدعى لابى الصبر حازما * فاصبح يدعى حازما حين يجزع *
 هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة (وما غير الظاهر منه ان بتشابه المعنيان) أى معنى البيت
 الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يملك من ارب) أى حاجة (لحاتم) بالضم جمع حلية (سواء
 ذوالمامة والجمار) أى لا يملك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء
 فى الضعف (وقول ابى الطيب) فى سيف الدولة بذكر خضوع بنى كلاب وبنات العرب له (ومن فى كفه فتاة فتاة
 كن فى كفه منهم خضاب) فتعبير جرير عن الرجل لذي العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه فتاة وكذا
 التعبير عن المرأة بذات الجمار ومن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسبيا والآخر
 مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصص الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير
 نظمه وصرفه عن نوعه من الذسب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته (ومنه) أى من غير الظاهر (ان ينقل
 المعنى الى محل آخر كقول البحتري * سابوا) أى ثيابهم (واشرفت الدماء عليهم * محمرة فكانهم لم يسابوا) لان
 الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب بلس النجم عليه) أى على السيف (وهو
 مجرد من غمده فكانما هو مغمم لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلا والجرحى الى السيف
 (ومنه) أى من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت
 عليك بنو نعيم * وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم (وقول ابى نواس ليس من الله

يستنكره ان يجمع العالم في واحد (الاول يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يشعاهم وغيرهم روى أنه
 لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في رمانه غار عليه غيرة افنت به الى التنكر
 له والا امر بحجسه فكتب اليه ابو نواس هذه الايات قولاً لهارون أمام المدي عند احتفال المجلس الحاشد
 أنت على ما بك من قدرة فاست مثل الفضل بالواجد * ليس من الله يستنكر ان يجمع العالم في واحد *
 قاصر هارون باطلافه (ومنه) أي من غير الظاهر (القاب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول
 كقول ابى الشيمس أجد الملامة في هوائك لذينة حباً لذكرك فلياني لأوهم وقول ابى الطيب أحبه الاستفهام
 للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعنى قوله (واحب فيه ملامة) كما يقال اتسلى وانت عذت
 هذا اذا جمعت الواو للحال أما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى اليمس او على تقدير
 المبتدأ أي وأنا احب واذا جمعتها للمطفف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبة والملامة فيه يعنى
 لا يكون الا واحد (ان الملامة فيه من أمدائه) وما يكون من عدو الحبيب يكون مبعوضاً لا محبوباً فهذا
 نقيض معنى بيت ابى الشيمس والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون
 ظاهراً كما في قول ابى تمام * ونعمة معتمت جدواه احلى * على اذنيه من نعم السماع * وقول ابى الطيب *
 والجراحات عنده نعمات * سبقت قبل سيبه بسؤال * أراد ابو تمام ان المددوح يستلذ نعمات السائين لما
 فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وأراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة من سائل عطاء المددوح بلغ ذلك منه
 مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطى بسؤال (ومنه) أي من غير الظاهر (ان يؤخذ بعض
 المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين) أي عياناً (ثقة) حال اى
 وثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة ~~فتمنع~~ قول له من الفعل الذى يتضمنه على آثارنا رأى عين لوثوقها
 واعتمادها (ان ستمار) أي ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى (وقول ابى تمام * وقد ظلمات أى التى عليها
 الظل عقبان أعلامه) (ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (اقامت) اى
 عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام اعتماداً على انها ستطعم لحوم قتلاه (حتى كأنها من الجيش الا انها لم
 تقاتل) يعنى ان رايات المددوح التي هي كالعقبان قد صارت مظلة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى
 لانه اذا خرج للغزو تسير العقبان فوق رايانه لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
 من معنى قول الافوه رأى عين و) من معنى قوله (ثقة ان ستمار) يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى
 بيت الافوه لانه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بمدت كانت متخيلة
 لامرية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع التريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بانسجاعة

والاعتداد على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار بجمل الطير وثقة بالميرة لا عتيادها بذلك وهذا ايضا يوه كد
المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول
ابي تمام ظلمات المام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشمر بقربها من الجيش لانا نقول
هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يري اصلا (لكن زاد) ابو تمام
(عابه) أي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذ من الافوه وهو تسابر الطير على آثارهم
(بقوله) الا انها لم تقايل وبقوله في الدماء نواهل وبقايمها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها) أي باقامتها
مع الرايات حتى كانها من الجيش (يتم حسن الاول) اعني قوله الا انها لم تقايل لانه لو قيل ظلمات عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقايل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقايل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التعجب الثاني من
الكلام السابق بخلاف وقوع ظلمها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه
(الزيادات) يتم حسن معنى البيت الاول اعني تسابر الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولاه وهو الموافق لما في
الابضاح وعليه التحويل (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة بل منها) أي من
هذه الانواع (ما يخرج به حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع فكل ما كان) أي كل نوع من
هذه الانواع يكون (اشد خفاء) بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد
تأمل كان اقرب الى القبول) الكونه ابعده عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف (هذا)
الذي ذكرناه في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل
بالاسمى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون (اذا علم ان الثاني اخذ من الاول) بأن يعلم انه كان
يحفظ قول الآخر حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر
ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة (الجواز ان يكون لائق) أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او
في المعنى وحده (من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ) كما يحكي عن
ابن ميادة انه اشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما ليته * نهال واهتز اهتزاز المهند * فقبل له ابن بذهب بك
هذا للحطية فقال الآن علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكي ان سليمان ابن عبد الملك
اتى باساري من الروم وكان الفرزدق حاضرا فأمره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستمع في فما اعني وقد اشير
الى سيف غير صالح للضرب لا يستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغيوان سيف مجاشع يعني نفسه
وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبأ السيف فضحك

سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايجب الناس ان اضحكك سيدم خليفة الله يستسقى به المطار * لم ينس
 سبني من رعب ولا دهش * عن الاسير ولكن آخر القدر * وان يقدم نفسا قبل ميتتها * جمع اليدين ولا
 الصمصامة الذكر * ثم اغمد سيفه وهو يقول * ما ان يعاب سيد اذا صبا * ولا يعاب صارم اذا نبا *
 ولا يعاب شاعر اذا كبا * ثم جلس يقول كافي بآبن المراجعة يعني جريرا قد هجاني فقال * بسيف أبي رغوان
 سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * وقام وانصرف وحضر جرير فخير الخير ولم ينشد الشعر
 فانسا يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * فاعجب سليمان ما شاهد
 ثم قال جرير يا امير المؤمنين كافي بآبن النين يعني الفرزدق وقد اجابني فقال * ولا تقتل الاسرى ولكن نفكمهم *
 اذا نزل الاعناق حمل المغارم * ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عدا فقال مجيبا * كذلك سيوف الهند
 نذو غبارها وتقطع احيانا مناط النائم ولا تقتل الاسرى ولكن نفكمهم اذا نزل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة
 الرومي جاعة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم (فاذا لم يعلم ان الثاني مأخوذ من الاول) قيل قال فلان كذا
 وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليتمنم بذلك فضيلة الصدق وبسلم من دعوى العلم بالنبي ومن نسبة الغير الى
 النقص (وما يتصل بهذا) اى بالقول فى السرقات الشعرية (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والمليح)
 بتقديم السلام على الميم من لحنه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منها اخذت
 من آخر (اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان او نظما (شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه) اى
 لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث
 وهذا احتراز عما يقال فى انشاء الكلام قال الله تعالى او قل النبي عليه الصلاة والسلام كذا وفى الحديث كذا
 ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة أمثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
 اما منثور او منظوم فالاول (كقول الحريرى فلم يك الا كالمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاعرب) الثانى
 مثل (قول الآخر ان كنت ازمعت) اى عزمتم (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل * وان تبدلت بنا
 غيرنا خسرنا الله ونم الوكيل *) الثالث (مثل قول الحريرى فلما شامت الوجوه وقبح اللكم ومن يرجوه)
 فان قوله شامت الوجوه لنظ الحديث على ما روي انه لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام
 كففا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شامت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
 وقول الحريرى وقبح اللكم اى لعن اللهم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعد عن الخير (و)
 الرابع مثل (قول ابن عباد قال) الحبيب (لى ان رقيبى سيء الخلق فدارد * من المدارة وهى المخالطة والملاطفة
 وضمير المفعول لارقيب) قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة

بالمد
 فعل
 ينقل
 عن
 ساهبا
 غير
 الى
 تجرد
 سؤا
 عند
 راجع
 مع
 احتيا
 ليقا
 تشي
 المد
 كانت
 الحار
 مشم
 الكرا
 الثاني
 سأت
 ابن
 ليو
 وسو

بالمكارة وخنث النار بالشهوات يقال خفته بكذا أى جعلته مخفواً محاطاً بمعنى أن وجهك جنة فلا بد لي من
 تحمل مكارة الرقيب كما لا بد لطالب الجنة مشاق التكليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم
 ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة الاربعة (و) الثانى (خلافه) أى نقل فيه المقتبس
 عن معناه الاصلى (كقوله) أى قول ابن الرومي (أئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في مني) «لقد انزات
 حاجبى بواد غير ذى زرع» بقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذرى بواد
 غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى
 الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم «فى صبيح الوجه دخل الحمام وحاق رأسه»
 تجرد للحمام عن قشر اواؤه والبس من ثوب الملاحظة ملبوساً وقد جرد الموسيقى لتزيين رأسه «فقلت لقد اوتيت
 سؤلك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللائظ المقتبس (للوذن أو غيره) كالتقية (كقوله) أى قول بعض المغاربة
 عند وفات بعض أصحابه (قد كان) أى وقع (ماخفت ان يكونا انا الى الله راجعون) وفى القرآن انا لله وانا اليه
 راجعون (واما التضمن فهو ان يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو محصراً أو ما دونه
 (مع التنبيه عليه) أى على انه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك (مشهور عند البلغاء) وان كان مشهوراً فلا
 احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن
 ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من قصيدته الاخرى لكنه لم يأنف الى ايدرتة فى اشعار العرب أما
 تضمن البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر ابن طاهر التميمي «اذا ضاق صدرى وخفت
 العدى» تمتل بيتا بحالى يلى «فبالله ابلى ما ارتجى» وبالله ادفع ما لا اطيع» وبدون التنبيه كقول بعضهم «
 كانت بلهنية الشببة سكرة» فصحوت واستبدلت سيرة بحمل» وقعدت انتظار الفناء كراكب» عرف
 المحل فبات دون المنزل» البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه
 مشهوراً لا حاجة اليه قول ابن العميد «كانه كان مطويا على إحن» ولم يكن فى قديم الدهر انشدني» ان
 الكرام اذا ما سملوا ذكروا» من كان يألفهم فى المنزل الخشن» البيت الثانى لابي تمام وتضمن المصراع مع
 التنبيه على انه من شعر آخر (كقوله) أى قول الحريري يحكى ماقاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع (على انى
 سأشده عند يميني» اضاءونى واى فتى اضاءوا) المصراع الثانى للارجى وهو عبيد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان
 ابن عفان رضى الله تعالى عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن ابى الصلت وتماهه
 ليوم كربهة وسداد ثغر» اللام فى ليوم للوقت والكربة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير
 وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي اضاءونى فى وقت الحرب وزمان سد

الشعر ولم يراعوا حتى اخرجوا ما كانوا الى وأى فتى كاملا من العتيان أضاعوا وفيه تشديد واما بدون التشبيه
 فذكر قول الآخر « قد فلت لما اطلمت وجناته » حول الشقيق الغض روضة أس « اعذاره الساري المجول
 ترفقا » مافي وفوفات ساعة من بأس « المصراع الاخير لاني تمام » واعلم ان تضمين مادون البيت خبر بان
 أحدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدون كقول الشاعر « كنا معا أمس في
 بؤس تكابده » والمين والذاب منا في قذى وأذى « والآن أقبلت الدنيا عليك بما » تهوى فلا تمنى ان
 الكرام اذا اشار الى بيت ابن تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدون « واحسنه » أي احسن
 التضمين (ما زاد على الاصل بنكتة) أي يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة
 لا توجد في شعر الشاعر الاول « كالتورية » وهي ان يذكر لفظة معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (والتشبيه
 في قوله) أي قول صاحب التعبير (اذا الوهم ابدى لي) أي اظهر (لي لماها) أي سمة شفيتها (وثرها)
 تذكرت ما بين المذيب وبارق « ويذكرني » من الاذكار (من قدما ومدامى « مجر عوالينا ومجرى السوابق »)
 بنصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين المذيب وبارق « مجر
 عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والمذيب وبارق موصوفان ومابين ظرف لا تذكر
 أو للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين المذيب مفعول تذكرت
 ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مفاردة
 الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالمذيب وبارق مضمينيهما البعيدين لانه جعل المذيب
 تسمير المذيب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثمرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريةما وشبهه بتبخر قدما بتمايل
 الريح وجريان دمه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه (ولا يضر)
 في التضمين (التغيير البسيط) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودى بهاء الثعلب
 أقول لمعشر غاطوا وغضوا « من الشيخ الرشيد وانكروه « هو ابن جلا وطلاع الثنايا « التي يضم العمامة
 تعرفوه « فالبيت لسحيم بن وسيل وأصله « أنا ابن جلا وطلاع الثنايا « متى اضم العمامة تعرفوني « فغيره
 الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غاطوا وغضوا أي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم
 يعرفوا مقداره وفيه نهك ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق الهم (وربما سعى تضمين البيت
 فما زاد) على البيت (استعانة وتضمين المصراع فما دونه ابداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من
 شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره نليل مغرب (ورفوا) لانه رفا خرق شعره بشعر الغير (واما المقدم فهو
 ان ينظم نثر) قرأنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) وقد عرفت ان طريق

الاقتباس هو ان يضمّن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لاعلى انه منه فالنثر الذي قد فسد نظمه ان كان
 فبر القرآن والحديث فنظامه عقد على أى طريق كان اذ لا دخل فيه الاقتباس (كما قوله) أى قول ابن المناهية
 (ما بال من أوله نعمة * وجيفة آخره يفخر) حال أى ما باله مفتخراً (عقد قول علي رضي الله تعالى عنه
 وما لابن آدم والفخر وانما أوله نعمة وآخره جيفة) وان كان قرآناً أو حديثاً فانما يكون عقداً اذا غير تغييراً
 كثيراً لا يمتثل مثله في الاقتباس أو لم يغير تغييراً كثيراً ولكن أشير الى انه من القرآن أو الحديث وحينئذ
 لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر * اننى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشراً قد شاعده *
 فان الله خلق البرايا * منت لجلال عيبه الوجوه * يقول اذا بدايتهم يدين * الى اجل مسمى فاكثروه *
 وقول الامام الشافعي رحمه الله * عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قل من خير البرية * اتق الشبهات وازهد ودع
 * اليأس بعينك وامان * بنية * فقد قوله عليه الصلاة والسلام الحلال بين والحرام بين وما بينهما أمور مشتهيات
 لا يعلمهن كثير من الناس وقوله زعم في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يمنيه وقوله
 انما الاعمال بالنيات (واما الحل فهو ان ينثر نظم) وشرط كونه مقبولاً ان يكون سبكه مختاراً لا يتقاصر عن
 سبك النظم وان يكون حسن الموضع مستقراً في محله غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما فوجت فعلايه
 وفنطقت فخللاته) اي صارت نمار فخللاته كالخنظل في المראה (لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى
 تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (نوهه الذي يمتاده) اي الذى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضي
 نوهه (حل قول ابن الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونى * وصدق ما يمتاده من نوه) يشكو سبب
 الدولة واستماعه لقول أعدائه أي اذا فجع فعل الانسان فجعت ظنونه فيدي ظنه بأوليائه وصدق ما يحذر قبله
 من النوه على أسافره (واما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لوه اذا ابصره ونظر اليه وكثيراً ما
 تسمهم يقولون في تفسير الايات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد امح هذا البيت فلان الى غير
 ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر امح الشاعر اذا اتى بشئ * امح وقد ذكرناه
 في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرهما
 بان يراعى الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمراً واخذ مذهباً الميم (فهو ان يشار) في حوى الكلام
 (الى قصة او شعر او) مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكره تلك القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد
 من الصقة أو الشعر أو المثل واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما
 ان يكون اشارة الى قصة أو شعر أو مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة (كقوله) اي قول ابن تمام لحقنا
 بأفراهم وقد حوم الهوى (فلو باء هدا طيرها ومى وقع) فردت علينا الشمس والليل راغم (بشمس لهم

ز لثنيه
 المعجول
 ريان
 أمس في
 ثاني ان
 سن
 الى الطائفة
 رايه
 نمره
 (ل)
 مجر
 لا ذكر
 ثارت
 طاردة
 الريب
 التلميح
 لا يضر
 تشبه
 العلامة
 يره
 فانه ولم
 بيت
 من
 قد فوج
 يق

من جانب الخدر تطالع (نضا ضوءها صبغ الدجنة والطوى) ليهجتها ثوب السماء المجزع (فوالله ما ادري
احلام نائم . المت بنا ام كان في الركب يوشع) الضمير في اخرايم ولهم الاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره نضا ذهب به وازاله والضمير في ضوءها وجهها
للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الفلانة الطوى انضم المجزع ذولونين وقوله احلام نائم استعظام لما
رأى واستغراب (اشار الى قصة يوشع) بن نون فنى موسى عليه السلام (واستيقافه الشمس) اي
طالبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ
منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله تعالى فرداه الشمس حتى فرغ من قتالهم (و) التلميح
الى الشعر (كقوله لعمرو مع الرمضاء) ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق (والنار تلتظي
(ارق) من رق له اذا رحمه (واحق) من حفي عليه تالطف (وشفق منك في ساعة الكرب) اللام للابتداء
وعمره مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من
النار (اشار الى البيت المشهور المستجير) أي المستغيت (وعمرو عند كربته) الضمير لوصول أي الذي يستغيت عند
كربته . وعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت
(ختها) الهيلة وهي ام جساس بخارلها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حى ارضا من الغالية فلم يكن يرعاها الا
ابل جساس لمصاهرة بينهم ماخرجت في ابل جساس ناقة الجرمرى تري في سمى كليب فانكرها كليب فرماها فاقتل
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دماء ولينا فصاحت البسوس و ذلاه و غربته فقال لها
جساس أينما الحرة اهدي . فوالله لا أعقرن خلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج
وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فانبعه فري صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثنى
بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير وعمرو البيت ونشب الشر بين ثعلب وبكر أربعين سنة كاهما لتغلب على
بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار
الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد مثل يضرب الامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول
جساس لا أعقرن خلا ويظن انه يمرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى
اسفلها حتى ينثر شوكة واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري . نبت بليلة نابغة واحزان
يعقوبية . اشار الى قول النابغة . نبت كائن ساورتني ضئيلة من الرقش في اياها السم نافع . والى قصة يعقوب
عليه الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتيبي فياها من هرة تمق اولادها اشار الى المثل أعق من
الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللز كما روى ان تميميا قال لشريك النخري ما في الجوارح

أحب إلى من البازي فقال الغيري وخاصة إذا كان يصيد القطا أشار التميمي إلى قول جرير: أنا الباز المثل على
غيره اتبع من السماء لها انصبابا وأشار شريك بالقطا إلى قول العارم: أح * تميم بطارق الأوم أهدى من القطا *
ولو سالت طرق المكارم ضات * وروى أن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال
عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام وأراد قول الأختل * تكش بلاشيء شيوخ
محارب * وما خلتها كانت تريش ولا تيري * ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت * فدل عليها صوتها حية البحر *
فقال أصاحك الله تعالى أضلوا البارحة برقما وكأوا في طلبه أراد قول القائل * لكل هلال من الأوم برق *
ولابن يزيد برق وجلال ،

فصل في

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتها (ينبنى للاستكام) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنق) أي
أن يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآتي والاحسن يقال تأنق في الروضة إذا وقع فيها متبعا
لما يوقفه أي يجبه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون
في غاية البعد عن التنافر والنفق (واحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد من التقييد والتقديم والتأخير والملبس
وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرفقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن
يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم (وأصح معنى) بأن
يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتدال ونحو ذلك وما تجب المحافظة عليه أن تستعمل الالفاظ
الريقة في ذكر الاشواق ووصف أيام البعاد وفي استجلاب المودات وملابسات الاستعطاف وامثال ذلك
(أحدها الابتداء) لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام
فوعى جيمه والا عرض عنه ورفضه وإن كان الباقي في غاية الحسن فلا ابتداء الحسن في تذكارات الاحبة والمنازل
(كقوله) أي قول امرئ القيس (ففان بك من ذكرى حبيب ومنزل) بسقط اللوى بين الدخول وخومل *
السقط منقطع الرمل حيث بدق واللوى رمل * موج ياتوى والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء

(قول الشارح) بأن تكون في غاية البعد عن التنافر وأما أصل البعد عنه فداخل في البلاغة ومثله ما بعده
(قول الشارح) بأن يكون في غاية البعد من التقييد هذا متعلق بالمركب وما قبله المفرد وأشار بالتأخير والتقديم إلى ضعف القياس
(قول الشارح) بأن يسلم من التناقض والامتناع الخ بيان أصح المعنى بهذا يزيد أن صحته لا تتوقف عليه وكذا بلاغته
ضرورة أن التبيين إنما يعتبر بعد تحققهما كما مر وقد يلتزم لأن التناقض إنما يكون في التصديقات فصحة معنى أحد الكلامين
وبلاغته في ذاته لا تمنع تناقضه مع غيره وكذا امتناعه فتأمل
(قول الشارح) بين أجزاء الدخول أي بين أجزاء حومل بلا على ما هو الظاهر والأصل بين الخاتمة بين كل من

الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالم تصح البناء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التماسك لانه وقف واستوقف وبكى واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب الانظـهـل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل أتى فيه بعمان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول فاحسن من هذا البيت بيت النابغة * كليني لهم يا امية ناصب * وليل افاقيه بطاي * الكواكب (وكقوله) أي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السامعي (فصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام * في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذموم * وام ومن عمت خير ميم * وفي الشكاية قوله أيضا فؤاد ما يسليه المدام * وعمر مثل ما يهب اللثام * وفي الغزل قوله أيضا اريقك ام ماء الغمامة أم خمر * في برود وهو في كبدى جمر * (ويأبى أن يجنب في المديح مما يتطير به كقوله) أي ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ذلك المثل السوء وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشري ولكن بشريان مرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطاحه أي التام على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه (واحسنه) أي احسن الابتداء (ما مناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتها نظر الى الابتداء (ويسمي) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل براعة اذا فاق أصحابه في العلم أو غيره (كقوله في التهنئة) أي كقول ابي محمد الخازن يهنيء صاحب بولد لابنته (بشري فقد انجز الاقبال ما وعدا) وكوكب المجد في افق الملا سعدة (وقوله في المراثية) أي قول ابي الفرج الساوي في مراثية نحر الدولة (هي الدنيا تقول بل فيها * حذار حذار) أي احذر (من بطاني) أي اخذني الشديد (وقتي) أي قتلي بغتة وكقول ابي تمام حين يهنيء المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت (السيف اسدق انباء من الكتب * في حده الحد بين الجد واللعب * يفيض الصفائح لاسود الصفائح في متوشن جلاء الشك والريب، وكقول ابي الملا فيمن عرضت له شحات * عظيم لمعري ان يلم عظيم * آل على والانام سليم * وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض (المجد عوفي اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى اعدائك القم) ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه

المتطافين وهو مبنى قوله والا الح فان اضيفت الى المجموع وجعلت القاء لبيان التعقيب الحاصل في نفسه لانه ملاحظ في البنية صحت الاضافة بلا تقدير الاجزاء أصلا لكنه خلاف الظاهر

(قول الشارح) والانتها نظر إلى الابتداء لأن الانتها هو المقصود المشار اليه بالابتداء

كقول جارا الله في الكشف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤثقا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء
 العربية (ونانها) اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها (التخلص) اي الخروج (مما شرب به الكلام)
 اي ابتدى. وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللاه والفضل وذلك يكون في
 ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسب) اي وصف للجمال
 (او غيره) فالادب والافخار والشكابة وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما) اي بين ما شرب
 به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا التيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والافتتاح
 هو الانتقال مما انتج به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شرب به الكلام كان ينبغي ان يقول
 ابتدى به الكلام او افتتح لان التشبيب هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في
 العشق يقال هو ينسب بفالانة اي يتشبيب بها فتشبيب الكلام بالنسب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة
 اللطيفة الا ان يقال انه لما كان اكثر ما ينتج به القصائد والمدائح تشبيبا ونسبيا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء
 والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون متوقفا للانتقال من
 الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
 ما يمدد والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالهم من قبيل الاقتضاب وأما المتأخرون
 فقد لجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر (كقوله) اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر
 (يقول في قومس) اسم موضع (قومي وقد اخذت منا السري) اخذ منه أي أثر فيه ونقصه والسري
 مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسري وبهض العرب
 يؤث السري والهدى وهم بنو اسد توها انما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابناء الجعم ويقال في
 المصادر كذا في الصحاح (وخطى المهرية القود) الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة
 الى مهر بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد أفود اي
 يقول في قومس قومي والحال ان مزاوله السري ومسارة المطايا بالخطا قد اثرت فينا ونقصت من قواما فقوله
 وخذي المهرية عطف على السري لا على قوله منا يعني ان السري اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما توهم
 ومنقول يقول قوله (أطلع الشمس تبني ان تؤم بنا * بقات كلاً) ردع للقوم وتنبه (ولكن مطلع الجود)
 واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الملب «نودهم والبين فيما كان» فنا ابن ابي الميجاء في
 قاف فباق (وقد ينتقل منه) أي مما شرب به الكلام (الى الملازمة ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب)
 (قول الخبي) كذا في الصحاح تبرا منه لبعده نسبة ذلك الى العرب بل التأنيت على تقدير المزاولة كما صنفه الشارح

اى الاقتطاع والارتجال (وهو) اى الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يلهم من المخضرمين)
 بالخاء والضاد المجتمعين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ، مثل ابيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدد
 نصف اذنهما ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية ، والاقتضاب
 وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على
 مذهبيهم وان كان الاكثر فيهم التخلّص (كقوله) اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
 العباسية (لو رأي الله ان في الشيب خيراً ، جاورته الابرار في الخلد شيباً) جمع اشيب وهو حال من الابرار
 ثم انتقل من هذا الكلام الى مالا يلائمه فقال (كل يوم تبدى صروف الليالى ، خلقاً من ابى سعيد غريباً ومنه)
 اى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلّص) فى انه يشوبه شيء من الملاينة (كقولك بمد حمد الله أما بمد)
 فانى فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر
 من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلّص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاء من غير قصد الى
 ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بانقضاء ما بعد اى مما يمكن من شيء بمد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا ففسدا
 الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه (قيل هو) اى قول بمد حمد الله أما بمد (فصل الخطاب) قال ابن
 الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بمد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل
 امر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله
 تعالى بقوله أما بمد (ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلّص ما يكون بانقضاء هذا (كقوله تعالى) بمد ذكر
 أهل الجنة (هذا وان لا طاعين لشر مآب) فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بمد له لالحال وللفظة
 هذا إما خبر مبتدأ محذوف (اى الامر هذا أو) مبتدأ محذوف الجبر اى (هذا بما ذكر) وقد يكون الخبر
 مذكوراً مثل (قوله تعالى) حيث ذكر جمعا من الانبياء و اراد ان يذكر عقيقه الجنة واهلها (هذا ذكر وان
 للمتقين لحسن مآب) قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهي
 علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقفاً
 (قول الشارح) لكن الشعراء الاسلامية الجواب بما يلزم ظاهر عبارة المصنف من ان ابا تمام من المخضرمين وليس كذلك
 (قول الشارح) من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاء حامله ان حسن التخلّص فيه القصد الى ايجاد الربط
 بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هذا كلامين منفصلين مستقلين اتي بأحدهما وهو الثانى بقية والاقتضاب القصد فيه
 خلافة واما بعد اذ ربط ما بعده بما قبله فاشبه بهذا حسن التخلّص
 (قول الشارح) من فصل الخطاب الذى الخ لأنه حسن افتتاح واختتام والله سبحانه وتعالى أعلم وصلّى الله على
 مولانا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

من التخلّص (و منه) اي من الافتضاب، الذي يقرب من التخلّص (قول الكاتب) عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدىء الحديث الاخر فجأة ومن
هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب (ونالها) اي نالت المواضع التي ينبغي ان يتأق فيها
(الانتهاء) فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه
السمع ويرسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واسناده حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام الذي يتناول بعد الاطعمة النفرة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه الخاسن
الموردة فيما سبق (كقوله) اي قول ابي نواس في الخطيب ابن عبد الحميد (واني جدير) اي خالق (اذ
بافنك بالني) اي جدير بالثبوت بالاماني (وانت بما أملت منك جدير * فان تواني) اي تعطلني (منك الجليل
فاعلم) اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجليل (والا فاني عاذر) ايك في هذا المنع عما صدر عني من الابرام
(وشكور) لما صدر منك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة (واحسنه) اي أحسن الانتهاء
(ما آذن بانتهاء الكلام) حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه (كقوله) اي قول المعري ، بقيت بقاء الدهر
يا كهف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل ، لان بقاءك سبب لكون البرية في أمن ونعمة وصلاح حال وقد
قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع (وجميع
فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها) من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور
جاءها وفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنهه وصفه العبارة واذا نظرت الى
خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعود وعيد الى غير
ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطالع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام ربنا عز وجل في
الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد أعجز مصانف البلاغة واخرس شفاشق الفصحاء
ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاله والافراع
وأحوال الكبار وأمثال ذلك كقوله تعالى * يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم * وقوله تبت
يدا ابني لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى * غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، وان
شأنك هو الابتعاد ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والمذكر الاحكام المذكورة في على
المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله (يظهر ذلك بالأمس
مع التذكر لما تقدم) من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تنفي بها الدفاتر بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام الزيوب * وهذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد * ونظمه من الفرائد * مع توزيع

البال * ونشئت الاحوال * ونفانم الاحزان والحن * وتكاثر الافزاع والفتن * وتواتر حوادث اورثت الطبع
ملالا * والخطاير كلالا * لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام * وحقق لنا الفوز بهذا المرام * وتهيأ الفراغ
من نقله الى البياض يوم الاربعاء الحادى عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراء صانها
الله من الآفات * وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بمرجانية
خوارزم * حماها الله تعالى عن البليات * والحمد لله على التوفيق * ومنه الهداية الى سواء الطريق * والصلوة
على نبيه محمد خير البرية ، وعلى آله واصحابه ذرى النفوس الزكية

تقاريط

قد قرظ هذا التقرير . ذو الفضل والتبجيل . صاحب المجد الرفيع . والمختد . المتبع . فريد الزمان . وبديع همدان
الذي الامى . والهام اللوذعي . حضرة العلامة الشيخ محمد حنفى المهدى . لازال من كمال بلاغته الينا يهدى . وكان
قد عرض ذلك التقرير . على حضرة مولاه الامام المحقق القزوينى . فعمده الله برحمته . واسكنه فسيح جنته . فاستحسنه
واعجب به . وانشأ برضاه . لدى انتهاء طبعه . وهو هذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل نلى (عبده) الكتاب . تبصرة وتذكرة لأولى الالاباب . لاإله إلا هو (الرحمن) علم القرآن .
خلق لسان . علم البيان . اللهم اشرح بفضلك صدر المؤمنين . وبلغهم بلاغة آلامهم . الى حقيقة معاني الإرشاد والدين .
ليهدوا بذلك الى مجاز المهتدين . وماذا لك الا بافصاح طيور أذنهم . بتربيل بواجر الصلوات . وعوائد التسابيات . على
من نطقت معجزاته . فاخرست كل منطق لسان . وانصتت اشاراته . فسجد اليها كل ساحر بيان . النبي الامى .
ذى الفرقان . المكين . الآتي على لسانه بلسان عربي . مبين . وآله واصحابه . ومن ينتمى الى جنابه .

أما بعد فيقول محمد حنفى . المهدى . المصرى . الارزهرى . طالما تأقت النفس من غضارة الشبهة . وشباب النشاط .
قبل غشيان القنور . وتخول الملل . حتى الان . الى اقباء . تقرير شيخنا الشيخ (عبد الرحمن الشربيني) على شرح المطول وحاشيتي

السيد الجرجاني وعبد الحكيم عليه، وها أنا مديم الشوق الى اقتنائه، كخزين السقيم الى شفائه، اذ كنت اسمع ذلك منه، وأخذ العلم عنه فكانت تنضو الى خود المسائل، فاختر احسنها، واجمع شاهدها، بسواق العزيم، وامنح رباتها، بسراخ النعائم، فاودعها قلبا هو اكرم جوهرآ، واشرق حسنا، واطر مكاة، واحسن استمانا، واصفى خاطرا، واندى لكل غرة من يدع المعاني، قد زوجها بكرائم الالفاظ، فجأت باجدي الامل، وامنح الاشبال، لاتند عنها، نادة الا بكنها، ولا نفرت منها، ساحة الا اقتنصتها، ولا اعترضت طريقها ضائبة من هازل القوم، الا ارضتها، فازتها، كل ذلك ببركة شيخ جمعنا سيد العالم، واصل الفضلاء، الى المعالي السقا من جمعتا موائد علمه، قابلقنا منازل البلاغة، ومنهج الاتقاء، كما ابعد بنا عن المتمولين، الذين لم يتعاطوا علما سائفا، ولم يذوقوا من در الفضائل صريحا نافعا، فهو الحكيم الذي به يتروح الخطر ويستدر به الخير الماطر، فيبينه وبين العلوم نسب، ولنا عليه حسب، والشئ يحن الى شكله، والاف يبل الى إلفه، ولما انتقل الى دار السلامة، ذلك الخبر، قلنا لنا في العلامة الشريفي مقنع، فانه يكشف قناع المسائل، عن انوار مخياها، ويرفع استار القوامض، عن فجر ليلاها، فوقفه الله التمانا الى تلك التقريرات، فصفها، شبخنا، ورصفها، خبرنا، وعرف بها مجالس العلم، وآس الفهم، فظارت تهادي، في حال التحقيق، بين اخداها، من الغنون والتدقيق، في موكب زجل، وذلك فضل الله عز وجل، مع السهولة، والجزالة، والذوبة، والطلاوة، والحلاوة، وتنادى بالسان افصاحها، عن اخلاص ربها، مازال هذا حالي وحالها، وانا رائدها، وخطيبها، حتى اتاح الله بطبع هذا التقرير، المشار اليه، الذي بين ماخفي عن كثير، وشرح صدر كل طالب، بخير وتيسير، فهو شمس في تجلي الفوائد بلا إساءة، نافع في الابتداء، والتوسط، والانتهاء، وناهيك بان حضرة مؤلفه، هو الاستاذ الاكبر، والحكيم الاشهر، من له في العلم المكانة العالية، وفي الحزم والمنزلة السامية، شيخ المشايخ، وامام الائمة، ونبراس اليقين لدى المشاكل المدلومة، حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر حالا في الشيخ عبد الرحمن الشريفي ذي الفضيلة، تشهد مجالس العلم، سابعة وحاضرة، وتتواتر انباء الفضل باطمة وظاهرة، لهذا العالم المشار اليه، بالانفراد، في كل ما أفاد، ودعا الى جمع جوامع الارشاد، نشأت على ذلك حضرته، من حين شب، ماله مغنى ولا مطرب، لا يكتحل طرفه في سهره الا بجروف العلوم، لامارة الفهوم، فكلم أنى على مجاعل، تدقيقات، وطلاسم اشارات، فسهل، مناهجها، وبصر، غرامضا فحبرها، تحبيرا، وقررها، تقريرا، وان هذا التقرير المسمى فيض الفتاح، على حواشي شرح تلخيص المفتاح، لمن اكبر الوسائل، الى ادراك الفضائل، ببركته، يفصح الا ليكن، ويرق الجامد، ويباوغ بلاغته، يعرب الاعجم، ويقر الجاحد، أطال الله عمره، لاطالة حياة العلوم، ولا برج الازهر معورا، بوجاهته، منيرا، بمؤلفاته، ونحوقاته، ما برحت النجوم.

يقول من جرى تصحيح هذا الكتاب على يديه، وبذل في ذلك من الوسع مالدیه، المنقر الى رحمة رب العلى

ابراهيم بن حسن الطباخ بن على
اما بعد الاعتراف بالقصور عن أداء ما يجب للكریم الجليل، من بايغ الثناء، وفصبح الذكر بالجليل، حيث لا تحصى نعمه علينا ولا نحمد، فأنى يكافئها منا شكر وحمد، واهدا، صلوات يتدفق بالرحمت المقرونة بالتحفيم ودقها، ونحويات يتألق بالبركات المصعوبة بالتكريم برقا، الى من مدت عليه الفصاحة رواقا، وشدت عليه البلاغة ناطقا، المبعوث بالايات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج، وعلى آله الخازنين قصب السبق في مضمار معاني البيان، وأصحابه الذين شادوا

الدين يبدع النبىء . والدعاء بدوام العز والاقبال . وبلوغ ما حمد من الآمال . للحضرة الدورية . الخديوية العباسية . التى بلغت بها الديار المصرية شأوا الفخار . وتباهت بها على سائر الاقطار . لازالت تهى هوامع راقها على الرعايا . بجعل المسك كرم وجزيل العطايا . ولا برحت مصر بهمة عز بها عما يشين متخلبه . وبما يزين من المعارف والصناعات متخلبه . فان من القضايا المسلمة . المقولة عن ذوى الاراء المحكمة . ان القطر المصرى كان في قديم الزمان . محل التمدن والعمران . ومطامع شمس النون والمعارف . ومنبع بحار الآثار والاطائف . كما هو معلوم مشهور . وفي كتب التاريخ مر قوم مسطور . وقد قيض الله تعالى في هذا العصر . الذى هو غرة في جبهة الدهر . حضرة الداور الاكرام . والخديو الاعظم . من بلغت بدولته الرغبة كل الامانى . افندينا عباس باشا حلبي الثاني . ادام الله طاع سمده . وافر عينيه ببقاء ولي عهده . فاهتم باحياء رسومه . وبذل جهده في اعادة صناعاته وعلومه . فيه نشرت العلوم والمعارف . التالذ منها والطارف . كيف لا وقد عطرت الأرجاء بنشر هذا المطبوع . الذى هو في علوم البلاغة موضوع . المرسوم بفيض الفتح . على حواشى . شرح تلخيص المفتاح . الذى هو التقرير الوحيد . والمقد لبديع معاني البيان الفريد . فيله من تقرير اتجه الزمان المقيم . فاستمرت بواسطته حاشيتا السيد الجرجاني وعبد الحكيم . مع طبع أصوله التى هى الشرح المشهور بالمطول . الذى عليه في تحصيل علوم البلاغة المعمول . وحاشيتا السيد الشريف الجرجاني وعبد الحكيم . وبذلك كملت لدينا . نة العزيز الحكيم . شرحها مؤلفوها ذرو الفضل والفلاح . كتاب تلخيص المفتاح . فالتد خللوا لهم بالتصنيف النافع الذكر الحسن . واسهروا اعينهم وهذبوا ارواحهم لتدوين العلوم وتقويم الظن . وبلغوا قصب السبق في مضمار البيان . فجاز تحريهم يبدع النبىء . ونالوا بذلك الامنية . واصابوا الحياة الابدية . أليس لهم في كل زمن من محاسن الانباء . ما يشهد لهم بانهم الشهداء الاحياء .

أخو العلم حتى خالده بعد موته واوصاله تحت التراب رميم

وذو الجليل ميت وهو ماش على الثرى يعد من الاحياء وهو عديم

اما مواد هذا المطبوع الجليل . فاهمها غنية بشهرة مؤانيتها عن التفضيل . واما مشروحا وهو التلخيص . فانه الكتاب المنفرد بالتقصير والتلخيص . وكفاك دليلا على فضله . وفخامته ونبله . اقبال الناس عليه . والقائونهم مفاتيح التعاليم اليه . ومطلبهم له على تعاقب الازمان حثيثا . واعتناؤهم بتدريسه وشرحه قديما وحديثا . ما بين مختصر ومطول . وشمل ومفصل . وبالجملة فهو مورد الخالص والسام . والمورد المذهب كثير الزحام . وكان طبعه السامى الذى عليه المعمول . بمطبعة مدرسة والده عباس باشا حلبي الاول .

عليها بما شادت مخائب رحمة تزيده وتمو في جنان غفور

وبل ثراها ربا في ضريحها بغيت يواليها بدون فتور

لحزننا هذا الطبع الجليل . بنار ذى الفضل الجليل . حضرة يحيى بك قدرى مأمور ادارة اوقاف الحلية . حسبا اشار به سادة وكيل الدائرة النيرية . لازال محوود المقاصد السنية . وكان انتهاء طبعه وكل غاية ينعمه اواسط ربيع الثانى عام سبعة وعشرين وثلاثمائة بعد الالف . من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه . ومحبيه . وحزبه . كل ما ذكره ان ذكره عن ذكره الغافلون .